الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

ثورة التحرير الجزائرية في صحيفة "العمل" التونسية

(1955 – 1962)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية

إعداد الطالبة : قشيش فتيحة

إشراف الدكتور: تاونزة محفوظ

لجنة المناقشة

أد. فكاير عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –	رئيسا
د. تاونزة محفوظ	أستاذ محاضر	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –	مشرفا ومقررا
أد. تلمساني بن يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة علي لونيسي – البليدة –	عضوا مناقشا
د. شتوان نظيرة	أستاذة محاضرة	جامعة علي لونيسي – البليدة –	عضوا مناقشا
د. عالم مليكة	أستاذة محاضرة	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –	عضوا مناقشا
د. قلفاط عبد الباسط	أستاذ محاضر	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1439 – 1440 هـ / 2018 – 2019م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل إلى :

- شهداء ثورة التحرير الجزائرية ومجاهديها .

- أمي وأبي أطال في عمرهما وإخوتي حفظهم الله .

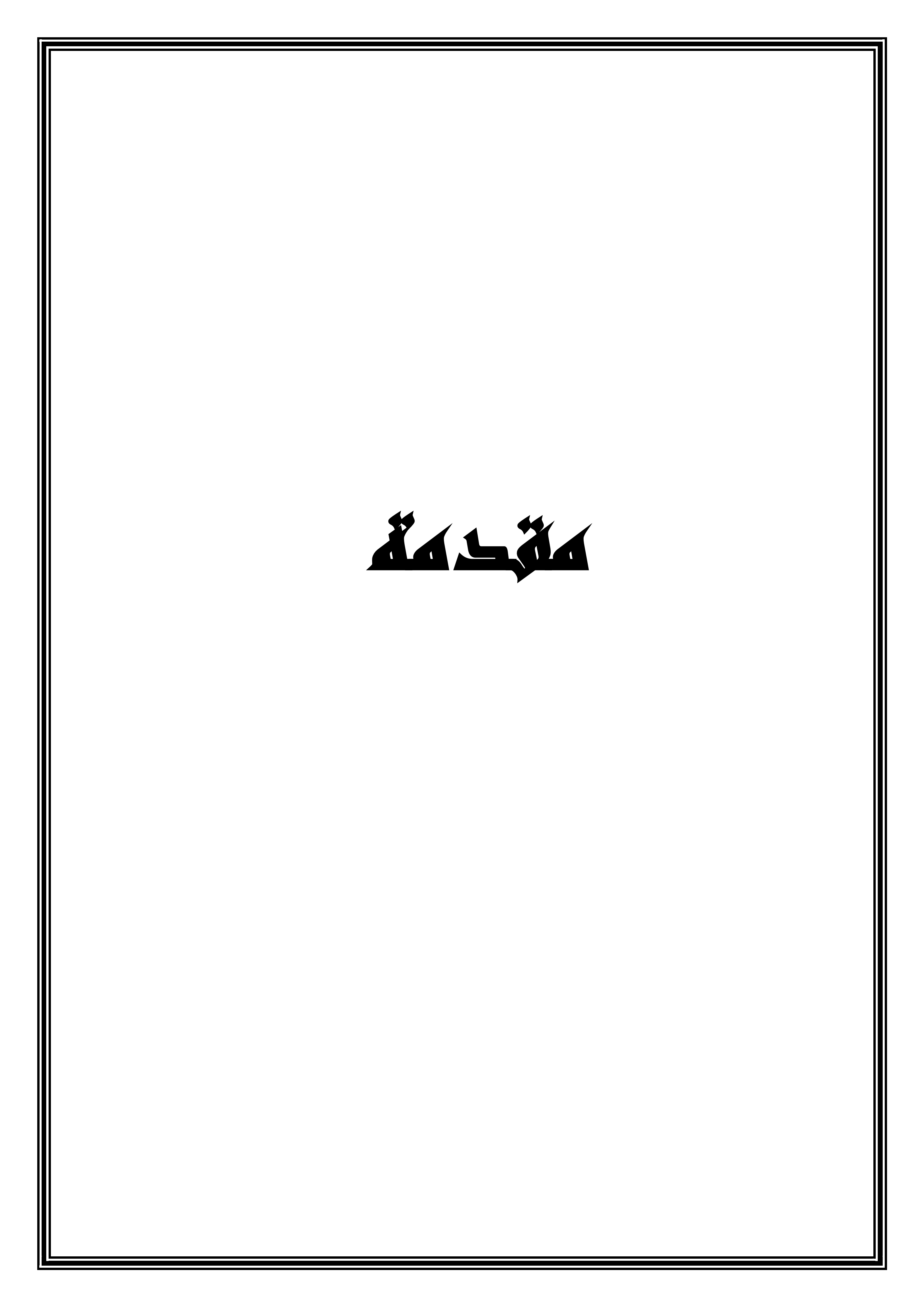
- كل من قدم لي يد العون في سبيل أن ترى هذه الدراسة النور .

شكر وعرفان

أول الشكر و آخره لولي النعمة و الفضل و المنة ،فله الحمد على توفيقه و تيسيره الأمور لي في إتمام هذا العمل ، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور تاونزة محفوظ الذي أشرف على هذا البحث و قدم لي العون و المساندة .

المختصرات

- الجزء : ج
- الطبعة : ط
- دون تاريخ طبع : د ت ط
- دون مكان طبع : د م ط
- ترجمة : تر



مقدمة

مقدمة :

تعد الصحافة المكتوبة من أبرز الوسائل الإعلامية التي ساهمت في نجاح الحركات التحررية التي شهدها العالم العربي والإسلامي في الفترة المعاصرة، حيث شكلت وسيلة أساسية في التعبير عن طبيعة هذه الحركات وتوضيح أهدافها، ومنبرا هاما في نشر الوعي الوطني والفكر التحرري بين الشعوب.

وفي هذا السياق تعتبر الثورة الجزائرية من أهم الثورات التي اعتمدت على الدعاية والإعلام في مواجهة الاستعمار، ومما لاشك فيه أن التحديات التي واجهتها هذه الثورة والانتصارات التي حققتها في صراعها ضد أقوى وأبشع استعمار عرفه التاريخ المعاصر وهو الاستعمار الفرنسي، جعلتها تفرض نفسها على مختلف الصحف العربية والدولية ومنها صحيفة "**العمل**" التونسية، التي أخذت الثورة التحريرية الجزائرية حصة الأسد في اهتماماتها ويتجلى ذلك من خلال حرصها الكبير على نقل أحداثها وتتَبع مستجداتها، التي لا نبالغ إذا قلنا بأنها كانت حاضرة في كل أعداد الجريدة، وفي صفحاتها الأولى خلال الفترة المدروسة.

وبهذا تعتبر صحيفة "***العمل***" إحدى أهم الصحف العربية والمغاربية، التي دعمت الثورة الجزائرية وروجت لها على المستويين العربي والعالمي، ولاشك أن مرد ذلك هو تلك الروابط الدينية والحضارية التي جمعت بين الشعبين الجزائري والتونسي عبر التاريخ، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة الموسومة بــ " ***ثورة التحرير الجزائرية في صحيفة العمل التونسية 1955- 1962*** ".

يرجع اهتمامنا في اختيار هذه الصحيفة كمرجعية لدراسة تاريخ الثورة التحريرية الكبرى إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

– رغبتنا الشخصية في دراسة الجانب الإعلامي للثورة التحريرية، لما لعبه هذا الأخير من دور كبير في انتصاراتها، وذلك عن طريق التصدي للدعاية الاستعمارية المضللة التي عملت على تقزيمها، وحاولت التقليل من شأنها.

– جاء اختيارنا لهذا الموضوع بناء على كون الصحيفة المدروسة هي صحيفة ناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي، ومنه يمكن إبراز الموقف الحقيقي الرسمي لتونس من القضية الجزائرية.

– محاولة إبراز أحد أهم جوانب التآخي والتلاحم بين الشعبين الجزائري والتونسي، وتوضيح مظاهر التضامن والتعاضد الفكري بينهما.

– محاولة إبراز البعد المغاربي في الثورة الجزائرية، التي تعد ظاهرة بارزة في الكفاح التحرري الذي قادته شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

تبتدئ الدراسة بسنة 1955 تاريخ استئناف الجريدة موضوع الدراسة نشاطها الاعلامي بعد توقف دام أكثر من سبعة عشر سنة، وتستمر إلى غاية 1962 تاريخ استرجاع الجزائر لاستقلالها وسيادتها الوطنية .

وانطلاقا من جملة المعطيات المطروحة حاولنا معالجة هذا الموضوع من خلال إشكالية تاريخية رئيسية هي:

ما هي أبرز قضايا وأحداث الثورة التحريرية الجزائرية التي استأثرت اهتمام جريدة العمل؟ وما هو الدور الذي لعبته هذه الجريدة في كشف الدعاية الاستعمارية الفرنسية المستهدفة للثورة الجزائرية والتصدي لها؟ وإلى أي مدى ساهمت في استقطاب الرأي العام المحلي والدولي لنصرة القضية الجزائرية؟ وماهي انعكاسات موقف الجريدة على الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر؟

و تتفرع حول هذه الإشكالية المحورية الأسئلة التالية:

بم تميزت الظروف المحيطة بنشأة وتطور جريدة العمل التونسية؟ وما هو خطها الفكري والسياسي؟ وما هو موقفها من الاستعمار الغربي في المغرب العربي؟ وماهي دوافع اهتمامها بأحداث الثورة التحريرية الجزائرية و تطوراتها؟ وكيف كان موقف سلطة الحماية الفرسية بتونس من هذه الجريدة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وفروعها قسمنا دراستنا إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة إضافة إلى جملة من الملاحق المدّعمة لموضوع الدراسة.

جاء الفصل الأول والذي هو عبارة عن فصل تمهيدي فرضته طبيعة الدراسة تحت عنوان " ***الصحافة التونسية ... النشأة والتطور***"، وقد عالجنا فيه ظروف وعوامل نشأة الصحافة بتونس، ومراحل تطورها، وأهم التحديات التي واجهتها، كما حاولنا أن نتعرض في عنصره الأخير إلى التعريف بالصحيفة موضوع الدراسة وهي صحيفة " **العمل** " التونسية .

أما الفصل الثاني فحمل عنوان "***صحيفة العمل التونسية وميلاد مشروع الثورة التحريرية***"، وقد تناولنا فيه لمحة مختصرة عن تاريخ الجزائر من خلال صحيفة العمل وأسباب وظروف الاحتلال الفرنسي للجزائر كما وردت في ذات الصحيفة، كما تطرقنا فيه إلى النضال السياسي الذي عرفته الجزائر قبيل اندلاع الثورة كما جاء في نفس الصحيفة وكذا اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 ومواقف هذه الصحيفة.

أما الفصل الثالث الذي عنوانه "***صحيفة العمل التونسية وتطورات السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر(1955 – 1962)***"، فقد سلطنا فيه الضوء على استنكار هذه الصحيفة لأساليب القمع والتنكيل المسلطة على الجزائريين، ورفضها لسياسة الاصلاحات الفرنسية وتشهيرها ببعض المناورات السياسية، وكذا فضح هذه الصحيفة لسياسة فرنسا الاقتصادية، وتنديدها بسياسة المسخ الاستعمارية .

وعالجنا في الفصل الرابع " ***تطورات السياسة الديغولية ومواقف صحيفة العمل التونسية (1958 – 1962)*** "، حيث حاولنا فيه أن نبرز موقف هذه الصحيفة من انقلاب 13 ماي1958 وتفاعلها مع سياسة الجنرال ديغول في مراهنته على الحل العسكري للثورة الجزائرية، ثم اعترافه بتقرير المصير، وكذا محاولة انتصاره لمصالح فرنسا العليا ومواجهة مطامع المستوطنين العنصريين.

وفي الفصل الخامس الذي عنوناه بـ " ***صحيفة العمل التونسية وتطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية (1955 – 1962)*** "، تناولنا رصد هذه الصحيفة لتطورات مواقف الدول العربية و الإسلامية والإفريقية من القضية الجزائرية، وتتبعها لتطورات مواقف الدول الغربية والشرقية إزاء ذات القضية، كما عالجنا فيه تغطيتها للقضية الجزائرية في مؤتمر طنجة المغاربي أفريل1958، وكذا مداولات هذه القضية ومناقشاتها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما الفصل السادس والأخير فقد جاء تحت عنوان " ***تفاعل صحيفة العمل التونسية مع المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1960 – 1962)*** "، وقد أبرزنا فيه تتبُع صحيفة العمل لمراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية وملابساتها، ومواكبتها لظروف استرجاع السيادة الوطنية وحيثياتها.

وفي الأخير أنهينا الدراسة بخاتمة أدرجنا ضمنها مجموعة من الاستنتاجات المستوحاة من مضامين الدراسة.

ولمعالجة تلك الفصول والإجابة على مختلف الإشكاليات التي يثيرها هذا الموضوع اعتمدنا عدة مناهج في البحث، بهدف إعطاء الدراسة الطابع الأكاديمي، أولها ***المنهج التاريخي الوصفي***، الذي وظفناه في تصفح كافة الأعداد التي أصدرتها الجريدة خلال الفترة المدروسة، وانتقاء المقالات ذات العلاقة بالثورة التحريرية منها، وترتيبها كرونولوجيا حسب

التسلسل التاريخي للأحداث والتطورات التي عرفتها الثورة، ثم استخراج الحقائق التاريخية منها مع استكمال عناصرها الناقصة من مصادر أخرى. أما المنهج الثاني فهو ***المنهج التحليلي النقدي***، الذي استعملناه في تحليل ونقد المادة الصحفية موضوع الدراسة، بغية استجلاء المواقف الحقيقية المتخذة من طرف الجريدة حيال أحداث ووقائع الثورة التحريرية من جهة، ومحاولة الوقوف على بعض الأخطاء التي ارتكبتها والأحداث التي أغفلتها من جهة ثانية.

إن المظان الأصلية للمادة العلمية موضوع الدراسة، تمثلت أساسا في أرشيف جريدة "**العمل**" المتعلق بأعدادها الصادرة ما بين (1955-1962)، والتي حصلنا عليها بعد زيارات علمية متكررة لمقر الأرشيف الوطني التونسي، ودار الكتب الوطنية بتونس، إضافة إلى زيارات علمية قادتنا إلى عدة مكتبات جامعية بتونس، ولعل أهمها مكتبة معهد الصحافة وعلوم الاخبار بجامعة منوبة، وكذا مكتبة المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر بذات الجامعة، حيث مكنتنا هذه الزيارات من التزود ببعض المصادر والمراجع المتخصصة في تاريخ الصحافة التونسية أهمها:

- محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، ج4، د ط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1995.

- محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2010.

-عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة التونسية، د ط ، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، د ت ن.

وهي كلها دراسات تطرقت إلى ظروف وعوامل نشأة الصحافة التونسية، ومراحل تطورها واتجاهاتها.

كما استعنّا بعشرات المصادر والمراجع المتخصصة في تاريخ الثورة الجزائرية، للتعريف ببعض الأحداث والتطورات التي شهدتها هذه الثورة، نذكر منها:

– محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، د ط، الجزائر، د ت ن.

– الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة الجزائر،2008.

وهي كلها مصادر تعتبر بمثابة شواهد حية على السياسة الاستعمارية القمعية والجرائم المرتكبة في الجزائر.

– إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954–1962)، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

– مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، (1954–1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

–عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009.

– معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

حيث عالجت هذه المراجع وتتبّعت المواقف الدولية المختلفة من الثورة الجزائرية.

– بن يوسف بن خدة ، إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ط.

- رضا مالك، الجزائر في إيفيان ، (تاريخ المفاوضات السرية 1956– 1962)، تر: فارس غضوب ، دار الفرابي ، ط1، الجزائر، 2003.

حيث تناول هذين المصدرين مختلف المراحل والملابسات، التي مرت بها المفاوضات الجزائرية الفرنسية .

كما استفدنا من بعض الكتابات الأكاديمية التي درست تاريخ الثورة الجزائرية من خلال بعض الصحف العربية والدولية، والتي أفادتنا كثيرا من حيث الصياغة المنهجية للموضوع أهمها:

– أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر للأستاذ عبد الله خي، تحت عنوان: الكفاح السياسي والعسكري للثورة الجزائرية من خلال صحيفة العلم المغربية (1955–1962)، نوقشت بقسم التاريخ بجامعة الجزائر 2013–2014، عالج من خلالها الباحث موقف هذه الصحيفة من مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها الثورة التحريرية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1955–1962).

– أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر للأستاذة وهيبة قطوش، بعنوان الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954–1962)، نوقشت خلال السنة الجامعية 2016–2017 بقسم التاريخ، جامعة الجزائر، تطرقت فيها الباحثة إلى مواقف أبرز الصحف التركية الصادرة خلال الفترة المدروسة إزاء أهم الأحداث والتطورات التي شهدتها الثورة التحريرية الجزائرية.

أما عن الصعوبات والعراقيل التي اعترضت طريقنا خلال إنجازنا لهذه الدراسة فتمثلت على السبيل المثال لا الحصر في الآتي :

– عدم توفر أرشيف الجريدة موضوع الدراسة في مراكز البحث الجزائرية، مما اضطرنا إلى التنقل إلى تونس عدة مرات في ظروف صعبة نوعا ما .

- تزامن زياراتنا إلى مركز الأرشيف الوطني التونسي مع خضوع أغلب أعداد الجريدة موضوع الدراسة إلى عمليات الترميم، الأمر الذي اضطرنا إلى التوجه إلى دار الكتب الوطنية بتونس، أين واجهتنا صعوبات كبيرة جدا في الحصول على أرشيف الجريدة، وذلك بسبب منع التصوير الفوتوغرافي في هذه الدار.

- قصر المدة الزمنية المخصصة لإنجاز هذه الدراسة، لا سيما وأنها تزامنت مع ارتباطنا بالتزامات أخرى، كانشغالنا بالتدريس في الثانوي، وتحملنا للكثير من المسؤوليات العائلية .

- غزارة المادة العلمية المخصصة لموضوع الدراسة، حيث تصفحنا كما هائلا من الأرشيف المتعلق بالجريدة المدروسة، قدر بحوالي 2500 عدد منها، لاسيما وأنها كانت جريدة يومية رسمية مواظبة الظهور، الأمر الذي سبب أرقا وارهاقا شديدين للباحث، كما تسبب في مواجهته لصعوبات كبيرة فيما يخص صياغة الخطة النهائية للدارسة.

- طغيان الأسلوب الخبري على مادة الجريدة، مما جعلنا نواجه صعوبات جمة في محاولة استنتاج مواقفها من الأحداث التي عالجتها.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في معالجة هذه الدراسة بطريقة منهجية سليمة ونكون قد ساهمنا ولو بجزئية بسيطة في كتابة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، وألقينا الضوء على جانب من الجوانب المهمة فيها، فإن وفقت في ذلك فبفضل من الله سبحانه وتعالى الذي حباني بنعمة الصحة والعافية والصبر إلى حين إتمام هذه الدراسة، وبفضل الأستاذ المشرف الدكتور تاونزة محفوظ، الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته، و لم يدخر جهدا في سبيل إعانتي بتوجيهاته، لإعطاء الطابع الأكاديمي لهذه الدراسة.



الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي : الصحافة التونسية ... النشأة و التطور

المبحث الأول : ظروف وعوامل نشأة الصحافة بتونس

1- دور السلطة السياسية في نشأة الصحافة.

2- تأثر النخبة المثقفة التونسية بالصحافة الاستعمارية الفرنسية.

3- تفتح التونسيين على صحف البلاد العربية والاسلامية .

المبحث الثاني: مراحل تطور الصحافة التونسية.

1- المرحلة الأولى : من النشأة إلى بداية الحرب العالمية الأولى.

2- المرحلة الثانية : فترة ما بين الحربين (1919-1939).

3- المرحلة الثالثة : فترة ما بين (1945- 1956).

4 – المرحلة الرابعة : مرحلة ما بين (1956 – 1962)

المبحث الثالث: التحديات التي واجهت الصحافة بالبلاد التونسية.

1- العراقيل التقنية والمادية والبشرية .

2- الظروف الاستعمارية القاهرة .

المبحث الرابع : صحيفة العمل التونسية ... ميلادها وهيكلتها.

- **خلاصة و استنتاجات**

الفصل التمهيدي : الصحافة التونسية ... النشأة والتطور

المبحث الأول: ظروف وعوامل نشأة الصحافة بتونس.

1- دور السلطة السياسية في نشأة الصحافة:

لعبت الصحافة التونسية دوراً متميزاً، في تنشيط الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بتونس، حيث ساهمت بقسط هام في بلورة الوعي الوطني لدى النخبة التونسية، وذلك بتسلطيها الضوء على أسباب انحطاط الأمة العربية وتراجعها من جهة، وحرصها الكبير على معالجة سبل النهوض بهذه الأمة من جهة أخرى، كما ساهمت الصحافة التونسية في ترسيخ ثقافة الفكر الرافض للاحتلال إبان فترة الحماية الفرنسية على تونس، وبذلك كان لها أبلغ الأثر في حصول البلاد على الاستقلال، وما تجدر الاشارة إليه هو أنه لا يمكن فهم الدور التاريخي الذي[1] لعبته الصحافة التونسية في القضايا الوطنية والتحررية، دون الرجوع الى ظروف وعوامل نشأتها. ***فكيف ظهرت الصحافة بالبلاد التونسية؟***

إن تبعية الأقطار العربية للخلافة العثمانية قبل إنفصالها عنها، كان من أهم مظاهره إتحاد وجهات النظر معها في الشؤون السياسية والعسكرية وكذا التطور الاجتماعي، ولعل أبرز الأمثلة على هذا التطور نجدها في الصحافة العربية، التي أصدرتها السلطة العثمانية في العاصمة إسطنبول، وأصدرت التعليمات إلى ولاة الأقاليم التابعة لها بإصدار مجموعة من الصحف تكون لسانها الناطق بما ترغب في تبليغه إلى الشعوب الداخلة تحت رايتها.[2]

---

[1]- محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية،ج4 ، د ط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،1995 ص13.

[2] - محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، د ط ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية تونس،2009، ص72.

ورغم تأكيد الأستاذ الصحفي ***محمد الصالح المهيدي***، الذي يعتبر رمزا من رموز الصحافة التونسية ومصدرا من مصادر تأريخها، في كتاباته على أن الفضل في تطور الصحافة بالبلاد التونسية يعود إلى ارتباط هذه الاخيرة بالدولة العثمانية، التي كانت قد رأت أن غيرها من الدول الكبرى اتخذت الصحافة كأداة لتبليغ ما تريده من القرارات والأوامر واتخذت منها أداة لنشر المعرفة والأدب والثقافة والعلوم، كما استخدمتها كوسيلة في دعايتها المغرضة ضد الدولة العثمانية، فأرادت هذه الأخيرة هي الأخرى أن تنشأ صحافة بمختلف أقطارها في العالم الاسلامي، تتولى مهمة الرد على ما أخذت تنشره الصحافة الأوربية من أخبار و أراء تشوه صورة الباب العالي.(1)

إلا أن الأستاذ محمد حمدان يرجع في كتابة " ***مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس***" أسباب تأخر ظهور الصحافة بتونس إلى ارتباط هذه الأخيرة بالسلطة العثمانية، التي كانت قد أبدت إحترازا إزاء وسائل الإعلام الحديثة، كما يؤكد أن هذا الاحتراز كان له أبلغ الأثر في عرقلة بروز الصحافة مبكرا في مختلف أرجاء العالم الإسلامي.(2)

والأرجح هو أن الصحافة لم تنشأ بتونس انطلاقا من حاجة الأهالي للمعرفة والأنباء بل من حاجة السلطة إليها في تبليغ قراراتها والتعريف بها، حيث كانت السلطة التونسية بحاجة إلى مطبعة لنشر عهد الأمان سنة 1857م(3)، فأنشأت لهذا الغرض مطبعة حجرية

---

(1)– محمد الصالح المهيدي ، المصدر السابق، ص 72.

(2)– محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، د ط ، الشركة التونسية للفنون، تونس، د ت ن ، ص 07.

(3)– هو عبارة عن وثيقة مكتوبة أصدرها محمد باي في 09 سبتمبر 1857، تتكون من مقدمة و إحدى عشر مادة، نصت على التعهد بضمان الأمان لجميع سكان تونس على اختلاف دياناتاهم وأجناسهم والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات، كما نصت على حرية المعتقد والملكية الخاصة . للمزيد في هذا الموضوع راجع: علي المحجوبي، النهضة الحديثة، دار سيراس للنشر، تونس، 1999، ص ص 93-94 . أو عد إلى : أحمد بن أبي ضياف، إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، ج4، الدار التونسية للنشر، تونس، 1989.

وعندما تم وضع الدستور في تونس سنة 1861، أصبحت السلطة بحاجة إلى صحيفة تنشر القرارات الرسمية، بعد تأسيس المجالس التي نص عليها هذا الدستور.[1]

وهكذا برزت عناية السلطة التونسية بالصحافة، فقبل أن يتولى خير الدين[2] أمر الوزارة الكبرى في تونس، أسندت إليه الحكومة مهمة الإشراف على سفاراتها وتمثيلها في عدة دول أوروبية، الأمر الذي تطلب إقامته بأوروبا عدة أعوام تمكن أثناءها من الاطلاع على ما تنشره الصحافة هناك، وتعرف على الدور الكبير الذي تلعبه في مختلق الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية.[3]

اختمرت في رأس خير الدين فكرة إنشاء صحيفة عربية في تونس، وبعد عودته إلى هذه الأخيرة فاتح الحكومة في أمر إنشاء جريدة تكون لسانها الرسمي، فتمكن من إقناع بعض المسؤولين بتحقيق هذه الفكرة، وعليه أصدر الصادق باي[4] في 22 جويلية 1860 أمراً يقضي بإنشاء أول صحيفة تونسية، وهي صحيفة الرائد التونسي[5].

كانت هذه الصحيفة تصدر في أربع صفحات، وتحتوي على قسمين قسم خاص بالقرارات الحكومية، وآخر يضم مقالات أدبية وفكرية، وأخبارا سياسية واقتصادية يحررها علماء من جامع الزيتونة وكتاب أدباء [6]، وكانت الرائد التونسي تصدر باللغتين العربية

(1)– محمد حمدان ، مدخل إلي تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص 22.

(2)– شركسي قدم إلى تونس سنة 1839، درس في مدرسة باردو الحربية، التي لعبت دورا أساسيا في تكوينه وصقل شخصيته، تولى عدة مناصب هامة في تونس أهمها الوزارة الكبرى، من أثاره كتاب أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك توفي سنة 1889، للمزيد حول شخصية خير الدين أنظر: ترجمة لخير الدين، مجلة خير الدين، العدد 01، تونس، 1906.

(3)– محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، ط1، دار نقوش العربية، تونس،2010، ص 13.

(4) - ولد في 07 فيفري 1813، اعتلى العرش في تونس بعد وفاة أخيه محمد باي في 22 سبتمبر 1859، قام بعدة إصلاحات في تونس أهمها إصداره لدستور 1861، توفي في 28 أكتوبر 1882.

(5)– محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 15

(6)– أحمد الطويلي، من تاريخ الصحافة والأمن الوطني، ط1، الشركة التونسية للرسم، تونس، 2012، ص10.

والايطالية، حيث تم تكليف التاجر البريطاني ريتشارد هولت بالإشراف عليها، لكنه لم يوفق في ذلك فقام الجنرال حسين[1] بتحمل أعباء هذه الجريدة فنجح في اصدارها.[2]

وهكذا لعبت السلطة السياسية دوراً هاماً ومميزا في ظهور الصحافة بالبلاد التونسية كما كان لتفتح تونس على العالم الغربي وانتصاب نظام الحماية الفرنسية فيها سنة 1881 تأثيره المباشر على تطور الصحافة في تونس. ***فكيف تم ذلك ؟***

2- تأثر النخبة المثقفة التونسية بالصحافة الاستعمارية الفرنسية:

كانت البلاد التونسية منذ بداية ق19 مطمح أمال الدول الاستعمارية الكبرى، وخاصة فرنسا وإيطاليا، وقد اتخذت هذه الدول عدة وسائل للوصول إلى أهدافها في احتلال تونس وذلك بواسطة قناصلها وجواسيسها، واعتمادا على الامتيازات القنصلية التي تحصلت عليها تلك الدول، تأسست المدارس التبشيرية وقامت الجمعيات الثقافية، وتم إنشاء الشركات والبنوك[3]. وبهذا تفتحت تونس على العالم الغربي، وازدادت هجرة الايطاليين إليها، منذ النصف الأولى من ق19، وقد بدأوا بالترويج لأفكارهم السياسية والثقافية عند حلولهم بتونس وكانت الصحافة من أهم المشاريع الفكرية والاقتصادية التي أخذها التونسيون عنهم.[4]

---

[1]- مملوك من أصل شركسي، تم جلبه من أسواق الأستانة إلى تونس في الثلاثينيات من القرن 19، زاول تعليمه في مدرسة باردو العسكرية، تميز بذكائه ودبلوماسيته واتساع معارفه، لذلك أوكلت إليه العديد من المهام، أهمها الإشراف على تأسيس المطبعة الرسمية وإصدار أول جريدة عربية في تونس، كما تولى وزارة التربية والأشغال العامة في عهد صديقه خير الدين باشا، فساهم بدور فعال في الحركة الاصلاحية التونسية، وبعد سقوط وزارة خير الدين اغترب الجنرال حسين واستقر في إيطاليا حتى توفي بها في 25 جويلية 1887. أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مركز التوثيق القومي تونس، د ت ن، ص ص 37-39.

[2]- أحمد الطويلي، مرجع سابق ، ص 10.

[3]-محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص 43.

[4] – محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص 17.

كما مثل خضوع تونس لنظام الحماية الفرنسية سنة 1881، منعرجاً حاسماً ورئيسياً في تاريخ البلاد السياسي، وفي حركتها الاقتصادية ووضعها الاجتماعي ومسارها الثقافي والحضاري، ونظرا للتقاليد الفرنسية العريقة في مجال الصحافة، عملت إدارة الحماية على إدخال تونس في عصر الحركية الصحفية وفقاً لنظامها وشروطها المعروفة في هذا المجال[1]، وفي هذا السياق يذكر محمد حمدان في كتابة " ***مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس*** " أن عدد الأوروبيين بالبلاد التونسية، عند إقامة نظام الحماية كان معتبراً، الأمر الذي أدى إلى مطالبة قناصلهم بإيجاد صحف ناطقة بلسانهم، حيث يقول في هذا الصدد: «...... عند إقامة نظام الحماية الفرنسية على تونس، كان يقيم بها 11 ألفاً من الإيطاليين و 7800 من المالطيين، و700من الفرنسيين، وكانت هذه الجاليات بحاجة إلى صحافة تدافع عن مصالحها وتساعدها على فرض هيمنتها........»[2]

ومن هذا المنطلق صدرت في أفريل 1884 أول جريدة فرنسية تدافع عن مصالح الفرنسيين في تونس، بعد مباحثات عديدة بين المقيم العام الفرنسي وباي تونس، وافق على إثرها هذا الأخير على إصدار الصحيفة، شريطة عدم تعرضها للشؤون السياسية للبلد.[3] وهكذا تكثفت المطالب للحصول على رخص في إصدار الصحف وصدرت هذه المطالب خصوصاً عند الأوروبيين من فرنسيين وإيطاليين ومالطيين وغيرهم، بالرغم من قانون

---

[1] – محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص ص 15- 16.

[2] – محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق ، ص 18.

[3] – نفسه، ص25.

الضمان المالي[1]، الذي كان يعيق حركة إنتشار الصحف، والذي تم إلغاؤه فيما بعد أثناء فترة حكم المقيم العام الفرنسي **غوستاف ماسيكيو** (1886–1892) .[2]

وبفضل رفع الضمان المالي، صدرت مجموعة من الصحف العربية، **كنتائج الأخبار** و**الحاضرة** و**القصبة** سنة 1892، وجريدة **البصيرة** و**المنتظر** سنة 1893، ثم صدرت جريدة **سبيل الرشاد** عام 1895، **ولسان الحق** سنة1896.[3] وكانت هذه الجرائد كلها أسبوعية وما كانت تخوض فيه لا يخرج عن إطار الحديث في شؤون الدولة العثمانية، والتنويه بشأنها ومهاجمة خصومها، إضافة إلى بعض الأخبار المحلية والخارجية.[4]

كما انعكس قرار رفع الضمان المالي بالإيجاب على الصحف الفرنسية، حيث ظهرت بعد صدوره جريدة le petite Tunisien سنة 1888، و dépêche Tunisienne سنة 1889، و le messager Tunisien سنة 1992، وقد بلغ عدد الدوريات الفرنسية الصادرة من 1887 إلى 1896 سبعين عنوناً جديداً.

كما انتعشت الصحافة الإيطالية هي الأخرى بهذا القرار، حيث صدرت عدة دوريات منها: Corriere Tunisino, l'operaio , l'indipendente ,lavoce di tunisi, la lanterna, lanouva carthagina, la gazetta tunisina [5]، كما صدرت صحف أخرى باللغة العربية منها: الجنان، والمترجم، وفاضح الأسرار، وهباريديس سنة 1887

---

[1]– وهو عبارة عن قانون خضعت له الصحف التونسية، ينص على ضرورة دفع هذه الأخيرة لمبلغ مالي كشرط أولي لإصدارها حيث قدر هذا المبلغ بستة آلاف فرنك فرنسي بالنسبة لكل صحيفة سياسية ، و بثلاثة آلاف فرنك فرنسي لكل جريدة غير سياسية تصدر مرة واحدة في الأسبوع. أنظر: حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 193.

[2]– محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس ، مرجع سابق ، ص 19.

[3]– محمد صالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص 19.

[4]– عمر بن قفصية، أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1860–1870)، د ط ، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ، د ت ن ، ص 10.

[5]– محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق ، ص 17.

والبستان والحرية، والمرسطان، والنجمة، وجرنال هجين سنة 1888، وجريدة التلغراف وهنصنيم عام 1889 ... الخ.[1]

وهكذا تمتعت الصحافة في تونس بعد انتصاب نظام الحماية بنوع من الحرية، بعد أن كان إصدار الصحف ممنوعاً من الناحية القانونية، حيث إرتفعت نسبة الصحف الناطقة بالفرنسية، كما حافظت على مكانتها في طليعة الصحف- من حيث العدد- طوال فترة الاستعمار، وتليها الصحافة العربية في المرتبة الثانية، ثم الصحافة العبرية، وأخيراً الصحافة الإيطالية.[2]

3- تفتح التونسيين على صحف البلاد العربية والإسلامية:

اشتهر رواد الصحافة التونسية الأوائل بحركيتهم المكثفة، وتنقلاتهم بين بلدان العالم العربي والإسلامي، وقد كان لرحلاتهم هذه أبلغ الأثر في اكتسابهم الخبرة الصحفية، حيث كان العديد منهم مهتماً بمطالعة الصحف، التي تصدر في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين وتركيا والجزائر.[3] فمجلة " **العروى الوثقى**" لصاحبها محمد عبده[4] كانت قد لاقت رواجاً كبيراً في أوساط المثقفين التونسيين ، كما أصدر محمد بيرم الخامس في مصر جريدة " **الاعلام**" وكانت تصل إلى تونس ولاقت رواجاً كبيراً، كما ظهرت جرائد في تركيا وكان لها صداها في تونس أيضا.[5]

---

[1]- محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص 31.

[2]- محمد حمدان وآخرون ، الموسوعة الصحفية العربية ، مرجع سابق ، ص ص 15- 16 .

[3]- محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، نفس المرجع، ص 45.

[4]- من أشهر الشخصيات التي عرفتها الحركة الاصلاحية بمصر، أشرف على تحرير جريدة الوقائع المصرية، كما ساهم في إصدار جريدة " العروى الوثقى " إلى جانب جمال الدين الأفغاني سنة 1884 . أنظر : خير الدين الزركلي الأعلام (قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين) ، م 6 ، ط 7 ، دار العلم للملايين لبنان 1989 ، ص 252 .

[5]- محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، نفس المرجع ، ص 26.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الصحافة العربية والإسلامية لعبت دوراً لا يمكن تجاهله في انتشار الظاهرة الصحفية بتونس، وفي هذا السياق يذكر محمد الصالح المهيدي في كتابه " **فصول في تاريخ الصحافة التونسية**" بأن السوريين لعبوا دوراً هاماً في تطور الصحافة بتونس، حيث كانت السلطة التونسية قد لجأت إلى جلب الكثير منهم إلى تونس بعد تعرضها للاستعمار الفرنسي سنة 1881، وأسندت إليهم مهام الترجمة والتعريب في مختلف الدوائر الإدارية، نظرا لإتقانهم ومعرفتهم لبعض اللغات الأوروبية، وبحكم الوظائف التي تحصلوا عليها، أصبح لهؤلاء السوريين نفوذ كبير في الإدارة التونسية، فسهلوا بذلك لمواطنيهم مهمة الهجرة إلى تونس وفتحوا أمامهم باب الصحافة، وقد استقل بعضهم بإدارة الصحف إستقلالا تاما وتعاون البعض الأخر مع الصحفيين التونسيين، واشتهر منهم في هذا المجال الصحفي إنجلي نجيب بك[1] مدير جريدة البصيرة، والأديب المعروف برشيد المصوبع الذي عمل محرراً بجريدة الرشدية، كما عمل مراسلاً بمجموعة من الصحف والمجلات إضافة إلى الصحفي فرج الله المنصور.[2]

وكغيرهم من السوريين لعب اللبنانيون أيضا دوراً كبيراً في تحسيس التونسيين بأهمية العمل الصحفي، فتاريخ الصحافة التونسية لا يمكن أن يهمل شخصا كالكونت رشيد الدحداح[3] كما يستحيل عليه كذلك أن يمر دون توقف عند الصحفي أحمد فارس الشدياق[1] وغيرهم من الصحفيين اللبنانيين الذين برزوا في الصحافة التونسية.[2]

---

[1]– سوري حل بتونس في أواخر القرن 19، تميز بالذكاء والنبوغ وسعة الاطلاع، مارس مهنة المحاماة بتونس، كما تولى بها الاشراف على جريدة البصيرة، قبل أن يسافر إلى تركيا ويصبح وزيراً عثمانياً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، أفل نجمه بسقوط السلطان المشار إليه، فانتقل إلى باريس واستقر بها إلى أن توفي سنة 1927. أنظر: محمد الصالح المهيدي تاريخ الصحافة التونسية ، مصدر سابق، ص ص 32-34.

[2]– محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، نفس المصدر، ص ص 55-57.

[3]– مسيحي لبناني، ألف ونشر كتبا كثيرة، صاحب جريدة " **برجيس باريس انيس الجليس**"، أول من استعمل لفظة صحيفة للدلالة على الجريدة بمعناها العصري. للمزيد أنظر: عبد الرحيم غالب، مائة عام من تاريخ الصحافة لسان الحال ط1، جروس برس، بيروت، 1988، ص 11.

المبحث الثانـي: مراحل تطور الصحافة التونسية .

إن الدارس لتاريخ الصحافة التونسية يمكنه التمييز بين أربعة أنواع صحفية من حيث اللغة، صحافة عربية، صحافة فرنسية، صحافة إيطالية وصحافة عبرية، واتجاهين من حيث المضامين صحافة وطنية تدافع عن القضايا الوطنية، وأخرى استعمارية تدافع عن مصالح المعمرين[3]، كما يمكن للباحث في تاريخ الصحافة التونسية أن يقسم هذا التاريخ إلى العديد من المراحل، ولتسهيل دراسته يمكن حصره في ثلاثة مراحل رئيسية. ***فماهي هذه المراحل؟*** **وماهي مميزات وخصائص كل مرحلة ؟**

1- المرحلة الأولى: من النشأة إلى بداية الحرب العالمية الأولى:

شهدت الصحافة التونسية في هذه الفترة ازدهارا ملحوظاً وتطوراً كبيراً من حيث المحتوى السياسي والثقافي والأدبي، حيث صدرت العديد من الجرائد التي يمكن أن نسلط الضوء عليها ونبرزها بالترتيب، حسب تاريخ صدروها إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى:

- <u>الرائد التونسي (1860):</u> أول صحيفة تونسية رسمية، صدرت في 22 جويلية 1860 وهي جريدة أسبوعية، سياسية، أدبية، فكرية، اقتصادية يحررها نخبة من علماء جامع الزيتونة وكتاب أدباء[4]، وقد صدرت تحت شعار" **حب الوطن من الإيمان فمن يسعى في**

---

[1]- ولد سنة 1804، كتب في صحيفة الوقائع المصرية، كما أدار مطبعة المرسلين العربية في مالطا لمدة تزيد عن أربعة عشر سنة، أتقن اللغة الفرنسية والانجليزية وترجم عنهما حوالي أكثر من خمسة عشر كتاباً في مختلف المواضيع الأدبية واللغوية. للمزيد راجع: عبد الرحيم غالب، <u>نفسه</u>، ص 12.

[2]- محمد حمدان، <u>مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس</u>، مرجع سابق، ص ص 42-43.

[3]- ما تجدر الإشارة إليه هو أنه سوف يتم التركيز في دراستنا هذه على الصحافة العربية التونسية فحسب بحكم أنها صحافة ذات توجهات وطنية، وهذا أقرب إلى موضوعنا الثورة التحريرية، في حين تم إسقاط الصحف الاستعمارية من هذه الدراسة لأن المجال لا يستع لتسليط الضوء على كل الأنواع والأشكال الصحفية.

[4]- أحمد الطويلي، <u>مرجع سابق</u>، ص 10.

عمران بلاده إنما يسعى في إعزاز دينه"[1]، أصدرها خير الدين باشا وبعد قيام نظام الحماية سنة 1881، وضعت الحكومة الفرنسية يدها على الجريدة، وحولتها إلى جريدة رسمية لا تنشر بها إلا ما تراه يخدم مصالح الاستعمار ومطابقاً لبرنامج الحماية.[2]

- نتائج الأخبار (1888- 1889): جريدة أسبوعية، إخبارية، صدرت في 06 جوان 1888 أسسها حسين المقدم[3]، حيث إقتصرت على نشر الأخبار الخارجية[4] توقفت عن الصدور سنة 1889.[5]

- الحاضرة (1888-1911): جريدة أسبوعية، سياسية، إخبارية، دينية ذات توجه إصلاحي لمديرها علي بوشوشة [6]، صدرت سنة 1888 واستمر صدروها إلى غاية 08 نوفمبر 1911[7]، ثم تم تعطيلها بقرار إداري إثر حوادث الزلاج[8]، ورغم توجهها الاسلامي

---

[1]- حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 69.

[2]- محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص 16.

[3] - رائد من رواد الصحافة التونسية، ولد بتونس حوالي 1863، درس العلوم إلى جانب اللغة والدين، كما اختص في التاريخ والجغرافيا، دخل ميدان الصحافة بعد إلغاء قانون الضمان المالي، فبادر بإصدار جريدة الأخبار التونسية بداية من سنة 1888، كما أصدر جرائد القصبة والمبشر التونسي والبصيرة. أنظر: محمد حمدان، أعلام الاعلام في تونس، مرجع سابق، ص ص 44- 46.

[4]- محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، مصدر سابق، ص 29.

[5]- أحمد الطويلي، مرجع سابق، ص 10.

[6]- صحفي تونسي، ولد سنة 1859 ببنزرت، درس في جامع الزيتونة، ثم واصل دراسته في انجلترا مدة ثلاثة سنوات فتعرف على الحياة الغربية، وتعلم اللغة الفرنسية واللغة التركية، عمل كمترجم في بعض الإدارات التونسية، أصدر أول جريدة تونسية إصلاحية خاصة، بعد جريدة الرائد التي تصدرها الحكومة. أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس مرجع سابق، ص ص 46-47.

[7] – أحمد الطويلي، نفس المرجع ، ص 11.

[8]- وقعت هذه الحوادث في 07 نوفمبر1911، وهي عبارة عن احتجاجات عنيفة شهدتها العاصمة تونس، بعد قيام سلطاتها بتسجيل مقبرة الزلاج التاريخية ضمن الأراضي التي يشقها أحد خطوط السكة الحديدية، ورغم أن البلدية تراجعت عن قرار التسجيل، إلا أن الجماهير التونسية لم تصدق خبر التراجع ، بسبب حضور بعض المسؤولين عن إدارة الممتلكات والأراضي، الأمر الذي أدى إلى وقوع اشتباكات عنيفة سقط فيها أربعة عشر قتيلا وحوالي مائة جريح، كما انتهت هذه

الاسلامي كانت تبدي تحفظاً إزاء الغرب، وتدعو التونسيين إلى التخلص من عاداتهم البالية والتسلح بالعلم لتحقيق النهضة.[1]

- الزهرة (1890-1956): جريدة إخبارية، سياسية، أدبية، إصلاحية صدرت في 20 جويلية 1890، أسسها عبد الرحمان الصنادلي[2] وهي نصف أسبوعية، ثم أصبحت ابتداءاً من 1905 يومية.[3] كان لها دور كبير في بث الوعي الوطني وتنشيط الحياة الثقافية والأدبية بتونس، توقفت عن الصدور سنة 1956.[4]

- المبشر التونسي (1892): جريدة أسبوعية، إخبارية، سياسية، إنتقادية، إهتمت بنشر الأنباء العالمية، صدرت في أكتوبر 1892 [5]، انتقدت بشدة السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس مقرة بأن فرنسا لم تؤدي الرسالة الحضارية المنوطة بها، وبأنها لا تحترم ديانة المسلمين، وقد أدى هذا الموقف الصريح إلى تعطيلها في 15 نوفمبر 1892، بعد صدور ثلاثة أعداد منها فقط .[6]

الأحداث بفرض الأحكام الاستثنائية وتعطيل كل الصحف العربية ماعدا جريدة الزهرة، أنظر: محمد المرزوقي والجيلالي بن الحاج يحي، معركة الزلاج، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974، ص 15 ومايليها.

[1]- حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص ص 72-73

[2]- رائد من رواد الصحافة التونسية، من أصول جزائرية، إستقرت أسرته بتونس قبل الحماية الفرنسية، درس الصنادلي في الزيتونة، ثم انتقل إلى مصر، حيث درس في الأزهر، و بدأ حياته الصحفية مع الشيخ محمد بيرم الخامس، الذي أسس مطبعة هناك وأصدر جريدة الاعلام، وقد مكنته تجربته الاعلامية هذه من إكتساب خبرة أهلته لإصدار جريدة الزهرة عند عودته إلى تونس سنة 1890، انظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص ص 49-50.

[3]- حبيب حسن اللولب، نفس المرجع ، ص 74.

[4]- أحمد الطويلي، نفس المرجع ، ص 11.

[5]-محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، مصدر سابق، ص 29.

[6] – محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 16.

- المنتــظر (1893): جريدة أسبوعية، إخبارية، سياسية، اقتصادية، انتقادية، ذات توجه وطني، لصاحبها محمد بلوك باش[1]، أصدرت أول أعدادها في 14 جوان 1893[2]، وقد كانت المنتظر تصدر أعدادها مقرة بأن فرنسا قد أخلت بتعهداتها الحضارية في تونس وفرضت على البلاد إدارة ظالمة لا تحترم تقاليد وديانة الأهالي، وهذا ما أدى إلى تعطيلها من طرف الإدارة الاستعمارية.[3]

- الصواب (1904-1911): جريدة أسبوعية، إخبارية، سياسية، علمية، أدبية، اقتصادية ذات توجه وطني إسلامي لصحابها محمد الجعايبي[4]، صدرت في 01 أفريل 1904 بهدف بهدف الدفاع عن البلاد لكنها احتجبت إثر حوادث الزلاج المعروفة سنة 1911، حيث توقفت عن الصدور في 08 نوفمبر 1911. [5]

- الرشدية (1904-1910) : جريدة يومية، إخبارية، سياسية، أدبية، صدرت في 13 سبتمبر 1904، بهدف فضح سياسة الحماية الفرنسية والدفاع عن بعض القضايا الوطنية[6]

---

[1]- حرف اللقب فأصبح بولكباش، لم يكن صحفياً وذا معرفة كبيرة بهذا الميدان، كان تاجرا في التحف وبعض المصنوعات الشرقية التي كان يجلبها من تركيا، لم تنشر" المنتظر" لصاحبها أي إعلان عن تجارته، ويبدو أنه كان صاحب الامتياز فقط ويتقاضى مقابلاً مادياً ممن كانت هذه الجريدة لسان حالهم. أنظر: محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، نفس المصدر، ص ص 44-45.

[2]- محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، نفس المصدر، ص ص 44-46.

[3] - محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية ، مرجع سابق ، ص 17 .

[4]- من أكبر الصحفيين الذين عرفتهم تونس ولد سنة 1880، زاول تعليمه بجامع الزيتونة، تعود بداياته الصحفية إلى سنة 1904 عندما ألغت السلطات الاستعمارية قانون الضمان المالي، حيث أصدر جريدة الصواب منذ 1904، كما أصدر سنة 1906 مجلة شهرية أدبية عنوانها خير الدين، ساهم في تأسيس الحزب الدستوري التونسي والدعاية له، توفي سنة 1938 أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص ص 62-63.

[5]- حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 76

الوطنية[1] وجدت هذه الجريدة صدى واسع في تونس بسبب نقلها لبعض الأخبار الخارجية من اليابان وروسيا. [2]

- تـونس (1905): جريدة أسبوعية، إخبارية، سياسية، علمية لصاحبها صالح بن محمود[3]، صدرت في 28 جوان 1905، كانت موضوعاتها متنوعة وذات إتجاه وطني حيث اهتمت بقضايا التعليم واصلاح أوضاع المجتمع، وبعد أن صدر منها أربعة عشر عدداً توقفت وذلك سنة 1905.[4]

-المرشد (1906-1908): جريدة أسبوعية، سياسية ،إصلاحية، وطنية، أصدرها سليمان الجادوي[5] في 23 نوفمبر 1906، كانت ثرية بمقالاتها التربوية والدينية، التي كان معظمها معظمها يصب في الوعظ والإرشاد والدفاع عن الدين الإسلامي واللغة العربية، حيث تميزت بدعوتها لاستفاقة المسلمين من سباتهم واستعادة ما فاتهم من قوة وتقدم، توقفت هذه الجريدة في مارس 1907 بقرار من إدارة الحماية الفرنسية، ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى في جويلية 1907.[6]

---

(1) - نفسه .

(2) - محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص 20.

(3)- ولد بتونس عام 1880 درس في مدرسة الصادقية، اشتغل في الإدارة ثم إستقال، أصدر جريدة تونس سنة 1905، ثم جريدة الترقي، ثم جريدة لسان الأمة وساهم في تحرير جريدة التقدم، ثم اشتغل محررا ومترجما في جريدة الزهرة. أنظر: محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 53.

(4) - حبيب حسن اللولب ، مرجع سابق ، ص 79 .

(5)- ولد حوالي عام 1876 بتونس وتوفي عام 1951، درس في الزيتونة، اشتغل في التجارة والصحافة، أصدر جريدة المرشد وأبو نواس، ثم جريدة مرشد الأمة. كانت مسيرته محفوفة بالتهديدات والقمع الاستعماري نظرا لمواقفه الجريئة ضد نظام الحماية وممارساته المجحفة في حق التونسيين. أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص ص 71- 73.

(6) - محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية، مصدر سابق، ص ص 40-41.

- **المعـــارف (1907):** جريدة أسبوعية، إصلاحية، وطنية، لصاحبها محمد الصادق المحمودي، أسسها في جانفي 1907، عُرفت بدفاعها المستميت عن الاسلام، أصدرت واحد وثلاثون عدداً كان آخرها في 26 سبتمبر 1907.[1]

-**التقـــدم (1907-1911):** صحيفة أسبوعية، أدبية ، ذات اتجاه إصلاحي وطني وذات نزعة إسلامية، صدر عددها الأول في 30 جويلية 1907، أصدرها البشير الفورتي[2] أصبحت يومية منذ 01 جويلية 1908.[3]

-**التــونسي(1907-1912):** جريدة أسبوعية، سياسية، إخبارية، لسان "حركة الشباب التونسي"[4]، صدرت في 05 فيفري 1907، وتميزت بانتقادها الشديد لأساليب التعليم الزيتوني التقليدية وطالبت بإصلاحها، كما تميزت بمهاجمة السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس[5]، تعطلت هذه الجريدة إثر أحداث الزلاج بقرار إداري في 08 نوفمبر 1911، ثم عادت إلى الصدور في 17 فيفري 1942، لكنها تعطلت من جديد في 13 مارس 1912.[6]

---

[1] – محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 18.

[2] – ولد بتونس عام 1882 وتوفي عام 1954، درس بالزيتونة واشتغل في الصحافة، حيث أصدر جريدة التقدم سنة 1907 وجريدة ولد البلاد سنة 1910 وترأس تحرير جريدة الهدى، كما ساهم في تحرير عدة صحف. أنظر: محمد حمدان الموسوعة الصحفية العربية، نفس المرجع، ص 53.

[3]– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق ، ص 84 .

[4]– حركة سياسية قاومت الاستعمار في تونس، تأسست سنة 1907 على يد مجموعة من المثقفين التونسيين منهم: علي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حانبة، و قد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة " **تركيا الفتاة** " فلعبت دوراً قوياً وبارزاً في الفترة الممتدة بين سنة 1907و1912 من النضال التونسي. أنظر: الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية (1830-1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د ت ن، ص 38. وللمزيد راجع: شارل أندري جوليان، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تر: محمد مزالي، د ط ، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د ت ن.

[5]– محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، نفس المرجع، ص 19.

[6]– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 87.

- **المنـــصف (1907-1908):** جريدة أسبوعية، إخبارية، سياسية، ثقافية دينية، صدر عددها الأول في 19 أكتوبر 1907، مديرها محمد الشريف التيجاني[1]، عرفت باهتمامها الكبير بالقضايا الوطنية وتأييدها للشعب التونسي في نضاله ضد الاستعمار، كما كانت تهدف إلى الدفاع عن مصالح المسلمين.[2]

- **مرشد الأمة (1909):** أسبوعية، إخبارية، سياسية، إصلاحية، صدرت عام 1909 مديرها سليمان الجاوودي، هاجمت مقالاتها بشدة نظام الحماية الفرنسية، كما كانت منبراً للدفاع عن القضايا الوطنية والإصلاح الاجتماعي والديني، تعطلت إثر حوادث الزلاج بقرار إداري صدر في نوفمبر 1911[3]

- **الاتحاد الإسلامي (1911):** جريدة نصف أسبوعية، أصدرتها حركة الشباب التونسي في أكتوبر 1911، صاحب إمتيازها علي باش حانبة[4]، ظهرت إثر الإعلان عن قيام الحرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا بعد غزو هذه الأخيرة لليبيا، دعت الجريدة إلى وحدة المسلمين التي تمثل خير ضمان لقوَتهم واسترجاع مجدهم، كما دعت إلى الالتفاف حول السلطان العثماني الذي يمثل رمز الوحدة الإسلامية.[5]

---

[1] – ولد سنة 1886، دخل الساحة الصحفية سنة 1907 في وقت إزدهرت فيه الصحافة العربية في تونس، فأصدر منذ 19أكتوبر1907 جريدة المنصف، وفي سنة 1908 أصدر جريدة خطيب العالم وجريدة التسامح. أنظر: محمد حمدان أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص ص 89-91.

[2]– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق ، ص 85.

[3]– نفسه ، ص 86.

[4]– ولد بتونس عام 1875 وتوفي في أكتوبر1919 بتركيا، درس في الصادقية فتحصل على الإجازة في الحقوق، اشتغل اشتغل في المحاماة وتزعم حركة الشباب التونسي، أصدر جريدة " التونسي" الناطقة باسم هذه الحركة سنة 1907 وجريدة "الاتحاد الاسلامي" سنة 1911. أنظر: محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 50.

[5]– محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص ص 109-110.

-**المشير(1911):** جريدة أسبوعية، إصلاحية، وطنية، صدر عددها الأول في 01 جانفي 1911 باسم مديرها الطيب بن عيسى[1]، ذات نزعة دينية تدافع عن الهوية الإسلامية وتناصر الامبراطورية العثمانية، أصدرت سبعة وثلاثون عددا آخرها يوم 05نوفمبر 1911[2]

وهكذا كانت أغلب الصحف في هذ المرحلة تحث على ضرورة التسلح بالعلم والمعرفة والثقافة وتناهض الاستعمار، وتطالب بمنح التونسيين الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون وتلح في طلب رفع المظالم.[3]

كما ازدهرت الصحافة التونسية في هذا الدور من حياتها، وأقبل الناس على مطالعة الجرائد التي أصبحت تروج أكثر من ذي قبل، مما جعل أصحابها يتفنون ويبتكرون في تنويعها فظهرت منها الصحف السياسية والأدبية والفكاهية...[4] . ***فهل ستحافظ الصحافة التونسية على هذا النشاط في المرحلة الثانية من حياتها؟***

2- المرحلة الثانية: فترة مابين الحربين (1919-1939) .

تميزت الصحافة التونسية خلال فترة ما بين الحربين بازدهار لم تشهد له مثيل في تاريخها، ويعود الفضل في هذا الازدهار إلى درجة الوعي السياسي والثقافي، الذي وصلت إليه النخبة المثقفة في تونس، فجامعة الزيتونة أنجبت جيلاً من المثقفين الذين جندوا أقلامهم

---

[1]- ولد بتونس عام 1885، درس في الزيتونة والخلدونية، اشتغل في الصحافة، حيث أصدر جريدة المشير (1911) و الوزير (1920) والمشير بعد الاستقلال (1957).أنظر: محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق ص53.

[2]- حبيب حسن اللولب، مرجع سابق ، ص 88.

[3]- محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص 23.

[4]- محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، نفس المرجع ، ص 20.

للنهوض ببلادهم والدفاع عن مبادئهم، ومن أهم الصحف التي برزت خلال هذه الفترة ما يلي:[1]

- البـــدر (1919-1924): مجلة علمية، أدبية، تاريخية، انتقادية، شهرية لصاحبها محمد الحبيب، صدرت سنة 1919 وكان يديرها نخبة من أعلام الصحافة في تونس، توقفت عن الصدور لمدة تزيد عن الثلاثة أشهر بعدما سحبت منها الحكومة الفرنسية الترخيص بالصدور، وفي أوت1923 عادت إلى الصدور من جديد، وكانت تهتم بالتاريخ والاجتماع إلا أنها توقفت سنة 1924.[2]

- الوزيـــر(1920-1956): جريدة أسبوعية، إخبارية، إصلاحية، دينية، لصاحبها الطيب بن عيسي، صدر أول عدد منها في 05 أفريل 1920، واصلت الوزير الصدور تحت هذا الاسم حتى سنة 1956، لتعود للصدور من جديد بعنوان المشير، التي احتجبت نهائيا سنة 1958 بسبب وفاة صاحبها.[3]

-الأخبـــار التونسية (1920): جريدة وطنية، سياسية، تجارية، أسبوعية، صدر أول أعدادها في 11ماي1920، حملت جريدة الأخبار التونسية على عاتقها مهمة إخراج المواطن التونسي من غياهب الجهل والتقاليد المضرة وذلك بدعوتها إلى طلب العلم والاقتداء في ذلك بما حققه الغرب من إنجازات حضارية .[4]

---

[1]- يتعذر علينا التطرق إلى كل الصحف العربية التونسية الصادرة في الفترة الممتدة مابين الحربين، وذلك نظرا لعددها الهائل من جهة، ولما سوف يكون للأمر من إنعكاسات تخرج الدراسة عن إطارها من جهة ثانية، ولهذا سنكتفي بذكر بعض الصحف كنماذج فقط.

[2]- محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية (1838-1956)، ج1، د ط، بيت الحكمة، تونس، 1989، ص 62.

[3]- البيبليوغرافيا القومية التونسية للدوريات العربية (1860 - 1975)، ج2 ، وزارة الشؤون الثقافية ، تونس ، 1975، ص 65 .

[4]- محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية ، نفس المرجع ، ص52.

- الإصـــلاح (1920): صحيفة وطنية، انتقادية، أسبوعية لصاحبها الشاذلي بودربالة[1] صدر أول عدد منها في جوان 1920، كانت الإصلاح تختلف عن أغلب الجرائد الأخرى إذ أنها لا تعير أهمية كبرى للأخبار المحلية والعالمية التي تتناولها بقية الصحف، بل تهتم بتناول بعض المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالنقد والتحليل، بغية إظهار أوجه الفساد فيها واقتراح الحلول الكفيلة بإصلاحها، توقفت هذه الجريدة عن الصدور في شهر سبتمبر من نفس السنة التي ظهرت فيها.[2]

-الاتحاد (1920-1923): جريدة أدبية، سياسية، اجتماعية، أسبوعية، لصاحبها الشاذلي بن الحطاب[3]، صدرت في 5 أوت 1920 متخذة لنفسها شعار" **واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا** " شأنها شأن كل الصحف الصادرة باللغة العربية، والتي كان الطابع الديني طاغيا عليها، أما عن المحتوى فيمكن القول بأنها جريدة إعلامية اهتمت بنقل الكثير من الأخبار العالمية، إلى أن أوقفها صاحبها في جوان 1923.[4]

- لســان الشعب (1920-1937): جريد أسبوعية، سياسية، أدبية لصاحبها البشير الخنقي[5]، صدرت في 28 ديسمبر 1920، كانت اهتماماتها متعلقة بمواضيع التخلف

---

[1]- ولد حوالي 1895، درس في العلوية وتحصل منها على شهادة ختم الدروس الجامعية ، اشتغل في المحاماة، شارك في النشاط السياسي الدستوري إلى جانب عبد العزيز الثعالبي، أصدر جريدة الإصلاح سنة 1920 فعطلتها السلطة الاستعمارية لتأييدها الحزب الدستوري، كما إشتغل في تحرير جريدة l'écho de la presse سنة 1922. أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص 190.

[2]- محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية ، مرجع سابق ، ص57.

[3]- ولد حوالي 1890، درس في الزيتونة، ثم اشتغل موظفا بوزارة المالية، شارك في نشاط الحزب الدستوري التونسي أصدر جريد "الاتحاد" سنة 1920، فجعلها في خدمة أهداف وتوجهات هذا الحزب. أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص 183.

[4]- محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس، مرجع سابق، ص 249.

[5]- ولد حوالي 1884 بتونس وتوفي عام 1977، درس في الزيتونة وتميز بنشاطه المسرحي والصحفي اشتغل مراسلا لجريدة الكرمل الفلسطينية، والبلاد اللبنانية، والأهالي المصرية، أصدر جريدة لسان الشعب سنة1920. انظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، نفس المرجع ، ص 188.

الاقتصادي والتقهقر الحضاري، كما أكدت على ضرورة التمسك باللغة العربية والدين الإسلامي، توقفت عن الصدور في 10 فيفري1937.[1]

- الأمـــة (1921-1936): جريدة إخبارية، سياسية، إسلامية، أسبوعية لمديرها علي بن مصطفى[2]، صدرت في 26 جانفي 1921 تحت شعار " **تونس للتونسيين**"، كانت الأمة تقف موقف الناقد من حكومة الحماية، توقفت هذه الجريدة عن الصدور سنة 1936.[3]

-المبـــشر (1922-1950): جريدة سياسية، أدبية، انتقادية، أسبوعية، صدر أول عدد لها في 20 ماي 1922، والمبشر هي وريثة جريدة الأمة التي توقفت بعد وقت قصير من صدورها، وقد نشأت لخدمة الوطن وتحطيم الجهل والخرافات، واصلت الجريدة صدورها إلى غاية سنة 1950، رغم أنها تعرضت للتعطيل في العديد من المرات.[4]

- النهـــضة (1923-1953): جريدة يومية، سياسية، إخبارية، اقتصادية، صدرت سنة 1923، كان لها مواقف مشرفة في الدفاع عن بعض القضايا الوطنية، توقفت عن الصدور سنة 1953، بعد تعرضها للتعطيل في العديد من المرات.[5]

- الوطــن (1936-1958): جريدة إخبارية جامعة، ظهرت في 01 سبتمبر 1937 صدرت في بادئ الأمر أسبوعية، ثم أصبحت نصف شهرية، كانت تبدي تعاطفا مع الحزب الدستوري الجديد، ولكن الحرب العالمية الثانية أجبرتها على الاختفاء فاحتجبت سنة 1939

---

[1]- محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية ، مرجع سابق ، ص169.

[2]- ولد سنة 1890 بتونس، درس في الزيتونة، لم يبزر على الساحة الإعلامية، إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وكان تعاطفه مع الحزب الدستوري التونسي وتكوينه الإسلامي دافعين رئيسين لدخوله ميدان الصحافة، أصدر جريدة الأمة منذ 1921، كما أصدر جريدة أسبوعية ساخرة بعنوان " الصاعقة" سنة 1936. أنظر: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس مرجع سابق، ص ص 108-111.

[3]- البيبليوغرافيا القومية التونسية للدوريات العربية (1860-1975)، مرجع سابق، ص 13.

[4]- نفسه ، ص 112.

[5]- نفسه ، ص 102.

اجتهدت " الوطن" في تصوير الوضع المتردي الذي كانت تعيشه تونس إبان فترة الحماية الفرنسية التي كانت مفروضة عليها، تعرضت للتعطيل عدة مرات، وكان آخر أعددها هو العدد الصادر بتاريخ 12 ماي1958.[1]

- نــور الحق (1937): جريدة أسبوعية، دينية، اجتماعية، انتقادية تصدر كل يوم إثنين ظهرت في 20 سبتمبر 1937 تختص هذه الجريدة في الحديث عن المسائل الدينية المختلفة وعن أحوال المسلمين في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، كما جعلت من نفسها منبراً للتشهير بأصحاب الطرق والزوايا من المشعوذين، توقفت " نور الحق" في نفس السنة التي ظهرت فيها وذلك يوم 18 أكتوبر 1937.[2]

- تــونس الفتــاة(1938): جريدة أسبوعية، سياسية، وطنية، إصلاحية، صدرت في أفريل 1938، دافعت الجريدة عن أفكار ومبادئ الحزب الدستوري التونسي الجديد، كما أبدت تعلقا بالإسلام ونادت إلى تعليم الفتاة المسلمة، وهي إلى جانب ذلك تخصص جزءاً من صفحاتها للإنتاج الأدبي والفكري، وبعد مرور سنة على أحداث 09 أفريل 1938 تم تعطيل الجريدة لمدة ثلاثة أشهر، ثم عادت إلى الصدور في جويلية 1939.[3]
-الهــلال (1939): جريدة انتقادية، أدبية، سياسية، نصف شهرية، صدرت في 20 فيفري 1939 لتبليغ صوت طلبة جامعة الزيتونة والدفاع عن مصالحهم، كما أعارت الجريدة اهتماماً خاصاً للحركات الدينية والتراث، إضافة إلى اهتمامها بالتطرق إلى بعض الدراسات حول المساجد ودورها التعليمي، وحول الشباب التونسي والشمال الإفريقي ووضعه

---

[1]– البيبليوغرافيا القومية التونسية للدوريات العربية (1860–1975) ، مرجع سابق ، ص 106 .

[2]– محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية، مرجع سابق، ص 178.

[3]– محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص 256.

المتردي، فنادت بإصلاح اجتماعي أساسه الدين الإسلامي، لكن سرعان ما توقفت بعد صدور عددها الثالث وذلك في 21 مارس 1939.[1]

هذا إضافة إلى بعض الصحف الفكاهية، والاقتصادية والطلابية والتي لا يتسع المجال هنا للتطرق إليها كاملة نظرا لكثرة عددها، حيث شهدت الصحافة التونسية خلال هذه الفترة إزدهاراً لم تشهد له مثيل خلال فتراتها السابقة، لكن معظم هذه الصحف تعرضت للتعطيل من طرف الإدارة الاستعمارية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. ***فهل عادت إلى نشاطها بعد نهاية الحرب؟***

3- المرحلة الثالثة : فترة ما بين (1945 - 1956):

عادت الصحافة التونسية للصدور تدريجيا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، فعادت إلى الصدور أبرز صحف ما بين الحربين، مثل الوزير والنهضة اليوميتان وتونس الفتاة وصوت التونسي، على أن الصحافة التونسية في هذه الفترة لم تشهد ذلك النمو الذي عرفته خلال فترة مابين الحربين، غير أنها تميزت بمساعي توحيدية، فأصبحت المطالبة باستقلال تونس أهم المطالب التي اجتمعت وألحت عليها معظم الصحف التونسية، التي ظهرت في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية اندلاع الثورة التونسية وحصول تونس على الاستقلال سنة 1956[2]. ومن أبرز الصحف التي صدرت في هذه الفترة ما يلي:

- **الشعب التونسي (1946-1952):** جريدة أسبوعية، إخبارية، نقابية، تصدر كل يوم جمعة، ظهرت في 25 جانفي 1946 وتعتبر هذه الصحيفة لسان حال الاتحاد العام للنقابات بتونس، لذلك حملت رسالة الدفاع عن كل ما يهم الطبقات العمالية في تونس، صدرت حتى

---

[1]- محمد حمدان، دليل الدوريات، مرجع سابق، ص 137.

[2]- محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص 258.

سنة 1947 واحتجبت لصعوبات مادية، ثم عادت للصدور سنة 1950 لتتوقف نهائيا في مارس 1952.[1]

-**البيـــان(1946-1951):** جريدة سياسية، اجتماعية، انتقادية، وطنية، صدرت في 14 أكتوبر 1946، كانت في بادئ الأمر أسبوعية، ثم أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع وقد تعطلت الجريدة سنة 1948، ثم عادت للصدور سنة 1949 واحتجبت في نفس السنة بسبب مواقفها الرافضة للحماية الفرنسية، إلا أنها عادت للصدور سنة 1951 لتتوقف نهائيا في نفس السنة، اهتمت هذه الصحيفة بتطورات القضية التونسية بصفة خاصة وقضايا المغرب العربي بصفة عامة.[2]

- **الكفـــاح (1946):** جريدة أسبوعية، سياسية، وطنية، صدرت سنة 1946 تحت شعار "**صوت المقاومة بالقطر التونسي**"، طالبت بالاستقلال ودعت الشعب التونسي إلى ضرورة الاتحاد والعمل من أجل تحقيقه، كانت هذه الجريدة تصدر وتوزع بطريقة سرية.[3]

- **صوت العمل (1947-1957):** جريدة أسبوعية، نقابية، إخبارية، لسان الاتحاد العام التونسي للشغل[4]، صدرت في 30 أفريل 1947، تولت الدفاع عن حقوق الطبقة العمالية في تونس ضد كل الاعتداءات المصوبة نحوها، كما اتخذت من نفسها منبراً للدفاع عن مصالح التونسيين والوقوف في وجه الاستعمار، مما أدى توقفها عن الصدور لمدة قاربت الأربع سنوات، ثم عادت للصدور سنة 1955 محتفظة بنفس الاتجاه ونفس الأركان إلى أن

---

(1)- البيبليوغرافيا القومية التونسية، مرجع سابق، ص50.

(2)- نفسه ، ص 20.

(3)- محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية، مرجع سابق، ص 110.

(4)- تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946، حيث تم انتخاب فرحات حشاد، وهو أحد أبرز الأوجه النقابية في تونس أمينا عاماً له ، ناضل الاتحاد من أجل الدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية والارتقاء بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما لعب دورا متميزا في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي بتونس ومساندة حركات التحرر في باقي دول العالم.

توقفت في 06 ماي 1957.[1]

- الحــرية (1948-1951): جريدة أسبوعية، إخبارية، سياسية، وطنية صدر أول أعدادها في 25 أفريل1948، لتكون لسان حال الحزب الحر الدستوري الجديد وبذلك تبنت اتجاهه السياسي وأهدافه المتمثلة في المطالبة بالمساواة الاجتماعية والسياسية في ظل حكم الحماية الفرنسية، ومع مرور الأيام زادت حدة لهجتها في نقد الحماية، فأصبحت تطالب بالاستقلال معلنة عن تأييدها لمختلف الحركات التحررية التي ظهرت في وجه الاستعمار الفرنسي مما أدى إلى إختفائها سنة1951.[2]

- الجهــاد (1948-1949): جريدة أسبوعية، سياسية ،أدبية ، اقتصادية، وطنية صدرت في20 نوفمبر1948، صادف ظهورها انهزام الجيوش العربية أمام الجيش الإسرائيلي في حرب1948، لذلك كان اتجاهها مناصراً لوحدة الأمة العربية، التي دعت إلى ضرورة الاتكال على سواعد أبنائها في خوض غمار المقاومة والتخلص من الاستعباد، لم تتمكن هذه الجريدة من الصدور، إلا تسعة مرات ثم اختفت في 11 ماي 1949.[3]

- إفريقيا الشمالية (1949-1954): جريدة يومية، إخبارية، سياسية، وطنية، صدرت في 13ماي1949 تحت شعار" **إن تونس والجزائر والمغرب شعب لا يستطيع الانفصال**" وانطلاقاً من هذا الشعار كان للجريدة اهتماماً خاصاً بأوضاع بلدان المغرب العربي، فأكدت ضرورة توحيد العمل النضالي وتوثيق العلاقات بين بلدانه لاسترداد حريته المغصوبة، توقفت الجريدة عن الصدور سنة 1952، ثم استأنفت عملها سنة 1954، ولم تكد تصدر عددها الأول بعد الاستئناف حتى توقفت مرة أخرى.[4]

---

[1]- البيبليوغرافيا القومية التونسية، مرجع سابق، ص56.

[2]- نفسه، ص 33.

[3]- محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية، مرجع سابق، ص 74.

[4]- نفسه ، ص 48.

- الحـقيقة (1950-1954): جريدة أسبوعية، إخبارية، دينية، إصلاحية، وطنية صدرت في 18مارس 1950، كانت مواقفها مناهضة للاستعمار، حيث دعت إلى عدم الرضا بالإصلاحات الظاهرية التي تقدمها الحكومة الفرنسية في تونس، كما دعت الجريدة إلى ضرورة التسمك بالعقيدة الإسلامية، تعطلت عن الصدور بعد عددها الخامس، ثم استأنفت صدورها سنة 1954 لتتوقف مرة أخرى.[1]

-الصــباح (1951-1952): جريدة يومية، إخبارية، وطنية ، سياسية، ثقافية، صدرت في 01 فيفري1951، ظهرت "الصباح" في وقت تعطلت فيه أغلب الصحف التونسية وخاصة جرائد الحزب الحر الدستوري التونسي، وكانت بذلك الناطق غير الرسمي باسم هذا الحزب ومنذ عددها الأول نادت الجريدة بالاستقلال نداءاً واضحاً، تعطلت عن الصدور سنة1952 إبان حوادث الثورة التونسية، ثم استأنفت عملها بعد حصول تونس على الاستقلال.[2]

- لواء الحــرية (1951-1952): جريدة إخبارية، سياسية، انتقادية، صدرت في 01 أفريل1951، ناضلت من أجل مغرب عربي مستقل وموحد، كما اهتمت ببعض المشاكل والأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع، إضافة إلى اهتمامها بنقد سياسة الحكومة الفرنسية، تعطلت عن الصدور بقرار صدر في 18 جانفي 1952.[3]

- صوت المسلم (1953) : جريدة مستقلة جامعة، شعارها " **الدين، الوطن، الصراحة والديمقراطية** "، صدرت في 01 ماي 1953، وبالرغم من أن هذه الجريدة تحمل اسم صوت المسلم وجعلت من الدين أحد أهم المواضيع في اهتماماتها، فإنها كانت تخصص مساحة

---

[1]- البيبليوغرافيا القومية التونسية، مرجع سابق ، ص 34.

[2]- نفسه، ص 52.

[3]- نفسه .

هامة من صفحاتها لمعالجة المشاكل السياسية، خاصة في الفترة الدقيقة التي كانت تمر بها تونس، وهي مرحلة الثورة التحريرية الممتدة من 1952 – 1956 .[1]

- البلاغ الجديد (1954 – 1956): جريدة يومية، سياسية، إخبارية جامعة، صدر عددها الأول في 22 أوت 1954، كانت تدافع بقوة عن اختيارات واتجاهات الحزب الحر الدستوري التونسي، تواصل ظهور هذه الجريدة إلى غاية 06 ديسمبر 1955، ثم اختفت لتعود في 03 جانفي 1956 تحت اسم جديد هو " البلاغ الجديد " ولكنها لم تعمر طويلا حيث اختفت نهائيا في 28 جانفي 1956 .[2]

- العمل (1955– 1988)[3]: صحيفة يومية، وطنية، سياسية جامعة، لسان الحزب الحر الدستوري التونسي، مديرها الحبيب بورقيبة، صدر أول أعدادها في غرة جوان 1934 كانت العمل محل مراقبة شديدة من طرف السلطة الاستعمارية الفرنسية، ونظرا لمواقفها الجريئة المناهضة لهذه الأخيرة، تعرضت للتعطيل في 7 أفريل 1938، ولم تستأنف نشاطها إلا في 25 أكتوبر 1955، حيث واصلت صدورها كصحيفة يومية إلى غاية سنة 1988 .[4]

- البرلمان التونسي (1956): جريدة أسبوعية جامعة، شعارها العروبة والاسلام، صدرت في 20 فيفري 1956، كانت تهدف إلى لم شمل بلدان العالم الاسلامي وتمتين أواصل الأخوة بين شعوبه .[5]

وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً فإن الصحافة العربية التونسية الصادرة خلال الفترة الممتدة ما بين(1945–1956) تميزت بكونها كانت تعبر عن اتجاهات سياسية موحدة، كما

---

(1) – محمد حمدان ، دليل الدوريات، مرجع سابق ، ص 294 .

(2) – نفسه ، ص 45 .

(3) – وهي الجريدة موضوع دراستنا، حيث سنعود إليها بمزيد من التفاصيل في أحد العناصر اللاحقة .

(4) – عمر بن قفصيه ، مرجع سابق، ص 213 .

(5) – محمد حمدان ، مرجع سابق ، ص 39 .

تميزت بقلة عددها مقارنة بالصحف التي كانت تصدر في فترة ما بين الحربين، وذلك راجع إلى الرقابة الاستعمارية التي كانت مفروضة عليها، إضافة إلى بعض المشاكل المادية والتقنية التي واجهتها والتي سوف نسلط عليها الضوء في عنصر لاحق.

4- المرحلة الرابعة : مرحلة ما بين (1956 – 1962)

شهدت الصحافة التونسية دورا متميزا بعد الاستقلال ، رغم المشاكل المادية التي ظلت تعاني منها، حيث أخذت تظهر في هذه الفترة صحفا جديدة لم تكن موجودة من قبل كالمجلات النسائية مثل " **فايزة** " و" **صوت المرأة** " و" **المرأة** " [1]، كما ظهرت بعض الصحف الادارية كجريدة "النشاط البلدي" و"جريدة الجندي" وغيرها من الصحف الاقتصادية والثقافية التي تنافست على الصدور في هذه المرحلة .[2]

وإضافة إلى هذا عادت إلى الصدور بعض الصحف السياسية و الوطنية التي كانت قد توقفت بفعل الرقابة الاستعمارية، كجريدة "**العمل**" التي استأنفت نشاطها قبل إحراز تونس على الاستقلال (1955)، وجريدة الصباح (1956)، والاتحاد (1957)، ولسان الشعب (1957)، والتجديد (1960)، وكفيف المغرب العربي (1960)، والتعاضد (1962) وغيرها [3]، في حين اختفت على الساحة الصحفية معظم الصحف اليوسفية كصحيفة الزهرة، واليقظة والبلاغ الجديد ، وصدى الزيتونة والأسبوع .[4] والملاحظ في هذا الدور من حياة الصحافة التونسية هو اجتهاد معظم الصحف في دعم نضال الشعوب العربية

---

(1) – عمر بن قفصية ، مرجع سابق ، ص 46.

(2) – نفسه .

(3) – عمر بن قفصية ، نفس المرجع ، ص ص 198 – 200.

(4) – محمد حمدان، الموسوعة الصحفية ، مرجع سابق ، ص 28 .

الخاضعة للاستعمار بصفة عامة، ونصرتها للقضية الجزائرية على وجه الخصوص ، حيث سخرت صفحاتها لتغطية أحداث الثورة الجزائرية وعملت على التعريف بها بشكل كبير.[1]

المبحث الثالث: التحديات التي واجهت الصحافة بالبلاد التونسية

من المؤكد أن تونس وكغيرها من البلدان العربية التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية واجهت جملة من العراقيل والصعوبات في الميدان الصحفي، حيث أثرت هذه العراقيل بشكل أو بآخر على تاريخ الصحافة في هذا البلد، وقد تعددت واختلفت فمنها ما هو سياسي إداري ناتج عن سياسة القمع الاستعماري، ومنها ما هو بشري، تقني أو مادي. ***فيكف أثرت هذه العوامل على تاريخ الصحافة بتونس؟***

1- العراقيل التقنية والمادية والبشرية:

بقيت تونس حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر تخضع لنظام منع إصدار الصحف وإنشاء المطابع، ويعود تأخرها في الاقبال على هذا المجال إلى تخوف السلطة السياسية من إشراك قوى أخرى كالصحافة في الرأي والقرار، وإلى رفضها لكل معارضة أو نقد قد ينال من مكانتها وهيبتها[2]، وفي هذا الإطار مثلت سنة 1884 محطة هامة في تاريخ الصحافة التونسية، حيث أُلغي خلال هذه السنة مبدأ منع إصدار الصحف وتم تأسيس أول مجلة لقانون الصحافة في تونس، حيث نصت هذه المجلة على مبدأ حرية الصحافة[3] كما وضعت بعض الشروط التي لا يتضمنها قانون الصحافة الفرنسي، كإلزام كل صحيفة

---

[1] – عبود لطيفة، "صحيفة الصباح التونسية والثورة الجزائرية" ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، العدد 02 ، الجزائر ، 2010 ، ص 124 .

[2] – محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص22.

[3] – نفسه ، ص 27.

سياسية تونسية بدفع ضمان مالي قدره ستة آلاف فرنك، وفرض مبلغ قدره ثلاثة آلاف فرنك على كل صحيفة غير سياسية تصدر مرة واحدة في الأسبوع.[1]

إن الغرض من توظيف السلطة السياسية لهذا الضمان هو دفع المستحقات والغرامات المفروضة على الجرائد المخلة بالقواعد التي جاء بها قانون الصحافة[2]، وكان من أثار هذا القانون أن تعطلت معظم الصحف التونسية، كما أسفر على إحتكار قطاع الصحافة من قبل أصحاب الأموال من الفرنسيين والايطاليين، أما المثقفون التونسيون فقد لجأ بعضهم في ظل هذه الأوضاع إلى إصدار صحفهم الموجهة إلى القراء في تونس خارج الحدود التونسية مثل جريد " اليقظة التونسية"، التي كانت تصدر في مدينة عنابة الجزائرية وهي جريدة معارضة للإدارة الفرنسية.[3]

والملاحظ هنا هو أن قانون الضمان المالي لم يمنع بعض الصحف من الصدور بطريقة ملتوية، مما أدى إلى إلغائه في 16 أوت 1887، وبذلك ظهرت أولى الصحف التونسية[4] وكانت معظمها صحفاً وطنية أخذت في الكشف عن أساليب السياسة الاستعمارية والتشهير بها، وهو الأمر الذي اعتبرته الإدارة الفرنسية تجاوزاً وابتزازاً ونيلا من هيبتها لدى الأهالي فأصدرت في 06 ماي1893 قراراً يقضي بتعطيل كل الصحف العربية مع العودة إلى العمل بقانون الضمان المالي، وذلك ابتداءا من 02 جانفي 1897.[5]

وبعد فشل السطات الفرنسية في قمع حرية الصحافة بواسطة الضمان المالي، وبعدما اتضح لها أن الغاية المنشودة منه لم تتحقق، أصدرت أمراً في 02 جانفي1904 ينص على

---

(1)– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 123.

(2)– نفسه ، ص 123.

(3)– محمد حمدان، مدخل إلي تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق، ص ص 29–30.

(4)– حبيب حسن اللولب، نفس المرجع ، ص 194.

(5)– محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 17.

إلغائه نهائياً[1]، وإضافة إلى العراقيل التي وضعها قانون الضمان المالي والتي أثرت على ظهور الصحافة في تونس وحالت دون نموها وتطورها، ساهمت الظروف المالية لإنتاج الصحف هي الأخرى في التأثير على حياة الصحافة التونسية [2]، فعلى عكس الصحافة الفرنسية التي كانت تتمتع بموارد مالية متنوعة وتحظى بامتيازات مادية من قبل إدارة الحماية حيث تدخلت كبرى الشركات الاستعمارية في تمويلها خدمة لمصالحها، كانت مصادر تمويل الصحافة التونسية محدودة التنوع، حيث يضطر في الكثير من الأحيان أصحاب بعض الصحف إلى التوقف عن إصدارها عندما تنعدم مواردهم ويعجزون عن إيجاد مصادر التمويل لها، ومن هذه الصحف يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى جريدة القلم التي توقفت في أوت1905 ، وجريدة الفتح الي توقفت في جوان1909 لأسباب مادية.[3]

كما كانت أسعار الطباعة والورق مرتفعة الأمر الذي جعل أصحاب الصحف يعمدون إلى الحدّ من عدد صفحات جرائدهم، حيث صدرت العديد من الصحف التونسية في صفحتين أو في صفحة واحدة مثل جريدة القصبة والمنتظر والمبشر التونسي، أو تقليص معدلات سحبها، فأغلبية الصحف العربية قبل 1904، كان معدل سحبها لا يتجاوز خمس مائة نسخة وبلغت جريدة الحاضرة رقماً قياسياً عندما سحبت بعض أعدادها في ألف نسخة.[4]

ومن العراقيل التي واجهت الصحافة التونسية أيضاً انعدام طبقة القراء، فعدد المتعلمين التونسيين كان محدوداً جداً، كما أن المثقفون بالعربية أي الذين تجاوزوا مرحلة التعليم الثانوي عددهم أيضا كان محدوداً، إذ أن أغلبهم ممن درسوا في معهد الزيتونة ، أما

---

[1]– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق ، ص 195.

[2]– محمد حمدان ، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس ، مرجع سابق ، ص 85.

[3]– نفسه ، ص ص 84–86.

[4]– محمد حمدان ، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، نفس المرجع ، ص 86.

المتخرجون من غير هذا المعهد فتوجهاتهم الثقافية جعلتهم يميلون إلى قراءة الصحف الفرنسية.[1]

2- الظروف الاستعمارية القاهرة :

إذا كان نقص الامكانيات المالية وقلة القراء من أهم التحديات التي واجهت الصحافة التونسية عبر مراحل تطورها، فهناك عنصر آخر كان قد أثر في حياتها، بل كان المتحكم فيها والمسيطر عليها، وهو الإجراءات القمعية التي سلطتها عليها الإدارة الفرنسية، حيث أصدرت هذه الأخيرة مجموعة من القوانين لتضييق الخناق على الصحف التونسية وأول هذه القوانين هو قانون الترخيص المسبق، وهو قانون يسمح بإصدار الصحف شريطة تعهد أصحابها مسبقا وكتابيا بعدم تعرضهم للشؤون السياسية والمسائل الشخصية والنزاعات الدولية. [2]

أما عن مشتملات طلب هذا الترخيص فتنحصر في تعيين إسم الصحيفة ومنهاجها ومكان طبعها ومواعيد صدورها، كما تجري الإدارة الاستعمارية أبحاثا مختلفة بواسطة إدارة الأمن مع طالب الترخيص، حول سيرته الذاتية وتوجهاته الحزبية، وفي كثير من الأحيان كان أصحاب هذه الطلبات يتلقون رداً بالرفض من قبل السلطات الاستعمارية التي كانت تستجيب لعدد محدود جداً من طلبات الترخيص.[3]

وفي 11 أكتوبر 1884 صدر قانون يخول للسلطة حق تعطيل الصحف بمجرد قرار إداري ويفرض على المخالفين عقوبات صارمة[4]، حيث تتعلق هذه المخالفات ب:

---

[1]- محمد الصالح المهيدي، حديث عن الصحافة التونسية، العمل، العدد 54، 25 ديسمبر 1955، ص02.

[2]- محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، مرجع سابق ، ص25.

[3]- عمر من قفصية، مرجع سابق، ص ص 23-24.

[4] - الحبيب ثامر ، هذه تونس، د ط ، مطبعة الرسالة، تونس، د ت ن، ص 75.

- الطعن في الباي و أسرته وفي الأديان وفي حقوق فرنسا على تونس ورئيس الجمهورية الفرنسية وفي رؤساء الدول الأجنبية.
- تحريض الجنود على العصيان.
- إذاعة الأخبار الكاذبة.[1]

أما بالنسبة للعقوبات فيتعرض صاحب هذه المخالفات إلى السجن لمدة تتروح بين شهرين وثلاثة سنوات، ويجبر على دفع غرامة مالية تقدر بمائة وستين فرنك فرنسي وخمسة آلاف فرنك فرنسي لكل من يمس بأصحاب النفوذ من الفرنسيين ورجال الدين، كما تتعرض كل جريدة صادرة باللغة العربية إلى مصادرة أملاكها وتعطيلها في حالة تعرضها لأخبار تمس بالنخبة الفرنسية والمعمرين، أو تقوم بالدفاع عن مقترف لمخالفة أو جناية أو جنحة.[2] واستنادا لهذه القوانين عمدت السلطات الاستعمارية إلى تعطيل عدد كبير من الصحف العربية، حيث كانت جريدة الزهرة أول جريدة تتعرض للتعطيل في 01 جوان1904، وذلك بسبب تضايق الإدارة الفرنسية من نقدها للقمع الاستعماري المسلط على التونسيين في مراكز الاعتقال .[3]

وفي 24جوان1908 تعطلت جريدة الإسلام بتهمة تعكير صفو الأمن العام، وصدر قرار بتعطيل جريدة الرشدية في 15 جويلية1908 لتنديدها باستيلاء المعمرين على أراضي الوقف، كما تعطلت جريدة **الصواب** و**جحا** و**الحاضرة** وجريد **المرشد والإقبال**[4]، وفي

---

[1]– محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس ، مرجع سابق ، ص 23.

[2]– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 197.

[3]– محمد حمدان، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، نفس المرجع ، ص 96.

[4]– نفسه، ص 37.

نوفمبر 1911 على إثر حوادث الزلاج الشهيرة عطلت الإدارة الفرنسية جميع الصحف التونسية ماعدا جريدة الزهرة.[(1)]

وهكذا كانت الصحافة التونسية تخضع لرقابة شديدة، ونلمس ذلك من خلال حرص الإدارة الاستعمارية على ترجمة معظم الصحف العربية إلى اللغة الفرنسية، وذلك لتحديد مواقفها من نظام الحماية الفرنسية، وكذا معرفة مدى تأثيرها على التونسيين.[(2)]

ومن هذا المنطلق كانت التقارير تؤكد أن معظم الصحف العربية هي صحف وطنية إسلامية تلقى رواجاً كبيراً في أوساط التونسيين، لذلك أصدرت السلطات الفرنسية قرارات تنص على ضرورة قمع نشاط الصحفيين وذلك بمراقبة تحركاتهم داخلياً وخارجياً، ففي حالة سفر أحد الصحفيين التونسيين إلى الجزائر أو المغرب الأقصى كانت الإقامة العامة في تونس تقوم بإرسال تقرير إلى الدولة التي توجه إليها[(3)]، تعلمها فيه بقدوم الصحفي وبتوجهاته السياسية وعلى ضوء هذا التقرير يحق لممثل المصالح الفرنسية في هذه الدولة أن يحدد مدة إقامة الصحفي أو يرفضها تماماً.[(4)]

هذا فضلا عن الرقابة التي كانت مفروضة على دخول الصحف الصادرة في البلاد الأجنبية ومنها فرنسا[(5)]، ولعل أشد أنواع الضغط والابتزاز الذي كانت تتعرض له الصحف

[(1)]– الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص 76.

[(2)]– حبيب حسن اللولب، مرجع سابق، ص 198.

[(3)]– كانت هذه التقارير ترسل عن طريق أجهزة الاتصال إلى مصالح أمن الدولة المعنية، وذلك على مستوى مقر قنصليتها.

[(4)]– حبيب حسن اللولب، نفس المرجع ، ص 199. كما منعت بعض الصحف التونسية ذات النزعة التحررية القومية كصحيفة الزهرة والأسبوع والحقيقة والنجاح والارادة من الدخول الى بعض المستعمرات الفرنسية وعلى رأسها الجزائر، وذلك بسبب توجهاتها الوطنية المساندة للقضية الجزائرية وانتقادها اللاذع للسياسة الاستعمارية الفرنسية . للاطلاع على القرارات التعسفية الصادرة في حق بعض هذه الصحف أنظر الملحق .

[(5)]– الحبيب ثامر، نفس المرجع ، ص 75.

التونسية هو ذلك الفراغ الذي تحدثه الرقابة على صفحاتها، بعد تبييض الفقرات والجمل ومنع صاحب الصحيفة من نشرها، مجبرة هذا الأخير على سد ذلك الفراغ بمواضيع أخرى تمر على الرقابة مرة ثانية، ويمكن أن تحذف فيكون الصحافي مجبوراً على سد الفراغ من جديد.[1]

وبينما كانت الصحف والنشريات التونسية خاضعة لهذه القوانين الصارمة، كانت الصحافة الفرنسية في ذلك العهد تتمتع بكامل حرياتها، وقد اشتهرت بحملاتها الشرسة ضد التونسيين ومصالحهم المختلفة .[2]

وهكذا شكلت الصحف الوطنية التونسية تهديداً واضحاً للسلطة الاستعمارية، لذلك عملت في عدة مناسبات على وضع العراقيل القانونية للحد من خطورتها، ولعل أبرز هذه القوانين تلك الأوامر الجائرة التي تزامنت مع أحداث 09 أفريل1938[3] ، والتي أسفرت عن توقيف كل الصحف التونسية ولم يسمح لها بالصدور، إلا بعد انقضاء مدة عن تلك الحوادث.[4]

---

[1]– عمر بن قفصية، مرجع سابق، ص 43.

[2]– الحبيب ثامر، مرجع سابق ، ص 75.

[3]– هي أحداث وقعت بتونس العاصمة في 09 أفريل 1938، نزل فيها مئات الآلاف من التونسيين إلى الشوارع للتظاهر والتنديد بالقمع الاستعماري المسلط عليهم من طرف الادارة الفرنسية، مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية، لكن قوات الاحتلال الفرنسي تصدت لهم بالرصاص فأسقطت مئات الجرحى والقتلى، كما اعتقلت عدد هائل من المتظاهرين بما في ذلك قادة الأحزاب السياسية ومناضليها وزجت بهم في السجون. أنظر: الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص 66. وللاستزادة في الموضوع راجع: الحبيب ثامر، نفس المرجع ، ص ص 96-98.

[4]– ليلى موسى، عمل الحزب الدستوري الجديد في خضم الدعاية الألمانية، رسالة ماجيستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، (2008-2009)، ص122.

كما أدت ظرفية الحرب العالمية الثانية إلى إختفاء أغلب الصحف التونسية، فقد احتجبت جريدة الزمان منذ 08 أفريل 1941، وجريدة الوزير منذ 02 جويلية 1941، وجريدة النديم منذ 18 ماي 1942، وجريدة تونس منذ جوان 1942 وغيرها كثير. [1]

المبحث الرابع: صحيفة العمل التونسية "ميلادها وهيكلتها "

لم نتمكن من الرجوع إلى عدد كاف من المراجع بهذا الخصوص نظراً لعدم توفرها في المكان والزمان المطلوبين، ولهذا سنكتفي بوضع لمحة مختصرة حول ظروف صدور جريدة العمل، وأهم المراحل التي مرت بها، وكذا هيكلة هذه الجريدة من حيث الشكل والمضمون.

تأسست الحركة الوطنية التونسية ممثلة في الحزب الدستوري التونسي سنة 1920 على إثر إنعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919 بباريس[2]، حيث انتخب وبالإجماع الشيخ عبد العزيز الثعالبي[3] رئيسا لهذا الحزب، الذي بدأ عمله في تكوين الشعب التونسي ورصّ

---

[1]– ليلى موسى، مرجع سابق، ص 123.

[2]– انعقد هذا المؤتمر في 18 جانفي1919 بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ويعرف بمؤتمر الصلح، حيث قرر ساسة العالم الاجتماع لإيجاد تسوية عادلة للمشاكل المطروحة أنداك وإعادة بناء العالم المحطم، وبدلا من أن يذهب القادة المجتمعون في هذا المؤتمر إلى إيجاد حلول لإقامة علاقات دولية على أسس من السلم والعدالة، راح هؤلاء يملون قراراتهم المجحفة على الدول المنهزمة في الحرب، الأمر الذي تسبب في اندلاع حرب عالمية ثانية، كما خاب أمل الشعوب العربية في هذا المؤتمر وفي مبادئ ولسن الأربعة عشر، التي كانوا قد علقوا عليها آمالا كبيرة في إمكانية تخلصيهم من الاستعمار ومن بينهم الشعب التونسي.

[3]– زعيم سياسي ومصلح ديني، من أكبر الشخصيات التونسية التي احتلت موقعاً متميزاً على الساحة السياسية خلال فترة الاحتلال الفرنسي، أسس الحزب الدستوري التونسي وإضافة إلى نشاطاته السياسية، مارس عبد العزيز الثعالبي الصحافة فأصدر جريدة أسبوعية عنوانها " سبيل الرشاد" ، وهي جريدة لاذعة النقد أوقفها بعد صدور أعداد قليلة منها، ثم انتقل في رحلة إلى بلدان المشرق، فزار تركيا ومصر حيث ساهم في تحرير عدة جرائد هناك **كالمؤيد** ومجلة **الموسوعات** و مجلة **كشف اللثام.** للمزيد حول شخصية عبد العزيز الثعالبي راجع: محمد حمدان، أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص ص 53– 56.

صفوفه كي يكون أداة الكفاح الوطني ضد الاستعمار معتمدا في ذلك على الجريدة الناطقة باسمه وهي جريدة " العمل التونسي" التي تأسست سنة 1929. [1]

وفي سنة 1932 أصدرت السلطات الاستعمارية قانون التجنيس الذي يسمح بفرنسة العرب التونسيين ومنحهم الجنسية الفرنسية، فوقفت مجموعة من مثقفي جريدة "**العمل التونسي**"[2] ضد هذا القانون بحجة أنه يرمي إلى تنصير العرب والقضاء على هويتهم وأرادت أن تؤسس لنفسها منبرا مستقلاً عن هذه الجريدة[3]، فأنشأت جريد "**العمل**" الناطقة باللغة العربية في 01 جوان1934، وذلك عقب مؤتمر قصر الهلال[4]، الذي إنبثق عنه الحزب الحر الدستوري الجديد، وكانت "العمل" الناطق الرسمي باسم هذا الحزب.[5]

بدأت " العمل" أسبوعية وكان مديرها الحبيب بورقيبة[6] ورئيس تحريرها الطاهر صفر[7] وكان مقرها في شارع باب السويقة وتطبع بمطبعة بروفان بتونس العاصمة.[1]

---

[1]– الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية 1830–1956، ط2، دار المعارف، تونس، د ت ن، ص ص 54–57

[2] – ومنهم محمد الماطري والطاهر صفر، والحبيب بورقيبة و شقيقه محمد بورقيبة .

[3] – الطاهر عبد الله ، نفس المرجع ، ص 58.

[4]– انعقد المؤتمر سنة 1934 ببلدة قصر الهلال بتونس، للنظر في مسألة خلاف وقع بين قادة الحزب الدستوري التونسي حيث امتنع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب عن حضور هذا المؤتمر، فأعلن المؤتمرون فصلهم من الحزب وانتخبوا ديواناً سياسياً لإدارة حزب جديد سمي منذ ذلك التاريخ **بالحزب الحر الدستوري الجديد** وعين الحبيب بورقيبة أميناً عاماً له. أنظر: الحبيب ثامر، مرجع سابق، ص 92 .

[5]– محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص 38.

[6] –ولد في 03 أوت 1903، درس في مدرسة الصادقية، ثم درس الحقوق والعلوم السياسية في باريس، اشتغل بالمحاماة وهو من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح رئيسه فيما بعد، كما ترأس الحكومة والدولة التونسية بعد الاستقلال ساهم في تحرير العديد من الجرائد منها: **صوت التونسي** و**الراية التونسية**، كما ساهم في تحرير **العمل التونسي** بالفرنسية وهو أول مدير لها. أنظر محمد حمدان وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، مرجع سابق، ص 50.

[7] – ولد في 12 نوفمبر 1903 بتونس، وتوفي في 09 أوت 1942، درس في الصادقية وفي كلية الحقوق بباريس، اشتغل بالمحاماة منذ 1928، من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، ترأس تحرير جريدة العمل منذ 1934. أنظر محمد حمدان أعلام الإعلام في تونس، مرجع سابق، ص 206

وبسبب لهجتها الشديدة ومواقفها الجريئة إزاء السياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في تونس تعرضت هذه الجريدة لقرار منع الصدور في نفس السنة التي ظهرت فيها، وذلك في 03أوت1934، ثم عادت للصدور في 30 جويلية 1937، حيث ظهرت من جديد كنشرية أسبوعية رسمية باسم الحزب الحر الدستوري التونسي، وكانت تطبع بمطبعة النهضة، ثم منعت من الصدور مرة ثانية في 07 أفريل 1938، حيث صدر قرار في شأنها يقضي بإيقافها لمدة ثمانية أيام، وقبل نهاية الأيام الثمانية أصدر المقيم العام الفرنسي قراراً في 12 أفريل1938 ينص على حلّ الحزب الدستوري التونسي الناطقة بإسمه وهذا عقب أحداث 09 أفريل 1938 التي أشرنا إليها آنفا.[2]

استأنفت جريدة "العمل" عملها من جديد و ذلك في 25 أكتوبر1955 وتحولت منذ ذلك التاريخ إلى صحيفة يومية، وعاد إليها من أسرتها القديمة الحبيب بورقيبة وبعض معاضديه، كما احتضنت العديد من الكتاب والمحررين الذين عملوا في الجرائد التي تبناها الحزب أو احترفوا الصحافة من جديد، فأصبحت تضم إطارات ذات كفاءات عالية وأنشأت لها مطبعة خاصة، حيث أصبحت من الصحف الكبرى في المغرب العربي[3]، وتواصل صدورها إلى غاية سنة 1988، ثم اختفت لتعود تحت اسم جديد هو " الحرية " .

وبالنسبة لطاقة السحب وحجمه، كانت الجريدة تسحب سنة 1938 تسعة آلاف نسخة ممسوحة على أربعة صفحات، وتطور الرقم إلى عشرون ألف نسخة ممسوحة على ستة صفحات سنة 1962، حيث أصبحت تتمتع بتجهيزات معتبرة وتنظيم محكم مقارنة بصحف

---

[1]– لطفي البعيري، العلاقات التونسية الليبية 1974–1985، دراسة الخطاب الإعلامي لجريدة العمل خلال فترات الأزمة رسالة ختم الدروس الجامعية، معهد الصحافة وعلوم الاخبار، تونس، (1985–1986)، ص 92.

[2] – عمر بن قفصية، مرجع سابق، ص 213.

[3]– محمد الصالح المهيدي، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، مصدر سابق، ص ص 38–39

يومية أخرى، وهذا راجع إلى المسؤولية الضخمة التي كانت ملقاة على عاتقها كونها جريدة وطنية إصلاحية حزبية ناطقة باسم حزب عتيد له وزنه ومكانته في البلاد .[1]

كانت الجريدة تخصص صفحتها الأولى والأخيرة للأحداث والتعليقات السياسية الوطنية والدولية، بينما تخصص صفحاتها الداخلية للقضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية والمتنوعات .[2]

وفي هذا الاطار كانت المواضيع ذات العلاقة بمعركة التنمية الاقتصادية وترقية المجتمع من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الجريدة، حيث كانت تنشر تحقيقات حول حقوق المرأة ووضعها في تونس، ومقالات حول عمل بعض المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للصحة والطفولة والأمم المتحدة، كما كانت تنشر قوائم الناجحين في مختلف المسابقات .[3]

ورغم أن الجريدة كانت منفتحة على فرنسا أكثر مما كانت عليه أثناء مرحلة الاحتلال، ورغم أنها كانت تدعو إلى التجديد، إلا أنها ظلت وفية للقيم العربية والاسلامية والعادات والتقاليد، فكانت تنشر الدروس الأخلاقية وتعالج القضايا ذات البعد الديني والتربوي وتدعو إلى إعمال الفكر، مثلما نصت على ذلك مبادئ الشريعة الاسلامية [4].

ونظرا للقفزة النوعية التي شهدتها تونس في مجال الشعر والموسيقى والغناء كانت الجريدة تحرص على مواكبة هذا التطور الفني والفكري وتهتم بنقله إلى قراءها، كما كانت

---

[1]- لطفي البعيري، مرجع سابق، ص 92.

[2] –Christiane souriaus , La Presse Maghrebiene, edition du centre national de la recherche scientifique , paris , 1975 , p 173 .

[3] – Ibid , p 178 .

[4] – Ibid, p 177 .

تعالج المشاكل الدولية بطرح أكثر إيجابية، كمشاكل دول العالم الثالث والوطن العربي وقضية الحرب الباردة، حيث كانت تميل في أراءها إلى تغليب الحلول السلمية بشأن هذه القضايا [1].

وكغيرها من الصحف التونسية ذات النزعة التحررية الوطنية والقومية، لم يكن اهتمام جريدة " العمل " مقتصرا على نشر الأخبار العامة ومعالجة القضايا الوطنية التونسية فحسب بل حتى قضايا العالم العربي والاسلامي التحررية كان لها نصيب في اهتماماتها، حيث تولّت مهمة الدفاع عنها، ومنها القضية الجزائرية التي عايشت مختلف أحداثها ووقائعها ووجدت فيها ميدانا هاما تخوض فيه لإبراز الموقف التونسي المساند للشعب الجزائري .

وفي ذات السياق كان لصحيفة " العمل" أثر بارز في تعريف الرأي العام العالمي بعدالة القضية الجزائرية، وتنويره بالمبادئ والأهداف التي كانت الثورة التحريرية الجزائرية ترمي إلى تحقيقها. كما ساهمت في اطلاعه على الوجه الحقيقي للسياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في الجزائر وكشف مظاهرها اللاإنسانية .

ولعل أهم ما قامت به هذه الصحيفة في إطار دفاعها عن القضية الجزائرية، هو ذلك الدور المتميز الذي لعبته في تأجيج الوعي الوطني القومي والثوري لدى الجزائريين، وذلك من خلال تنويرهم بالحقائق المرتبطة بمختلف القضايا التحررية العربية والعالمية، وكذا دعوتهم إلى ضرورة المطالبة بالحرية والوقوف في وجه الاستعمار. وهو الأمر الذي أدى بالسلطات الاستعمارية الفرنسية إلى إصدار قرار منعها من الدخول إلى الجزائر في 18 ماي 1956 [2]، وذلك على غرار ما حدث لبعض الصحف التونسية الأخرى خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات، والتي كانت تخضع لرقابة مشدّدة من طرف السلطة الاستعمارية

---

(1) – Christiane souriaus ,op , cit , p 176 .

(2) – للاطلاع على نص هذا القرار أنظر الملحق رقم 06 .

التي كانت تمنعها من الدخول إلى الجزائر في الكثير من الأحيان، وذلك بسبب التأثير الذي كانت تتركه هذه الصحف في أوساط الجزائريين .[1]

وبهذا كانت العمل جريدة مقاومة منخرطة في العمل النضالي بشكل كبير ومستمر وكانت من خلال كل هذا تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تؤمن بها وتدعو لها، وتسعى إلى إحداث توائم بين القارىء ومبادئ الحزب الناطقة باسمه، من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر ترابط وتماسك .

وعن الدور الذي اضطلعت به هذه الجريدة يذكر صاحبها الحبيب بورقيبة أنها كانت تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه صحيفة المجاهد الجزائرية فيقول: «... تعتبر العمل صحيفة الجماهير، شأنها في ذلك شأن كل الصحف الأخرى في العالم الثالث، التصقت بمرحلة التحرير الوطني وأصبحت من أعرق الصحف في البلاد، والأمثلة على ذلك كثيرة فصحف كصحيفة المجاهد الجزائرية كان لها نفس الدور الذي لعبته العمل في تونس وهو إثارة الجماهير الشعبية ...» [2]

---

[1] – للاطلاع على القرارات الصادرة في حق بعض هذه الصحف أنظر الملحق رقم 01 – الملحق رقم 05 .

[2] – نص خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة، العمل، العدد4148، 02نوفمبر 1965، ص04.

خلاصة واستنتاجات :

نشأت الحركة الصحفية في تونس مبكراً – نوعا ما – مقارنة بدول العالم العربي، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في ظهورها وتهيئة الجو لها، يأتي في مقدمة هذه العوامل حرص السلطة الحاكمة على إيجاد صحافة ناطقة باسمها تمكنها من التواصل مع الأهالي في تبليغ قراراتها وقوانينها.

وعلى الرغم من أن السلطة لم تكن تسمح إلا بصدور الصحف الحكومية الرسمية، إلا أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها، لفتت انتباه التونسيين إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الصحافة في ازدهار الحركة الفكرية والإعلامية وحتى الاقتصادية .

كما كان انتصاب الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، من أبرز العوامل التي فتحت باب الصحافة على مصراعيه في هذا البلد، وذلك بعد إصدار سلطات الاحتلال سنة 1884 قانوناً ينص على حرية الصحافة، هذا إضافة إلى عامل احتكاك التونسيين بصحف البلاد العربية والاسلامية التي كانت تدخل إلى تونس بطرق مختلفة، والتي كان لها أبلغ الأثر في اكتسابهم الخبرة الصحفية وتفتحهم على ميدان الصحافة.

وقد شهدت الصحافة التونسية في تطورها أربعة مراحل رئيسية، حيث مثلت الفترة الممتدة من دخول تونس تحت الحماية الفرنسية سنة 1881 إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 أولى هذه المراحل، التي تميزت بنشاط كبير سعت من خلاله معظم الصحف إلى نشر المعرفة ومناهضة الاستعمار.

أما المرحلة الثانية فيمكن حصرها في الفترة الممتدة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1919–1939)، وقد تميزت بازدهار لم تشهد له الصحافة التونسية مثيلاً طيلة تاريخها في حين شكلت الفترة مابين نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية حصول تونس على الاستقلال

سنة 1956 ثالث هذه المراحل التي تميزت بتراجع نشاط أغلب الصحف واختفاء بعضها نهائيا. لتستأنف الصحافة التونسية نشاطها بعد حصول تونس على الاستقلال في آخر مرحلة وهي مرحلة ما بعد الاستقلال .

وقد واجهت الصحافة التونسية عبر هذه المراحل الكثير من التحديات، حيث كانت عرضة للإجراءات التعسفية الاستعمارية بمختلف أنواعها، وذلك بسبب إتجاهاتها الوطنية القائمة على النضال والمقاومة ضد الوجود الاستعماري، هذا إضافة إلى بعض المشاكل المادية التي كانت تعرقل عملها، كقانون الضمان المالي الذي أرهقها وقلة مصادر التمويل وارتفاع أسعار الطباعة والورق.

ورغم هذه الظروف القاسية استطاعت بعض الصحف أن تواصل مسيرتها النضالية في الدفاع عن حقوق التونسيين والوقوف في وجه النظام الاستعماري، ولعل أبرزها صحيفة "**العمل**" الناطق الرسمي باسم الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، والتي لم يكن اهتمامها مقتصرا على معالجة القضية التونسية والدفاع عنها فحسب، بل حتى القضايا التحررية المغاربية كان لها نصيب في اهتماماتها، حيث تولت الدفاع عنها ومنها القضية الجزائرية التي واكبت مختلف مجرياتها وتفاعلت مع أحداثها خاصة خلال مرحلة الثورة التحريرية (1955-1962).



الفصل الثاني

الفصل الثاني: صحيفة العمل التونسية وميلاد مشروع الثورة التحريرية

المبحث الأول: صحيفة " العمل" التونسية وتمجيد تاريخ الجزائر عبر العصور .

المبحث الثاني: أسباب وظروف الاحتلال الفرنسي للجزائر وردود الفعل الوطنية في اهتمامات" العمل" التونسية .

المبحث الثالث: النضال السياسي في الجزائر قبيل اندلا ع الثورة التحريرية في اهتمامات صحيفة "العمل" التونسية .

المبحث الرابع : مباركة "العمل" التونسية لثورة الفاتح من نوفمبر **1954** التحريرية .

المبحث الخامس : إبراز" العمل " التونسية لخصائص الثورة التحريرية الجزائرية وقيمها .

- خلاصة و استنتاجات.

الفصل الثانـي: صحيفة العمل التونسية وميلاد مشروع الثورة التحريرية.

تعتبر صحيفة "العمل" من أبرز الصحف التونسية التي تجاوبت وبقوة مع تطورات الثورة التحريرية الجزائرية، حيث كانت إحدى أهم الوسائل الاعلامية التي دعمتها وروجت لها على مستوى الرأي العام العربي والعالمي، ولاشك أن مرد ذلك هو الصعوبات التي ذللتها هذه الثورة والتحديات التي واجهتها، وكذا الانتصارات التي حققتها في صراعها ضد أقوى وأبشع استعمار عرفه التاريخ المعاصر وهو الاستعمار الفرنسي، وقد كانت هذه الانتصارات من أبرز العوامل التي جعلت الثورة الجزائرية تفرض نفسها على وسائل الاعلام العربية والدولية ومنها الصحيفة موضوع الدراسة، والتي أخذت هذه الثورة حصة الأسد في اهتماماتها، حيث يتجلى ذلك من خلال حرصها الكبير على متابعة وقائعها وأحداثها، التي لا نبالغ إذا قلنا بأنها كانت حاضرة في جل أعداد الجريدة وفي صفحاتها الأولى خلال الفترة المدروسة.

ولهذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على مختلف الظروف والمراحل التي سبقت تفجير الثورة التحريرية الكبرى من خلال صحيفة العمل، وكذا أهم المواقف و الأصداء التي أثارتها الثورة في هذه الصحيفة . ***فكيف تفاعلت "العمل" مع الأحداث والمحطات التاريخية المذكورة؟***

المبحث الأول : صحيفة "العمل" التونسية وتمجيد تاريخ الجزائر عبر العصور .

لم يقف اهتمام جريدة العمل بالثورة التحريرية عند الاشادة بإنجازاتها والتنديد بالسياسة المتبعة من طرف أعدائها فحسب، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وحاولت أن تسلط الضوء على جذورها بالتطرق إلى بعض المحطات التاريخية التي شهدتها الجزائر عبر العصور وتناول جانب من كفاح وبطولات الشعب الجزائري قبل اندلاعها.

وفي هذا السياق نشرت الجريدة في عددها الصادر بتاريخ 14 مارس 1957 مقالا تحت عنوان " **لمحة في تاريخ الجزائر**"، حاولت من خلاله أن تبرز أهم المراحل والحقب التاريخية

التي تعاقبت على الجزائر عبر العصور، انطلاقا من الحقبتين الفينيقية والرومانية، مروراً بمرحلة الفتوحات الاسلامية والدويلات التي قامت بالجزائر على إثرها، وصولاً إلى فترة الحكم العثماني، ثم تعرض الجزائر للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، وأهم المقاومات التي واجهتها هذه الأخيرة، حيث أكدت الجريدة في هذا المقال على أن الشعب الجزائري له وضع ومكان خاص في مجرى التاريخ، وأن هذا التاريخ لطالما شكّل عامل وحدة وتضامن بالنسبة لشعب الجزائر، فقالت بهذا الشأن: «... للقطر الجزائري الشقيق تاريخ ماجد قديم يجعل لهذا الوطن العزيز وحدة شعبية وسياسية واقتصادية ودينة وثقافية لا يجحدها إلا معاند بغيض، فسكان الجزائر الأوّلون هم أهل العصر الحجري، الذي ينقسم إلى قديم ووسيط وحديث، كما ينقسم إلى وهراني في الجهات الغربية وقفصي في الجهات الشرقية والصحراوية، ثم جاء البربر من اليمن منذ أربعين قرناً وهم عرب عاربة قحطانية...»[1]

وتستمر الجريدة في مقالها مشيرة إلى أن الفينيقيين وصلوا إلى شواطئ شمال إفريقيا في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وأن نشاطهم تركز على سواحل البحر الأبيض المتوسط حيث تمكنوا من تأسيس عدد من المراكز والمحطات التجارية، فتقول: «... وفي القرن الثاني عشر قبل الميلاد جاء الفينيقيون الكنعانيون من الشام، وأسّسوا مدناً تجارية على طول السواحل وداخل القطر الجزائري...»[2]

أما عن الحقب التي تلتها وهي الحقبة الرومانية والبيزنطية والوندالية فقد جاء في الجريدة ما يلي: «... وفي القرن الثالث عشر قبل الميلاد جاء الرومان لينتزعوا من ماسينيسا[3] الامبراطورية البربرية الموحدة، وفي سنة 146 ق.م استولوا على الجزائر وبقي

---

[1]– " **لمحة في تاريخ الجزائر**"، العمل، العدد432، (14مارس1957)، ص04.

[2]– نفسه .

[3]– ملك نوميدي، ولد سنة 238ق. م، يعتبر من أكبر الشخصيات التي ساهمت في صناعة تاريخ الدولة النوميدية، حيث حكمها لفترة زمنية تقارب 56 سنة قضاها كلها في ترسيخ أسس هذه الدولة ومحاربة القرطاجيين، عرف بعلاقاته الحسنة مع

بها حكمهم إلى سنة 435 بعد الميلاد، وفي هذه السنة زحف الوندال فقضوا على حكم الرومان البغيض، وبعد ذلك بقرن جاء الروم البيزنطيون واحتلوا البلاد إلى أن خلصها من براثنهم عقبة بن نافع[1]، الذي أدخل الجزائر في الإسلام، ومات شهيداً من أجل تحريرها...»[2]

وبعد هذه المراحل التي ذكرتها الجريدة، عرفت الجزائر قيام أولى الدول الإسلامية المستقلة عن الخلافة في المشرق العربي، فظهرت الدولة الرستمية (776–909م)، ودولة الأدارسة (788–823م) ، والأغالبة (800–909م) ، والدولة الفاطمية (909–972م) التي وحدت أقطار المغرب العربي، ثم جاء عهد بن زيري وبني حماد (972–1152م)، الذين أسسوا الدولة الحمادية ببجاية، ثم تأسست بعد ذلك الدولة المرابطية (1059–1147م) التي بسطت نفوذها على مختلف أقطار المغرب الأوسط، ليستولي بعدها الموحدون عليه ويأسسون الدولة الموحدية (1121–1269م) التي فرضت سيطرتها على المنطقة، قبل أن تسقط وتظهر إلى الوجود أولى معالم الدولة الجزائرية الحديثة تحت اسم "دولة بني عبد الواد الزيانية".[3]

ونظرا للأهمية التي أولتها الجريدة للتعريف بتاريخ الجزائر وتمجيده خلتف عبر العصور كانت قد تتبعت – وبعناية– مختلف الأدوار التي تعاقبت عليه، حيث ورد فيها بهذا

الرومان، توفي سنة 148ق.م. للمزيد انظر: محمد الصغير غانم، المملكة النوميدية والحضارة البونية، د ط، دار الهدى الجزائر،2006، ص ص 53-54.

[1]– من أبرز القادة الذين شاركوا في الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، تولى حكم بلاد المغرب بعد فتحه لها حوالي سنة 50هـ فبنى بها مدينته المشهورة القيروان التي تعتبر قاعدة للجيش الإسلامي، كما بنى بها جامعاً عرف باسمه، وبقي حكمه قائما عليها إلى أن عزله معاوية بن أبي سفيان سنة 55هـ وعين أبا المهاجر دينار مكانه، وبعد حوالي سبعة سنوات عُزل هذا الأمير ليتم تعيين عقبة بن نافع واليا على بلاد المغرب ثانية، واستمر حكمه بها إلى أن قتل سنة 63هـ على يد كسيلة. أنظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ط . ص 127

[2]– " **لمحة في تاريخ الجزائر**"، نفس المقال السابق ، ص 04 .

[3]– للاستزادة حول تاريخ هذه الدويلات راجع: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق.

الخصوص ما يلي: «... وفي القرن الثاني نالت الجزائر حكمها الذاتي الإسلامي وانتصبت بها دولة الرستميين بتهارت، وفي سنة 396 وحدّ الفاطميون المغرب، وفي القرن الرابع استقلت الجزائر وقامت فيها دولة بني حماد بقلعة بني حماد، وفي القرن السادس تأسست دولة جزائرية جديدة بتلسمان وهي دولة بني عبد الواد أو دولة بني زيان، وفي القرن العاشر استولى الأتراك على الجزائر...»[1]

ومن خلال هذا العرض نلاحظ بأن الجريدة حاولت الكشف عن تاريخ الجزائر بالتعريج – ولو بصورة مقتضبة – على مختلف مراحله في القديم والحديث، إلا أنها تجاهلت تماما الحديث عن بعض الدويلات التي قامت في الجزائر كالدولة المرابطية والدولة الموحدية، رغم أنهما عمرتا طويلا، وكان لهما أبلغ الأثر في مسارها التاريخي، حيث أثرتا بشكل كبير في شؤونها السياسية والعسكرية ومجالاتها الفكرية آنذاك، كما غاب عنصر التحليل عن الجريدة عند تتبعها لهذه المراحل، حيث اكتفت بسردها على شكل عناوين.[2]

المبحث الثاني : ظروف وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر وردود الفعل الوطنية في اهتمامات " العمل " التونسية .

أرادت "العمل" أن تدلو بدلوها في هذا الموضوع، فعادت بقراءها إلى بدايات القرن التاسع عشر، محاولة البحث في ظروف وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد تطرقت إلى ذلك من خلال أحد مقالاتها الصادرة في العدد 423 بتاريخ 14 مارس 1957، والذي أشادت فيه في البداية بالمكانة المرموقة والدور الكبير الذي لعبته الجزائر آنذاك كأقوى دولة في البحر الأبيض المتوسط، ثم نوهت بأسطولها البحري مؤكدة أنه كان قد بلغ قوة عظيمة بحيث استطاع أن يضمن أمن الدولة الجزائرية والدول المجاورة لها، منتهجا خطة دفاعية

---

[1]– " **لمحة في تاريخ الجزائر**"، مقال سابق، ص04 .

[2]– ما تجدر الإشارة إليه هو أن التقويم الذي اتبعته الجريدة في سردها للمراحل التي تعاقبت على تاريخ الجزائر هو التقويم الهجري.

محكمة لمواجهة الاعتداءات الأوروبية، كما أكدت على أن الجزائر كانت تتمتع باستقلال كامل مكنها من ربط علاقات سياسية وتجارية مع أغلب دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قالت بهذا الشأن: «... الجزائر العربية كانت دولة عظيمة لها وزنها الثقيل بين دول البحر الأبيض المتوسط، وكانت سيدة البحار بأسطولها البحري القوي الذي فرض احترامه على أساطيل فرنسا وانجلترا خصوصا... فالأسطول الجزائري كان السد القوي الصامد في وجه أي غزو...»[1]

ونظرا لما حققه الأسطول الجزائري من قوة وفعالية في الأحداث الدولية أنذاك، ونظرا لما كانت تعانيه فرنسا من مشاكل داخلية وخارجية، فقد اضطرت إلى الاستنجاد بأسطول الجزائر في أكثر من مرة، ليساعدها على قمع الثورات الداخلية ومواجهة الاعتداءات الخارجية[2]، وكانت الجريدة – في ذات المقال – قد أشارت إلى هذا الاستنجاد ساخرة من فرنسا ومذكرة بدرجة الضعف والانحطاط الذي كانت عليه، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تحظى بمكانة وهيبة كبيرتين، حيث قالت في هذا المضمار: «... استنجد فرنسوا الأول مرتين بخير الدين رئيس حكومة الجزائر، المرة الأولى في حربه ضد جنوا سنة 1535 والثانية في حربه ضد شارلكان سنة 1536، إذ أغار ملك إسبانيا على فرنسا، فنجح أسطول الجزائر في تخليص فرنسوا الأول من أيدي أعدائه...»[3]

وعن العلاقات الخارجية للجزائر في هذه الفترة، أكدت "العمل" بأن هذه الأخيرة كانت مختلف الدول تحسب لها حسابها، وتسعى سعياً حثيثاً من أجل ربط العلاقات السياسية والتجارية والودية معها، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي راحت الجريدة مفتخرة

---

[1]– " **قصة الاحتلال**" ، العمل، العدد 432، (14 مارس1957)، ص02.

[2]– للاستزادة في الموضوع راجع يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007، ص ص 203 –204.

[3]– " **فرنسا تستنجد بالجزائر**"، العمل، العدد432، (14 مارس1957)، ص02.

تستعرض بنود إحدى الاتفاقيات التي سعت لعقدها مع الجزائر[1]، حيث كتبت في هذا الشأن تقول: «... في سبتمبر 1792 عقدت الدولتان معاهدة صداقة وعدم إعتداء وتبادل تجاري وهذه بعض بنودها : يصرح للسفن الأمريكية بممارسة التجارة مع الجزائر، مقابل دفع الرسوم المعتادة و يصرح للسفن الجزائرية بمثل ذلك، وفي حالة الخلاف بين الطرفين لا تعلن الحرب، إلا بعد استنفاذ جميع وسائل الاتفاق السلمي...»[2]

أما عن العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد أوردتها الجريدة في أسلوب تؤنب فيه فرنسا وتذكرها بماضيها الاقتصادي، وبالمجاعة التي اجتاحتها بعد ثورة 1789[3]، وبالدور العظيم الذي لعبته الجزائر في اخراجها من هذه الأزمة، حيث قدمت لها مساعدات على شكل قروض مالية وكميات كبيرة من الحبوب، وقد أوضحت الجريدة ذلك بقولها: «... وقد كانت فرنسا في حالة ادقاع وفقر وحاجة، جعلت الجزائر تقرض فرنسا ألاف الأطنان من القموح وتساعدها على رحمة الجائعين العاطلين بالطعام، لكن كم من فاعل خير يجازى بالشر والغدر...»[4]

وتستمر الجريدة في تأكيدها أن هذه العلاقات سرعان ما انتابها الخصام، نظراً لعدم التزام فرنسا بدفع ما ترتب عليها من ديون للجزائر، واجتهادها في استفزاز هذه الأخيرة وخلق

---

(1) -يذكر يحي بوعزيز بأن هذه المعاهدة عقدت سنة 1795، إلا أنها لم تدم طويلا، حيث سرعان ما تعكر صفو العلاقات بين البلدين سنة 1800.أنظر: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج2، مرجع سابق، ص60.

(2)- "**من سجل التاريخ معاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة** "، العمل، العدد432، 14 مارس 1957 ، ص02. ويذكر يحي بوعزيز بأن المعاهدة عقدت سنة 1795، إلا أنها لم تدم طويلا، حيث سرعان ما تعكر صفو العلاقات بين البلدين سنة 1800.أنظر: يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر،ج2، نفس المرجع ، ص60.

(3)– قامت هذه الثورة على إثر الانقلاب الشعبي الكبير الذي شهدته فرنسا أواخر القرن 18م، حيث أطاحت بالنظام الملكي الذي كانت تتزعمه أسرة آل بوربون، وأقامت النظام الجمهوري المنادي بحقوق الانسان و الحرية والمساواة .

(4)– " **قصة الاحتلال**"، مقال سابق، ص02.

الذرائع والحجج لغزوها، بعدما توفرت لها الظروف المناسبة للقيام بذلك[1]، فكانت حادثة المروحة الذريعة التي بررت بها فرنسا عملية الغزو[2]، ثم حاولت الجريدة أن تكشف عن الأسباب الحقيقة لهذا الاحتلال مركزة على الأسباب الاقتصادية المتمثلة في الاطماع الفرنسية في ثروات الجزائر وخيراتها، في حين تجاهلت العوامل السياسية والاجتماعية فقالت: «... أحبت فرنسا الأنانية أن تجعله يوم هزيمة للشعور الإنساني النبيل وانتصاراً لقوى الشر والقرصنة ذات الطابع الأسود، فكان هذا اليوم هو الفصل الأول من المأساة التي بيتها الاستعمار للجزائر، ليبرر غزوه لأرض الخير... كان في هذا اليوم ممثل فرنسا قد حاول أن ينال من كرامة جلالة الداي... ولكن الداي قد هب يدافع عن نفسه وضرب ممثل فرنسا بالمروحة، ففرّ كالجبان وكانت هذه الحادثة هي النقطة الأولى في صفحة التاريخ الأسود الذي تبنه فرنسا، ومن يومها نظم زحف الأسطول الفرنسي يسانده في عدوانه الأسطول البريطاني، فألهبوا السواحل الجزائرية بنيران قاذفاتها الجهنمية الحارقة، لكن حقيقة الأمر هي أن فرنسا الاستعمارية التي بان لها بأن الجزائر غنية بخيراتها، أحبت أن تستأثر وحدها بهذه الثروة الطائلة وبقيت تترقب الفرص السانحة للانقضاض والغدر، حتى كان ذات يوم شؤوم ...»[3]

وفي الأخير ختمت الجريدة مقالها بتطرقها لأهم الأحداث التي ميزت فترة وصول الجيش الفرنسي إلى الجزائر، فأشادت بالقوة والشجاعة التي أظهرها الأسطول الجزائري في

---

[1]– تمثلت هذه الظروف في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا بعد الأزمة التي شهدتها إثر ثورة 1789، إضافة إلى تحطم الأسطول الجزائري في معركة نفارين20 أكتوبر1827، بعد نجدته للدولة العثمانية في صراعها ضد القوى الأوروبية في إطار ما يعرف بالمسألة الشرقية .

[2]– تعود هذه الحادثة إلى 29 أفريل 1827، وهو اليوم الذي قدم فيه القنصل الفرنسي ديفال إلى الجزائر لتقديم التهاني للداي حسين بمناسبة عيد الفطر، فاستغل الداي هذه الفرصة ليثير مسألة عدم الرد الفرنسي على رسائله المتعلقة بضرورة تسديد فرنسا ما عليها من ديون، فأجابه القنصل قائلا: « ملك فرنسا لا يرد على أمثالك»، فغضب الداي وأمره بالخروج من مجلسه ملوحاً بالمروحة التي كانت بيده، وهذا ما اعتبرته فرنسا إهانة لشرفها.

[3]– " **قصة الاحتلال**"، مقال سابق ، ص02.

الدفاع عن بلاده، كما عرجت على أسباب إنهزامه أمام الحملة الفرنسية مرجعة ذلك إلى التحالف الاستعماري الأوروبي ضده[1]، حيث قالت بهذا الصدد:«... إن الأسطول الجزائري صمد في معركة الاستشهاد وكبد قوى العدوان خسائر ذات بال توجع لها أصحابها، ولكن التحالف الاستعماري قد غدر بجهاد الجزائر ونكبها شر نكبة سنة 1830....»[2]

وفي نفس السياق نشرت الجريدة مقالاً آخر تعرضت فيه إلى رد فعل الشعب الجزائري إزاء هذا الاحتلال مبينة أشكال رفضه للسيطرة الأجنبية وتصديه للاستعمار، حيث أشارت وباختصار شديد إلى أهم المقاومات الشعبية التي ظهرت في تلك الفترة كمقاومة لالة فاطمة نسومر (1851–1857)، ومقاومة المقراني(1871–1872)، وأولاد سيدي الشيخ (1864–1880)، فقالت: «... وفي القرن الثالث عشر جاءت زحفة الاستعمار الفرنسي، فنهض لها الأمير عبد القادر، ثم المجاهدة لالا فاطمة النسومر، ثم أولاد سيدي الشيخ، ثم المقراني....»[3]

وفي الوقت الذي تناولت فيه "العمل" المقاومات السابق ذكرها بصورة مقتضبة، أفردت مقالاً كاملاً للحديث عن أبرز شخصية شهدتها المقاومة الشعبية ضد الاستعمار آنذاك، وهو الأمير عبد القادر[4]، حيث نشرت هذا المقال تحت عنوان " **في سجل شرف القائد البطل**

---

[1]– والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إذا كانت القوات البحرية الجزائرية قد فشلت في التصدي للحملة الفرنسية بسبب تحطم الأسطول الجزائري في معركة نفارين، فأين هو دور القوات البرية أنذاك يا ترى؟ ... فلا شك و أنها كانت قوات ضعيفة تجاهلت السلطة أمر تطويرها وتعزيزها، لأن الجزائر لم تكن مهددة من حدودها البرية، إذا أن جميع الدول المجاورة لها كانت على وجه كبير من الضعف .

[2]– " **قصة الاحتلال**"، نفس المقال السابق ، ص 2 .

[3]– " **لمحة مختصرة في تاريخ الجزائر**"، مقال سابق، ص04.

[4]– هو عبد القادر بن محي الدين مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، ولد سنة 1807 بقرية القيطنة بمعسكر، بايعه الجزائريون سنة 1832 أميراً عليهم لمقاومة المستعمر الفرنسي، من أكبر الشخصيات التاريخية البارزة في النضال ضد الاستعمار، إنتهت مقاومته سنة 1847 فنقل معتقلاً إلى باريس، ثم نفي إلى سوريا سنة 1952 وظل بها إلى أن توفي سنة1883. أنظر: العربي الزبيري ، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2015 ، ص 10 وما يليها .

الأمير عبد القادر"، وقد تطرقت فيه في البداية إلى إنجازات الأمير عبد القادر العسكرية مبدية فخرها واعتزازها بانتمائه العربي وشخصيته القوية وشجاعته في الحروب الطاحنة التي خاضها ضد المستعمر الفرنسي، والتي كلفت هذا الأخير خسائر فادحة في الأرواح مما اضطره إلى عقد هدنتين مع الأمير عبد القادر الأولى سنة 1834[1] والثانية سنة 1837[2] ثم نوهت بالدولة الجزائرية التي وضع أسسها أنذاك، وذلك بتنظيم شؤونها السياسية والادارية ومحاولة توحيد صفوف شعبها، وقد قالت بهذا الخصوص: « ... نسجل اليوم بكل اعتزاز مرور قرن ونصف على ولادة القائد العربي عبد القادر بن محي الدين، الذي تولى قيادة الجيش الجزائري سنة 1833 وأرغم فرنسا في عهد قوتها على إبرام معاهدتين، اعترفت الأولى بنفوذه على غرب القطر الجزائري ووسعت الثانية دائرة سلطانه، فشمل نفوذه جميع أنحاء غرب القطر الجزائري ماعدا بعض المدن، ويذكر جميع المؤرخين بالثناء على ما قام به هذا القائد الزعيم من جهود في سبيل تنظيم جيوشه وتوحيد كلمة الشعب الجزائري ليقدر على منازلة جحافل أكبر دولة برية وقتئذ...»[3]

كما أبدت الجريدة إعجابها الكبير بالتنظيم العسكري المحكم في دولة الأمير عبد القادر، مؤكدة على أنه وُفق في بناء جيش وطني نظامي يحفظ كيان الدولة الجزائرية وقوتها حيث قسمه إلى مشاة وفرسان وفرق مدفعية، كما بنى الحصون والقلاع وأقام ورشات لصنع الأسلحة والذخيرة، فكتبت بهذا الصدد تقول: «... فقسم الجيش إلى فرق مشاة وكتائب

---

[1]– ويقصد بها معاهدة دي ميشال التي وُقعت في **04 فبراير1834** بين الجنرال الفرنسي دي ميشال والأمير عبد القادر وذلك بعد الهزائم المتكررة التي تلقتها القوات الفرنسية على يد هذا الأخير، حيث قررت مهادنته للتفرغ للجبهات الأخرى وبدوره كان الأمير عبد القادر بحاجة إلى هذه الهدنة حتى يتفرغ هو الآخر لبناء دولته وتطوير قدراته. أنظر: العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص ص 90 – 91 .

[2]– وهي معاهدة التافنة التي وُقعت في **30 ماي1837** بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو، بعد تعرض قوات الاحتلال الفرنسي لخسائر فادحة في العتاد والأرواح، نقضت هذه المعاهدة من طرف القوات الاستعمارية الفرنسية سنة 1838 بعد قضائها على معظم المقاومات الشعبية، حيث لم يبقى أمامها سوى مقاومة الأمير عبد القادر فقط. أنظر: العربي الزبيري ، نفس المرجع ، ص 98 .

[3]– " **في سجل شرف القائد البطل الأمير عبد القادر**"، العمل، العدد132،(14 مارس1957)، ص02.

فرسان وفصائل مدفعية وجعل ملابس الفرسان حمراء، وأعد إلى جانب الجيوش النظامية فرقاً من الفرسان المهرة المتطوعين ... هذا القائد كوّن فرقة من العمال قدر عددها بعشرة آلاف عامل، تمد الجنود بالعتاد والذخيرة والمؤونة بصورة منتظمة وعاد بحراستها إلى ستة آلاف مقاتل وأطلق على مجموعهم اسم الزمالة، وكانت تتبعه في جميع المعارك التي خاضها ضد المستعمر الغاشم...»[1]

وعن النهاية المشرفة لهذه المقاومة، قالت الجريدة :«... وفي نوفمبر1839 نقضت فرنسا المعاهدة الثانية معاهدة التافنة، فأجبر الأمير على الحرب، واستمرت سجالاً إلى شهر مارس1843، إذ استولت فرقة فرنسية على الزمالة، فأسرت صناعها المهرة وبقي الأمير يقاوم وفي ديسمبر 1847 ألقي عليه القبض....ثم هاجر إلى سوريا، حيث وافته المنية سنة 1883، ولا تزال جالية جزائرية كبيرة العدد من المهاجرين تقيم بسوريا مبجّلة محترمة ومعظمها يسكن بدمشق وحي المهاجرين الذي سكنه في بادئ الأمر جماعة ممن هاجروا مع الأمير...»[2]

ورغم أن مقاومة الأمير عبد القادر فشلت في طرد المستعمر الفرنسي، إلا أنها فتحت الباب أمام العديد من المقاومات وفي مختلف أنحاء القطر الجزائري[3]، ورغم فشل هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتثملة في إخراج القوات الفرنسية الغازية من الجزائر، إلا أنها إستطاعت أن تحافظ على مقومات الأمة الجزائرية وكيانها، كما ألغت تماما الأطروحة الفرنسية القائلة –غداة الاحتلال– بأن فرنسا ستحتل الجزائر دون مقاومة، لأن هذه

---

(1) – " **في سجل شرف القائد البطل الأمير عبد القادر**"، مقال سابق ، ص 04 .

(2)– نفسه .

(3)– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر54 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، د ت ن، ص10.

المقاومات وقفت في وجه التوسع الاستعماري وعرقلت توغله نحو المناطق الداخلية للجزائر.[1]

وهكذا كان للمقاومات الشعبة دور بارز في زرع روح المواطنة، وترسيخ ثقافة الفكر الرافض للاحتلال في أوساط الجزائريين، الأمر الذي جعلهم ينتقلون إلى ممارسة النضال السياسي. ***فماذا ورد في الجريدة بخصوص هذا النضال؟ وكيف تفاعلت معه؟***

المبحث الثالث: النضال السياسي في الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية في اهتمامات صحيفة " العمل" التونسية .

بدأت بوادر العمل السياسي في الجزائر مع مطلع القرن العشرين على شكل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الجزائريين وترفض السياسة الاستعمارية وتندد بها، ثم ظهرت الحركة الوطنية في شكل أحزاب لها إتجاهات سياسية وإصلاحية بعد الحرب العالمية الأولى[2]، حيث اعتمدت النضال السياسي وفق التطورات الحاصلة في السياسة الاستعمارية. وفي أحد مقالاتها التي خصصتها للحديث عن ظهور و تطور النضال السياسي في الجزائر، كتبت الجريدة في هذا المضمار تقول: «... قبل الحرب العالمية الأولى استمر الجزائريون على الجهاد في مواقع غير نظامية، أما بعد الحرب بدأوا ينظمون المقاومة السياسة والفكرية...»[3]

ثم عرجت- وبصورة مقتضبة- على استعراض أهم التشكيلات السياسية والتيارات الاصلاحية التي شهدتها الحركة الوطنية في الجزائر، مبرزة مطالب وتوجهات كل تيار ودوره

---

[1]- بن خليف عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار بني مزغنة، الجزائر، د ط ، د ت ن، ص79.

[2]- تعتبر الحرب العالمية الأولى (1914-1918) من أبرز العوامل التي أثرت في تطور المقاومة الوطنية وظهور بوادر العمل السياسي في الجزائر، نظرا لما صاحبها من تطورات عسكرية وسياسية جعلت شعوب المستعمرات ومن بينها الجزائر تقف عندها محاولة استغلال المبادئ والشعارات التي رفعت بعد نهايتها، والتي كانت تدعو للحرية والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها كمبادئ ولسن14.

[3]- " **النضال العربي في الجزائر قبل الثورة الحالية**" ، "العمل"، العدد 432،(14 مارس1957)، ص04.

في الدفاع عن القضية الجزائرية، حيث استهلت مقالها بالحديث عن التيار الثوري الاستقلالي مشيرة إلى مراحل البطولة والكفاح التي قطعها هذا الأخير بقيادة زعيمه مصالي الحاج[1] و مؤكدة على أنه أول حزب سياسي في الجزائر يتبنى مطالب جريئة، تمثلت في الدعوة إلى الاعتراف بشخصية الجزائر واستقلالها الوطني، وقد عبرت عن ذلك بقولها:«... في سنة 1926 ألّف بعض الشبان المثقفين في باريس جمعية نجم شمال إفريقيا، لتدافع عن استقلال المغرب العربي وأصدرت جريدة تدافع عن وجهة نظرها... وفي مارس1937 أسس مصالي الحاج حزب الشعب وهو أول حزب سياسي في الجزائر كان يدعو إلى الاعتراف بشخصية الجزائر واستقلالها وإعطاء الحقوق المدنية للعرب والقيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية...».[2]

واستمرت الجريدة بعدها في تبيان الإجراءات الاستعمارية التعسفية التي تعرض لها قائد هذا الحزب نتيجة تضحياته ودفاعه المستميت عن القضية الجزائرية، فقالت:«... لم تمض ستة أشهر على أعمال هذا الحزب، حتى اعتقل رئيسه وحكم عليه بالسجن سنتين وبقيت منظمات الحزب تكافح خلال ذلك، وفي سنة 1939 أطلق سراح مصالي الحاج وبعد شهرين فقط أعيد إلى السجن وبقي ثمانية عشر شهرا دون محاكمة، ثم حُكم عليه سنة 1941 بالسجن ستة عشر سنة وبالنفي عشرون سنة ولايزال منفيا إلى الآن...»[3]

---

[1]– ولد في 18 ماي 1885 بتلمسان، من أكبر الشخصيات السياسية التي ناضلت من أجل استقلال الجزائر، أسس نجم شمال إفريقيا سنة 1926 الذي تم حلّه في 1936، وفي سنة1937 أسس حزبا جديدا هو حزب الشعب الجزائري (PPA) ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بعث هذا الحزب تحت اسم جديد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية(M T L D) وهو الحزب الذي هزته أزمة أفضت إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني وتفجير الثورة التحريرية، وفي ديسمبر 1954 أسس مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية(M N A)، توفي في 03 جوان 1974 بفرنسا. أنظر: إبراهيم لونيسي، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر،2007 .

[2]– " **النضال العربي في الجزائر**"، مقال سابق، ص02.

[3]– نفسه .

وعلى الرغم من أن الجريدة حاولت تسليط الضوء على مختلف المراحل والأشواط التي قطعها هذا الحزب في مسيرته النضالية، إلا أنها إكتفت بالتطرق إلى بداياته عندما تأسس على شكل جمعية عمالية نقابية مغاربية سنة 1926، ثم تحول إلى حزب سياسي تحت اسم "**حزب الشعب الجزائري**" (P.P.A) في حين تجاهلت الإشارة إلى المضايقات التي تعرض لها من طرف المستعمر الفرنسي سنة 1933، الأمر الذي اضطره إلى تغيير اسمه إلى "**نجم شمال إفريقيا المجيد**" تحت شعار" **لا للانفصال لا للإدماج نعم للتحرر**"[1]، كما أسقطت في حديثها عنه مرحلة مهمة من مراحل نضاله وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصدرت السلطات الاستعمارية قانون العفو العام في 09 مارس1946 وسمحت لقادة الحركة الوطنية باستئناف نشاطهم السياسي من جديد، وعلى إثر ذلك ظهر حزب الشعب تحت اسم جديد هو "**حركة الانتصار للحريات الديمقراطية**" (M.T.L.D) و دخل في سلسلة من الأزمات التي انتهت بتفجير ثورة الفاتح من نوفمبر 1954.[2]

أما عن الحزب السياسي الذي كان يدعو إلى الإدماج بزعامة فرحات عباس[3] فقد تناولته الجريدة هو الأخر باختصار مُخل، حيث ركزت في حديثها عنه على المرحلة ما قبل الأخيرة من حياته، عندما ظهر تحت اسم "**حركة أحباب البيان والحرية**"(A.M.L) [4] على

---

[1] – مصطفة هشماوي، مصدر سابق، ص43.

[2]– للاستزادة في موضوع هذه الأزمة راجع: يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946–1962)، دار هومة، الجزائر،2001.

[3]– ولد يوم 24أوت1899 ، بدأ نضاله السياسي في صفوف فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1927، حيث عمل في إطارها على المطالبة بإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي مع الاحتفاظ بمقومات شخصيتهم الوطنية، وظل يسعى للحصول على اعترافات السلطات الفرنسية بالجزائريين كمواطنين متساوون في الحقوق والواجبات مع المعمرين الفرنسيين، انظم فرحات عباس إلى الثورة التحريرية سنة 1955، وكان أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة ، حيث ترأسها بين 1958–1961 من أهم مؤلفاته " **ليل الاستعمار**" و" **الاستقلال المحجور**"، توفي في الجزائر سنة 1985. أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص ص 10–13.

[4]– أي قبل أن يتحول إلى " **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**" وينحل مع اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر1954.

إثر مواقف الرفض والتجاهل التي قوبل بها بيان فيفري 1943[1] المقدم للحلفاء[2]، وفي هذا الاطار أكدت الجريدة على أن توجهات هذا التيار تجسدت في محاربة التجنيس والدعوة إلى احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية الإسلامية [3]، كما أشارت إلى أن هذا الحزب يعتبر أقل اعتدالا من حزب الشعب الجزائري، رغم ذلك كان يحظى بشعبية كبيرة في أوساط الجزائريين الذين أثبتوا تضامنهم معه في الكثير من الأحيان، حيث قالت بهذا الخصوص: «... في سنة 1943 أنشأ حزب أصدقاء البيان والحرية بزعامة فرحات عباس، الذي قاوم حركة التجنيس الفرنسية وطالب بالشخصية الجزائرية وبتأليف جمهورية نيابية في الجزائر وعلى الرغم من أن هذا الحزب يعتبر أقل اعتدالا بالنسبة لحزب الشعب، فقد استجاب له المواطنون وقاموا بمظاهرات عديدة وفي مختلف أرجاء الجزائر لإلغاء الجنسية الجزائرية ...»[4]

---

[1]– هو وثيقة مطلبية حررّها مجموعة من المناضلين الجزائريين وعلى رأسهم فرحات عباس، شرحوا فيها مختلف الممارسات الاستعمارية التي أخضعت الجزائر للعنصر الأوروبي، وقدموا نسخاً منه في 31 مارس1943 إلى كل من: الحاكم العام في الجزائر مارسيل بيروتون، و ممثلي الحلفاء (بريطانيا– الولايات المتحدة الأمريكية) والجنرال شارل ديغول ولقد أحدث هذا البيان ضجة واسعة داخل الجزائر وخارجها، حيث سجل تحولاً تاريخيا في انتشار الوعي الوطني لدى النخبة الجزائرية، أما حكومة فرنسا الحرة فقد هزها البيان، فترتب عنه زيارة شارل ديغول للجزائر في 30 مارس 1943 واعلانه عن مشروع قانون يضمن حقوقا للمواطنين الجزائريين، في حين كان رد فعل الحلفاء على هذا البيان هو اعتبار القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا.

[2] – ويقصد بهم القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية التي نزلت سنة 1942 بشمال إفريقيا لمحاصرة القوات الإيطالية المتواجدة بليبيا وذلك في إطار صراع الحرب العالمية الثانية.

[3]– يبدو أن ما تكتبه الصحافة يحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمحيص، حيث نلاحظ بأن هناك خلط كبير في ما أوردته الصحيفة حول الاتجاه الذي تبناه فرحات عباس في نضاله السياسي، إذ تذكر تارة بأنه حارب مشروع التجنيس، بينما تذكر تارة أخرى بأنه دعا لإلغاء الجنسية الجزائرية، وفي هذا السياق تجاهلت تماما الإشارة إلى أنه كان من أكبر الشخصيات الداعية إلى الإدماج ومن أشد المناضلين المتأثرين بالثقافة الفرنسية والحضارة الغربية، ومما قاله في هذا المضمار:«... لقد سألت الأحياء والأموات، وبحثت في المقابر وتصفحت التاريخ، وراجعت القرآن ولم أرى هناك مانعاً يمنع مسلما من الاندماج في أمة غير مسلمة... لن أموت من أجل الأمة الجزائرية لأنها غير موجودة...» ، أنظر: حميد عبد القادر فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص 67–68 . وللمزيد حول هذا الموضوع راجع:
Ferhat Abbas, le jeune algérien , Edition Garnier ,paris,1981 .

[4] – " **النضال العربي في الجزائر قبل الثورة الحالية** " ، مقال سابق، ص04.

وبعد تطرقها للتيار الادماجي حاولت الجريدة – وبنوع من الشرح والتحليل – أن تقف عند الدور الذي لعبه التيار الإصلاحي في إحياء قيم وثوابت ومبادئ الشخصية الجزائرية الإسلامية، حيث إستطردت في مقال خصصته لإبراز دور قائد وزعيم هذا التيار وهو العلامة عبد الحميد بن باديس[1] في حركة الإصلاح، فأشارت في بداية مقالها إلى أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنذ تأسيسها سنة 1931[2] حملت على عاتقها مهمة الكفاح والنضال من أجل المحافظة على كيان الأمة الجزائرية بمكوناتها العربية والإسلامية والوقوف في وجه حملات الطمس والتشويه التي استهدفتها، حيث قالت في هذا الصدد: «... وفي تلك المرحلة تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة الشيخ المرحوم عبد الحميد بن باديس، وكانت تدعو إلى حفظ الشخصية العربية للجزائر والاعتراف باللغة العربية والارتباط بالعالم العربي والإسلامي...»[3]

ثم تضيف في مقال آخر خصصته لإبراز دور هذا قائد المصلح في نهضة المجتمع الجزائري قائلة : «... إن من عرفوا عبد الحميد بن باديس خطيبا عندما كان يزور تونس من حين إلى آخر، استمعوا إلى الرجل كيف كان يبني الجزائر بناءاً محكما متيناً شامخاً أصله العلم والشعور الوطني وفرعه التمسك بالعروبة والإسلام... رداً على من يعمل لفرنستها ويسعى لتنصيرها بشتى الأساليب والوسائل....»[4]

---

[1]– ولد في قسنطينة سنة1889، من أكبر وأشهر رواد حركة الإصلاح والنهضة في الجزائر، أسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وترأسها خلال الفترة الممتدة من (1931–1940)، حيث ركزت هذه الجمعية نشاطها على إصلاح أحوال المجتمع الجزائري ومحاربة الطرقية والبدع والخرافات التي لصقت بالدين الاسلامي، توفي الإمام ابن باديس في 16 أفريل1940. للمزيد حول حياته ونضاله راجع: عمار طالبي ، أثار ابن باديس ، الشركة الجزائرية ، الجزائر ، 1997 .

[2]– تأسست في 05 ماي1931 وجاء قرار تأسيسها كرد فعل على الاحتفالات الصاخبة التي أقامها الفرنسيون في الذكرى المئوية لاحتلالهم الجزائر.

[3] – " **النضال العربي في الجزائر**"، مقال سابق ، ص02.

[4] – "**عبد الحميد ابن باديس كما عرفته**"، العمل، العدد 432،(14 مارس1957)، ص06.

وتستمر في ذات المقال مؤكدة بأن دور جمعية العلماء المسلمين الجزائيين وعلى رأسها عبد الحميد إبن باديس لم يقتصر على الإصلاح الديني فحسب، بل تجاوزت ذلك محاولة إحداث ثورة علمية في أوساط المجتمع الجزائري، الذي كان غارقاً في دائرة التخلف والجهل والظلام، حيث أكدت ذلك بقولها: «... وزعيمها الرائد للنهضة الوطنية والعلمية عبد الحميد بن باديس رحمه الله ... لقد عاش هذا الرجل حياة مثالية، نشر بها العلم في الحواضر والبوادي وأحيا العزائم والهمم بعد جمود وخمول، وقاوم عوامل الموت واليأس في النفوس وأضاء فيها مشاعل الإيمان والعمل والأمل... لقد كانت دروسه للطلبة والعامة في الجامع الأخضر بقسنطينة، ومحاضراته في شعب جمعية العلماء، ثورة عاصفة على الظلم والظالمين والاستعمار والمستعمرين وحصون الشر والاستغلال في الجزائر...»[1]

وتعيد "**العمل**" أسباب وعوامل نجاح الجمعية في برامجها الإصلاحية إلى الشخصية القوية والموهبة الخطابية التي تميز بها زعيمها ابن باديس، حيث تؤكد على أنها سر عظمته فتقول:«... كوّن بخطاباته الشخصية الجزائرية في الجزائريين، فكان يخلق إذا خطب ويحي إذا تكلم وينفث سحر رجولته وبطولته وفدائه وتضحيته في قلب من يسمعه... كان يخطب خطب الزعماء الخالقين للشعوب حين تموت جموداً وتأخراً، له لفظ مؤثر إيقاعي متأجج ومعنى صاخب باعث، واشارة متحكمة في أعنة العواطف ونظرة مثيرة حافظة رافعة...»[2]

وتواصل الجريدة مدحها لشخص عبد الحميد ابن باديس والإشادة بخصاله مشبهة إياه بالشيخين جمال الدين الأفغاني[3] ومحمد عبده فتقول: «... ولله در شاعر الجزائر محمد العيد آل خليفة، حيث يصفه بقوله:

---

[1]– " **عبد الحميد ابن باديس كما عرفته**"، مقال سابق ، ص 06 .

[2]– نفسه .

[3] – عاصر جمال الدين الأفغاني الهجمة الاستعمارية الشرسة التي تعرضها لها العالم الإسلامي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وقد ارتبط اسمه بحركة الجامعة الإسلامية التي دعا من خلالها إلى وحدة المسلمين لمجابهة الزحف

حكيت جمال الدين في نظرته *** كأن جمال الدين فيك مصور

وأشبهت في فقه الشريعة عبده *** فهل كنته أم عبده فيك ينشر

ومهما يكن فإن ذكرى العظماء فيها وفاء واهتداء، وتذكير واقتداء، واعتراف بالفضل والمقام الذي لا يتسع لنا حتى أن نتبحر ونتنوع في نظم فضائله، وابراز معالم شخصيته التي هي للبصائر مطلع اعتبار واقتداء...»[1]

وهكذا نلاحظ بأن الجريدة أولت اهتماماً بالغا للاستراتيجية التي تبناها عبد الحميد ابن باديس في بناء مجتمع جزائري متشبع بالأفكار الوطنية الخالصة، والمبادئ الإسلامية السمحة، حيث أشرف شخصيا على إنشاء مدارس تابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في كل أنحاء الوطن لمحاربة الأمية، ودحض المغالطات الفرنسية، وتنقية الشريعة الإسلامية من مختلف الشوائب والبدع التي ألصقها بها الاستعمار الفرنسي .[2]

وفي مقابل ذلك واصل زعماء الحركة الوطنية – بمختلف تياراتها– نضالهم السياسي إلى أن ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية[3]، فرأت فرنسا بأن هذه الحرب التي ستقابل فيها ألمانيا لا يمكنها الصمود فيها، إلا بتجنيد أبناء مستعمراتها وخاصة الجزائريين منهم، ومن هذا المنطلق وحتى تنجح في عملية تجنيدهم سارعت إلى انتهاج سياسة تعتمد على الملاينة

الاستعماري المتزايد على ديارهم، أسس مع محمد عبده مجلة العروة الوثقى التي حملا على عاتقهما من خلالها إحياء تعاليم الدين الإسلامي وإصلاحه. أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، <u>الموسوعة السياسية</u> ، ج 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د ت ط ، ص 231 .

[1]– "**عبد الحميد بن باديس كما عرفته**"، <u>مقال سابق</u> ، ص06

[2]– عبد الوهاب بن خليف، <u>تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال</u>، <u>مرجع سابق</u>، ص ص 137–138.

[3]– دارت غمار هذه الحرب بين دول المحور (ألمانيا، إيطاليا واليابان) والحلفاء (فرنسا، انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) في الفترة الممتدة من (1939–1945)، حيث كانت مخلفات الحرب العالمية الأولى (1914–1919) وقرارات مؤتمر الصلح المجحفة في حق ألمانيا من أهم العوامل التي أدت إلى اندلاعها، انتهت هذه الحرب سنة 1945 بانتصار الحلفاء على حساب المحور.

والتسويف، إذ وعدتهم بالاستجابة لمطالبهم المتمثلة في الحصول على الحرية والاستقلال فور نهاية الحرب.

وفي يوم 08 ماي 1945 وبعد إنتهاء هذه الحرب بانتصار فرنسا وحليفاتها خرج الشعب الجزائري إلى الشوارع في مظاهرات سلمية مرخصة مطالباً بحقه في الحرية والاستقلال، إلا أن نهاية هذه المظاهرات كانت مأساوية ودموية، حيث قوبلت بالقمع والإبادة من طرف السلطات الاستعمارية التي ارتكبت مجازر رهيبة في حق الجزائريين تجاوز عدد ضحاياها ما يفوق 45 ألف شهيد.[1]

وقد تفاعلت الجريدة موضوع الدراسة مع هذه المحطة التاريخية الحاسمة، حيث استنكرت ما حدث فيها ونددت به ، معتبرة إياه جريمة فضيعة ومجزرة وحشية ستبقى وصمة عار في تاريخ الجمهورية الفرنسية، فقالت:«... في 08 ماي1945 احتفلت البلاد الأوروبية بانتصارات الحرب العالمية الثانية، التي اشترك في تحقيقها عشرات الآلاف من الجزائريين فاغتنم الشعب الجزائري هذه المناسبة ونظم مظاهرات كبيرة طافت شوارع المدن الكبرى حاملة علم البلاد، وخلال هذه المظاهرات ارتكب الفرنسيون أفظع جريمة عرفها التاريخ، إذ فاجأت قوات كبيرة من الجيش الاستعماري جماهير المتظاهرين العزل وحصدتهم بالمدافع الرشاشة والبنادق وأرغمتهم في كل مكان على الاشتباك في معارك دامية استشهد فيها من المواطنين ما يزيد عن الثلاثين ألفا في يوم واحد... لم يكتف الفرنسيون بذلك بل عمدوا إلى إعتقال خمسة عشر ألف آخرين من الشبان وسيقوا أفواجا إلى المعتقلات وقُتلوا رميا بالرصاص...»[2]

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية، نفس المرجع، ص ص137–138. وللاستزادة في الموضوع راجع: أحمد بودة، "**حقائق وأضواء حول حوادث 08 ماي1945**"، مجلة أول نوفمبر، العددان 93–94، جوان1988، ص 73 ومايليها.

[2]– " **النضال العربي في الجزائر**"، مقال سابق، ص04.

وتضيف الجريدة منوهة بالدور الذي لعبه أبناء الشعب الجزائري في الحرب العالمية الثانية وبفضلهم في الانتصار الذي حققته فرنسا على القوات النازية، ومؤكدة على أنهم خرجوا يوم 08 ماي1945 للدفاع على نفس المبادئ والقيم التي رفعتها فرنسا خلال هذه الحرب، فقالت في هذا المضمار:«... هل يذكر الحلفاء في هذا اليوم أنهم إنما خاضوا الحرب العالمية الثانية دفاعا عن الحرية والديمقراطية، وأن الجزائريين الذين يقاسون اليوم ويلات الاستعمار والظلم والاضطهاد ويتألمون لنكران حقوقهم الأولية في الحرية يكافحون من أجل تلك المبادئ التي يحتفلون بانتصارها، وأن كثيرا من الجزائريين الذين تتعقبهم القوات الاستعمارية الفرنسية كان لهم الفضل وأي فضل في تحرير فرنسا نفسها، فما كادت الحرب الضروس تضع أوزارها وقام الجزائريون يحتفلون بالنصر ويعبرون عن أملهم في الخروج من العهد الاستعماري إلى عهد الحرية، حتى انقضت عليهم القوات الاستعمارية إرهاقا وتقتيلا...»[1]

وتخلص العمل في الأخير إلى توضيح بعض الانعكاسات الإيجابية لمذبحة ماي1945 فتأكد على أنه إن كان هناك ما يجب ذكره في هذا الشأن، فهو أن مجزرة ماي 1945 جعلت الجزائريين يقتنعون بعدم جدوى النضال السياسي وبحتمية وضرورة الشروع في الكفاح المسلح، حيث قالت بهذا الخصوص: «... إن مذبحة ماي لم تذهب هدراً فقد علّمت الشعب الطريق الموصول للاستقلال، وعجلت بتنظيم الثورة الحالية التي يخوضها شعب الجزائر تحت لواء جيش التحرير...».[2]

وهكذا كانت مجازر 08 ماي1945 في نظر الجريدة محطة هامة في تاريخ الجزائر أفرزت صحوة وطنية نتج عنها ظهور بوادر المشروع الثوري، الذي تجسد بتأسيس المنظمة

---

[1] – " **كلمات**"، العمل، العدد168،(08 ماي 1956)، ص02.

[2]– " **النضال العربي في الجزائر**" ، مقال سابق، ص04.

العسكرية السرية (O.S) في15فيفري1947[1]، والتي مهدت لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954[2] . ***فكيف تجاوبت الجريدة مع حدث اندلاع هذه الثورة ؟***

المبحث الرابع: مباركة " العمل " التونسية لثورة أول نوفمبر 1954 التحريرية .

تعتبر الفترة التي سبقت تفجير الثورة التحريرية فترة عصيبة جداً في تاريخ النضال الوطني في الجزائر، حيث شهدت أزمة حادة مرّ بها الحزب الذي كان يعول عليه الجزائريون وهو حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث كادت هذه الأزمة أن تعصف بوجوده فصممت فئة من منضاليه الواعين بخطورة الوضع على ضرورة إعادة الوحدة إلى صفوفه وذلك عن طريق التعجيل بتفجير الثورة التحريرية، وهذا ما لم تعرج عليه الجريدة، حيث تجنبت الحديث عن الأزمة التي كادت أن تعصف بهذا الحزب، وذلك في مختلف مقالاتها التي خصصتها لتناول موضوع التحضير لتفجير الثورة، مكتفية بالإشارة إلى تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس1954، التي تبنت مهمة تفجير هذه الثورة[3]، وقد نشرت بخصوص هذا الموضوع مقالا جاء تحت عنوان: " **ثلاثون انفجارا بدأت بها الثورة المظفرة** "، تعرضت فيه إلى مختلف الأحداث والتطورات التي عرفتها الجزائر عشية إندلاع

---

[1]– تأسست هذه المنظمة إثر انعقاد مؤتمر حزب ح إ ح د ببوزريعة في التاريخ المذكور أعلاه، عرفت باسم المنظمة الخاصة l'OS، شرعت هذه المنظمة بعد تأسيسها في مباشرة مهامها المتمثلة في التحضير للثورة، وذلك بجمع السلاح وتخزينه وكذا تجنيد الشباب وتدريبهم إلى أن اكتشفت السلطات الاستعمارية أمرها سنة 1950 على إثر الوشاية التي قام بها أحد مناضليها المعروف ب "عبد القادر خياري" إلى السلطات الاستعمارية، وعلى رغم من أن القوات الفرنسية شتت صفوف هذه المنظمة بعد ذلك، بإدخال عدد من مناضليها إلى السجون ومطاردة الذين فروا إلى البوادي والجبال، إلا أن المنظمة استطاعت أن تتشكل مرة أخرى واستأنفت نشاطها سنة1953. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1956 ، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2005 – 2006 .

[2]– أحسن بومالي، أول نوفمبر1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص 30–31

[3]– ما تجدر الإشارة إليه هو أن الجريدة موضوع الدراسة كانت قد توقفت عن الصدور في الفترة الممتدة مابين (1938–1955) أي أنه في الفترة التي اندلعت فيها الثورة التحريرية الجزائرية كانت الجريدة محتجبة عن الصدور، ولكن رغم ذلك عملت هذه الأخيرة على نشر بعض المقالات التي عبرت فيها عن موقفها من الحدث فور استئناف نشاطها في 25أكتوبر سنة1955.

الثورة، كما أشادت فيه بالدور البطولي الذي لعبه ثلة من الشباب الجزائري في الإعداد لها مبدية إعجابها بمختلف الاجراءات السياسية والتنظيمات العسكرية التي اعتمدوها في إطار التحضير لها، حيث قالت في هذا المضمار:«... وفي الجزائر تجسدت فكرة الثورة في وجه النظام الاستعماري في ثلة من الشباب، كانوا منضوين تحت لواء اللجنة الثورية للوحدة والعمل وهم مصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي ومراد ديدوش ورابح بيطاط وكريم بلقاسم وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف... وذات يوم وهو يوم 10 أكتوبر 1954 تسرب ستة شبان ممن حكمت عليهم فرنسا بالإعدام أو بالسجن، تسربوا تحت ستار الخفاء إلى بيت في قلب العاصمة الجزائرية، حيث عقدوا اجتماعا لبحث برنامج تنفيذ خطة اندلاع الثورة، وفي ذلك البيت تقرر القيام بالثورة المباركة في غرة نوفمبر1954 ووزعت الأعمال أهمها تفجير ثلاثين قنبلة في مختلف أنحاء الجزائر وفي وقت واحد...»[1]

وتضيف في مقال آخر:«... ولقد تكونت في آخر شهر نوفمبر[2] جبهة التحرير الجزائرية وجيش التحرير الوطني، بعد أن وزعت اللجنة الثورية للتنسيق والعمل في 31 أكتوبر1954 مئات الآلاف من المناشير على الشعب الجزائري تبين له فيها أهداف الثورة ووسائلها...».[3]

كان رد فعل سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر إزاء حدث تفجير هذه الثورة هو الارتباك الشديد ومحاولة التقليل من شأنها والتعتيم عليها، بحجة أنها من فعل ثلة من "الخارجين عن القانون" هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان رد فعلها عنيفاً على المستويين

---

[1]– " **ثلاثون انفجارا بدأت به الثورة المظفرة** "، العمل، العدد 1994، (19مارس1962)، ص02. للاطلاع على المقال كاملا أنظر الملحق رقم 10 .

[2]– يبدو أن هناك خلط في التواريخ التي ذكرتها الجريدة بخصوص مرحلة التحضير لتفجير الثورة، فجبهة وجيش التحرير الوطني لم يتأسسا في أواخر شهر نوفمبر كما جاء في الجريدة، بل تم تأسيسهما في اجتماع لجنة الستة التاريخي بـ : الرايس حميدو (بوانت بيسكاد) بالعاصمة وذلك بتاريخ 23 أكتوبر 1954 . للاستزادة في الموضوع أنظر: غربي الغالي، **فرنسا و الثورة الجزائرية 1954–1958 دراسة في السياسات و الممارسات**، دار غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2009، ص ص86–90 .

[3]– " **ثورة من أجل الحياة الكريمة** " ، العمل، العدد 940، (01 نوفمبر1958)، ص06.

السياسي والعسكري، حيث صرّح رئيس الجمهورية الفرنسية فرنسوا ميتران عقب هذه الحوادث قائلا: «... إن الجزائر هي فرنسا والحرب هي لغة الحوار الوحيدة...»، وذلك في إعتراف ضمني منه على أنها ثورة أشعلها الجزائريون لاستعادة سيادتهم الوطنية . [1]

وهو نفس الرأي الذي ذهبت إليه العمل في تناولها لرد الفعل الفرنسي على أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، حيث أكدت – ساخرة من السلطات الفرنسية – على أن الثورة التي نعتتها هذه الأخيرة بالأعمال الإرهابية، هي الآن سائرة كما خطط لها قادتها وفي الطريق المحدد لأهدافها، رغم القوة الهائلة التي جُندت للقضاء عليها فقالت: «... وفي يوم غرة نوفمبر 1954 في الساعة صفر ذعر الوالي العام على الجزائر والسلطة هناك واستفاقوا من غيبوبة نومهم الهادئ على دوي الانفجارات، فلم يفقهوا أمرهم وبوغتوا بالحقيقة التي طالما تجاهلوها وبدأت خطة التعسف والقمع وخرافة الفلاقة... كان ذلك هو الصدى الأول الذي أحدثه اندلاع الثورة الجزائرية المظفرة في أوساط الحكام الفرنسيين بالجزائر، الذين حسبوها حوادث إرهابية فردية لا يلبثوا أن يقضوا عليها... وسارت الثورة كما رسم لها قادتها وكما أرادها شعب الجزائر المكافح، سارت في الخطوات المحددة لمراحلها تقطع كلا منها في الوقت المعين على الرغم من ضعف الوسائل وتعذرها أحيانا، وعلى الرغم من القوة الهائلة التي حشدتها فرنسا لتنتهي بها... تلك هي الثورة التي ظننتها فرنسا أعمالا إرهابية...».[2]

وتضيف في مقال آخر نشرته في نفس العدد قائلة: «... وتدخل الجيش الاستعماري بجنود المظلات وبمصفحاته ودباباته وطائراته ليطفأ هذه الشعلة التي أوقدها الأحرار، ولكن بدون جدوى، فالثورة تسير رغم العوائق والقيود، بل أنها انبعثت لتحطيم القيود...».[3]

---

[1]– محمد عباس، نصر بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص91-92.

[2]– "**حقائق عن الثورة الجزائرية** "، العمل، العدد940،(01 نوفمبر 1958)، ص06.

[3]– " **ثورة من أجل الحياة الكريمة** "، مقال سابق، ص06.

أماعن ردود فعل الشعب الجزائري، أكدت "العمل" على أن هذا الأخير ومنذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة، هب ملبيا لندائها وذلك إدراكا منه أن الحلم الذي طالما انتظره أصبح أمراً واقعا، فكتبت في هذا الشأن تقول: «... في غرة نوفمبر سنة1954 نادى صوت الوطن مجلجلا فاستجاب الشعب الجزائري كالرجل الواحد لبيك النفس والنفس رخيصة لديك...».[1]

وكما تمت الاشارة إلى ذلك سابقا، فإنه وبالرغم من أن حدث تفجير الثورة التحريرية جاء في فترة كانت فيها صحيفة "العمل" محتجبة عن الصدور، إلا أن ذلك لم يمنعها من الإعلان عن مواقفها الصريحة اتجاه هذا الحدث فور استئناف عملها، وذلك بعد مرور حوالي سنة كاملة على اندلاع الثورة، حيث جاءت مقالاتها مباركة للمشروع الثوري ومعلنة عن تأييدها الكامل له، ومساندتها المطلقة للثوار الجزائريين، الذين أظهروا من الارادة والعزيمة والتضحية والاستماتة النادرة –على حد قولها– ما جعل شعوب العالم تخلد وتعظم يومهم التاريخي وهو يوم 01 نوفمبر1954، وتلتف حول مشروعهم وتؤمن بقضيتهم، حيث نشرت الجريدة بهذا الخصوص مقالات كثيرة طيلة أعوام الثورة لذلك يتعذر علينا استغلال كل هذه المقالات، حيث لا يتسع المجال للتطرق إليها كاملة، ولهذا وقع اختيارنا على بعض النماذج منها فقط.

و في هذا الاطار نشرت الجريدة في عددها الصادر بتاريخ 18 نوفمبر1955 مقالا جاء تحت عنوان "**بيان المكتب السياسي للحزب الدستوري التونسي**"، وذلك بعد عقد الحزب الناطقة باسمه لمؤتمر ناقش فيه تطورات القضية الجزائرية [2]، حيث تضمن هذا المقال تحية للشعب الجزائري مع الإعلان عن التأييد والدعم المطلقين له، كما نددت فيه بالقمع والاضطهاد الاستعماري المسلط على الجزائريين، داعية الحكومة التونسية إلى توضيح موقف

---

(1)– " **ثورة من أجل الحياة الكريمة** "، مقال سابق، ص06.

(2)– انعقد هذا المؤتمر أيام 15-16-17-18 نوفمبر1955 بصفاقس، وكانت القضية الجزائرية من بين أهم القضايا التي عولجت فيه.

الشعب التونسي من القضية الجزائرية لدى السلطات الفرنسية ومؤكدة على أنه لا استقرار ولا سلم في تونس طالما الشعب الجزائري غارق في محنته.[1]

وفي مقال آخر نشرته في عددها الصادر يوم 06 جويلية1956 تناولت الجريدة البيان الذي أصدره الحزب الدستوري التونسي بمناسبة ذكرى احتلال الجزائر من طرف فرنسا، حيث أعلنت فيه مرة أخرى عن تضامن الشعب التونسي المطلق مع القضية الجزائرية، وشهرت فيه بالممارسات الاستعمارية المسلطة على الجزائريين، مشيرة إلى أن استمرار الحرب الاستعمارية في الجزائر يعتبر تهديدا للسلم في شمال إفريقيا والعالم، ومما جاء في هذا المقال: «... يندد الحزب الحر الدستوري التونسي بالحرب الاستعمارية القاسية ويشهر بالاعتداءات المتوالية على الأرواح والأرزاق والمدن والقرى الآمنة وما تجره من آلام وخراب... و يعرب عن تضامن الشعب التونسي الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق في محنته ويلاحظ أن استمرار الحرب في الجزائر تهديد دائم لاستقلال شمال إفريقيا والعالم...»[2]

كما كتبت في افتتاحية عددها الصادر في 01 نوفمبر1961 بمناسبة إحياء ذكرى يوم اندلاع الثورة مقالاً، عبرت فيه عن عظمة هذا اليوم وعظمة ما قام به الجزائريون فيه من تضحيات جسام، واصفة إياه بالمعجزة الكبرى، حيث عبرت عن ذلك بقولها: «... يوم أول نوفمبر الذي وقع فيه حدث عظيم وعمل خطير ومعجزة كبرى ونصر أكبر، فأصبح خالداً على مر الأيام، حيث انطلقت فيه تلك الثورة العارمة التي خاضها شعب الجزائر البطل... لقد بدأت في هذا اليوم تلك الثورة المباركة واستمرت وتواصلت وفي كل يوم يحتدم أوارها، وفي كل ساعة يصطلي الاستعمار بنارها، وفي كل آن تزداد التضحيات الجسام التي يبذلها الشعب الجزائري المكافح، والتي أتى فيها بالخوارق والمعجزات، حتى أصبحت البطولة

---

[1]– " **بيان المكتب السياسي للحزب الدستوري التونسي**"، العمل، العدد22،(18 نوفمبر1955)، ص01.

[2]– " **بيان الديوان السياسي في ذكرى احتلال الجزائر**"، العمل، العدد 218،(06 جويلية1956)، ص02.

فيه أمراً عادياً والتضحية أمرا يؤديه كل يوم، بل كل ساعة، وحتى أصبح التصميم والاستبسال والعزم الذي لا يلين صفاته الوحيدة...».[1]

وفي تحديد مواقفها من الثورة التحريرية الجزائرية، لم تقف الجريدة عند تعظيم ومباركة يوم الفاتح من نوفمبر 1954 فحسب، بل حاولت تتبع أهم المحطات التاريخية التي مرت بها هذه الثورة، كما حرصت على الإشادة بإنجازاتها، ففي عددها الصادر بتاريخ 21 أوت1957 وإحياء لذكرى هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955[2]، نشرت الجريدة مقالا تناولت فيه وقائع وأحداث هذه الهجومات محاولة كشف الستار عن الخسائر الفادحة التي ألحقها ثوار المنطقة بالمستعمر الفرنسي، كما أكدت فيه على أن هجومات 20 أوت أعطت نفسا جديدا للثورة التحريرية، وذلك بتحطيمها لأسطورة الجيش الفرنسي الذي لا يقهر، فكتبت بهذا الخصوص تقول: «... كانت السلطات الفرنسية قبل العشرين من أوت سنة خمس وخمسين تهزأ بالكفاح الجزائري، ولقد حاولت أن تهزم جيش التحرير، ولكن عند إخفاقها في ذلك نظمت هجمات ضد الشعب الجزائري المسالم الأعزل وابتداء من العشرين من أوت 1955 كان النساء والأطفال والرضع والشيوخ الموجودون بالمدن والقرى الجزائرية ضحية لرصاص الاستعمار، الذي خاب في مطاردة المقاومين المعتصمين بالجبال والأرياف... ولهذا سجل الشعب الجزائري المكافح يوم 20 أوت 1955 في مقدمة أيامه الخالدات، حيث رد فيه على الاعتداء بالاعتداء وواجه التقتيل بالتقتيل والتخريب بالتخريب، ففي ذلك اليوم شن رجال التحرير الوطني هجوماً عاماً على عدة مدن في الشمال الشرقي من القطر الشقيق، فاحتلوا

---

[1]- "**يوم... بل سنين خالدة**"، العمل، العدد1876، (01 نوفمبر 1961)، ص 01.

[2]- جاءت هذه الهجومات رداً على سياسة القمع والارهاق التي مارستها السلطات الاستعمارية ضد الشعب الجزائري بعد فشلها في مطاردة عناصر جيش التحرير الوطني، كما جاءت لتخفيف الضغط عن منطقة الأوراس التي كانت القوات الفرنسية قد حاصرتها من كل الجهات، لاعتقادها بانحصار الثورة فيها دون غيرها من المناطق، ولهذا وبغرض فك الحصار عنها خططت قيادة الثورة لشن هجومات واسعة في الشمال القسنطيني يوم20اوت1955 بقيادة زيغود يوسف. للمزيد حول موضوع الهجومات راجع: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص143 وما يليها.

المطار العسكري بمدينة سكيكدة في الساعة الحادية عشر صباحاً، بعد معركة طاحنة خسر فيها العدو مائة جندي وعشرين من حافلات النقل، وأحرقت عدة طائرات وفي نفس اليوم سقطت في أيدي الفدائيين ثكنة الجندرمة بالخروب وعين عبيد و مليانة وقتل الوطنيون كل من فيها واستولوا على جميع الأسلحة التي كانت مخزنة بها...»[1]

ولهذا تؤكد جل الدراسات التاريخية بأن هجومات20 أوت 1955 كانت نقطة تحول في مسار الثورة، حيث أعطت دفعاً قوياً للعمل العسكري وقضت نهائيا على كل ما كانت تروج له السلطات الفرنسية بجميع وسائلها العسكرية والدعائية، من إشاعات مفادها أن الثورة ليست إلا تمرداً سيقضي عليه بعد أسابيع، كما برهنت على أن هذه الثورة ذات طابع جماهيري ووضعت حداً نهائيا لتردد البعض في الالتحاق بها.

ولم تقتصر النتائج التي أسفرت عنها الهجومات على المستوى الوطني فقط، بل أحدثت نتائج هامة على المستوى الخارجي، تمثلت في انتقال الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية حيث أصبحت تتصدر الصفحات الأولى في جرائد العالم وتلقت دعوة لحضور مؤتمر باندونغ[2] في سبتمبر1955 [3]، وهذا مالم تشر إليه الجريدة، حيث اكتفت بسرد وقائع ومجريات الأحداث مع توضيح نتائجها على الصعيد العسكري، دون التعريج على أبعادها وانعكاساتها المختلفة.

---

[1]– " **ذكرى 20 أوت1955 في سجل الكفاح الجزائري**"، العمل، العدد568،(21أوت1957)، ص 4 .

[2]– هو مؤتمر أفرو آسيوي انعقد بالمدينة الإندونيسية باندونغ من 18 إلى 24 أفريل1955، جمع دول آسيوية وإفريقية حديثة العهد بالاستقلال لمناقشة قضاياها الداخلية والعمل على التخفيف من التوتر الدولي، وهو أول مؤتمر دولي يشارك فيه قادة الثورة الجزائرية، حيث حصلت فيه هذه الأخيرة على تضامن ودعم مطلق من طرف الدول المشاركة. للاستزادة في الموضوع أنظر: مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر:عبد الصبور شاهين، ط2 ، دار الفكر، دمشق، 2001.

[3] – محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، مرجع سابق ، ص ص 125 – 127 .

واصلت الجريدة حديثها حول هذه الهجومات، منددة برد الفعل الفرنسي عليها، واصفة إياه بالرد الهمجي والوحشي، حيث أكدت على أن القوات الفرنسية أقدمت فيه على ارتكاب مجازر انتقامية فضيعة في حق سكان القرى والمداشر، الذين لم يسلم حتى أطفالهم في تلك الفاجعة الأليمة، فقالت في هذا السياق: «... وكان رد الفعل الفرنسي شنيعا للغاية لا لتعدد ضحاياه في جانب جيش التحرير، بل لتعدد القتلى من النساء والرضع والشيوخ، وقد وصف مبعوث صحيفة لمونود مشهد تلك الضحايا بأنه أفضع ما عرفه الملاحظون من مشاهد ميادين القتال بعد إنتهاء المعارك، فقد رأى بعيني رأسه جثث الأطفال والبنات الصغار مطروحة هنا وهناك على مساحة عريضة، وسمع أنين الشيوخ المحتضرين وما أكده الصحفي الفرنسي هو أن الجنود الفرنسيين لجأوا إلى إحدى المواقع الأثرية الرومانية وحفروا بها هوة عميقة ودفنوا فيها قرابة الألف شخص من الضحايا... »[1]

ثم حاولت الجريدة الوقوف عند محطة تاريخية أخرى لا تقل أهمية عن هجومات الشمال القسنطيني وهي مؤتمر الصومام20أوت1956[2]، حيث رصدت لنا – وفي ذات المقال– قرارات وانعكاسات هذا المؤتمر،الذي اعتبرته أول محاولة لتقييم وتوحيد النظام الثوري من خلال مراجعة هياكله وتنظيماته العسكرية والسياسية ودراسة العراقيل والتحديات التي تمليها السياسة الاستعمارية الفرنسية في مواجهتها للثورة، فقالت بهذا الشأن: «... وحال الحول وجاء يوم العشرين من أوت 1956، الذي أقيم فيه أخطر مؤتمر دعت إلى عقده

---

[1]– " **ذكرى 20 أوت1955 في سجل الكفاح الجزائري**"، مقال سابق، ص06.

[2]– انعقد هذا المؤتمر بالمنطقة الثالثة (القبائل الكبرى) بقرية إفري أوزلاقن وسط غابة لأكفادو المشرفة على وادي الصومام يوم20أوت1956، حيث خرج هذا المؤتمر بقيادة موحدة للثورة، تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ كما أصدر وثيقة سياسية هامة كانت بمثابة الدستور الذي ينظم شؤون الثورة، إضافة إلى تأسيس بعض الهيئات الاجتماعية التي كلفت بمهمة التعبئة الجماهرية، وقد إعتمد مؤتمر الصومام تقسيما جغرافيا جديدا قسمت فيه البلاد إلى 06 ولايات كما تمت فيه إعادة هيكلة الجيش وتنظيمه إلى غير ذلك من القرارات التي مست مختلف الميادين. للمزيد حول هذا المؤتمر أنظر: لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956–1962)، دار هومة الجزائر،2009.

جبهة التحرير الوطني الجزائري، وقد اتخذت أثناءه مقررات سياسية وعسكرية هامة وتوحدت فيه القيادة وأسندت إلى جيش وجبهة التحرير، وتفرعت عنهما منظمات عديدة خطيرة أنيطت بعهدتها مهام مختلفة، كالتموين بالعتاد والاتصالات الخارجية وتنظيم سير المعارك والإشراف على مناطق التموين ورجال جمع الأموال والإعلانات والمنظمات الصحية وغيرها من العناصر التي يعتمد عليها جيش عصري وافر العدة والعدد...»[1]

ومما ذكرته الجريدة حول المؤتمر نلاحظ بأنها تناولت هذا الموضوع بصورة مقتضبة حيث أشارت إلى أهم القرارات التي تمخضت عنه دون التطرق إلى حاجة الثورة الماسة إليه أو الأسباب الداعية إلى انعقاده، وكذا مجرياته وفعالياته، لكن رغم ذلك يلاحظ على الجريدة اجتهادها الكبير في محاولة تعريف الرأي العام العربي والعالمي بأهمية بعض المحطات التاريخية الحاسمة في مسار الثورة التحريرية الجزائرية.

المبحث الخامس: إبراز " العمل" التونسية لخصائص الثورة التحريرية الجزائرية وقيمها .

لم يكن اهتمام الجريدة وتفاعلها مع أحداث وتطورات الثورة التحريرية مقتصراً على جوانبها السياسية والعسكرية فحسب، بل حتى أبعادها الاجتماعية والانسانية وقيمها الدينية و الروحية كان لها نصيب في إهتماماتها. ***فما هي مظاهر هذا الاهتمام؟***

لم تكتف الجريدة في تناولها لمواضيع الثورة الجزائرية بتسليط الضوءعلى انتصاراتها وبطولاتها، والتنويه بإنجازاتها وتضحياتها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك مركزة على جوانب من قيمها الروحية والإنسانية، وهو ما حاولت استظهاره في مقال نشرته بتاريخ 01 نوفمبر 1957، راحت– من خلاله – تشيد بخصائص هذه الثورة وبطبيعة المبادئ والأسس التي قامت عليها، فاستهلت حديثها عن هذه المبادئ بالإشارة إلى أن أهم مبدأ تنطبع به الثورة الجزائرية هو مبدأ الشعبية، حيث ترى بأنها لم تأت من طرف زعيم فرض على

---

[1]– " **ذكرى 20 أوت 1955 في سجل الكفاح الجزائري**"، مقال سابق، ص06.

الشعب، وإنما صعدت من صميم الشعب إلى بعض قادته المحنكين، وأنها ظلت لعدة سنوات تختمر في أوساط الجماهير، الذين هبوا لاحتضانها والالتفاف حولها إستجابة لدعواتها ونداءاتها، فقالت في هذا المضمار: «... وقبل أن تعلن الثورة في أول نوفمبر1954 بعامين أو ثلاثة كانت الجماهير الشعبية لا مطمح لها، إلا إعلان الثورة وكانت تنتظر بشوق أن يفيض لها الله من أبناءها من يرفع صوته مناديا بالجهاد، وما كادت تتدلع ويتأكد الشعب من صحة عزمها حتى التف حولها واحتضنها وغذّاها بكل ما يملك من حماس وتضحية وجهد ولو لم يكن الشعب هو نصير الثورة الأول، لما أمكنها أن تعيش ولما أمكن لنا أن نكتب اليوم عن ذكراها السنوية الثالثة ودخولها العام الرابع...»[1]

وتستطرد "العمل" في إبراز مظاهر مبدأ الشعبية الذي تقوم عليه مختلف مؤسسات الثورة الجزائرية وأجهزتها، فتقول:«... وفعلاً فقد ظلت الثورة شعبية حتى في نظامها وأجهزتها وخطط أعمالها، وما نجده اليوم في الثورة من أسلوب في الإدارة وخاصة الأجهزة الإدارية التي يشرف عليها جيش التحرير في المجالس الشعبية هي من خلق الشعب وليست من خلق المسيرين العسكريين في جيش التحرير الوطني، وإنما دور الجيش فيها هو حمايتها ومساعدتها وتيسير مهامها وتعميم خلاياها ونظمها، أما الابتكار والممارسة المباشرة فهي من البوادر الشعبية المحضة.... »[2]

ومن المبادئ والقيم التي تميزت بها الثورة الجزائرية إضافة إلى إيدولوجيتها الشعبية تشير الجريدة إلى طابع الديمقراطية، حيث أكدت على أن كل أجهزة الثورة من هيئاتها العليا كلجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة إلى أصغر مؤسسة فيها وهي المجالس الشعبية في القرى والدواوير، كانت تعتمد على نظام التصويت وتتبع طريقة المناقشة وأسلوب الاقناع، ومن هذا المنطلق ترى بأن الثورة التحريرية لم تكن تهدف إلى تحرير المواطن

---

[1]- " **ثورة الجزائر**"، العمل، العدد،635، (01 نوفمبر 1957)، ص06.

[2]- نفسه .

الجزائري من سيطرة الحكم الأجنبي في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية فحسب، بل كانت تهدف أيضا إلى تحريره من عقلية ورثها منذ عهد الاحتلال وهي عقلية الإكراه و الاقبال على اتخاذ القرارات بالقوة أو الامتناع عنها بالقهر، وقد قالت الجريدة بهذا الخصوص: «... إن الثورة علمت الرجل الجزائري كيف يشعر بحقوقه فيدافع عنها، وكيف يعرف حقوق غيره فيحترمها ولا تحدثه نفسه بالتعدي عليها، وذلك بفضل التمرن على التصويت والمناقشة الهادئة بفضل الأساليب الديمقراطية التي يمارسها في حياته عامة ،أما ديمقراطية الثورة في أهدافها السياسية، فتشكل في الواقع صميم المعركة وكل أحد يعرف و المقاوم الجزائري في حياته المنعزلة أول من يعرف أنه لا يحارب فرنسا، بل يحارب الاستعمار الفرنسي، ويدرك أنه يقاوم نظاماً من الحكم فرض عليه بالقوة وكانت دعائمه هي الاستبداد والإهانة والإرهاب ...»[1]

وفي ذات السياق واصلت "العمل" شروحاتها موضحة أن الهدف الذي ترمي إليه الثورة الجزائرية هو الاطاحة بالنظام الاستعماري وتأسيس نظام وطني قائم على العدالة والمساواة، وأن تشبث هذه الثورة بمطلب الاستقلال، ما هو إلا تعبير منها على مدى إيمانها بحتميته كضمان وحيد لتحقيق الديمقراطية في الجزائر، والقضاء على نظام الاستعباد الذي عرفته خلال فترة الاستعمار، حيث قالت في هذا الشأن: «... إن أي نفوذ يبقى في يد المستعمرين وأي ظل لبقايا النفوذ الاستعماري في الجزائر هو خطر على مستقبل الديمقراطية والمساواة... لقد ظلت روح الاستعمار في الجزائر طيلة قرن وربع القرن تجتهد في إقامة سور منيع بين الشعب وبين أبسط المبادئ الديمقراطية... ...»[2]

وفي ذات الإطار يذكر المجاهد الأخضر بوطمين في مقال له كتبه بمجلة أول نوفمبر جاء تحت عنوان" **مفاهيم ثورة أول نوفمبر**" أن الديمقراطية وسيادة القانون كانتا من

---

(1)– " **ثورة الجزائر**"، مقال سابق ، ص06..

(2)– نفسه .

أهم المبادئ والركائز التي تسيير الثورة، حيث كان ينظر إلى هذه الأخيرة نظرة تقديس واجلال واحترام من القمة إلى القاعدة، سواء فيما تعلق بمناضلي جبهة وجيش التحرير الوطني أو مختلف فئات الشعب الأخرى، خاصة بعد الأخذ ببعض القوانين الصارمة كقانون الأحوال الشخصية واللصوصية وفساد الأخلاق وردع الخونة وتأديب المنحرفين ودعاة التفرقة وبهذا ساد القانون مؤسسة الثورة وأضحت كل أجهزتها على إقتناع أن طاعة القانون والامتثال له والحزم فيه أمر لا بد منه للحفاظ على سلامتها.[1]

وفي ذات المقال الذي خصصته لرصد بعض خصائص ومميزات الثورة التحريرية حاولت الجريدة استظهار البعد الإنساني في هذه الثورة، فأبانت عن إعجابها الكبير بهذا الجانب الذي إصطبغ به التكوين الثوري من غرس للقيم الدينية والروحية والإنسانية، التي كان لها أبلغ الأثر في جعلها ثورة وطنية وفقاً للمعنى الحقيقي لمفهوم الثورة، حيث ترى بأن هذه القيم جعلت الفرد الجزائري يشعر بحقه الطبيعي و الشرعي في الحياة الحرة الكريمة، كما علمته كيف يموت من أجل قيمه وانسانيته، ومن ثم اعتقد جازما – حسب رأيها – بأن مشاركته في الثورة واجباً مقدساً، وأن جذوره الجزائرية تفرض عليه الايمان بها والعمل من أجلها والاستشهاد في سبيلها، ومما قالته في هذا الصدد: «... إن إنسانية الثورة الجزائرية هي قبل كل شيء في هذا التكوين الثوري الرائع الذي كونت به الفرد الجزائري، سواءاً كان ذلك ذكراً أو أنثى جندياً أو مدنياً... لقد علمته الثورة أولاً كيف تكون ثورته على النظام الفرنسي الاستعماري ثورة منظمة لا تمرداً عصبيا أعمى... واعتراف لاكوست نفسه بأن ما يجابهه في الجزائر ليس تمرداً وتهويشاً عشائرياً، وإنما هو ثورة حقيقية منظمة بالمعنى العصري لمفهوم الثورة أي بكل ما تستلزمه الثورة من نضال منظم وإدارة سرية محكمة وأهداف سياسية واجتماعية واضحة، أو بعبارة أخرى أن الرجل الجزائري علمته ثورته الوطنية كيف لا يخضع للعوامل العاطفية الفردية الشخصية، وإنما يخضع للرأي والتدبير والخطة

---

[1]– لخضر بوطمين، " **مفاهيم ثورة أول نوفمبر**"، مجلة أول نوفمبر، العدد40، 1979، ص29.

المدروسة وعلمت الثورة الجزائرية الفرد كيف يتحرر من الخوف، فأصبح يقف وهو أحيانا لا يملك أي سلاح في وجه الجندي الفرنسي المسلح، وينقض عليه محاولا افتكاك سلاحه وقد كان قبل أن تحرره الثورة من الخوف كالقطيع من الأغنام طواعية لعصى الراعي ...»[1]

وتواصل الجريدة حديثها مبدية فخرها واعتزازها بالنجاح الذي حققته الثورة التحريرية الجزائرية في زرع روح الوحدة والتضامن والإخاء بين أفراد الشعب الجزائري من جهة وبينهم وبين ثورتهم من جهة أخرى، حيث لم تعد العلاقات القائمة بين الجزائريين–على حد قولها – تقتصر على عامل القرابة فحسب، بل أصبحت الرابطة التي تجمع بينهم هي رابطة الفكرة الثورية، وقد قالت في هذا الصدد:«...وكونت الثورة في الإنسان الجزائري روحا جديدة من الامتثال والوعد الصادق للمثل العليا وغيرت القيم عقليته تغييراً كاملاً، فلم تعد القرابة بين الأفراد الجزائريين حتى في مجاهل البوادي النائية قائمة على القرابة القبلية أو العائلية، بل أصبحت الرابطة المتينة بينهم هي رابطة الفكرة الثورية والأهداف الوطنية، فاتسعت أمامهم آفاق التفكير وتحرروا من العصبية الضيقة، وعلمت الثورة الرجل الجزائري روح التضامن والإيثار، ورأينا لأول مرة في حياتنا الاجتماعية أغنياء ومتوسطي الدخل يضعون كل ما يملكون لإسعاف منكوبي الاضطهاد، وأصبحت العائلات المنكوبة لا تشعر بأنها انقطعت عن أسباب الحياة والرخاء لأن كل جار يفكر في جاره ويسعفه ويشد أزره ...»[2]

وبعد إبرازها للأبعاد التي ميزت الثورة على المستوى المحلي، حاولت الجريدة في آخر مقالها التنويه بأثار وانعكاسات هذه الثورة على المستوى الدولي، وذلك بإبراز دورها ومساهمتها في حركات التحرر العالمية، فأشادت بالمكانة العظيمة التي تبوأتها كونها لم تكن منحصرة من حيث أهدافها مثل بقية الثورات، بل تخطت حدودها تاركة بصمات على معظم الحركات التحررية في العالم، وقد قالت بهذا الخصوص:«... إن مساهمة الشعب الجزائري

---

(1)– " **ثورة الجزائر**"، مقال سابق، ص06.

(2)– نفسه .

في تحطيم هذا النظام العالمي المتعفن ليست مساهمة من الدرجة الثانية، فما كادت تمر ثلاث سنوات على الثورة الجزائرية حتى أخد يتبين لها من الأثر في استقلال تونس والمغرب وفي تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في مناطق إفريقيا السوداء التي تستعمرها فرنسا... إنه مما لاشك فيه هو أن هناك استعمارا عالميا متضامنا متين الصلات، ونصيب الثورة الجزائرية في تحطيم هذا الاستعمار العالمي وتمزيق وحدته وزعزعة دعائمه أصبح واضحا جدا... وهكذا تدخل الثورة الجزائرية في نطاق معركة تاريخية من عمر الحضارة الانسانية إذ الثورة الجزائرية عندما تنظر إليها من خلال هذه السلسلة من معركة الشعوب المضطهدة ضد الاستعمار، نجدها تمثل منعرجا حاسما في تاريخ تحرر أكبر قسم من الانسانية المعذبة...» [1]

---

[1]– " **ثورة الجزائر**"، مقال سابق، ص06.

خلاصة واستنتاجات :

ومما تناولناه آنفا يتضح لنا اجتهاد الجريدة في الإبانة عن مواقفها الداعمة للثورة الجزائرية، حيث جاءت معظم مقالاتها مدافعة عن شرعية وعدالة هذه الثورة، ومشيدة ببطولاتها وانجازاتها، التي سوف نوافيكم بمزيد من الآراء والمواقف التي أبدتها الجريدة إزاءها في فصولنا القادمة، وذلك وفق الترتيب الكرونولوجي للأحداث، كما لم تغفل الجريدة عن الاهتمام باستظهار بعض القيم الانسانية والاجتماعية والروحية التي تميزت بها هذه الثورة إضافة إلى اهتمامها بمعالجة بعض الفترات والحقب التاريخية التي سبقت اندلاعها كمرحلة الغزو الفرنسي للجزائر وفترة الحركة الوطنية ، ولم تتوقف الجريدة عند هذا الحد، بل تعدته إلى تخصيص مجال للحديث عن تاريخ الجزائر في القديم والحديث، محاولة بذلك تفنيد ادعاءات الإدارة الفرنسية ودحض أكاذيب منظري الاستعمار القائلة بعدم وجود كيان جزائري وأمة جزائرية عبر التاريخ.[1]

---

[1]– للمزيد حول هذه الادعاءات راجع : مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة الجزائر،2007.



الفصل الثالث

الفصل الثالث : صحيفة العمل التونسية وتطورات السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1955 – 1962)

المبحث الأول: استنكارها لأساليب القمع والتنكيل المسلطة على الجزائريين.

1- الإبادة الجماعية.

2- إقامة مراكز التعذيب والمحتشدات.

3- الاستعانة بقوات الحلف الأطلسي.

4- إقامة خطي شال وموريس.

5- اختطاف طائرة الزعماء الخمسة 1956/10/22.

6- الاعتداء على الدول الداعمة للثورة : قنبلة ساقية سيدي يوسف 1958/02/08.

المبحث الثاني: رفضها لسياسة الإصلاحات الفرنسية وتشهيرها ببعض المناورات السياسية.

1- إصلاحات جاك سوستال.

2- الاصلاحات السياسة في عهد حكومة غي مولي.

3- الاصلاحات السياسية في عهد حكومة بورجيس مونري

المبحث الثالث : فضحها للسياسة الاقتصادية الاستعمارية .

المبحث الرابع: تنديدها بسياسة المسخ الاستعمارية .

– خلاصة و استنتاجات.

الفصل الثالث : صحيفة العمل التونسية وتطورات السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1955 – 1962).

سارعت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة التحريرية إلى محاولة القضاء عليها، ولما فشلت في ذلك أمام تحدي وصمود جيش التحرير الوطني غيرت من استراتيجياتها الحربية، لتنتهج أساليب مختلفة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، بهدف المحافظة على الجزائر فرنسية، ويتجلى ذلك من خلال السياسات التي تبنتها مختلف الحكومات التي تداولت على الحكم في فرنسا، ابتداء من سنة 1954 إلى سنة 1958 تاريخ وصول الجنرال ديغول[(1)]Deghaulle إلى السلطة، والذي كانت له استراتيجية خاصة في مواجهة الثورة.

وقد تميزت هذه السياسة بالاعتماد على أساليب وحشية وقمعية، وكانت سياسة جائرة سواء فيما تعلق بأشكال التنكيل المسلطة الجزائريين، أو فيما يخص قطاع التعليم والدين إلى جانب الممارسات التي طالت الجانب الاجتماعي ونالت من أوضاعهم المعيشية، وهو الأمر الذي اهتز له الضمير الإنساني، وتعالت الأصوات الحرة من أجل استنكاره، وفي مقدمتها وسائل الاعلام ومختلف الصحف المتضامنة مع القضية الجزائرية، حيث كانت " العمل" من بين أهم الصحف التي جاهرت بمواقفها إزاء السياسة الاستعمارية الفرنسية المتبعة في الجزائر. ***فما هي مظاهر هذه السياسة ؟ و كيف تفاعلت معها "العمل" ؟***

---

(1)– من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن العشرين، ولد سنة 1880، شارك في الحرب العالمية الأولى (1914–1918) والثانية (1939–1945)، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنرال، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان سنة 1940، تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الفرنسية الرابعة، انسحب من الساحة السياسية الفرنسية سنة 1946 ولم يظهر إلا في 1958 ، حيث جيء به إلى الحكم على إثر انقلاب 13 ماي1958 فشكل الجمهورية الفرنسية الخامسة وحكم فرنسا إلى غاية 1969. أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 4 المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د ت ن ، ص ص 732 – 733 .

المبحث الأول: استنكارها لأساليب القمع والتنكيل المسلطة على الجزائريين.

1- الإبادة الجماعية:

يعد الانتقام الجماعي من أبرز الممارسات التي عكست وحشية وفظاعة الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سواء كان ذلك بالقتل الجماعي أو بحرق القرى وتدمير المداشر، ورغم أن هذه الجرائم كانت ترتكب منذ بداية الاحتلال، إلا أنها بغلت ذروتها إبان الثورة التحريرية [1]، فكل عمل ثوري كان يترتب عليه إعدام جماعي بالمكان القريب من الحادث، حيث تحمل السلطات الاستعمارية مسؤوليته لكل سكان المنطقة دون أن تحاول البحث عن مرتكبيه.[2]

كانت هذه الجرائم محل انتقاد جريدة " العمل" واستنكارها، حيث نشرت بخصوصها مقالا في عددها الصادر يوم 20 أفريل 1956، جاء تحت عنوان" **فضائع الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري**"، وقد أدانت فيه وبشدة مختلف ممارسات القهر والاضطهاد المسلطة من طرف الادارة الفرنسية على الجزائريين، واصفة إياها بالأعمال الوحشية والبربرية ومنبهة إلى الصدى الذي أحدثته هذه السياسة من إثارة لسخط الرأي العام العالمي والضمير الإنساني ضد فرنسا، حيث عبرت عن ذلك بقولها: «... ثم شرعت تباشر ضد هذا الشعب الأعزل قمعا ذريعا وفتكاً وحشياً، فأجلت السكان عن قراهم ومداشرهم بجبال الأوراس بواسطة الحديد والنار، وتركتهم مع أطفالهم ونسائهم بالعراء دون أي حماية يموتون برداً وجوعاً، ثم باشرت بواسطة الطائرات والمدافع الثقيلة والمتفجرات تحطم القرى والمداشر، فمات تحت

---

[1]– ما تجدر الإشارة إليه هو أن سياسة البطش والارهاق التي أقدمت عليها السلطات الاستعمارية في الجزائر، للقضاء على الثورة التحريرية، كان لها صدى واسع في الصحيفة المدروسة، حيث لا نبالغ إذا قلنا بأنه ورد في هذه الصحيفة سيل جارف من المقالات التي تستنكر سياسة فرنسا القمعية وتشهر بها، ونظرا لصعوبة استغلال هذا العدد الهائل من المقالات ارتأينا انتقاء بعض النماذج منها فقط ، وذلك بما يتلاءم ويتماشى مع عدم إحداث الخلل في التوازن المطلوب بين فصول الدراسة .

[2]– رشيد زوبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956–1962) ، دار الحكمة، الجزائر،2010، ص 242.

الأنقاض أو بواسطة القنابل أو حصداً بالرشاشات من الطائرات أو بأيدي جنود المظلات الشيوخ والعجائز والحوامل والحيوانات ... الأمر الذي تسبب في فضيحة عالمية للسمعة الفرنسية، فأثار بحق سخط الرأي العام العالمي والضمير الفرنسي...»[1]

وتستمر الجريدة في كشف القناع عن مختلف الجرائم التي تفنن الاستعمار الفرنسي في اقترافها بحق المدنيين الأبرياء، كقتلهم بغير ذنب والتنكيل بهم وهتك أعراضهم، فحاولت بذلك الوقوف على حجم الكارثة الإنسانية التي خلفها في الجزائر قائلة: «...أصبح السكان المدنيون يعدمون بكل وحشية إعداماً جماعياً، لا يسلم منه فلاحاً في حقله ولا راع وراء قطيعه ولا شيخا هرماً ولا صبي صغير ولا إمرأة حامل...وقد تواترت الأخبار أن المدنيين أُلقوا من أعالي الجو، وأنه قد سُكب على الأحياء من الناس النفط، و أُشعلت فيهم النار واغتصبت العذراء أمام والدها، وفي كل يوم تعلن البلاغات الرسمية عن قتل عدد كبير ممن سمتهم العُصاة أو الخارجين عن القانون، والحقيقة التي يعلمونها قبل غيرهم ويعلمها الشعب الجزائري ويجب أن يعلمها العالم أجمع، أن أولئك القتلى أغلبهم من المدنيين الأبرياء الذين وضعهم سوء حظهم في طريق قوات الأمن...»[2]

ومن أبرز الأساليب التي اعتمد عليها الاستعمار الفرنسي في إبادة الشعب الجزائري هي الإبادة عن طريق الموت البطيء، وذلك بتجويع السكان وقطع مصادر التموين عنهم[3] وهو ما حاولت الجريدة لفت أنظار الرأي العام العالمي إليه معبرة عن مواقفها الرافضة لسياسة المجاعة المنظمة التي انتهجتها السلطات الفرنسية بالجزائر، والتي راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين، فكتبت بهذا الخصوص تقول: «... وتجويع مئات الآلاف بل عدة ملايين من سكان القرى والدواوير، بضرب الحصار الكامل عليهم وحرمانهم الحرمان الكامل

---

[1]– " **فضائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر** " ، العمل، العدد154، (20 أفريل1956)، ص04.

[2]– نفسه .

[3]– محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2012،ص ص 213-214.

من التموين بكل أنواعه، وقطع شاحنات الحبوب عنهم وعن حيواناتهم واعدام هذه الحيوانات حتى لا ينتفعوا بلحومها أو يكتسوا بصوفها وأوبارها وأشعارها، ومن المعلوم أن الأغلبية الساحقة منهم يحصلون على أقواتهم مقسطة أسبوعيا من الأسواق أو شهريا، ولا يستطيع رب العائلة أن يضمن الذخيرة إلى أمد بعيد، وقد أصبحت جهات كثيرة في عزلة تامة لا يصلها أدنى قوت مهددة بالفناء جوعاً...»[1]

ومن الأساليب التي حاولت الجريدة التنبيه إليها أيضا وفضح ملابساتها وأهدافها الرامية إلى إبادة الشعب الجزائري، هي تسميم أبناء هذا الشعب، حيث أشارت وفي ذات المقال إلى أن حوادث التسميم المتكررة كانت تودي بحياة المئات من الجزائريين في ظل الغفلة والسكوت المتعمد للحكومة الفرنسية، التي امتنعت عن فتح أي تحقيق في مثل هذه القضايا، وذلك لتشجيع هذه الجرائم وإعطاء الضوء الأخضر لمرتكبيها، فقالت بهذا الخصوص: «... ومن الأسلوب الجديد تسميم أبناء الشعب، فقد دسّ السم في طعام تلاميذ الليسي الفرنسي الإسلامي في ابن عكنون وكلهم مسلمون، فنُقل كل الآكلين إلى المستشفيات وطُهر كل أثر ولم يُجرى أي تحقيق جدي، كما أصيب الكثير من الأطفال بتسمم جراء حلوى أعطيت لهم من أيدي أوروبية ظنوها بهم رحيمة وإذا بها تحمل لهم الموت... وأصبحت حوادث التسميم في الأطعمة المعروضة إلى عموم المسلمين تتكرر كل يوم وتتحدث عنها الصحافة والحكومة غافلة لا تُجري تحقيقا، وربما كانت شاكرة للمجرمين أنهم يساعدونها على الإعدام الجماعي...»[2]

وقد أظهرت الجريدة تعجبها من هذه الممارسات الصادرة عن الفرنسيين، الذين طالما تغنوا بمبادئ الحرية ورفعوا شعار الإخاء والمساواة، الذي ضربوا به– على حد تعبيرها– عرض الحائط في الجزائر، حيث لم يحترموا أبسط قوانين الحرب، كما تساءلت عن الجريمة

---

(1)– " **فضائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر**" ، مقال سابق، ص04.

(2)– نفسه.

التي ارتكبها الجزائريون، والتي استحقوا من أجلها هذا الجزاء، الذي أثار ردود أفعال قوية في العالم ولم يستطع أن يسكت عنه حتى بعض الفرنسيين أنفسهم، أمثال منداس فرانس[1] Mendés France الذي قدم استقالته حتى يتبرأ من سياسة القوة الغاشمة التي سلطت على الشعب الجزائري، فقالت بهذا الشأن: «... فرنسا التي حملت يوما من الأيام شعار الحرية والإخاء والمساواة وأنارت طريق الثورة للأفراد والشعوب ... فرنسا هذه تساق في النصف الثاني من ق20 إلى الوضع البغيض الذي يسمح لها بتسليط أدوات القتال الجهنمية على مجاهدي الجزائر وتسخير ثلث مليون جندي من قوات البحر والجو والبر، في محاولة منها للتنكر لأبسط مبادئ الإنسانية وهي السعي لإبادة ملايين الجزائريين، واغتيال النساء والأطفال ومحو قرى بأكملها من خريطة الوجود، وانتهاك أبسط قوانين الحرب بإعدام المجاهدين، الذين يقعون في الأسر كأنهم جواسيس في صفوف الأعداء، لا وطنيون أحرار يدافعون عن بلادهم... أية جريمة ارتكبها الجزائريون واستحقوا من أجلها كل هذه الأساليب الوحشية، التي أثارت اشمئزاز العالم ولم يطق أن يصبر عليها بعض الفرنسيين أنفسهم، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق منداس فرانس، الذي استقال بالأمس ليغسل يديه من سياسة القوة الغاشمة التي تتبعها سلطات بلاده...»[2]

وفي تحديدها لمسؤولية هذه الجرائم، نشرت الجريدة بتاريخ 19 سبتمبر 1956 مقالاً جاء تحت عنوان "**خيبة الاشتراكية**"، وجهت فيه سهام نقدها للحكومة الاشتراكية الفرنسية[3]،حيث حملتها مسؤولية ما يحدث في الجزائر من أعمال تتنافى مع المبادئ والقيم

---

[1]– سياسي فرنسي ولد عام 1907، شغل منصب نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1932، ثم وزيرا للاقتصاد في الحكومة المؤقتة سنة 1944، أصبح رئيسا للوزراء منذ 18 جوان1954 حتى فبراير 1955. أنظر: عبد الوهاب الكيالي <u>الموسوعة السياسية</u> ، ج 6 ، مرجع سابق ، ص 337.

[2]– " **الجزائر والصهيونية العالمية**" ، <u>العمل</u>، العدد188، (31 ماي 1956)، ص06.

[3]– ويقصد بها القوى اليسارية الممثلة في الحزب الإشتراكي الفرنسي، الحزب الراديكالي والحزب المسيحي، التي تولت السلطة في فرنسا بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية في 02 جانفي 1956، والتي تبنت أثناء الحملة الانتخابية برنامجا رافضا للحرب ومعاديا للسياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر. أنظر : أكرم عبد العلي ، الجمهورية الفرنسية

والقوانين التي يقوم عليها مذهبها الاشتراكي، فقالت في هذا الصدد: «... غير أن الذين ترفع إليهم هذه الاحتجاجات ليسوا أقل علما من المحتجين بما يقع على مرأى منهم ومسمع، بل بأمرهم وهم يعرفون حق المعرفة، بأن ما يقوم به جنودهم منكر ينافي القوانين الاشتراكية التي يدعو إليها مذهبهم، وينافي المبادئ الانسانية التي يرون أنفسهم جماعة منها... لكن أولئك الحكام في واد وضمائرهم ومبادئهم في واد آخر بعيد، إنهم اشتراكيون إنسانيون في ميادين الدعايات الانتخابية والخطب المنمقة التي يرسلونها إلى آذان الشعوب ساحرة ومثيرة ......»[1]

وفي مقال آخر نشرته "العمل" نقلاً عن جريدة "العلم" المغربية[2] بتاريخ 16 ماي1956 جاء تحت عنوان " **من هم الخارجون عن القانون؟** "، حاولت أن تظهر فيه موقفها وتبين وجهة نظرها إزاء حملات التشويه التي طالت سمعة عناصر جيش التحرير الوطني من طرف الادارة الاستعمارية، التي عملت على تجريمهم، حيث وصفتهم بالخارجين عن القانون، وهو ما جعل الجريدة تعلن عن مواقفها الرافضة لهذه الأوصاف التي اعتبرتها نعوتا لا تليق إلا بشراذم المنظمات الاستعمارية الإرهابية على اختلاف أسمائهما، والتي راحت – على حد قولها– تصب جام غضبها وعنصريتها وتعصبها على المدنيين الأبرياء فارتكبت الفظائع الوحشية في حقهم و تفننت في التنكيل والفتك بهم، ثم تتساءل الجريدة متعجبة عن من يستحق لقب الخارج عن القانون، هل الذين ثاروا على شريعة الظلم

الرابعة وموقف حكومة غي مولي من الثورة الجزائرية، مجلة التربية والعلم ، العدد 3، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص 81 .

(1)– خيبة الإشتراكية، العمل، العدد 375، 12 سبتمبر1956.

(2)– صحيفة يومية ،إخبارية، سياسية، وطنية، مغربية ناطقة باللغة العربية، لسان حزب الاستقلال المغربي، أنشأها في 11 سبتمبر1946، تميزت العلم بمواقفها المنددة بالاستعمار، فكانت عرضة للتعسف والرقابة بشكل مستمر إما بحذف مقالاتها أو تعطيل صدورها، تحولت بعد استقلال المغرب الأقصى سنة1956 إلى جريدة معارضة ومازالت تصدر إلى يومنا هذا. أنظر: عبد الله خي، الكفاح السياسي والعسكري للثورة الجزائرية من خلال صحيفة "العلم" المغربية (1955–1962)، ج1، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013–2014، ص 47 ومايليها.

الاستعماري المفروض عليهم بالحديد والنار كما تزعم الدعاية الاستعمارية في وسائل إعلامها؟ أم أولئك الذين يسنون قوانين الاجرام والزجر وينتهكون مبادئ العدالة الإنسانية بالإبادة والاغتيال الفردي والجماعي، وقد قالت الجريدة بهذا الخصوص:«... كل هذا بغية القضاء على إرادة الشعب وتصميمه على بلوغ أهدافه والحيلولة بينه وبين الرجال الأبطال المكافحين في سبيل حريتهم واستقلالهم، وبغية إخضاع شعب كامل يعد عشرة ملايين من الأنفس لشرذمة ضئيلة من الاستعماريين المجلوبين من آفاق أروبية متعددة، لينعموا على حساب الوطن الجزائري ويستحوذوا على خيراته ويستبدوا بأبنائه المحرومين تحت حماية القوة الاستعمارية الماحقة، التي ما تزال تشحن إلى الجزائر لإرهاق أرواح سكانها واراقة دماء أبنائها وتدمير قراهم ومداشرهم بالقنابل واجلائهم وتشريدهم في العراء وقطع وسائل التموين والتغذية عنهم ليهلكوا جوعا، إن لم يهلكوا قتلاً وحرقاً أو ردماً تحت الأنقاض ونهشاً بواسطة الكلاب البوليسية، ثم يزعمون من دون حياء ولا خجل أن جيش التحرير الوطني عصاة خارجون على القانون، فمن هم الخارجون عن القانون المعتدون على الحق والعدالة بعد هذه الفظائع والمآسي؟ هل هم الرجال الذين رفعوا السلاح في وجه الاستعمار الباغي المعتدي الذي جعل الظلم قانونا في شريعته ؟... إن من بيده السلطات العسكرية والمدنية في الحكومة والمنظمات الاستعمارية المسلحة من مثل الميليشيا وغيرها، المعدة للإبادة والاغتيال الفردي والجماعي والمطلقة اليد في السلب والنهب والاعتداء على الحرمات والمقدسات، لهي الخارجة على كل قانون سماوي وهي المضادة لكل شريعة إلاهية أو وضعية...»[1]

وفي محاولة منها لدعوة الشعوب العربية والإسلامية والعالمية للتضامن مع الشعب الجزائري وإغاثته، راحت الجريدة توجه أنظارهم إلى مختلف مظاهر البؤس والحرمان التي يعيشها في ظل النظام الاستعماري، مؤكدة على أن قضية التضامن معه واجب إنساني ملقى على عاتق جميع الشعوب، حتى وإن كان ذلك عن طريق المساهمة في تبليغ حقيقة ما

---

[1]– " **من هم الخارجون عن القانون في الجزائر**" ، العمل، العدد174،(16 ماي 1956)، ص06.

يعانيه ويعشيه إلى الرأي العام، حيث قالت بهذا الشأن: «... تزداد الحالة سوءا يوماً فيوماً في الجزائر فالقتلى يتساقطون بدون حصر، والجرحى يملؤون المستشفيات وامكانيات مواجهة هذا الوضع قليلة أو غير متناسبة مع جسامة الواجبات التي يتحتم بذلها... وبسبب هذا الوضع وبسبب ازدياد الجرحى في المستشفيات كل يوم، فإن الجزائر اليوم تمر بمرحلة أشد عسراً من كل الأطوار التي مرت بها إلى الآن، فاليوم تقتضي هذه الظروف من كل الدول ومن كل الشعوب ومن كل المنظمات التي تستطيع أن تساهم في عملية التضامن الإنساني أن تجند ما تستطيع من إمكانات الاغاثة الصحية من أدوية وأدوات علاج، لأن هذا الواجب الإنساني ملقى على عاتق الجميع بدون استثناء أو ميز، ولأن الحالة قد تدهورت بشكل مريع وأصبحت تقتضي مجهود يوازي الحاجة ...»[1]

وتضيف قائلة : «... والعمل إذ توجه هذا النداء للتضامن الإنساني مع الجزائر، لا تشك لحظة في أن رد الفعل سيكون عاجلاً وشاملاً، وأن وسائل الأخبار والإعلام القوية في العالم لن تتأخر في إبلاغ حقيقة هذا الوضع إلى الرأي العام العالمي، حتى تنطلق من أعماق البشرية المؤمنة بالحياة الكريمة حركة تتظافر فيها الجهود وتسمح بتدارك الوضع عاجلا ...».[2]

2- *إقامة مراكز التعذيب والمعتقلات والمحتشدات.*

من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية للحد من انتشار الثورة وعزل الشعب عنها فرض حضر التجوال، والإقامة الجبرية، واعتقال المشتبه في أمرهم، وقد ترتب عن هذه الإجراءات توقيف الآلاف من الجزائريين في مراكز الاعتقال (المعتقلات)[3]، كما

---

[1]– " **نداء التضامن الإنساني مع الجزائر**" ، العمل، العدد 2050،(12 ماي1956) ، ص 01 .

[2]– نفسه.

[3]– أنشأت مراكز الاعتقال في الجزائر بعد المصادقة على قانون فرض حالة الطوارئ في 03 أفريل 1955، وذلك لتجميع الجزائريين المشبوهين المحتجزين في مراكز الشرطة والدرك وثكنات الجيش، والذين لم تستطع السلطات الاستعمارية

لجأت إلى إخلاء كل المناطق المعروفة بولائها لجيش التحرير الوطني من السكان، وجعلها مناطق محرمة، وحشد سكانها فيما يعرف بمراكز التجمع أو المحتشدات، التي تعرض فيها الجزائريون لشتى أنواع الانتهاكات[1]، حيث تفنن الجيش الفرنسي وأبدع في طرق تعذيبهم والتنكيل بهم وهذا بشهادة واعتراف بعض المسؤولين الفرنسيين أنفسهم[2] وبعض اللجان الدولية والصحف العالمية والعربية[3] وفي مقدمتها جريدة العمل التونسية، التي تابعت وباهتمام كبير أوضاع الجزائريين في السجون والمعتقلات والمحتشدات، وعكفت على لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى ما يحدث داخلها من تجاوزات وانتهاكات ارتكبت في حقهم وفي هذا السياق وفي مقال لها نشرته يوم08 جانفي1960 تحت عنوان" **مع الأيام**"، حاولت العمل أن تكشف النقاب عن بعض الأعمال الإجرامية التي اقترفها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين بمختلف مراكز التجمع التي تمارس مهامها – على حد قول الجريدة – تحت أسماء وشعارات مزيفة، فبضعها أطلق عليه اسم" مراكز الإيواء" والبعض الآخر "مراكز التربية"، في حين أن ما تقوم به من ممارسات لا يمد بصلة للمصطلحات التي اختيرت لها كأسماء، حيث وصفت الجريدة هذه الممارسات بالأعمال النازية، كونها كانت أكثر فظاعة من جرائم هتلر ضد اليهود– على حد تعبيرها–، وقد قالت في هذا المضمار: «... لقد كنا نعلم عن وجود معسكرات الاحتشاد في الجزائر التي يسمى بعضها مراكز الفرز والمرور وبعضها الآخر مراكز الإيواء، لكن تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولي أبرز للعيان وجود معسكرات احتشاد أخرى تحمل أسماء أخرى، فهي تارة مراكز استنطاق وتارة مراكز الحبس

أن تثبت عليهم أية تهمة. للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد الطاهر عزوي، المعتقلات في الجزائر، مجلة أول نوفمبر المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد88–89 ، الجزائر، 1988، ص 36 وما يليها.

[1]– الأخضر بوالطمين، المحتشدات الإجبارية خلال الثورة التحريرية، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين العدد136–137، الجزائر، ص 24.

[2]– ومنهم الجنرال أوساريس الذي يعترف في شهاداته، بأنه اقترف جرائم حرب في الجزائر، وبأنه اقترف ما اقترفه تنفيذا لأوامر السلطات الفرنسية العليا. للمزيد حول هذه الشهادة راجع: الجنرال أوساريس، شهادتي حول التعذيب، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر2008.

[3]– رشيد زبير، مرجع سابق، ص134.

العسكري، وتارة مراكز إعادة التربية ... وهي آخر ما استنبطته عبقرية ضباط الجيش الفرنسي، الذين لم يريدوا أن يتركوا النازيين والشيوعيين والفاشستيين بوجه عام يتفوقون عليهم في شيء، فأخذوا عنهم حتى طريقة "غسل الدماغ" التي اختاروا لها تلطفاً واحتشاما هذا الاسم المغري " إعادة التربية " ...»[1]

وتضيف قائلة : «... فلم يكفي الجيش الفرنسي أن عمد إلى تأليف ما سماه المكتب النفساني للجيش، ولم يكفه أنه تبنى جميع وسائل الدعاية ووسائل الاستنطاق التي تعلمها عن الهتلريين، بل ذهب شوطاً جديداً إلى الأمام، بما أضاف لها من ابتكاراته الخاصة... لقد كانت معسكرات الاعتقال النازية مثار سخط العالم، ولكنها تبدو الآن لطيفة بالمقارنة مع معسكرات فرنسا...»[2]

كما عبرت الجريدة في مقال آخر عن قلقها وحسرتها إزاء تفاقم الأوضاع الكارثية التي كان يعيشها المحتجزون في مراكز الاعتقال، وذلك بعد صدور تقارير اللجان الدولية التي كلفت بمعاينة حالة الجزائريين في هذه المراكز، والتي أكدت على تدني وتدهور أوضاعهم، حيث عبرت الجريدة عن ذلك بقولها: «...من عشرة ملايين مسلم في الجزائر اعتقل الجيش الفرنسي مليون جزائري وزج بهم في المحتشدات، حيث يعانون مرارة الحرمان والجوع... والأطفال يكونون فيها أكبر نسبة، إذ تصل إلى 75% من مجموع الأهالي الموجودين، ونسبة وفيات الأطفال عالية، ففي مركز به ألف شخص يموت كل يومين طفل منهم والاستعدادات الطبية غير متوفرة... إن أهم شيء يلزم العناية به سريعا هي الحالة الاقتصادية، فقد انقطعت وسائل وجود حوالي200000 شخص... وفي جميع الحالات كان

---

(1)– " **مع الأيام** "، العمل، العدد1308،(08 جانفي1960)، ص04. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 13.

(2)– نفسه .

عليهم أن يكتفوا بما يقدمه الجيش إليهم من مؤنة يهمل أحيانا توزيعها أحيانا طيلة عدة أسابيع ...»[1]

وفي مقال آخر نشرته على ضوء تصريحات أعضاء إحدى اللجان الأممية التي نزلت بالجزائر لتقصي الحقائق في أعمال التنكيل التي يمارسها جنرالات فرنسا بالجزائر، حاولت الجريدة فضح هذه الممارسات، حيث نددت فيه بمختلف أشكال التعذيب والإرهاق الجهنمية التي يتعرض لها المعتقلون بداية من مرحلة إلقاء القبض عليهم، إلى غاية أن يلقى الكثير منهم حتفه تحت وطأة التعذيب، فقالت بهذا الخصوص: «... عندما تشعر مراكز الشرطة بوقوع اعتداء على أحد الفرنسيين، ترسل جماعة من أعوانها فتحاصر المكان الذي وقع فيه الحادث، وبعد حين يعود الأعوان وقد اعتقلوا عشرين أو ثلاثين جزائريا متهمين إياهم أنهم من المشبوه في أمرهم، ويقضى هؤلاء المعتقلون بضعة أيام في حالة إيقاف، ثم يشرع في استنطاقهم ويجتهد آنذاك المستنطقون في اختيار أنواع التنكيل والتعذيب كالتيار الكهربائي والحديد المحمّى وغير ذلك من السلوك الوحشي، الذي لا يتجرأ المرء على ذكره ويُرغم المعتقلون هكذا على الاعتراف بما لم يقوموا به أملاً في التخلص من العذاب، لأن الإنسان في تلك الحالة يبلغ درجة من اليأس يخير فيها الموت على بقاء ذلك التعذيب... إن الكثير من المعتقلين والمتهمين بهذه الطريقة الجهنمية يخيرون الانتحار على الشنق ظلماً وعدواناً...»[2]

---

[1]– " **مخازي الجيش الفرنسي في الجزائر**" ، العمل، العدد1090، 1959، ص02.

[2]– " **أعمال التنكيل والتعذيب المسلطة على الجزائريين كما يصفها شاهد عيان من الفرنسيين**" ، العمل، العدد 565، (18 أوت 1957)، ص06.

وفي سنة1959 وبعد قيام أربعة ضباط من الجيش الفرنسي بالإدلاء بشهادتهم حول الفظائع المرتكبة في الجزائر[1]، وفشلها في قهر الشعب الجزائري وقطع الصلة بينه وبين جبهة التحرير الوطني، نشرت الجريدة مقالا استنكرت فيه وبشدة هذه الفظائع و نددت بفنون الاستنطاق التي يعتمد عليها الجيش الفرنسي، من أجل الوصول إلى هدفه في قتل روح المقاومة لدى الجزائريين، كما اعتبرت هذه السياسة سياسة يائسة تم اللجوء إليها بعد فشل السلطات الاستعمارية في النيل من عناصر جيش التحرير الوطني بالجبال، حيث قالت في هذا الشأن:«... إن الجديد في هذه الشهادة أنها تستقصي الأمر، فتبين فشل الفظائع في إخضاع الشعب الجزائري والقضاء على معنوياته، بل تبين أنها أعمال يائسة تتسلط على المشبوه فيه، بعد أن تفشل المعارك في القضاء على عدو منبث في الجبال والسهول لا تعثر عليه غالبا ...»[2]

وقالت في مقال آخر: «... لهذا لا يمكن للأمة ولا للجنود الأبرياء أن يغضوا الطرف عن وجود عصبة من الأشخاص داخل الجيش الذي يحمل شرف فرنسا، يقترفون جرائم يتأفف البشر عن وصفها... إن هذه الأشياء لا يقبلها الضمير ولا حتى الأخلاق، فليفهم أولئك الذين لا يحسنون لغة الضمير أو الأخلاق لغة العقل على الأقل، فهذه الأعمال لا تورث إلا الحقد والبغضاء...»[3]

ثم أشارت الجريدة إلى أن أعمال القمع والإرهاق هذه، صارت جزءا من الفن الحربي عند الجيش الفرنسي، الذي يعتقد الاعتقاد الراسخ بأنه لا وسيلة لبلوغ الغاية التي يسعى إليها إلا في استعمالها، فقالت :«... وإنما تبين كيف أن أعمال القمع والإرهاق صارت على مرأى

---

[1] – قام هؤلاء الضباط بالإدلاء بشهادتهم لصحيفة تيموانياج كراتيان الفرنسية، حيث قضى كل منهم عاما بالجزائر من صائفة1958 إلى1959 وشغلوا منصب قائد منطقة عمليات وكانت لجميعهم مسؤوليات عسكرية ومدنية. للمزيد انظر: أربع ضباط فرنسيين يدلون بشهاداتهم حول الفظائع المرتكبة في الجزائر، العمل، العدد1300،30 ديسمبر 1959، ص06.

[2]– " **وجه الحرب الحقيقي**" ، العمل، العدد1300، (30 ديسمبر 1959)، ص1 .

[3]– " **استعمال أعمال التعذيب في الجزائر**" ، العمل، العدد 639،(12 نوفمبر 1957)، ص04.

ومسمع من الجميع، بل أنها صارت أعمال ضرورية لا يتصور العدول عنها لأن القائمين بها يعتقدون الاعتقاد الراسخ أن فعالية الحرب إنما في إستعمالها ...»[1]

وهكذا لم تدخر الجريدة أي جهد في التعبير عن مواقفها الرافضة لهذه الأعمال الشنيعة، كما دعت إلى ضرورة فضحها والتشهير بها، لأنه ليس ثمة وسيلة أخرى – على حد قولها– تمكن الشعب الجزائري من الحد من تلك الجرائم، سوى الفضح والتشهير، قد قالت بهذا الصدد:«... فهذه الأعمال الجهنمية التي يقوم بها الجند الفرنسي إزاء الأسرى والموقوفون ومجرد المشبوه في أمرهم يجب أن تُفضح، حتى يلقى أصحابها والمشرفون عليهم والراضون عنهم ما يستحقونه من العار... وليس ثمة وسيلة أخرى يؤمل منها القضاء على هذا الجحيم والضرب على أيدي الزبانية سوى الفضح والتشهير ...».[2]

وعن موقف السلطات الاستعمارية من هذه الجرائم، فقد أوضحت الجريدة أن سلطات الاحتلال حاولت التملص منها، حيث أنكرت بعضها وبررت الآخر تحت غطاء محاولة القضاء على الارهاب، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى أساليب التعذيب والاستنطاق، وقد قالت بهذا الخصوص:«...أما الأوساط اليمينية والأوساط القريبة من الجيش، فقد كذّبت بادئ ذي بدئ، ولما رأت الحجج الدامغة تنزل عليها كالوابل حاولت تبرير التعذيب بأنه يستعمل لحماية الأنفس البشرية...»[3]

وقد نوهت الجريدة بالصدى الذي أحدثته هذه الممارسات من ردود أفعال قوية على مستوى الرأي العام العالمي، الذي أصبح يطالب الحكومة الفرنسية بضرورة تأسيس لجان لحماية الحقوق والحريات الفردية في الجزائر، كما أشارت إلى أن شخصيات هذه اللجان

---

(1)– " **وجه الحرب الحقيقي**" ، مقال سابق، ص01.

(2)– " **الفضيحة الوسيلة الوحيدة** "، العمل، العدد1306، (06 جانفي1960)، ص01. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 13 .

(3)– " **استعمال التعذيب في الجزائر**" ، مقال سابق، ص04.

ممن أوكلت إليهم مهمة التحقيق، لا يملكون السلطة الكافية للخوض في مسؤولياتهم، حيث يتعرضون لمضايقات الحكومة الفرنسية، الأمر الذي يجبرهم– في الكثير من الأحيان– على التخلي عن مهمتهم، وقد أشارت إلى ذلك بقولها:« ... إن حالة الجزائريين كانت مثار التعليقات والاهتمام منذ أن بدأت هذه الحرب الشنيعة، وقد أثارت في مناسبات عديدة سخط العالم واحتجاجه سواء بسبب التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون عند استنطاقهم من طرف البوليس والجيش الفرنسي، أو بسبب أساليب المعاملة التي يلقونها في المعتقلات... وقد أُجبرت الحكومة الفرنسية إزاء تأثير الرأي العام على تكوين لجنة لحماية الحقوق والحريات الفردية تتكون من شخصيات معروفة بوفائها للأخلاق، ولكنها تركت مهمتها بعد أن استقال أغلب أعضائها لأنهم لا يملكون السلطة الكافية للبث في المشاكل المعروضة عليهم...»[1]

كما أشارت الجريدة إلى أنه ليس لجان التحقيق في أعمال التنكيل والتعذيب هي وحدها التي كانت تتعرض للتهديد والمضايقة، بل حتى المحامون الذين أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن بعض المعتقلين كانوا يتعرضون للضغط والاعتقال، بل وحتى للاغتيال في بعض الأحيان[2]، فقالت:«... ولكن قضية المعتقلين لم ينظر إليها العالم إلا من زاوية هيئة الدفاع والمحاماة، أي أن العالم لم يدرك أن المعتقلين إذا كانوا يتعرضون للتعذيب فإن رجال القانون ذوي الشجاعة الأدبية الذين أقدموا على الدفاع عنهم، يتعرضون هم أيضاً لا للضغط فحسب، بل إلى الاعتقال وحتى الاغتيال وقد كان اغتيال المحامي ولد عودية في العام الماضي بمثابة جرس التنبيه لهذا الجانب من قضية المعتقلين، ثم جاءت الأنباء تخبر عن

---

[1]– " **استعمال التعذيب في الجزائر**"، مقال سابق، ص04._.

[2]– مثلما حدث مع المحامي على بومنجل، الذي تم اغتياله من طرف ضباط الجيش الفرنسي بعد إلقاء القبض عليه وذلك برميه من الطابق السادس لإحدى البنايات المتواجدة بالأبيار، في حين قام هؤلاء الضباط وعلى رأسهم الجنرال ماسو بالترويج لاشاعة مفادها أن المحامي علي بومنجل انتحر. للمزيد حول قضية هذا المحامي راجع: الجنرال أوساريس، مرجع سابق، ص ص 137–140.

اعتقال اثنين من المحامين الجزائريين، الذين كان ذنبهما الوحيد هو الاقدام على تولي الدفاع عن مواطنيهم أمام المحاكم العسكرية وأمام المحاكم المدنية الفرنسية ...»[1]

وعلى إثر قيام أحد الأساقفة الفرنسيين، وهو الكاردينال فلتان بتوجيه نداء عاجل إلى المسيحيين يدعوهم فيه إلى ضرورة نجدة حوالي مليون شخص جزائري محتجزين في مراكز الاعتقال، رحبت الجريدة كثيرا بهذه المبادرة معتبرة إياها إلتفاتة مهمة من شأنها أن تساهم في وضع حد للأعمال الوحشية المرتكبة في الجزائر، كما اعتبرتها إنتصاراً لكفاح أولئك القساوسة المناضلين من أجل الحرية والعدالة، فقالت:«... وجّه الكاردينال فلتان أسقف باريس نداء إلى المسيحيين يدعوهم فيه إلى نجدة مليون مواطن جزائري من نساء و شيوخ وأطفال موجودين حاليا في معسكرات الاعتقال، وهذه لفتة من أسقف باريس تهمنا بالدرجة الأولى، فإن تحرك السلطات العليا للكنيسة المسيحية بسبب المآسي التي تتلاحق في الجزائر من شأنه أن يشجع ذوي النوايا الصادقة من الفرنسيين على الوقوف في وجه الوحشية السافرة... ولا غرابة حينئذ أن نعتبر نداء الكاردينال فلتان على ما فيه من احترازات انتصارا لكفاح أولئك القساوسة الصغار من أجل الحق والعدالة ...»[2]

و تستمر الجريدة في ذات المقال منددة بصمت الكنيسة الكاثوليكية إزاء ما يحدث من جرائم ضد الجزائريين، وتدعوها إلى ضرورة إسماع صوتها حول هذه القضية والإعلان عن مواقفها الرافضة لهذه الأساليب، التي تتنافى مع المبادئ و القيم المسيحية، فتقول: «... ولقد كان مأمولاً ومرغوباً أن تتخلى الكنيسة عن صمتها، وأن تتخذ موقف إزاء الفظائع التي ترتكب كل يوم باسم الحضارة الغربية والقيم الغربية وباسم المسيحية أيضاً، وكم كان يطيب للناس في العالم وفي إفريقيا والأقطار العربية بوجه خاص، أن يسمعوا الكنيسة تعارض في إستعمال الوسائل الوحشية من طرف جنود الحضارة المزعومة، إذ يجب أن لا ينسى رجال

---

[1]– " **نداء الإنسانية** "، العمل، العدد1345،(20 فيفري1960)، ص01.

[2]– " **مع الأيام** "، العمل، العدد1110، (21 ماي1959)، ص01.

الكنيسة أن إفريقيا تضم جانب من المسيحيين مثلما أن العرب منهم المسيحيون... كان هذا فعلاً مؤمولا ومنتظراً، ولكن سلطات الكنيسة العليا لم تظهر رغبة في معارضة تلك الأساليب الوحشية، ولولا شجاعة عدد من القساوسة لظلت المسيحية صامتة في الكفر بالقيم الأخلاقية والبشرية ...»[1]

وبعد تصويرها لحجم المأساة والمعاناة التي يعيشها الشعب الجزائري في ظل سياسة القهر والاستعباد، وتحديدها للمواقف المختلفة من هذه السياسة، راحت "العمل" توجه نداءها إلى الرأي العام العالمي تحذره من عواقب الانشغال عن هذه القضية، وصرف النظر عنها وتدعوه إلى ضرورة الاسراع في التدخل لحلها، والوقوف في وجه الجلادين الفرنسيين– على حد تعبيرها– لنجدة حوالي ثلاثة آلاف معتقل يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب ويعاملون معاملة الحيوانات، وقد عبرت عن ذلك بقولها: «... إنها قضية عدالة لا يجوز للعالم أن يصرف عنايته عنها، لأن الحرب مهما تكن فظاعتها ينبغي أن لا تطمس المبادئ الأساسية التي تقام عليها كل أركان الحضارة... فالإنسانية التي تثور ضد تنفيذ حكم الإعدام في مجرم في أمريكا وتثور ضد اضطهاد شعب المجر، يجب أن تقف وقفة حازمة لمنع اضطهاد شعب بأسره، والتصدي للجلادين الذين يريدون تقتيل ثلاثة آلاف معتقل بعد تعذيبهم وتجريدهم من كل الضمانات ومعاملتهم معاملة الحيوانات ومحاكمتهم محاكمة مسرحية مصطنعة...»[2]

---

[1]– " **مع الأيام**" ، العدد1110، مقال سابق ، ص01 .

[2]– " **نداء الإنسانية**" ، مقال سابق، ص01.

3- الاستعانة بقوات الحلف الأطلسي:

اعتبرت فرنسا أن حرب الجزائر هي حرب الحلف الأطلسي[1]، وبالتالي على كل الدول الغربية مساندتها والوقوف إلى جانبها في هذه الحرب، وبهذا كان موقف دول الحلف الأطلسي من الثورة الجزائرية لا يختلف كثيرا عن موقف فرنسا منها، وذلك بسبب تخوف هذه الدول من الانتصارات التي أحرزتها الثورة التحريرية، والتي كانت تهدد المصالح الامبريالية في كل القارات وعلى رأسها القارة الإفريقية، التي نجحت في نقل عدوى الفكر التحرري والثوري إليها.[2]

وفي هذا الإطار كانت الجريدة موضوع الدراسة، قد أعلنت عن مواقفها الرافضة لقضية مساندة دول الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الجزائر، وحذرت من هذا الأمر لما له من إنعكاسات خطيرة على السلم العالمي- حسب رأيها-، كما انتقدت وبشدة سياسات هذه الدول التي سمحت عن طريق مساعدتها لفرنسا باستمرار حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري، فقالت:«... إن صح ما صرحت به الدوائر الدبلوماسية الباريسية الغربية من أن قوات الحلف الأطلسي ستتدخل بصفة مباشرة في حرب الجزائر إلى جانب فرنسا... إذ صح ذلك، فإن هذا الموقف ينبئ بفقدان وعي لدى الغرب يكاد يكون مطلقاً، إذ أنه يقود الشعوب الافريقية – بل العالم بأسره- نحو حرب عامة يقرع فيها السلاح وأي سلاح، فعوضا أن تفكر تلك الدوائر الغربية في الوسيلة الناجعة لإنهاء الحرب، وعوضاً عن أن تعمل على إقامة

---

[1]- حلف عسكري تأسس في 1949/04/04 في إطار الحرب الباردة ، يضم إثني عشر دولة رأسمالية غربية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، كندا، بلجيكا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، لوكسمبورغ، ايسلندا، هولندا ثم انضمت له كل من تركيا و اليونان سنة 1952 وألمانيا الغربية سنة 1955 وإسبانيا سنة 1982 وأخيرا المجر وبولونيا والتشيك سنة 1999، مقره بروكسل العاصمة البلجيكية، ومن مبادئه الأساسية إعتبار الهجوم المسلح على أي دولة من دوله هجوما عليه أيضا. أنظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج 2،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت د ت ن ، ص ص 576 -577.

[2]- " **منظمة حلف الشمال الأطلسي والثورة الجزائرية** "، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين،العدد40، الجزائر، 1979، ص 20.

الدليل في هيئة الأمم المتحدة على أنها تسعى للسلم، تبث أقوالاً لا تقدير لمسؤولية التاريخ ولا للواجب البشري فيها...»[1]

وفي ردها على المبررات والحجج التي اعتمدتها دول هذا الحلف في مساندتها لفرنسا أشارت الجريدة إلى أن قيام بعض دول المعسكر الشرقي[2] كالاتحاد السوفياتي والصين الشعبية بتقديم مساعدات إلى جبهة التحرير الوطني، لا يمكن أن تتخذه الدول الغربية كمبرر لمشاركتها فرنسا في حربها ضد الجزائر، حيث قالت : «... فهل تعتقد هذه الأوساط أن قادة الثورة الجزائرية اختاروا مساعدات السوفيات والصين لمحض ميل أو نزعة لا سبب لها، إنهم اختاروها لأن أملهم خاب في الغرب أو كاد، ولأن الطائرات والأسلحة التي يسقط بها المجاهدون الجزائريون شهداء واردة من الغرب، ولأن الغرب يسمح بمساعداته الطائلة لفرنسا بأن تتواصل هذه الحرب وبأن يؤمن ساستها في الحل العسكري ...»[3]

وفي مقال آخر حملت الجريدة الحلف الأطلسي مسؤولية استمرار الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر، والتي تقوم فيها باضطهاد شعب كامل بمباركة ودعم مطلقين من طرف دول هذا الحلف –حسب رأيها–، كما أظهرت تعجبها من هذا الحلف الذي أراد لنفسه أن يكون أداة في يد الاستعمار، الذي يحمل في طياته بذور التوسع وزعزعة السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقالت في هذا الشأن: «... وإلى المسؤوليات التي يتحملها الحلف الأطلسي في إستمرار الحرب التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الجزائري... إن فرنسا تقوم بحرب استعمارية في الجزائر منذ خمس سنوات بمساندة العتاد والسياسة و الدبلوماسية التي تمدها بها بعض الدول المشاركة في هذه المنظمة، ومما لا جدال فيه هو أن الجيش

---

[1]– " **مع الأيام** " ، العمل، العدد1569، 08 نوفمبر 1960، ص1. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 15 .

[2]– ويقصد به الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية (الديمقراطيات الشعبية)، التي تبنت النظام الشيوعي أثناء صراع الحرب الباردة (1945–1989).

[3]– "**مع الأيام**"، المقال السابق، ص 1 .

الفرنسي الذي يحارب في الجزائر مؤلف من فيالق تابعة للحلف الأطلسي... إن شعبنا لا يفهم كيف أن دولاً أعضاء في الحلف الأطلسي تقبل أن تكون هذه المنظمة أداة للاستعمار الذي يحمل في طياته بذور التوسع في منطقة العمليات الحربية، ويهدد السلم في كل أنحاء البحر الأبيض المتوسط...»[(1)]

وفي تحديدها لخلفيات هذا الموقف الذي اتخذته دول الحلف الأطلسي من الثورة الجزائرية، أرجعت الجريدة أسباب ذلك إلى محاولة هذه الدول حماية المعسكر الغربي[(2)] من التصدع، وكذا حماية منطقة البحر الأبيض المتوسط من الزحف الشيوعي، هذا إضافة إلى طمعها في خيرات وثروات الصحراء الجزائرية، وقد أشارت إلى ذلك بقولها:«... ولا غرابة اليوم إذا ما ساومت فرنسا حلفاءها على أن يساعدوها على مواصلة الحرب الجزائرية، وإلا هددت بتصديع الوحدة الغربية، وقد ركزت الدبلوماسية الغربية بادئ الأمر إهتمامها على الظفر بتأييد أوروبا الصغرى بدعوى التضامن الذي تفرضه السوق الأوروبية المشتركة ودعمت ذلك بالمحور الجديد الذي يربط بين باريس وبون ورومة، وقد شاهدنا أخيراً نتائج هذا التضامن، إذ تبرأت مؤسسات تلفنكن الألمانية وبريت الإيطالية من بيع العتاد للجزائريين وأعلنتا تضامنهما مع فرنسا، وأشاد في الوقت نفسه المستشار أدناور بشجاعة الجيش الفرنسي في الجزائر وضرورة إعانة الجنرال ديغول في سياسته حتى تطمئن أوروبا على مصير البحر الأبيض المتوسط من الغزو الشيوعي، غير أن الواقع يسفه هذه الشنشنة، إذ شاهد الديبلوماسيون الذين دعتهم فرنسا لزيارة الجزائر الهادئة وخيرات صحرائها الكامنة وماذا ترغب فرنسا بعد؟ ... إنها لن تكتفي بمساندة حلفائها الأوربيين، الذين خلبت أبصارهم خيرات الصحراء، بل تسعى لاغتصاب مساعدة أمريكا وبريطانيا باسم التضامن الأطلسي في هذه

---

(1)– **"فرحات عباس يحمل دول الحلف الأطلسي مسؤولية استمرار الحرب"**، العمل، العدد1407، 04 ماي 1960 ص01.

(2)– ويقصد به الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية التي تبنت النظام الرأسمالي أثناء صراع الحرب الباردة (1945–1989).

الظروف التي يحتاج فيها الغرب للمحافظة على وحدة صفوفه لاستئناف المفاوضات مع روسيا...»[1]

4- إقامة خطي شال و موريس.

نظراً لأهمية كل من تونس والمغرب الأقصى بالنسبة للثورة الجزائرية بحكم أنهما كانتا المنفذ الوحيد الذي تدخل عن طريقه الأسلحة لجيش التحرير الوطني، أمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس[2] بإقامة خط شائك مكهرب على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وذلك في أوخر عام1957 من أجل خنق الثورة ومنع وصول الامدادات إليها، وفي سنة 1959، دُعّم هذا الخط بخط آخر عُرف بخط شال نسبة إلى صاحبه قائد القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر شال موريس[3]، ولقد عانى جيش التحرير الوطني كثيرا جراء إقامة هذين الحاجزين[4]، حيث تسببا في عرقلة عملية جلب الأسلحة من الخارج وتعطيل نشاطات الثورة لفترة من الزمن، ومع ذلك فإن عناصر جيش التحرير الوطني استطاعت أن تقتحم الخطين المكهربين باستخدام بعض التقنيات التي لم يكن الجيش الفرنسي يتوقعها، حيث

---

[1]– " **أضواء على الأنباء**" ، العمل، العدد 1142،(28 جوان1959)، ص04.

[2]– ولد سنة1900، من أبرز الشخصيات الفرنسية المدافعة عن فكرة الجزائر فرنسية، ارتبط اسمه بالخط الشائك المكهرب الذي أقامه سنة 1957 على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية لعزل الثورة التحريرية، حيث يمتد هذا الخط من عنابة إلى نقرين بوادي سوف شرقا، أما غربا يمتد من الأطلس التلي في مواجهة وجدة إلى الأطلس الصحراوي في مواجهة فقيق. أنظر محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954–1962)، ج2، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب الجزائر، 1999، ص128.

[3]– ولد بفرنسا في 05 ديسمبر1905، إلتحق سنة 1923 بمدرسة سان سير فتخرج منها برتبة ملازم أول في 1925، ثم التحق بمدرسة الطيران التطبيقية فتخرج منها طياراً ليلتحق بمدرسة الطيران الحربي(1937–1939)، شارك في المقاومة ضد النازية سنة1943 كرئيس لمصلحة الاستخبارات الجوية، شغل منصب نائب في قيادة الأركان من (1944–1949) فجنرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب (1949–1951)، فقائدا أعلى للقوات المسلحة في الجزائر نهاية 1958 إلى أفريل1961، بعدها حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بتهمة محاولة الاطاحة بنظام الجنرال ديغول. أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن ، ص ص 434– 435.

[4] – الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية " الأسلاك الشائكة المكهربة"، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، منشورات القصبة، الجزائر، 1988، ص ص 36–37.

طور جيش التحرير من قدراته الحربية وشكل كتائباً كاملة مدربة على طرق وكيفيات إتلاف الأسلاك الشائكة المكهربة.[1]

وقد أثارت هذه الاجراءات الجهنمية التي لجأت إليها سلطات الاحتلال الفرنسي غضب "العمل"، الذي عبرت عنه في إفتتاحية عددها الصادر يوم 18 فيفري 1962، حيث استنكرت فيها هذا الأسلوب الاستعماري، الذي وصتفه بالعمل الإجرامي مبرزة تداعياته وانعكاساته الخطيرة على سكان المناطق الحدودية كونه حوَلها – حسب رأيها– من مناطق كانت تمثل مصدر رزق لقاطنيها إلى مناطق محرمة مزروعة بالأسلاك المكهربة والألغام غير مبال في ذلك بمصير الآلاف من الجزائريين، الذين وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها هائمين بدون قوت ولا مأوى، حيث قالت بهذا الخصوص:«... ويذكرنا هذا الأسلوب الاستعماري بجريمة أخرى اقترفتها فرنسا مابين أواخر وأوائل سنتي 1957و1958 وهي تسليط التعسف على قسم من الجزائريين القاطنين على الحدود التونسية، إذ جعلت من التخوم المنطقة الحرام لإقامة خطي موريس وشال وأسلاكهما المكهربة، ونفذت عند ذلك خطتها الجهنمية غير مبالية بمصير الآلاف من المواطنين الجزائريين، الذين وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها هائمين على وجوههم وحرموا من المأوى والقوت بدون شفقة ولا رحمة... ولم يسكت العالم دون تلك الجريمة وتوغلت فرنسا في عملها المنافي لأبسط قيم الإنسانية بالرغم من موجة السخط وازدادت توغلا حتى في عهد ديغول لاحكام غلق الحدود ...»[2]

ورغم أن هذا الموضوع كان له نصيب في اهتمامات الجريدة، إلا أنها تناولته بسطحية، حيث أغفلت التطرق إلى إنعكاسات مشروع الخطين المكهربين على مسار الثورة

---

[1]– الغالي غربي، مرجع سابق ، ص39. وللاستزادة في موضوع الأسلاك الشائكة عد إلى: يوسف مناصرية، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، د ط، مطبعة الديوان، الجزائر، د ت ن. وأنظر :

– Amar Boudjella, **Les Barrages de la Mort** (1957– 1959) le front Oublie, Ed de C. N. E .R. M. N R. de 1er N 1954 .

[2]– " **مع الأيام** "، العمل، العدد1969،(18 فيفري1962)، ص06.

التحريرية، وكذا التحديات والمخاطر التي واجهها جيش التحرير الوطني في محاولة إختراقه لهذين الخطين مكتفية بالإشارة إلى تداعياتهما على سكان المنطقة، وقد يعود ذلك إلى أسباب تتعلق بحرصها على عدم إظهار حقيقة تأثير مثل هذه المشاريع على نشاط الثورة التحريرية وذلك للحفاظ على معنويات جيش التحرير الوطني والشعب الجزائري من جهة، وعدم الرفع من شأن هذه المشاريع الاستعمارية بتبيان مدى فعاليتها من جهة أخرى، أما بخصوص عدم تطرق الجريدة للانتصارات التي حققها جيش التحرير الوطني في إختراق هذه السدود المكهربة رغم خطورتها، فقد يعود الأمر –حسب اعتقادنا– إلى أسباب أمنية تتعلق بعامل السرية الذي كان يسود نظام جيش التحرير الوطني.

5- *إختطاف طائرة الزعماء الخمسة 1956/10/22.*

بعد مرور عامين على إندلاع الكفاح المسلح تدعمت الثورة التحريرية بعوامل إنتصار جديدة مكنتها من الصمود في وجه الاستعمار، حيث أصبحت قيادته الثورية أكثر قوة في اتخاذ القرارات بصفتها الممثل الشرعي للشعب الجزائري، كما حققت هذه القيادة نجاحاً باهراً في إسماع صوت الجزائر للرأي العام العالمي وكسب تأييده للقضية الجزائرية. ومن هذا المنطلق أدركت السلطات الاستعمارية خطورة الوضع أمام فشل إجراءاتها العسكرية ومشاريعها الإصلاحية، فلجأت إلى تدبير مكيدة إختطفت على إثرها خمسة زعماء من قادة الثورة في 22 أكتوبر 1956[(1)]، معتقدة بأن هذه العملية سوف تقضي على المشروع الثوري من جذوره.[(2)]

[(1)]– وهم محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، ومصطفى الأشرف.

[(2)]– خططت السلطات الاستعمارية لهذه العملية بعد أن ظهرت بعض الشائعات عن وجود اتصالات بين الحكومة الفرنسية من جهة، وجبهة التحرير الوطني والحكومتين التونسية والمغربية من جهة ثانية، وذلك بعدما وافقت بعض الشخصيات الفرنسية بواسطة هاتين الحكومتين على عقد ندوة للنظر في القضية الجزائرية، وبعدما اتفقت جميع الأطراف على عقد هذه الندوة بتونس، وقبلت جبهة التحرير الوطني هذه الفكرة، بتحفظ مع عدم الالتزام بشيء من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة وأهدافها، وأثناء ذهاب الوفد الجزائري من المغرب إلى تونس لحضور الندوة تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي، حيث أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر. للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

وعلى إثر هذه الحادثة نشرت "العمل" مجموعة من المقالات، عبرت فيها عن تضامنها المطلق مع الجزائريين، الذين دعتهم إلى ضرورة التحلي بالصبر والإيمان والتمسك بالجهاد وعدم السماح لليأس والقنوط بالتغلغل إلى نفوسهم، كون أن ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية- حسب رأيها - لا يزيد عن مجرد محاولة فاشلة يائسة للقضاء على الثورة، وذلك إعتقادا منها أن هذه الأخيرة هي عبارة عن ثورة شخصية قائمة على أشخاص معينون، لا ثورة شعبية عارمة قائدها الوحيد هو الشعب، كما أدانت الجريدة وبشدة عملية الاختطاف وأبدت سخريتها منها، معتبرة إياها من الأعمال المحسوبة على الغدر والخداع، حيث قالت في هذا الصدد: «... شدوا العزائم واصبروا ولاتهنوا فأنتم الأعلون إن كنتم مومنين، والمؤمن قوة وعقل وشعور وتدبير، فإن الساعة حرجة ولكن لا يأس ولاقنوط ولا فوضى، بل نظام وثقة في الله وفي المستقبل المأمول... لقد اعتقل بن بلة وخيضر وآيت أحمد والأشرف وبوضياف فالتحيا الجزائر حرة مستقلة، وليحيا المغرب العربي المــوحد، واللعنة على الغدر والغادرين والخسران المبين للاستعمار الفرنسي، فمهما خدع نفسه بمظاهر القوة والسلطان فما هذه الأخلاق وما هذا الحمق وماهذه السخافة وهذا التوتر؟ ... يالها من فعلة شنعاء أقدم عليها روبير لاكوست وأعوانه وقبلتها الحكومة الفرنسية، إنه عدوان على الشرف وعدوان على سيادة المغرب وتونس وفحش، ياله من فحش ستجني فرنسا منه الويلات، أما الجزائر المجاهدة أرض البطولات والفداء فإنها ستتم عمل ابن بلة ورفاقه...»[1]

وفي ذات المقال إستمرت الجريدة في تحليل ومناقشة حيثيات ومجريات هذه الحادثة التي تعرض لها قادة الثورة الجزائرية، فتذكر بأن العملية جاءت بعد موافقة جبهة التحرير الوطني على طلب فرنسا المتمثل في عقد ندوة للنظر في القضية الجزائرية، وتوجيه نداء إلى كل من الحكومة المغربية والتونسية للعب دور الوسيط في حل هذه القضية، وبعدما اتفقت

-Alistair Horne , Histoire de la guerre d'Algérie, Ed: allbin michel , Paris ,1980 ,P249 .

[1]- "**حي على العمل**" ، العمل، العدد 311، (24 أكتوبر 1956)، ص01. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 11.

الأطراف المعنية على عقد قمة مغاربية في أكتوبر1956 بتونس، إنتقل الوفد الجزائري من المغرب الأقصى لحضور هذه القمة، فتعرض لقرصنة جوية إضطرت على إثرها الطائرة المقلة له إلى الهبوط بمطار الجزائر، حيث نقلت الجريدة هذه الأحداث إلى قراءها قائلة: «... إن فرنسا تعلم علم اليقين أن بقاء الأوضاع بالجزائر على ماهي عليه من سيطرة إستعمارية وحرب عدوانية متواصلة لا سبيل إليه، والحكومة الفرنسية أيقنت منذ مدة بأنها فاشلة في الحرب الاستعمارية لا محالة، فأخدت تتوسل وتنشد الخلاص من المأزق، فلم يتأخر جلالة سلطان المغرب الشقيق والمجاهد الأكبر عن السعي والوساطة، ولما قربت النتيجة واقتنع المناضلون الجزائريون بأن النية حقيقية، وأن الحيز في السلم والتعاون مع تونس والمغرب في إقرار السلام في ربوع الشمال الافريقي، بقبول الحلول المعقولة التي ترضي الوطنية الجزائرية ولا تضر بناموس فرنسا، ولما حدد موعد ندوة تونس ولم يبقى لوصول الوفد الجزائري للعاصمة التونسية إلا بضعة ساعات، إمتدت يد الغدر الأثيمة إلى قادة الجزائر الميامين، فحولت طائرتهم بالقوة النفاثة عن طريقهم وأنزلوا إلى وطنهم الحبيب المنكوب بالظلم والقهر والجبروت ...»[1]

وفي طرحها لأبعاد هذه الحادثة أكدت الجريدة على أن إستدعاء السلطات الاستعمارية لقادة الثورة الجزائرية للنظر في قضيتهم[2] وإقدامها على إحتجازهم، ماهو إلا إعتراف رسمي بجبهة التحرير الوطني وبشرعية تمثيلها للشعب الجزائر، فقالت: «... وهم الذين عرفتهم فرنسا منذ سنوات وأيقنت أنهم قادة السفينة، ولكنها زعمت دائما وأبدا أن السفينة بدون قائد، في حين تحاول خفية الاتصال بهم والتفاهم معهم وهم يرفضون عروضها، لأنهم لا يثقون في عارضيهم... إن تونس والمغرب يعترفان بهذه الجبهة وفرنسا نفسها تعترف بها، وهي التي كانت تزعم أنه لا وجود لممثلين للشعب الجزائري، وإذا بها بعد

---

[1]– "**حي على العمل**" ، مقال سابق ، ص 04.

[2]– ما تجدر الإشارة إليه هو أن الاتصالات التي سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية لربطها مع قادة جبهة التحرير الوطني لم تكن بنية التفاوض من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، بل كانت مجرد محاولة لجس نبض قادة الثورة.

اعتقال بن بلة ورفاقه تؤكد أنهم رأس الحركة الجزائرية ولا غرابة إذا تفاوضت غداً معهم كما تفاوضت مع جلالة محمد الخامس ومع الحبيب بورقيبة وهما في حالة إعتقال ...»[1]

وعن المواقف والأصداء التي أثارتها هذه الحادثة على مستوى الرأي العام العالمي راحت الجريدة تستعرض بعض المواقف المحلية والدولية إزاءها، كما حاولت الرد عليها حيث أشارت إلى ترحيب فرنسيي الجزائر بهذا "الانجاز"، الذي أعاد لفرنسا– حسب زعمهم – شرفها وهيبتها، واستنكار باقي شعوب العالم لهذه الحادثة بما فيها الشعب الفرنسي، الذي رفض ما أقدمت على فعله حكومة بلاده، وقد أشارت الجريدة إلى ذلك بقولها: «... إن كثيرا من فرنسيي الجزائر طربوا نشوة لاعتقال قادة حركة التحرر، ورحب كثيرا من الساسة الفرنسيين بهذه العملية التي أعادت في زعمهم إلى فرنسا شرفها ونفوذها، ولكن هذه العواطف سرعان ما تتجزأ أمام الواقع الذي لا ريب فيه، و أمام استمرار الثورة في الجزائر وأمام التأثير العميق الذي أثاره الصنع الفرنسي في تونس والمغرب، والشعب الفرنسي ذاته لا يفرح لفرح المستعمرين ولا يرضى بتهور بعض ساسته، والعالم بأجمعه ينكر على الحكومة الفرنسية تهورها ...»[2]

وفي مقال آخر نشرته بتاريخ 22 أكتوبر 1961 في الذكرى الخامسة لحادثة الاختطاف، حاولت الجريدة أن تقف على أثار وانعكاسات هذه الحادثة على مسار الثورة التحريرية، حيث عبرت عن سخريتها من العملية التي لم تحُل –على حد قولها– دون استمرار الثورة، بل زادتها قوة وصلابة على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية فأصبحت تلحق الهزائم المادية والمعنوية بالجيش الفرنسي، وقد عبرت عن ذلك بقولها: «... وهاهي ذي خمس سنوات تمر بعد اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة. أحرزت خلالها الثورة إنتصارات عديدة سواءا في الميدان السياسي بقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومن

---

[1]– " **حي على العمل**" ، العمل، العدد 311،(24 أكتوبر 1956)، ص05.

[2]– نفسه.

بين أعضائها الزعماء المعتقلون أنفسهم واعترفت بها الدول العديدة، أو في الميدان العسكري حيث أصبح جيش التحرير الوطني الجزائري قوة هائلة منظمة ومجهزة تذيق جيش الاحتلال الغاشم الهزائم تلوى الهزائم، وفي الميادين الأخرى سواءا داخل الجزائر أو خارجها كان التوفيق والنجاح حليف الثورة الجزائرية. واليوم هل يراجع الفرنسيون حساباتهم ليروا هل أفادتهم بشيء تلك العملية الخسيسة؟ وهل حال إعتقال الزعماء الخمسة، بل واعتقال مئات الآلاف من الجزائريين، دون إنزال الخسائر المتوالية في جميع الميادين بالاستعمار الفرنسي؟ الذي أصبح الآن في النزع الأخير بفضل نضال الشعب الجزائري وإيمانه وتضحياته ...»[1]

6- الاعتداء على الدول الداعمة للثورة (قنبلة ساقية سيدي يوسف 08-02-1958).

وجد الشعب الجزائري أثناء ثورته المباركة كل أنواع التأييد والمساندة من الشعب التونسي وحكومته، وقد كان رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية إزاء هذا الأمر هو إتباع أسلوب المضايقة والاعتداءات من أجل ترعيب السكان وترهيبهم، للكف عن تقديم المساعدات لجيش التحرير الوطني والحيلولة دون استمرار مواقفهم الداعمة للثورة التحريرية.[2]

ولعل أبرز مايمكن الاستشهاد به حول أساليب الاعتداء والترهيب هذه، هو قيام الجيش الفرنسي بقنبلة قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية وذلك في 08 فيفري1958، حيث خلّف

---

[1]– " **مع الأيام**" ، العمل، العدد1868، (22 أكتوبر 1961)، ص01.

[2]– حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، منشورات سيدي نايل، د ط، د ت ن، ص192.

قصف الطيران الفرنسي لهذه القرية مقتل حوالي إثنان وسبعون شهيدا[1] من بينهم أطفال ونساء، وجرح سبعة وثمانون آخرين بحجة تتبُع المجاهدين الجزائريين ومطاردتهم . [2]

أثارت هذه الحادثة ردود أفعال قوية وكان لها صدى واسع في الصحف التونسية وعلى رأسها صحيفة العمل، التي تتبعت وباهتمام منقطع النظير خلفيات وحيثيات وكذا تداعيات هذه الحادثة، ففي مقال نشرته بتاريخ 09 فيفري1958، جاء تحت عنوان "**إعتداءات على ساقية سيدي يوسف**"، صورت الجريدة مشاهد للفظائع التي ارتكبها الطيران الفرنسي في حق الأبرياء العزل من نساء وشيوخ وأطفال، كما أدانت فيه هذا الاعتداء الذي وصفته بالعمل الجبان، رافضة مختلف الحجج التي بررته بها السلطات الاستعمارية الفرنسية، والتي أرجعته إلى محاولة تتبعها للثوار الجزائريين المتواجدين بالساقية، وقد أظهرت الجريدة سخريتها من هذا التبرير مؤكدة على أن القرية المقصوفة لم تكن تعج إلا باللاجئين الجزائريين، الذين كانوا قد تجمعوا بها لتلقي مساعدات الصليب الأحمر الدولي، فقالت بهذا الشأن:«... تلك المشاهدة المؤلمة لقرية إجتمع بها الأطفال للدرس، وأهل الرحمة لإسعاف المنكوبين، فنزلت عليهم القنابل من السماء، فإذا السوق خراب، وإذا القرية مقبرة، وإذا الأطفال أشلاء مبعثرة، وإذا الناس بين الحزن والغيظ وبين الثورة والبكاء، فلا يتمالك من تجنبته القنابل إلا الترحم على الذين أودت بهم يد الغدر، فقضت عليهم قضاءا مبراماً فاجعاً مؤلماً مثيراً للغضب ومثيرا للنقمة... كان حصاد هذا العدوان الوحشي البشع ثمانية وستون

---

[1]– تذكر بعض المصادر التاريخية والصحف التونسية ومن بينها الصحيفة المدروسة أن عدد القتلى الذين راحوا ضحية هذا الاعتداء بلغ ثمانية وستون شخصاً. أنظر: " **اعتداءات على ساقية سيدي يوسف** "، العمل، العدد715، (09 فيفري1958)، ص01.

[2]– تسببت هذه الحادثة في نشوب أزمة حادة بين تونس وفرنسا، حيث تدخلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لحلها ولكن دون جدوى، وذلك بسبب تعارض مواقف هذه الدول من القضية الأساسية التي أثارتها وهي القضية الجزائرية. وما تجدر بنا الإشارة إليه هو أن إعتداء الجيش الفرنسي على هذه المنطقة الحدودية كان سببا في إتخاذ تونس موقف أكثر صلابة في مساندة الثورة الجزائرية. للاستزادة في الموضوع راجع: يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 521–522.

شهيدا جميعهم تونسيون من بينهم 12 طفلا و09 نساء، وقد ارتكب المستعمرون كل هذه الفظائع تحت ستار مقاومة الثوار الجزائريين المتجمعين بالساقية، ولم يكن الثوار في الحقيقة إلا لاجئين جزائريين من شيوخ وأطفال ونساء، تجمعوا أمام المعتمدية لتوزع عليهم عطايا الصليب الأحمر الأممي ...»[1]

وقد أرجعت " العمل" أسباب هذا الاعتداء الذي تعرضت له ساقية سيدي يوسف إلى تمسك الشعب التونسي بالثورة الجزائرية، وعدم تخليه عن مبدأ تأييدها ومساندتها بشتى الطرق والأساليب، حتى تحقق مبتغاها في إسترجاع السيادة والحرية، فقالت: «... فقد مات أبناء الساقية لأن تونس المستقلة أرادت المحافظة على سيادتها، وماتوا لأن تونس رفضت أن تتخلى عن مساعدة الشعب الجزائري الشقيق، وماتوا لأنو تونس ماضية في مساعدة الجزائر المكافحة، ولأنها تريد أن تحقق الجزائر آمالها في الحرية ورغبتها في العزة القومية وأن تنتهي هذه الحرب التي تطحن شعب الجزائر طحناً وتهز شمال إفريقيا كله من حين إلى حين ...»[2]

كما حاولت "العمل" أن تبرز الصدى الذي أحدثه هذا الهجوم على مستوى الحكومتين التونسية والجزائرية، وكذا المواقف والإجراءات التي اتخدتها هاتين الحكومتين رداً على الاعتداء، فنشرت في عددها الصادر بتاريخ 12فيفري1958 تصريحاً للحكومة التونسية، جاء فيه: «...إزاء تكرار الغارات العدوانية التي يقترفها الجيش الفرنسي ضد الجمهورية التونسية، وخاصة الغارة الجوية المسلطة على ساقية سيدي يوسف، قررت الحكومة التونسية أن تعرض على مجلس الأمن تلك الحالة التي أصبحت تهدد السلم والأمن العالميين، وقد

---

[1]– " **اعتداءات على ساقية سيدي يوسف** "، مقال سابق، ص01.

[2]– " **حق الشهداء**" ، العمل، العدد 1334، (07 فيفري1960)، ص01.

أعطيت تعليمات إلى مندوبها الدائم بمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ليشرع في اتخاذ الاجراءات الواجبة ...»[1]

كما نشرت في عددها الصادر بتاريخ 14 فيفري1958 بيانا لجبهة التحرير الوطني أوضحت فيه تضامن هذه الأخيرة مع الشعب التونسي وإدانتها للاعتداءات الفرنسية التي استهدفت القرية الحدودية، ومما جاء في هذا البيان: «... إن جبهة التحرير الوطني تسجل السخط العالمي الذي أعقب العدوان الإجرامي على الساقية، وتلاحظ أن الرأي العام الأممي المتأثر بهذا الحادث قد اكتشف أخيرا طبيعة إنكار نتائجه الفاجعة، وأنه يمثل تهديدا مستمرا للسلام العالمي، وأن جبهة التحرير الوطني تريد أن تذكر العالم بأن الاستعمار الفرنسي عندما قام بهذا العدوان الوحشي ضد الجمهورية التونسية، قد ظن أنه استطاع معاقبة الرئيس بورقيبة الذي بدأ يعرض وساطته من أجل إيقاف المأساة الجزائرية، والذي بلغت به الجرأة إلى أن يحصل على موافقة هيئة الأمم المتحدة على وساطته مع وساطة جلالة الملك محمد الخامس ...»[2]

وعلى عكس ما ذهبت إليه صحيفة " العمل" التونسية ومختلف الصحف العربية والعالمية في تناولها لهذا الاعتداء، راحت الصحف الاستعمارية الفرنسية تبرر قصف الجيش الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف بتتبع هذا الأخير" للمتمردين الجزائريين" – على حد وصفها – الذين كانوا قد لجأوا إلى التراب التونسي، كما أوضحت بأن العملية تعتبر هجوما طبيعيا قامت به القوات الفرنسية في إطار حربها ضد جبهة وجيش التحرير الوطني .[3]

---

[1]– " **بيان كتابة الدولة الخارجية التونسية** " ، العمل، العدد 718، (12 فيفري1958)، ص01.

[2]– نفسه .

[3] – تعتبر صحيفة العالم الفرنسية le Monde من أهم الصحف الفرنسية التي تبنت هذا الموقف، وللاستزادة فيما ذكرته حول هذا الموضوع عد إلى :

– Le Monde, "**Apres le bombardement de Sakiet sidi youssef** ", N 4060, 11 fevrier 1958 .

المبحث الثاني: رفضها لسياسة الإصلاحات الفرنسية وتشهيرها ببعض المناورات السياسية.

بعدما أدركت السلطات الاستعمارية أن سياسة القوة التي اعتمدتها لخنق الثورة الجزائرية والقضاء عليها لم تجدي نفعا، وبدأ يتضح لها أن كل الإجراءات الجهنمية التي سلطتها على الشعب الجزائري لعزله عن هذه الثورة باءت بالفشل، وقبل أن تفلت زمام الأمور من يدها، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تنفيذ بعض المشاريع السياسية الإصلاحية لذر الرماد في عيون الجزائريين مع مراعاة مصلحة المعمرين – في هذه الاصلاحات – بالدرجة الأولى. ***فماهي أهم الإصلاحات السياسية التي جاءت بها السلطات الفرنسية لامتصاص غضب الشعب الجزائري ومحاولة إحتواء الثورة ؟ وكيف تفاعلت معها الجريدة ؟***

1- إصلاحات جاك سوستال.

أمام تزايد قوة الثورة التحريرية وفشل الحاكم العام على الجزائر روجي ليونار Roger Léonard في إخماد نارها، لجأ منداس فرانسس رئيس الحكومة الفرنسية في 25 جانفي 1955 إلى تعيين جاك سوستال[1] Jaques soustelle حاكما عاما على الجزائر خلفا لروجي ليونار، وذلك نظرا لما كان يتمتع به من قوة في الشخصية وتجربة في ميدان العمل المسلح، كونه يعتبر من الأوجه البارزة في المقاومة ضد النازية.[2]

---

[1]– اسمه الحقيقي بن سوسان من أصول يهودية، بدأ مساره السياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للنازية عين واليا عاما على الجزائر في حكومة منديس فرانسس، صاحب المشروع الإصلاحي المعروف باسمه، احتفظ بمنصبه كوالي عاما على الجزائر في حكومة إدغار فور، وبعد عزله قاد حملة عنيفة كانت وراء سقوط حكومة بورجيس مونري وحكومة فيليكس غيار، بعد وصول ديغول إلى الحكم كُلف سوستال بوزارة الإعلام، ثم الوزارة المنتدبة للصحراء، لكنه أصبح من أشد المعارضين للجنرال ديغول بعد إعلان هذا الأخير عن مشروع تقرير المصير يوم 16 سبتمبر 1959. أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 3 ، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، د ت ط ، ص ص 315 – 316 .

[2] – Yves Courrier, la geurre d'Algérie : le temp des léopards , Alger , Ed :Rahma , 1993 ,p17 .

كان جاك سوستال يرى بأن الثورة سببها الفقر والبؤس والحرمان الذي يعشيه الجزائريون، وأن القضاء عليها يكون بتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية فشرع في تنفيذ برنامجه بتوزيع كميات من الحبوب على سكان المناطق الفقيرة، حيث لم تقتصر إصلاحاته هذه على الجانب الاقتصادي فحسب، بل مست جميع الميادين الاجتماعية والادارية والثقافية.[1]

وقد برزت عناية الجريدة وتفاعلها مع مختلف الاصلاحات التي جاءت بها الحكومات الفرنسية المتوالية، من خلال حرصها الدائم على تتبع تطورات هذه الاصلاحات من حيث مدى إستجابة الشعب الجزائري لها ومواقفه إزائها، كما ظهرت عناية الجريدة بهذه الاصلاحات في محاولة كشف القناع عنها، وذلك بتسليط الضوء على أهدافها الباطنية الخفية، التي تتنافى والأهداف الظاهرة للعيان.

وفي تناولها للمشروع الإصلاحي الذي جاء به الحاكم العام جاك سوستال، عبرت الجريدة عن رفضها القاطع لهذا المشروع ، كما أبدت سخريتها منه مؤكدة على أنه مشروع شكلي غايته التمويه فحسب، وأنه لا يختلف في جوهره عن ما سبقه من المشاريع التي جاءت بعد فوات أوانها ، حيث قالت بهذا الخصوص:«... فأرسلت بالنابغة المفكر سوستال على أن يستطيع بذكائه ما لم يستطعه الأوائل بعسفهم، فحاول سوستال التمويه وإبقاء الحال مع تغيير شكلي، وبدأ الحديث عن المساواة في الحقوق والواجبات بين الفرنسيين والمسلمين وظنوا المشكل مشكل أخوة ومساواه وتجاهلوا تعطش الجزائر إلى سيادتها ...»[2]

وتضيف: «...هيهات يا سوستال لقد وقعت اليوم في ما وقع فيه الساسة الفرنسيون سابقا أولئك الذين لا يؤمنون بالواقع إلا بعد تعفن الحال، وما خبر الهند الصينية ببعيد حيث وقع

---

[1]– محمد عباس، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 133-134. وللاطلاع على بنود هذا المشروع الإصلاحي كاملة راجع: محمد عباس، نفسه، 134.

[2]– " **ضجة الاستعمار بالجزائر**"، العمل، العدد 90،(05 فيفري1956)، ص04.

تجاهل حق الوطنيين حتى كانت الكارثة، وكأنه لابد لفرنسا من تجربة كلها دموع ودماء وإرهاب وتقتيل وقمع، حتى تشعر بضرورة الرجوع إلى صوت العقل والرشد... وأنت اليوم تعرض حلاً بالجزائر تأخر عن أوانه...»[1]

ثم حاولت الجريدة أن تسلط الضوء بعد ذلك على أصداء هذا المشروع وذلك بإبراز المواقف وردود الأفعال التي أثارها بالنسبة للطرفين الجزائري والفرنسي، مشيرة إلى أنه قوبل بالرفض من طرف الجزائريين، كونه لم يكن –حسب رأيها– بالأمر الجديد بالنسبة إليهم، كما أثار سخرية وانتقاد الكثير من الفرنسيين، لما كان له من إنعكاسات سلبية على هيبة وسمعة فرنسا الدولية، وقد قالت الجريدة في هذا الصدد: «... ولن يكون نصيبه سوى الرفض من طرف الوطنيين، بل وسيثير سخرية الكثير من الفرنسيين، الذين ملوا تكرار هاته المسرحيات السخيفة ويخشون من أن تفقد فرنسا سمعتها الدولية، إذا ما استمرت في تعنتها وتجاهلها تيار التحرير الجديد ...»[2]

أما عن موقف المستوطنين من هذا المشروع، فقد أوضحت الجريدة أنهم رحبوا به لتأكدهم من عدم تطبيقه من جهة، ولما رأوا فيه من ضمان لمصالحهم، حيث أبقى على الجزائر فرنسية من جهة ثانية، فقالت:«... لم تكد الحكومة الفرنسية الجديدة تعلن عن تعيين الجنرال كاترو كوزير مسؤول بالجزائر مكان الوالي العام سوستال، حتى ثار ثائر الاستعمار هناك فتجمع أهله أمام ستوستال وهو آخذ طريق العودة لفرنسا، وأعلنوا له ولمشروعه ولائهم ونادوا كلهم سوستال معنا... جامعين في ذلك بين إسم فرنسا ومصالحها الاستعمارية... لقد تعود هؤلاء المدللون أن يروا كلمتهم هي العليا وكلمة الشعب الجزائري هي السلفى، فأبقوا في الجزائر من رأفهم وأطردوا من عارضهم ...»[3]

---

(1)– " **على هامش خطاب جاك سوستال** "، العمل، العدد731،(17 جانفي1956)، ص02.

(2)– نفسه .

(3)– " **ضجة الاستعمار**" ، مقال سابق، ص 04.

وفي محاولة منها لتقييم هذا المشروع وتوضيح مصيره، أكدت الجريدة على أن سوستال فشل في مهمته بالجزائر، حيث لم يتمكن من تحقيق ما أسماه بالتآخي الفرنسي الإسلامي، كما أشارت إلى أن الأوضاع ازدادت تدهورا بالجزائر بعد توليه السلطة، معبرة عن ذلك بقولها: «... والشعور السائد في جميع الأوساط هو أن سوستال قد فشل في أداء مهمته بالجزائر، إذ أنه وجد نفسه في نهاية المرحلة أقرب إلى بعض العناصر اليمينيه الرجعية أكثر قربا منه إلى المعتدلين من الجزائريين المسلمين... إنه لم يتمكن من تحقيق ما يسمى بالتفاهم المسلم الفرنسي، وبالعكس فإن الخصومة زادت حدّة والحالة زادت تعفنا لا في الميدان العسكري فحسب، ولكن حتى في الميدان السياسي ...»[1]

وهكذا لم يكن البرنامج الإصلاحي الذي جاء به جاك سوستال، إلا مشروعاً إغرائيا هدفه إمتصاص غضب الشعب الجزائري وعزله عن الثورة، لأنه لم يُطبق بل ظل حبراً على ورق، وكان مجرد إصلاحات شكلية هدفها المحافظة على مصالح المعمرين بدمج الجزائر في فرنسا والإبقاء عليها كجزء لا يتجزأ منها. وبسقوط حكومة إدغار فور[2] وقيام حكومة غي مولي[3]على إثر الانتخابات التشريعية التي أجريت في بداية سنة1956، عزل جاك

---

[1]– "**هل فشل سوستال في مهمته**"، العمل، العدد74،(18 جانفي 1956)، ص02.

[2]– سياسي فرنسي، التحق مبكرا بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، إنتخب سنة 1946 نائبا برلمانيا عن الحزب الراديكالي الفرنسي، تسلم بعدها عدة مناصب حكومية منها : وزيرا للمالية في الفترة الممتدة من (1950 – 1951)، وزيرا للخارجية سنة 1955، عين رئيسا للحكومة الفرنسية سنة 1955، غير أن حكومته سقطت في ذات السنة التي عين فيها ، توفي سنة 1988 .

[3] – سياسي فرنسي، ولد سنة1915 وتوفي في 1975 ، شغل منصب السكرتير العام للحزب الاشتراكي الفرنسي (1949–1969) ، ترأس الحكومة الفرنسية خلال الفترة الممتدة من (1956–1957)، واجه مشكلة السويس سنة 1956، كما فشل في حل القضية الجزائرية، رغم انتهاجه لعدة إصلاحات سياسية واقتصادية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية ، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د ت ط ، ص ص 478 – 479 .

سوستال من منصبه وتم تعيين روبر لاكوست[1] Robert Lacoste كحاكم عام للجزائر خلفا له.[2]

واصلت الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة غي مولي Guy Mollet والحاكم العام للجزائر روبير لاكوست سياسة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأها منداس فرانسس والوالي العام جاك سوستيل. ***فما هو جديد هذه الإصلاحات؟ وماهو موقف الجريدة منها؟***

2- الإصلاحات السياسية في عهد حكومة غي مولي.

لم تخرج الإصلاحات السياسية التي جاء بها غي مولي بمعية الوالي العام روبير لاكوست عن إطار الإصلاحات التي تزعمها جاك سوستال في عهد الحكومات السابقة حيث إعتمدت على القيام ببعض الإصلاحات الصورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي كإنجاز المراقف العمومية وتوزيع المواد العذائية على الجزائريين ودعم نشاطاتهم الزراعية والصناعية بهدف مكافحة الفقر وخلق مناصب شغل لهم، وذلك للحيلولة دون إلتحاقهم بصفوف الثورة.[3]

أما عن جديد هذه الإصلاحات فيكمن في إعتراف حكومة غي مولي بالشخصية الجزائرية، حيث قررت انتهاج سياسة جديدة لحل القضية الجزائرية، تقوم على ثلاثة خطوات رئيسية هي:

---

[1]– عين واليا عاما على الجزائر سنة 1956 مع قيام حكومة غي مولي، قام بعدة مشاريع سياسية وعسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية، منها عملية العصفور الأزرق بالولاية التاريخية الثالثة، التي بدأها من قبله جاك سوستال، عرف بمقولته الشهيرة " **لم يبقى للثورة إلا ربع ساعة الأخير** " .

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص415.

[3]– بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، دار النفائس، بيروت، 1984، ص49.

1- وقف إطلاق النار.

2- إجراء انتخابات في نظام موحد للجزائريين والأوروبيين.

3- إجراء مفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل.[1]

وكما تمت الإشارة إلي ذلك سابقا فإن قضية الإصلاحات التي أقدمت عليها السلطات الفرنسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية، تعد من بين القضايا التي تابعتها الجريدة باستمرار فبمجرد ما أعلنت حكومة غي مولي عن قرار تعيين وزير مقيم لفرنسا بالجزائر بدل الحاكم العام، سارعت " العمل" إلى الترحيب بهذا القرار، معتبرة إياه اعترافاً ضمنيا بالشخصية الجزائرية، كما عبرت عن تفاؤلها بالمحاور الرئيسية التي تضمنها مشروع الحكومة الجديد مشيرة إلى أن المشروع يوحي بتغير إيجابي في نظرة السلطة الفرنسية لمشكلة الجزائر، وأنه سيحظى بالترحيب في أوساط الشعب الجزائري، إذ توفر على ضمانات تحقق الحرية والاستقلال للجزائر، حيث قالت في أحد المقالات التي خصصتها للتعقيب على بيان أدلى به غي مولي عن سياسة حكومته أمام المجلس الوطني الفرنسي مايلي: «... وقد عالج غي مولي هذه المشاكل بروح تفهم كان من المنتظر أن يعالحها بها، ولا يمكن أن نمر بهذا البيان دون أن ننوه بما تضمنه من إعلان العزم على تعيين وزير مقيم عام لفرنسا بالجزائر بدل الحاكم العام لأول مرة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالقطر الشقيق، وفي ذلك اعتراف ضمني بشخصية الجزائر... وبيان غي مولي مهما تضمن من عناصر مازالت في حاجة إلى توضيح، يدل على أن شيئاً تغير في نظرة الفرنسيين لمشكلة الجزائر، ولاشك أن الخطوة العملية التي تخطوها الحكومة الفرنسية في حل المشكل الجزائري ستلقى صدى في الشعب الجزائري، الذي عرف كيف يكافح وسيعرف كيف يفاوض وكيف يؤثر السلم على الحرب

[1]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص422.

ماوجد في السلم من ضمانات لتحقيق بعث الدولة الجزائرية وضمان حريتها واستقلالها ...»[1]

وقد أوضحت "العمل" فيما تناولته حول هذا المشروع أن هذا الأخير قوبل بالرفض القاطع من طرف كبار المعمرين، الذين كانوا يقفون وراء الحركات الاستعمارية المتطرفة ويعملون على مقاومة الحكومة الفرنسية للحفاظ على مصالحهم الذاتية، حيث انتقدت الجريدة هذا الموقف العنيد – على حد قولها– ، كما أعلنت عن رفضها له مؤكدة على أنه لن يفيد إلا في إطالة الصراع الدامي في القطر الجزائري، ووجهت نداءها للحكومة الفرنسية داعية إياها إلى ضرورة مواصلة مساعيها في حل القضية الجزائرية، بما يضمن للجزائريين حقهم في الحرية والاستقلال، وعدم التفريط في مصالح فرنسا العليا بالرضوخ لمواقف المعمرين العنصريين، فقالت بهذا الشأن: «... إستقبل غي مولي رئيس الحكومة الفرنسية في العاصمة الجزائرية من طرف المستعمرين الفرنسيين إستقبالاً لا يمكن أن يوصف بأيه حال من الأحوال بأنه إستقبال ودي، بل هو إلى العداء أقرب منه إلى الترحيب... والواقع أن غي مولي لقي معارضة شديدة فيما أعلنه بالبرلمان الفرنسي بخصوص الجزائر، ولكن لن يفيد العناد الذي تبديه الرجعية الفرنسية لعرقلة السياسة الرشيدة التي تريد الحكومة الفرنسية سلوكها بالقطر الجزائري، إلا في إطالة الصراع الدامي الذي يستمر في القطر الجزائري الشقيق منذ أكثر من سنة... والمهم هو أن تواصل الحكومة الفرنسية مساعيها في حل القضية الجزائرية بما يرضي رغبة الجزائر في الاستقلال، ولاتسمع لصوت الرجعية مهما كان عاليا ولا تغتر بمنوراتها، مهما كانت تتصف به من طيش أو عنف فإن مصلحة فرنسا إما أن تكون بمراعاة مصلحة الجزائر أو لا تكون ...»[2]

---

[1]– " **كلمات**"، العمل، العدد86،(01 فيفري1956)، ص01.

[2]– " **كلمات** "، العمل، العدد91، (08 فيفيري1956)، ص 01.

أما عن موقف الجزائريين من المشروع، فقد بينت الجريدة أنه لم يلقى صدى واسعاً في أوساطهم، وذلك لإدراكهم حقيقة المشروع وخلفياته من جهة، وتعودهم على قيام السلطات الاستعمارية بتزوير الانتخابات لصالحها من جهة ثانية، كما أشارت إلى أن طبيعة الانتخابات التي دعى إليها غي مولي بانتخاب نواب الجزائر في المجلس الفرنسي تجعل من الجزائريين– إن قبلوا المشروع– يعترفون بإدماج بلادهم في فرنسا، وهذا مالا يتماشى مع أهدافهم في محاولة إستعادة الحرية والسيادة الوطنية الكاملة، ثم أشارت إلى أن مقترحات غي مولي في حل المشكلة الجزائرية لم ترفق بأي ضمانات تحقق للجزائريين الوعود التي جاء بها مؤكدة على أن المشروع سوف يكون مصيره الخيبة، إن لم تتخذ بشأنه بعض القرارات الجدية، حيث عبرت عن ذلك بقولها: «... ولو اكتفى الرئيس بهذه النقط التي قد تصلح لتكون قاعدة لتسوية المشكلة الجزائرية، لأعربنا بدون تحفظ عن أملنا في أن تكون الانتخابات الموعودة فاتحة عهد جديد في العلاقات بين فرنسا والجزائر، وإن كان الكثير من إخواننا الجزائريين ولهم حق، قد يشكون في هذه الانتخابات، لما تعودوه من قيام السلطات الاستعمارية بتشويهها وتزويرها، ولكن الرئيس مولي وهو يعلن عن عزمه في حل المشكلة الجزائرية بالطرق السلمية، بين أنه من ضمن مقترحاته أن تسبق إنتخابات المجلس الجزائري إنتخابات لاختيار نواب الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي، وبهذا الشرط تحل المشكلة الجزائرية... فهل يُقبل الجزائريون على إنتخاب نواب لهم في المجلس الفرنسي فيعترفون بذلك بإدماج بلادهم في فرنسا؟ ...»[1]

وتضيف قائلة : «...ولعل غي مولي صادق في قوله من عزمه على إجراء إنتخابات حرة على أنه فاته أن الجزائريين لا يمتلكون أي ضمان لهاته الوعود، خصوصا وقد عاشوا حوداث سطيف إثر الحرب العالمية الثانية، ويكون من البله محاولة إقناعهم بمثل هاته الوعود التي طالما سمعوا بها في سابق الأيام، وليس من وسيلة لذلك سوى الإقلاع عن

[1]– " **كلمات**"، العمل، العدد 99،(17 فيفري1956)، ص02.

تضخيم القوات والتفنن في مطاردتهم، ثم التفاوض مع زعمائهم وإن أصرت حكومة فرنسا على هذا النوع من الحلول فلسوف يكون نصيبها الخيبة والقطيعة بين الجزائر وفرنسا...»[1]

وعلى عكس المواقف التي أبدتها إزاء برنامج غي مولي الإصلاحي بعد الإعلان عنه، من تفاؤل وترحيب – كما هو موضح سابقا– أخذت نظرة الجريدة لهذا المشروع تتغير مع مرور الوقت، فتعددت المقالات التي راحت فيها " العمل" تقدح هذا المشروع وتنتقده معبرة عن خيبة أملها فيه وفي صاحبه، الذي لم يكن برنامجه وتصريحاته الملتوية – على حد قولها– إلا بمثابة محاولة لذر الرماد في العيون، كونه استمر في التقهقر والاعتماد على القوة العسكرية بمضاعفة عدد القوات الفرنسية في الجزائر، وتكثيف حملات القمع والتنكيل وغيرها من الأساليب التي لم تختلف عن سياسة الحكومات السابقة، فقالت بهذا الخصوص: «... وكانت النتيجة الحتمية بعد ضياع الفرصة أن استمر في التقهقر وجند الشبان الفرنسيين وضخم بهم الجيش الفرنسي، وضاعف القمع وتوغل في الحرب، ولم تكن إتصالاته المتكررة المتقطعة بالأحرار الجزائريين وتصريحاته المتعددة الملتوية، إلا بمثابة ذر الرماد في العيون تخفي عجزه على الاخلاص إلى برنامجه الأصلي المتمثل في توقيف القتال ...»[2]

واستمرت الجريدة في الاستشهاد ببعض الحجج والبراهين، التي تثبت عدم وجود نية خالصة لدى غي مولي في حل القضية الجزائرية، مشيرة إلى أنه وخلافاً لما كان يدعوا إليه هذا الأخير في بداية مشوراه من مقترحات لحل المشكل الجزائري، كوجوب الاعتراف بالشخصية الجزائرية، وضرورة إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجزائريين بعد الوقف النهائي لإطلاق النار، أصبح غي مولي يتلاعب بمشاعر الجزائريين ويحاول إستفزازهم ويصرح بأن المشكلة الجزائرية مشكلة معقدة يصعب حلها، كون الجزائر بلد معقد يحوي أكثر من قومية

[1]– " **تطور الحوادث في شمال إفريقيا** "، العمل، العدد124،(16 مارس1956)، ص01.

[2]– " **حي على العمل** "،العمل، العدد491، (22 ماي1957)، ص01.

وأكثر من ديانة، إذ يوجد به العرب والأمازيغ والمسلمين والمسيحيين وفي هذه الحالة– حسب زعمه– لا يمكن للجزائر أن تكون لاعربية ولا إسلامية ولا فرنسية.[1]

وفي ردها على هذه المساومات حاولت "العمل" أن تدافع وبقوة عن ثوابت الشخصية الجزائرية وأصولها العربية والإسلامية، مؤكدة على أن منطق غي مولي في عدم فرض حل بالقوة العسكرية والانتظار إلى مابعد القضاء على المقاومة الجزائرية، هو عين القوة العسكرية، وأن الحل الذي سوف يصل إليه الطرفين حسب منطقه، سوف يكون مجحفا في حق الطرف المغلوب، فقالت : «... فالجزائر يعرف الجميع أنها بلاد عربية إندمجت بجميع عناصرها منذ عشرات القرون في الأسرة العربية الكبرى، حتى لا يستطيع الجزائري أن يتصور بأنه ليس عربي، بل أنك لو قلت لبعض الجزائريين أنكم لستم عربا لعدوا ذلك طعنا في كرامتهم وخدشا في كبريائهم وجرحا لشعورهم، ويعرف الجميع أن الجزائر بلاد منّ الله عليها بنعمة الإسلام، فارتضته دينا عليه عاشت وعليه تموت... فالجزائر بلاد عربية مسلمة والجزائر هذه أصبحت بعد 130 سنة من الاستعمار الفرنسي مشكلة معقدة عند غي مولي فاسمع إليه كيف يتصور الجزائر عندما يقول أنها لا يمكن أن تكون عربية لوجود البربر فيها، ولا إسلامية لوجود مليون فرنسي فيها، ولا مقاطعة فرنسية لوجود ثمانية ملايين مسلم فيها... إذن ما عسى أن تكون الجزائر ياغي مولي؟ ...»[2]

وتضيف: «... ويلتوي غي مولي في منطقه فيقول أننا لا نفرض على الجزائر حلاً بالقوة ولكنه يصر على أن لا يقع التفكير في الحل، إلا بعد القضاء على مقاومة الشعب الجزائري فمامعنى هذا يا غي مولي؟ أليس هذا هو عين فرض الحل بالقوة؟ ... إن إنتظار تحطيم الخصم للتفاهم معه لا يعني عملياً إلا أن تكون المفاهمة بين غالب منصور ومغلوب مقهور، وبين قوي مدلل بقوته ومنهوك أذله الضعف... وعندئذ يفرض القوي إرادته ويمليها

---

(1)– " **ما هذا التناقض يا غي مولي**"، العمل، العدد193 ،(06 جوان 1956)، ص01.

(2)– نفسه.

ولا يسمح للضعيف المغلوب إلا أن يقتل ويركع... أليس هذا هو عين مايريده غي مولي وإن لم يسمى هذا " فرض الحل " فماذا يسمى أيها الناس؟ ...»[1]

وهكذا أخذ موقف الجريدة من الإصلاحات منحى آخر، إذ ماكادت تعبر عن إستحسانها للمبادرة الجديدة التي أعلنت عنها حكومة غي مولي بعد توليها السلطة، وتعلق عليها بعض الآمال في حل القضية الجزائرية، حتى أعلنت عن خيبة أملها في هذه الإصلاحات، التي لم تكن في نظرها تهدف إلا للتلاعب والمماطلة، وأن الغاية منها كانت دعائية أكثر منها إصلاحية، حيث ظلت حبراً على ورق ولم تقدم للجزائريين – حسب رأيها– إلا الفتات، وقد قالت بهذا الخصوص :«... والحقيقة أن الحكومة الفرنسية تريد أن تجعل من هذا الإصلاح الجديد سلاحاً ذو حدين، فتظره في مظهر الاصلاح السياسي المحقق لرغبات الوطنيين الأولى وتخمد به صوت المعارضة، الذي إن لم يطالب بمنح الجزائر إستقلالها فهو يطالب على الأقل بالإصلاحات السياسية بعد أن اعترف بأن القضية الجزائرية هي قضية سياسية قبل كل شيء، وبالطبع فإن حكومة غي مولي ستحاول استغلال هذا الإصلاح الصوري الهزيل البعيد كل البعد عن الغاية التي يقاوم من أجلها الوطنيون الجزائريون ...»[2]

وهكذا فشلت حكومة غي مولي حسب نظرة الجريدة في إيجاد أي حل للقضية الجزائرية التي أرهقت السلطات الفرنسية عسكريا وسياسيا واقتصاديا، فسقطت هذه الحكومة في 21ماي1959 ليقوم **بورجيس مونري** بتشكيل حكومة فرنسية جديدة [3]. ***فماهي الاستراتيجية الجديدة التي إنتهجتها هذه الحكومة ؟ وكيف تفاعلت معها الجريدة ؟***

---

(1)– "**ما هذا التناقض يا غي مولي**" ، مقال سابق ، ص 1 .

(2)–" **الوطنيون يرفضون فتات المائدة** "، العمل، العدد351، (09 ديسمبر 1956)، ص 02.

(3)– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 225.

3- الإصلاحات السياسة في عهد حكومة بورجيس مونري Bourgés Mounoury :

كانت سياسة بورجيس مونري استمراراً لسياسة حكومة غي مولي، حيث أبقى على الحاكم العام روبير لاكوست وقام بتعيين أندري موريس وزيراً للدفاع، وكانت هذه الشخصيات كلها تؤيد وجهة نظر الأوروبيين في فكرة إعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي فتعهدت بعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، والقضاء على الثوار الذين يهددون وحدة فرنسا- حسب زعمها- بمحاولة فصل الجزائر عنها، وفي هذا الإطار قام الحاكم العام روبير لاكوست بتقديم مشروع برنامجه الإصلاحي المتمثل في قانون الإطار la loi cadre[1].

وكغيرة من المشاريع الإصلاحية السابقة، أبانت "العمل" عن مواقفها الرافضة لهذا المشروع الذي لم يأتي في نظرها بالجديد، حيث أبقى على الجزائر تحت نظام العبودية والاستغلال، كما أعطى للمعمرين صلاحيات واسعة للاستمرار في سياستهم الاستعمارية حيث عبرت عن رفضها لهذا المشروع قائلة: «... إن مضمون الدستور الذي سنحلله فيما يلي ينص على كل شيء حتى لا تقع مفاجأة سيئة للمعمرين، ومتى قرأه الإنسان شعر بأنه ليس بدستور ولا وثيقة تصف نظام الجزائر، وإنما هي قائمة الوسائل القانونية والسياسية التي تمكن فرنسيي الجزائر من الاستمرار في سيطرتهم على الجزائر وقائمة ضمانات ممنوحة للمعمرين ...»[2]

---

[1]- أعلن روبير لاكوست عن هذا المشروع، بعد فوز حكومة بورجيس مونري بثقة البرلمان يوم12 جوان1957، ويتضمن اقتراحات بتغيير نظام الحكم في الجزائر، وإقامة برلمان محلي بها يعمل في إطار السيادة الفرنسية، لكن هذا المشروع لقي معارضة شديدة من قبل الأوروبيين، الذين اعتبروه مجحفا في حقهم، لأنه يمنح المسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المقترح، وكنتيجة لذلك سقطت حكومة بورجيس مونري في 30 سبتمبر1957. للمزيد أنظر: عمار بوحوش، نفس المرجع ، ص426.

[2]- "**سيصادقون على دستور الجزائر دون استشارة الشعب الجزائري**"، العمل، العدد 573،(26 أوت 1957)، ص06.

وفي تحديدها لخلفيات هذا المشروع وأهدافه الحقيقة، أكدت الجريدة أن غرض الحكومة الفرنسية منه لم يكن سوى التمويه، وأنه جاء تحت إعتبارات دولية لأن هذه الحكومة كانت مقبلة على مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فأرادت أن تسبق هذا الحدث بتقديم مشروع إيجابي – في ظاهره– تشد به أزر الوفد الفرنسي لدى اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة، فقالت في هذا المضمار:«... إن ما يبعث بالحكومة الفرنسية على المصادقة على دستور الجزائر هو أنها ستواجه وضعيتين صعبتين، أولها هي مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ففرنسا لا تستطيع أن تسمح لنفسها بمجابهة الأمم المتحدة بدون أن تقدم شيئا إيجابيا...»(1)

وتضيف في مقال آخر: :«... تلك هي مجموعة متناقضات لاتهدف كما نعتها أحد المعلقين الفرنسيين، إلا للتمويه على هيئة الأمم المتحدة أو للقيام بمناورة أمام البرلمان... ومهما يكن من أمر، فإما أن تجزء فرنسا الجزائر رغم إرادة أهلها وكل عاقل لا يمكن أن ينتظر منهم الكف عن الكفاح، وإما أن يذهب المشروع أدراج الرياح بمجرد هدوء زوبعة هيئة الأمم المتحدة، وهو الأرجح لأنه تبين أن المسؤولين الفرنسيين أنفسهم لم يستقر لهم في شأنه قرار ...».(2)

كما حاولت الجريدة في علاجها لهذا المشروع أن تعرج على ردود الأفعال والمواقف المخلتفة منه، حيث أشارت إلى أنه رُفض من طرف الجزائريين، الذين لم تقع إستشارتهم ولم يُؤخذ برأيهم فيه، رغم أن إمكانية تحقيقة تتوقف عليهم، أما بالنسبة لموقف الفرنسيين منه فقد أوضحت الجريدة أنه لم يلقى معارضة منهم، وذلك بسبب تأكدهم من أن المشروع سوف لن يجد طريقه إلى التطبيق، وأنه سيبقى حبرا على أوراق الإدارة الاستعمارية.(3)

---

(1)– " **سيصادقون على دستور الجزائر**"، مقال سابق ، ص 01 .

(2)– "**هل يتلافى مستر دولوس الخطر**"، العمل، العدد 583،(08 سبتمبر1957)، ص 04.

(3)– " **سيصادقون على دستور الجزائر**"، نفس المقال ، ص06.

المبحث الثالث: فضحها للسياسة الاقتصادية الاستعمارية.

تعتبر المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، وخاصة مرحلة الثورة التحريرية من بين المواضيع التي لم تلقى صدى كبير في الصحيفة موضوع الدراسة، حيث كانت اهتمامات هذه الأخيرة منصبة على القضايا السياسية والعسكرية وذلك بحكم طبيعة المرحلة، التي اعتمدت فيها الإدارة الاستعمارية على الأساليب العسكرية والسياسية بالدرجة الأولى لمواجهة الثورة، ورغم هذا فإن الصحيفة لم تغفل في بعض أعدادها عن محاولة التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها الجزائريون إبان الثورة التحريرية، فمقالات جان بول سارتر Jan peul Serter [(1)] حول هذه المواضيع كانت حاضرة في الجريدة ، حيث أولت اهتماما بالغا إلى اقتباسها من مختلف الصحف والمجلات ونقلها إلى قراءها. **فإلى أي مدى ساهمت "العمل" في الإحاطة بمظاهر السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر؟ وماهو موقفها من هذه السياسة؟**

كان لكتابات جان بول سارتر حول النظام الاقتصادي الاستعماري في الجزائري صدى واسع على صفحات الجريدة، حيث حرصت على تنوير الرأي العام بآرائه وتوجهاته حول هذا الموضوع ، كمحاولة منها للوقوف على جوانب من سياسة فرنسا الاقتصادية إبان الثورة التحريرية .

[(1)]– فيلسوف وكاتب ومفكر فرنسي ولد سنة 1905 بباريس، بدأ حياته المهنية أستاذا حيث درّس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، اشتهر سارتر بغزارة إنتاجه وكثرة مؤلفاته الأدبية والفلسفية، كما اشتهر بمناهضته للاستعمار، حيث يعتبر من أبرز المثقفين الفرنسيين الذين وقفوا في صف الثورة التحريرية الجزائرية ودافعوا عنها، توفي سنة 1980. أنظر: عبد المجيد عمران، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، د ت، مكتبة مديولي، د م ن، د ت ن، ص ص 11-13.

ومن هذا المنطلق عكفت على نقل مجموعة من مقالاته الصادرة بمجلة العصور الحديثة[1] ومن بينها مقال نشرته في عددها الصادر بتاريخ21 أفريل 1956، جاء تحت عنوان" **إفلاس النظم الاستعمارية**"، إستعرضت فيه مختلف الأساليب والطرق التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية للاستحواذ على ممتلكات وأراضي الجزائريين[2]، كما عبرت فيه عن رفضها القاطع لهذه السياسة الاستغلالية –على حدّ قولها– التي عملت على تكريس المشروع الاستيطاني باستخدام القوة والعنف، حيث قالت موضحة : :«... وقد دام ذلك الوضع قرناً كاملا يلخص أثره تاريخ الجزائر في نمو الأراضي الأجنبية على كاهل المواطنين الجزائريين حيث تفتك منهم أراضيهم وتسلم للمعمرين، وقد استعملت لذلك جميع الوسائل وهكذا كانت جميع الغايات تبرر جميع الوسائل على اختلاف أنواعها، فكانت أراضي المتمردين على النظام المفروض قهرا تصادر وتفتك منهم، وقد علل بوجو هذا قائلا: يجب أن تكون الأراضي مثمرة ولا يهمنا من الذين يستحوذون عليها، وقد سهلت ثورة 1871 تطبيق هذا البرنامج إذ اغتصبت مئات الآلاف من الهكتارات من الجزائريين المغلوب عن أمرهم، كما كانت مشتركة فحاول الاستعمار تجزئتها حتى تقسم ويسهل شراؤها شيئا فشيئا من طرف المعمرين، ونجاح هذه العملية ليس بصعب، إذ يكفي استمالة أحد الورثة حتى يطالب بالقسمة، فتنشأ خلافات يصاب فيها الورثة بالإفلاس، ويعرضون أراضيهم للبيع فيشتريها المعمرون الفرنسيون بأبخس الأثمان...»[3]

---

[1]– مجلة سياسة، أدبية، فلسفية فرنسية، صدرت سنة 1945، أسسها جان بول سارتر، وسيمون دي بوفوار Simon de Beauvoir، حيث نشرا بها العديد من المقالات والأعمال الخاصة بهما، اهتمت العصور الحديثة بمعالجة المسائل الثقافية والاجتماعية على إختلاف أنواعها. أنظر:

Anna Boschettu, Serter et les temps moderns , edition de minute, paris,1985 ,P328

[2]– للمزيد حول هذه الأساليب أنظر: قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال ق19، **مجلة المصادر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954العدد24، 2011، ص ص 13–27.

[3]– " **إفلاس النظم الاستعمارية1**"، العمل، العدد 155، (21 أفريل1956)، ص 04.

وفي ذات المقال وبلغة الأرقام راحت الجريدة تقدم بعض الاحصائيات التي تدل على جشع المستعمر الفرنسي وممارساته الاستغلالية في حق الشعب الجزائري، منذ دخوله إلى الجزائر سنة1830 إلى غاية سنة 1956 تاريخ صدور المقال، حيث أكدت على أن مساحة الأراضي المنتزعة من الشعب الجزائري خلال هذه الحقبة بلغت ثلاثة عشر مليون وسبعمائة وثلاثة آلاف من الهكتارات، في حين لم تبقى له إلا حوالي سبعة ملايين من الهكتارات فقالت في هذا الصدد:«... إذا أردت أن تعلم ماهي النتائج التي إنجرت عن هذه العملية الاستعمارية فاعلم أن مساحة أراضي المعمرين كانت تبلغ في سنة1850 مائة وخمسة عشر ألف من الهكتارات، وصارت تبلغ في سنة 1900 مليونين و ستمائة من الهكتارات وفي سنة 1950 بلغت مليونين وسبعمائة وثلاثة آلاف من الهكتارات،واليوم صار المعمرون الفرنسيون يمتلكون مليونين وسبعمائة وثلاثة آلاف من الهكتارات، وللحكومة الفرنسية أحدى عشر مليون من الهكتارات، وبقيت للمسلمين الجزائريين سبعة ملايين من الهكتارات، وهكذا انتزعت من الجزائريين أراضيهم ...»[1]

ثم حاولت الجريدة بعد ذلك أن تبرز إنعكاسات هذه السياسة وتداعياتها على المجتمع الجزائري، الذي أكدت على أنه ضُرب في بنيته الاقتصادية وتعرض للاذلال والتفقير، إذ أن معظم السكان الجزائريين الذين إنتُزعت منهم أراضيهم – حسب رأيها– أصبحوا يعيشون في فقر مدقع ومستوى متدني، مما أدى إلى تفشي الأمراض والمجاعات، وفي مقابل ذلك تنعم الأقلية الأوروبية بخيرات البلاد، حيث أكدت على ذلك بقولها :«... فقد افتكت من المسلمين مايقرب عن المائة وثلاثة وسبعين ألف من الهتكارات، واستعملت لزراعة العنب والمعروف أن المسلمين لا يشربون الخمر، وكانوا يزرعون هذه الأراضي التي سرقناها لهم حبوبا تباع إلى السوق الجزائرية، وهكذا نرى أننا لم ننتزع منهم أراضيهم فحسب، ولكننا عندما نزرع

[1]– " **إفلاس النظم الاستعمارية1**"، مقال سابق، ص 1 .

العنب بتلك الأراضي نحرم الجزائريين من قوتهم الوحيد... ومن أجل هذا فإن زراعة الحبوب تتقهقر شيئا فشيئا ...»[1]

واصلت الجريدة شرحها وتحليلها لمختلف مظاهر الاستغلال والبؤس والحرمان الذي كان يعانيه الجزائريون في ظل النظام الاستعماري، مشيرة إلى أن الأوروبيين هم وحدهم من كانوا يتمتعون بعائدات الانتاج الفلاحي، في حين لا ينال منها الجزائري إلا الفتات، رغم أنه محور العملية الانتاجية [2]، حيث قالت في هذا الشأن: :«... إن الانتاج الفلاحي يقدر اليوم على الصور التالية: إثنان وأربعون مليار من الفرنكات بالنسبة للمسلمين مقابل إثنين وتسعين مليار بالنسبة للأجانب، هكذا يتجلى أن تسعة ملايين من الجزائريين ينتجون ثلث الانتاج العام وهم لا يستهلكون إلا ذلك الثلث، أما البقية فيقع تصديرها إلى فرنسا، الأمر الذي يجعل الفلاح الجزائري يبذل كل ما لديه في سبيل معاشه دون سواء من الحاجيات الحيوية الأخرى فلم يبقى له شيئا لشراء الملبس أو لاكتراء ملجأ أو لاقتناء الحبوب وهذه حركة شهيرة تعرف بالتفقير التدريجي، الذي جعل من الفلاحة الاستعمارية وباءا يسود البلاد وينخر قواها نخراً ويهتك سترها هتكاً ...»[3]

---

[1] – " **إفلاس النظم الاستعمارية3** "، العمل، العدد 156، (22 أفريل 1956)، ص04.

[2]– وعلى غرار الميدان الفلاحي عرفت الميادين الأخرى تجاوزات إقتصادية واجتماعية بين الجزائريين والأوربيين، حيث يذكر أحمد محساس في كتابة **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** أن أوروبيي الجزائر وعددهم حوالي مليون شخص كانوا يتقاضون دخلا إجماليا يقدر ب 298 مليار سنة 1955 من بينها 93 مليار تشكل المدخول الفلاحي ل33ألف فلاح أوروبي، وقد كان السكان غير أوروبيون وهم أقل من تسعة مائة ألف يتقاضون 205 مليار، وكان السكان المسلمون الأصليون الحضريون وعددهم 3,4 مليون يتقاضون دخلا قدره 222 مليار، ما يعادل حوالي ثلاثة مرات ونصف مدخول الأوروبيين وهذا ما يترجم الوضعية المهيمنة التي كان يحتلها السكان الأوروبيون في الاقتصاد الجزائري. أنظر: أحمد محساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص94. وللمزيد راجع: مساعد أسامة، الأوضاع الاقتصادية_العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد4، العدد3، جامعة بابل ، العراق ، د ت ن ، ص 222 و مايليها.

[3] – " **إفلاس النظم الاستعمارية03** "، مقال سابق، ص04

وفي مقال آخر نشرته تحت عنوان " الاقتصاد الجزائري" خصصته لتسليط الضوء على إمكانيات الجزائر ومؤهلاتها في هذا المجال، عبرت الجريدة عن قلقها الكبير إزاء الوضع السائد في الجزائر، والذي يستحوذ فيه المستعمر الدخيل – على حد تعبيرها – على جزء كبير من هذه الإمكانيات، في حين يملك المواطن الجزائري خمس ما يملكه المعمر الفرنسي، وقد عبرت عن ذلك بقولها:«... مليون ونصف من الهكتارات تزرع قمحاً، ومليون ومائة ألف هكتار تزرع شعيراً، وثلاثة مائة وسبعين ألف هكتار تزرع كروماً، ويوجد بالجزائر عشرة ملايين شجرة من الزيتون، وخمسة وأربعون ألف هكتار تزرع خضروات وأربعة وعشرون ألف تزرع فواكه، وتوجد ثمانية ملايين شجرة من التين، وسبعة ملايين نخلة، أما الغابات تضارع سويسرا بجمال مناظرها وتشمل ثلاثة ملايين من الهكتارات، إلا أن معظم الأراضي الزراعية ملك للمستعمرين، فالمواطن الجزائري يملك خمس مايملكه المستعمر الفرنسي والمستعمرون وهم أغلبية مغتصبة يتصرفون في 5/6 من الأراضي الزراعية...».[1]

وتضيف قائلة:«... أما المعادن فالبلاد ثرية بها فيوجد الفحم والحديد والنيكل والزنك والرصاص والزئبق والنحاس والكبريت والفوسفات والرخام والبترول المكتشف حديثا... وبالجزائر مصانع لصنع الأغذية المحفوظة ومعاصر الزيتون وثلاثة مصانع للنسيج ومائة مصنع لصنع الآلات وعربات السكك الحديدية والمحركات الكهربائية، والملاحظ أن معظم المصانع يستثمرها المستعمر الدخيل، وبذلك يتصرف هؤلاء الاستعماريون في جميع خيرات البلاد ...»[2]

ثم تستطرد الجريدة في الحديث عن مخلفات هذه السياسة الاستعمارية، مشيرة إلى أن الثروة الحيوانية، وهي مصدر من مصادر رزق الكثير من السكان، كانت قد تأثرت هي الأخرى بسياسة نهب الأراضي، وذلك بسبب القضاء على حق الفلاحين الجزائريين في

---

(1)– "**الاقتصاد الجزائري**"، العمل، العدد432،(14 مارس1957)، ص02.

(2)– نفسه .

المراعي، مما أدى إلى تراجع واضمحلال قطعان ماشيتهم وأنعامهم، حيث أشارت إلى ذلك بقولها:«... هذا وإن تقسيم الأراضي قد تسبب في القضاء على حق الناس في المراعي واضمحلت أسراب الأنعام والغنم بالشمال، ولم يبقى منها إلا القليل بالجنوب، وهكذا فلم يبقى منها سنة1950، إلا أربعة ملايين بعدما كانت للبلاد قطعان تضم تسعة ملايين ...»[1]

كما حاولت الجريدة أن تكشف النقاب عن الأبعاد الاجتماعية لهذه الممارسات منبّهة إلى أن غرض السلطات الاستعمارية في مصادرة أراضي الجزائريين وتجزئتها، ليس خدمة مشروعها الاستيطاني فحسب، بل أن الهدف من وراء ذلك أيضاً هومحاولة القضاء على وحدة المجتمع الجزائري المتماسك، والمستعد للوقوف بصفة جماعية في وجه أي خطر خارجي لأن القبائل الجزائرية إذا تعرضت أراضيها للتقسيم والتشتيت، حلّ بها الضعف وتمكنت الادارة الاستعمارية من السيطرة عليها و قتل روح المقاومة فيها، حيث قالت الجريدة في هذا المضمار:«...عندما أدخل الاستعماريون قوانين فرنسية على الملكية فقسموها تقسيما هدموا به هيكل المجتمع الجزائري القديم ولم يعوضوه بشيء آخر... وقد شجعت الحكومة هذا التهديم لأنه يبيد المقاومة ويعوض القوة الجماعية بأفراد لاحول لهم ولا قوة ...»[2]

ومن التداعيات الاجتماعية لهذه الممارسات أيضا، تشير الجريدة إلى تفاقم مشكل البطالة بالنسبة للسكان الجزائريين، جراء النظام الاستعماري الذي أتى على مصادر أرزاقهم بنهب أراضيهم وتمليكها للمعمرين، هذا إضافة إلى أنه نظام مكنن– على حد تعبيرها– حلت فيه الآلة محل اليد العاملة، فقضى على كل المنافذ التي من شأنها أن توفر لهم فرص عمل في دائرة اختصاصهم، مما أدى إلى لجوء هؤلاء إلى البحث عن وظائف ثانوية لا تلبي إحتياجاتهم، حيث قالت في هذا الصدد :«... ولا يخفى حتماً أن الازدهار الآلي يتسبب في البطالة، إذ تحل الآلة محل اليد العاملة وهذا الأمر يكون مرغوباً فيه لو كان للأهالي

---

(1) – "**إفلاس النظم الاستعمارية03**"، مقال سابق، ص04

(2)– نفسه.

الجزائريين قسط ولو ضئيل من صناعات الآلات، غير أن النظم الاستعمارية الرجعية تُحرم عليهم ذلك تحريما، فتتفاقم البطالة ويلجأ العمال إلى المدينة ويعملون أياماً في بعض المصالح الثانوية، ثم يلتحقون أفواجاً بصفوف البطالين المحرومين، حتى أن الإحصائيات الرسمية لسنة1953 كشفت القناع عن الأوبئة الاستعمارية الوخيمة، إذ بينت أن 143000 من العمال لم يشتغلوا إلا تسعين يوما في السنة، ومعنى ذلك أنهم يعملون يوماً ويترقبون أربعة أيام ...»[1]

وبعد ذلك حاولت الجريدة أن تكشف القناع عن الحقوق المهضومة للعمال الجزائريين وعن الوضعية المزرية التي يعيشونها في ظل هذا النظام، وهم يكدحون من أجل توفير لقمة العيش لأبنائهم، مناشدة السلطات الفرنسية بالرأف على حالهم فتقول:«...نقول لهم أو هل تعلمون أن ثمانين في المائة من هؤلاء المساكين يرسلون القسط الأوفر من أجرتهم إلى عيالهم بالبلاد الجزائرية، كما نذكرهم ويا للفظيعة أن مليونا ونصف مليون من الأهالي القاطنين بالجزائر يعيشون عالة على أجرة أبنائهم المغتربين الكادحين الباذلين عرق الحياة بالبلاد الأجنبية... وهذه أيضا من حسنات النظم الاستعمارية، فإن الجزائري يفارق الأهل والخلان سعياً وراء عمل بفرنسا حرمه منه الفرنسيون بوطنه الجزائر ...»[2]

وتضيف :«... يكدحون في سبيل القوت بأبخس الأثمان ويشاهدون أشباح الموت ضروباً مختلفة، فإنهم لا يجدون سبيلاً للتمرد ولا للثورة ولا طريقا للمطالبة بحقوقهم على طريق الإضراب الشرعي، فإنهم يخافون إستعمال ما أحل لجيمع عملة العالم فلا وجود للضمان الاجتماعي ولا للمنح العائلية ولا المطابخ العمالية ولا أحياء الشغيلة، فالحياة عندهم كوخ من تبن وأرغفة يابسة وتين وتمر لايسمن ولا يغني من جوع، وهذا كله جزاء عمل متواصل شاق

---

(1)– "**إفلاس النظم الاستعمارية03** "، مقال سابق، ص04

(2)– نفسه .

لا يقل عن عشر ساعات في اليوم وهنا قد بلغ للعامل الجزائري الأجر الأدنى الذي بدونه تفقد الحياة ...»[1]

وفي ردها على أطروحة الاستعمار الإيجابي، وإنجازات فرنسا الاستعمارية بالجزائر التي طالما تغنى بها الفرنسيون، كتشييد المدارس وبناء المستشفيات والمطارات وشق الطرقات، حاولت الجريدة التصدي لها، معتبرة إياها خرافات لجأت إليها فرنسا للتغطية على جرائمها المرتكبة في الجزائر، كما أكدت على أن ماتفتخر فرنسا بإنجازه في الجزائر لم تشيده من أجل الجزائريين، الذين طردتهم إلى الشعاب والصحاري والجبال، وإنما شيدته من أجل المعمرين الفرنسيين، الذين سهرت على راحتهم وتوفير أسباب العيش الرغيد لهم، فقالت بهذا الخصوص:«... يالهم من طغاة أنهم ليجدون مفخرة في تعدادهم لمزايا الإدارة الاستعمارية، فيشيدوا بما أنجزته من أعمال جبارة في سبيل الصالح العام، كخط الطرق وتنمية وسائل الانتاج وحفر الآبار وتشييد المستشفيات، لكننا سوف لن نترك لهم وسيلة للتشدق بهذه الانجازات، إذ لم يقدمها الاستعمار لصالح المستعمر، فلا هو فكر في ذلك ولا إستفاد منها الجزائريون، إذ كل ما أنجز بالجزائر إنما غايته الواحدة الترفيه عن المعمر المدلل... نعم إنها شُيدت حتى تسهل للجزائري سبل الهجرة ومغادرة الأهل، للموت جوعاً وبردا تحت نهر السين... أما الطرقات فقد أنشأت لتصل بين المدن ومزارع المعمرين، ولم تخط بتاتا لصالح الجزائريين ...»[2]

وهكذا كان الموقف الذي تبنته "العمل" من السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر موقفا رافضا ومعارضا لهذه السياسة، ويتجلى ذلك في حرصها الشديد على فضح ألاعيبها التي كان لها أثار جد سيئة على المجتمع الجزائري. ***فما هو موقف الصحيفة من السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر ياترى؟***

---

[1]– " **إفلاس النظم الاستعمارية04** "، العمل، العدد157، (23 أفريل1956)، ص04.

[2]– نفسه .

المبحث الرابع : تنديدها بسياسة المسخ الاستعمارية.

عملت السياسة الاستعمارية الفرنسية في جوانبها الثقافية على محو السمات العامة التي تميز بها المجتمع الجزائري، وهاجمت هذه السياسة بصورة خاصة الثقافة العربية الإسلامية التي كانت ترى فيها القوة الرئيسية في تحقيق ما تسعى إليه في مسخ الشخصية الجزائرية، فسارعت إلى تطويق اللغة العربية ومحاربة الإسلام وتشويهه، كما حرصت على عدم نشر الثقافة الفرنسية بين السكان الجزائريين، لما في ذلك من خطر على المشروع الاستعماري وكنتيجة لذلك تجسدت سياسة تجهيل حقيقة، فقد أُجبر الجزائريون على التخلي عن ثقافتهم الخاصة، ومُنعوا في الوقت ذاته من الالتحاق على قدم المساواة مع الأوروبيين بالثقافة الفرنسية.[1]

وفي هذا السياق كانت "العمل" إحدى أهم المنابر التي إرتفع صوتها من أجل التنديد بهذه السياسة، حيث جاءت جل مقالاتها ذات العلاقة بهذا الموضوع، معبرة عن غضبها من الأساليب المتعبة من طرف الإدارة الاستعمارية للقضاء على هوية الشعب الجزائري وطمس معالم شخصيته، وقد نشرت بهذا الخصوص مقالا جاء تحت عنوان " التعليم في الجزائر" إنتقدت فيه السياسة التعليمية الفرنسية المتبعة بالجزائر، مشيرة إلى أنها سياسة تقوم على مبدأ تجهيل الشعب الجزائري وتجريده من قوميته، وذلك بمنعه من تعلم اللغة العربية من جهة، وعدم السماح بانتشار التعليم الفرنسي من جهة ثانية، وقد حاولت الجريدة تقديم بعض الإحصائيات حول هذا الموضوع لاثبات وجهة نظرها، فقالت في هذا الشأن: «... حارب الاستعمار التعليم بصفة عامة وتعليم اللغة العربية بصفة خاصة فاليوم يوجد 90%من الجزائريين لا يتكلمون العربية الفصحى، لأن فرنسا الاستعمارية قضت خلال القرن الماضي على الكتاتيب التي كانت تعلم اللغة العربية، فهبط عدد التلاميذ من 150 ألف قبل الاحتلال إلى 30 ألف بعده، وفي سنة1904 صدر قانون ينص على أن لا يسمح لأي معلم مسلم أن

---

[1]– أحمد محساس، مرجع سابق، ص ص 26-27.

يتولى إدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يسلمه إياها حاكم المنطقة، كما لا يجوز للمكاتب العربية أن تفتح أبوابها للأولاد الذين هم في سن التعليم أثناء ساعات التعليم بالمكتب الفرنسي وذلك بجميع القرى التي تبعد كيلومترا عن المكتب السياسي ...»[1]

وتضيف:«... وحتى اللغة الفرنسية لم تسمح بتعليمها للجزائريين إلا بمقدار، فعدد الذين يتلقونها لا يتجاوز مائة ألف تلميذ، بينما عدد الفرنسيين مائتا ألف تلميذ، مع العلم أم عدد الأجانب يعادل ربع السكان الكلي، أما بالنسبة للتعليم الثانوي فتسعة بالمائة، كما لايخفى أنه توجد بالجزائر جامعة تضم 1/10 من الطلبة الجزائريين، وهكذا عملت الإدارة الاستعمارية على تجريد الشعب الجزائري من قوميته ولكنها لامحال ستفشل ...»[2]

وفي مقال آخر حاولت الجريدة تصوير مختلف الاجراءات التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال لمحاصرة اللغة العربية واستئصال جذورها من المجتمع الجزائري، كغلق المدارس وتحويلها إلى مراكز للجيش الاستعماري، واعتقال المعلمين والتنكيل بهم، فقالت في هذا المضمار:«... وتشريد التلاميذ واعتقال المعلمين...أما المدارس فكانت معرضة لكل اضطهاد وغلق وتعطيل، فلما جاءت الحوادث وبوشرت الحرب ضد الشعب الجزائري، إنضم إلى قائمة المدارس المضطهدة كثير منها، ففي المدة الأخيرة اضطهدت مدرسة أفيل يلفو واعتقل معلموها، وأغلقت مدرسة ندرومة ونهب جميع أثاثها مع قدر كبير من المال وجد في خزانتها، ومدرسة معسكر سلبت مفاتيحها وأُغلقت... أما المعلمون فإن طائفة كبيرة منهم ماتزال تقاسي آلام السجون والمعتقلات، ومنهم من قاسى آلام التعذيب والتحقير والاهانات ...»[3]

---

[1]– " **التعليم بالجزائر**"، العمل، العدد 432، (14 مارس1957)، ص02.

[2]– نفسه . وللمزيد حول موضوع سياسة فرنسا التعليمية بالجزائر راجع: عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

[3]– " **فظائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر**" ، مقال سابق، ص06.

كما حاولت أن تبرز غاية الادارة الاستعمارية من وراء هذه السياسة، فأرجعت ذلك إلى رغبة هذه الأخيرة في فصل الجزائريين عن تاريخهم، كونها اعتبرت اللغة العربية من أقوى عوامل ومسببات البعث القومي، ومما قالته- نقلا عن جال بول سارتر- في هذا الصدد مايلي :«... أما ثقافتنا فمن يدرينا أن الجزائريين بحاجة إليها، ومهما يكن الأمر فقد حرمناهم منها وأردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين أميين يتخبطون في ظلمات الجهالة وياللعار فقد أسفرت الاحصائيات بعد مائة سنة مضت على الوجود الفرنسي، على أن ثمانين في المائة من الجزائريين جهلة أميون، زد على ذلك أننا لم نحرمهم من لغتنا فحسب ولكننا حجرنا عليهم إستعمال لغتهم القومية لا لشيء سوى أن المستعمرين يعتقدون أن اللغة العربية هي أقوى مسببات البعث القومي، ولأنهم كانوا مصممين على فصل الجزائريين عن تاريخهم فصلا تاما، فمنذ 1830 تعتبر اللغة العربية في الجزائر لغة أجنبية، ولا شك أن الجزائريين مازالوا يتكلمون العربية لكن لا يكتبونها ...»[1]

أما الدين الإسلامي فهو الآخر عملت السلطات الاستعمارية على محاربته بمختلف الوسائل أملاً في محوه وإحلال الدين المسيحي محله، ولقد أثارث هذه الممارسات هي الأخرى غضب الجريدة، فلم تتوانى عن نشر مقالات للتشهير بها وكشف القناع عنها، ففي إحدى هذه المقالات تذكر الجريدة، بأن معظم المساجد تم تدميرها وتم تحويل بعضها إلى مخازن وثكنات للجيش الفرنسي، وبعضها الآخر تم إقتحامه وإبطال الصلاة فيه والعبث بمقدساته فتقول :«... ولا شك أن أبشع ماتوصل إليه العبث والاستهتار هو إنتهاك حرمة المساجد وأماكن العبادة، التي أجمعت كل الشرائع السماوية على احترامها، والعبث بمقدساتها، كما منع المصلون من أداء الصلاة بها، وقد وقع ذلك في أماكن كثيرة منها مسجد قسنطينة الأعظم الذي اقتُحم وأخرج منه المصلون، وسيقوا بإمامهم إلى محتشد أمام دار الشرطة المركزية... وقد أُهينت الكتب السماوية وديس المصحف ففي كل مسجد مقتحم

[1]– " **إفلاس النظم الاستعمارية05** "، العمل، العدد159، (25 أفريل1956)، ص04.

مصاحف، وفي معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة كسرت الصناديق والخزانات وبعثرت الكتب والملفات والأوراق...»[1].

كماحاولت الجريدة أن تسلط الضوء على أبعاد هذا القمع الذي طال المؤسسات الدينية، فأوضحت بأن الإدارة الاستعمارية سعت لتطويق الدين الإسلامي ومسخه، للحيلولة دون إلتفاف الجزائريين حوله، ولجؤهم إليه لتوحيد صفوفهم، مشيرة إلى بعض الخرافات والشوائب التي عمل الاستعمار الفرنسي على إلصاقها به بغرض تشويه صورته، فقالت :«...ولم تقف الإدارة الاستعمارية عند هدا الحدّ، بل خافت من إلتجاء الجزائريين إلى الدين وإلتفافهم حوله وتوحيد صفوفهم للمحافظة على مابقي لهم من قوميتهم، فبادرت إلى إفتكاك دين الجزائريين وسملته لبعض صنائعها من الخونة، وحاولت المحافظة على بعض المعتقدات والعادات السخيفة لاستعمالها في بث التفرقة في صفوف الشعب ...»[2]

[1] - "**فظائع الاستعمار الفرنسي في الجزائر**"، مقال سابق، ص06

[2] – " **إفلاس النظم الاستعمارية 5**"، مقال سابق، ص04. وللمزيد حول سياسة فرنسا الثقافية والدينية بالجزائر راجع: كميل ريسليير، **السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، أهدافها وحدودها1830–1962**، تر: نذير طيار، ط1، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، الجزائر، 2016.

- خلاصة واستنتاجات

واكبت صحيفة العمل التونسية الأحداث التطورات التي شهدتها السياسة الاستعمارية الفرنسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية بمختلف مظاهرها، حيث إتسمت مواقفها إزاء هذه الأحداث برفضها القاطع من جهة، والعمل على كشفها وفضحها أمام الرأي العام من جهة أخرى، فبالنسبة لسياسة العقاب الجماعي ومختلف أساليب الإرهاق والتعذيب التي كانت تمارس داخل مراكز الاعتقال والمحتشدات، فقد أدانتها الجريدة بشدة واجتهدت في التشهير بها معتبرة إياها جرائم حرب ستبقى وصمة عار في تاريخ الجمهورية الفرنسية، التي طالما تغنت بمبادئ الحرية ورفعت شعارات الإخاء والمساواة، كما استنكرت حادثة القرصنة الجوية التي اعتقل على إثرها زعماء الثورة الخمسة، ونددت بالعدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف، كما أثار مشروع الأسلاك الشائكة المكهربة غضبها، ومع ذلك أظهرت الجريدة سخريتها من هذه المخططات، مؤكدة أنها فشلت فشلاً ذريعاً في إخماد نار الثورة، فحادثة إختطاف الطائرة – حسب رأيها– أدت إلى تصعيد الثورة في الداخل، ومشروع الأسلاك الشائكة لم يقف حاجزاً أمام عزيمة الثوار، في حين لم تنجح مختلف ممارسات الاضطهاد التي تعرض لها الشعب الجزائري في الحيلولة دون احتضانه لثورته.

كما انتقدت الجريدة مختلف المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها الحكومات الفرنسية المتتالية، ودعت إلى رفضها بسبب عدم جدوى أهدافها من جهة، وتأخرها عن أوانها من جهة ثانية، هذا إضافة إلى أنها حاولت فضح مختلف عمليات النهب والسلب والاستيلاء التي تعرضت لها ثروات الجزائريين وممتلكاتهم، وكذا محاولات الطمس والتشويه التي طالت لغتهم ودينهم، منبهة إلى مافي الأمر من إنعكاسات خطيرة، هددت هوية المجتمع الجزائري وكادت أن تحطم بنيته.



الفصل الرابع

الفصل الرابع: تطورات السياسة الديغولية و مواقف صحيفة العمل التونسية (1958 – 1962)

المبحث الأول : تفاعلها مع انقلاب 13ماي 1958 وملابسات قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.

المبحث الثاني : موقفها من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة 19-09-1958.

المبحث الثالث : موقفها من أطروحة "الجزائر الفرنسية" ومراهنة ديغول على الحل العسكري إلى اعترافه بتقرير المصير 16-09-1959.

1- موقفها من سياسة الادماج والفرنسة.

2- موقفها من مشروع تقرير المصير.

المبحث الرابع : تفاعلها مع سياسة ديغول في محاولة انتصاره لمصالح فرنسا العليا ومواجهته لمطامع المستوطنين العنصريين.

- خلاصة واستنتاجات

الفصل الرابع : تطورات السياسة الديغولية ومواقف صحيفة العمل التونسية (1958 – 1962) .

لم تنجح مختلف الاجراءات الاستعمارية الترهيبية والترغيبية في كبح جماح الثورة الجزائرية، بل زادتها اشتعالا وانتشارا، فامتدت إلى عقر دار فرنسا ابتداء من سنة 1958 الأمر الذي خلق عدة أزمات داخل الساحة السياسية الفرنسية، وجعلها تشهد سقوط سبعة حكومات متتالية خلال الفترة الممتدة من (1954–1958)، غير أن أكبر أزمة عرفتها فرنسا خلال هذه الفترة هو ذلك التمرد الذي شهدته في13 ماي 1958، والذي قاده مجموعة من ضباط الجيش الفرنسي[1]، بعد تأكد غلاة المعمرين من عجز الحكومات الفرنسية في إيجاد حل عسكري يقضي على الثورة الجزائرية، وهو ما يعني ضياع مصالحهم في الجزائر.

كان هؤلاء المستوطنون ومن يساندهم ويؤيدهم من العسكريين المتطرفين يحلمون بـــ : "الجزائر الفرنسية"، فطالبوا بمجيء ديغول إلى سدة الحكم، حيث لم يرو في غيره من الشخصيات السياسية الفرنسية، من له القدرة على تحقيق طموحاتهم دونه، وبهذا سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة وانتخب الجنرال ديغول Deghaulle رئيسا للجمهورية الخامسة. ***فماهي الاستراتيجية التي اتبعتها هذه الأخيرة في محاولة القضاء على الثورة التحريرية الجزائرية؟ وكيف تفاعلت معها صحيفة العمل؟***

المبحث الأول: تفاعلها مع انقلاب 13 ماي 1958 وملابسات قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.

تفاعلت جريدة العمل وبحماس شديد مع حدث الانقلاب الشهير الذي شهدته فرنسا في 13 ماي 1958، حيث استأثر هذا الحدث اهتمامها، فحرصت على نقل مجرياته ومتابعة مستجداته وتطوراته في العديد من الافتتاحيات والعناوين الإخبارية، وفي محاولة

---

[1] – وعلى رأسهم الجنرال راؤول سالان قائد الأركان وجاك ماسو قائد فرقة المظلات .

منها لتحليل أسباب هذا الانقلاب ومعالجة خلفياته، نشرت الجريدة مجموعة من المقالات أجمعت فيها على أن خلفيات حركة تمرد ضباط الجيش الفرنسي التي شهدتها الجزائر في 13ماي1958 تعود أسبابها إلى وجود فئة استعمارية مسيطرة على الأوضاع في الجزائر ومتحكمة فيها، حيث لا ترى هذه الفئة – حسب رأيها– في الحكومة الفرنسية والجيش الفرنسي، إلا وسيلة للمحافظة على مصالحها القائمة على استعباد الشعب الجزائري واستنزاف ثرواته، وأن هذه الفئة بمجرد ما شعرت أن الخطر أصبح يهدد مصالحها، وبأن السياسة الفرنسية قضت بتعديل مواقفها إزاء القضية الجزائرية[1]، بادرت بإعلان العصيان والتمرد، مطالبة بحكومة تسايرها في خدمة مصالحها وتعزيز جانبها في الجزائر، حيث قالت الجريدة في أحد مقالاتها ذات العلاقة بهذا الموضوع ما يلي:«... لم تفاجئ حركة التمرد الجنونية التي اجتاحت عاصمة الجزائر، ثم عمت البلاد الجزائرية بسرعة البرق كل الذين يتتبعون أطوار هذه الحرب الدامية التي تدور رحاها منذ أربع سنين على أديم تلك الأرض الطاهرة، بعد أن درسوا تاريخ الحركة الوطنية هناك ويعرفون دلائل الأقلية الفرنسية أو المتفرنسة والضغط الذي لم يزالوا يسلطونه على حكوماتهم، حتى تبقى امتيازاتهم ويستمر استغلالهم الفاحش لثروات البلاد على حساب أبناء البلاد، فهم الذين مانعوا في تطبيق قانون 1947 التقدمي نسبيا، وهم الذين استقبلوا رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي يوم 06 فيفري1956 بالطماطم والحجارة وكالوا له السب والشتم، فما كان منه إلا أن يتراجع عوض أن يقدم على مالم يكن منه بد، وأن يتنكر للمبادئ التي انتخب من أجل الدفاع عنها... وأخيرا تقدم رئيس حكومة جديد أمام البرلمان للتزكية، ورغم تأكيده بأن الروابط التي بين فرنسا والجزائر لا يمكن أن تنقسم فإن المدللين أقاموا الدنيا وأقعدوها فشكلوا لجنة وأسندوا رئاستها إلى الجنرال ماسو فقبلها، بعد أن فكر ثلاثين ثانية فقط، وشقوا عصا الطاعة وتحدوا

---

[1] – ويقصد بذلك الاتصالات السرية التي قامت بها كل من حكومتي غي مولي وبورجيس مونري مع جبهة التحرير الوطني، وقبولهما بمبدئ حل القضية الجزائرية نتيجة الضغط الدولي والعسكري للثورة التحريرية ، وتزايد الخسائر المادية والبشرية لدى الاستعمار الفرنسي .

الحكم المركزي، وصرحوا بأنهم يلتزمون الدفاع عن مصالح الجزائر الفرنسية ولو تخاذل المسؤولون بباريس...»[1]

ولم تتردد الجريدة في التعبير عن مواقفها الصريحة إزاء هذه الأحداث من خلال مقال نشرته في عددها الصادر بتاريخ 16 ماي 1958، عبرت فيه عن أسفها الشديد واستيائها الكبير من الواقع الذي آلت إليه فرنسا في ظل الأزمة السياسية الحادة التي أوقعها فيها غلاة المعمرين – على حد تعبيرها – من مدنيين وعسكريين، واصفة ما أقدموا عليه بالأعمال الطائشة والمتهورة، حيث عبرت عن ذلك بقولها: «... وكل ما يمكن الشعور به والتعبير عنه في هذه المناسبة، هو الأسف أمام مآل هذه الأمة العريقة في الحضارة التي أنجبت تربتها مفكرين أفذاذ وأشعت مبادئها على العالم ردحا من الزمن... وإنما الذي يجب التفكير فيه والاستعداد له، هو تفاقم هذه الحمى التي اعترت المدنيين الفاشيين وأعوانهم من الجنود بالجزائر، فأصبحوا في حالة نفسية مرضَية وأصبحت أعمالهم الطائشة وغرائزهم وأهوائهم متغلبة على عقولهم، إذ هم مقبلون على كل شيء مستخفون بكل شيء، حتى على الهجوم على تونس والمغرب لإستعادة الرجولة الفرنسية وغسل الشرف الفرنسي من العار، الذي ألحقه به المتخاذلون من بني أوطانهم عندما اضطروا إلى الاعتراف باستقلال الهند الصينية وتونس والمغرب...»[2]

ونظرا للفوضى الكبيرة والاضطرابات الخطيرة التي أثارتها هذه الأحداث، نشرت الجريدة في عددها الصادر بتاريخ 14 ماي 1958 مقالا، انتقدت فيه عجز الحكومة الفرنسية عن محاولة إنقاذ مصير بلادها، الذي تركته بين أيدي ثلة من المتطرفين– على حد قولها – يسيرون به نحو التدهور الكامل، حيث قالت في هذا الصدد: «... لقد ذهب المتطرفون إلى أبعد مايمكن أن يذهبوا إليه، فاستولوا على السلطة في الجزائر في وقت بلغت

---

[1]– " **محمد مزالي، انتفاضة اليأس**"، العمل، العدد 796، (16 ماي 1958)، ص04.

[2]– نفسه .

فيه أزمة الحكم في باريس أوجها، فأصبحت الحالة في منتهى الخطورة، ودقت الساعة التي يستطيع فيها المصلحون والعقلاء من ذوي الشجاعة والاقدام أن ينقذوا مصير دولتهم، أو أن يتروكوها تسير بخطى حثيثة نحو التدهور الكامل... إن أول مايمكن استنتاجه من حركة التمرد التي قامت بالجزائر هو أن كمشة من المجانين ومن الفوضويين تستطيع أن تفتك الحكم وأن تفرض تكوين حكومة معينة وأن تهدد بالانفصال عن فرنسا، بينما تدعي أنها تقوم بالحرب للاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا، فأين هي فرنسا الآن التي كانت تبحث عن المخاطب الكفؤ في الجزائر؟ أين هي فرنسا التي تزعم أنها تريد أن تفرض سلطتها على مغربنا الكبير؟ في حين أنها عاجزة عن فرض سلطتها على كمشة من المتنطعين...»[1]

ثم أشارت الجريدة بعد ذلك إلى المخاوف التي أثارتها حركة التمرد العسكري في أوساط الفرنسيين، بعد مطالبتها بتعيين الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية، وذلك لاعتقادها بأنه الرجل الوحيد الذي يؤمن بفرنسة الجزائر، والقادر الوحيد على إبقائها فرنسية حيث أشارت إلى ذلك بقولها:«... على إثر حركة التمرد التي قام بها الجنرال ماصو وجماعته بعاصمة الجزائر الرامية إلى الضغط على النواب ورئيس الجمهورية، وحملهم على تعيين الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية، لما في اعتقاداتهم من أن ديغول هو الرجل الوحيد الذي يؤمن بفرنسة الجزائر، مهما بلغ الثمن وتضخمت التضحيات، وعلى إثر هذا التمرد شعر الشعب الفرنسي بالخطر الذي يهدد مؤسساتهم الديمقراطية، والذي يهدف إلى القضاء على نظامه الجمهوري الراجع إلى غابر التاريخ، فنادى بتعلقه بهذا النظام وشنت الصحافة حملة عنيفة على حركة التمرد الجزائرية، وتراجع المستقلون في استقالتهم من الحكومة وقبَل الاشتراكيون المشاركة فيها، شعورا منهم بوجوب القضاء على النازية الناشئة...»[2]

---

[1]– " **مع الأيام** "، العمل، العدد 794،(14 ماي 1958)، ص 01.

[2]– "**حركة التمرد تنتشر في الجزائر**"، العمل، العدد 795، (15 ماي 1958)، ص01

وفي محاولة منها لتحديده الموقف الذي تبناه الجنرال ديغول من هذه الحركة، ومن الدعوة التي وجهتها له لتولي مقاليد الحكم في فرنسا، نشرت الجريدة في عددها الصادر بتاريخ 20 ماي 1958 مقالا تحت عنوان " **ديغول يؤكد حسنا ما فعل الجيش**"، أوضحت فيه ترحيب الجنرال ديغول بالانقلاب، وإعلانه عن استعداده التام لترأس الجمهورية الفرنسية إذا أراد الشعب الفرنسي ذلك، مشيرة إلى أنه حَمل مسؤولية الأزمة التي أصبحت تتخبط فيها فرنسا إلى سياسة الأحزاب الخرقاء، التي كانت تدير شؤون الدولة بأساليب بالية و طرق فاسدة، فقالت بهذا الشأن:«... تعرض الجنرال ديغول أثناء ندوته إلى أسباب الأزمة الحالية وحاول أن يرمي مسؤولية الخلل والضعف الذي ينخر قوى فرنسا، على الأحزاب وسياستها وادعى أنه مادامت شؤون الدولة تساس على هذه الطرق البالية الفاسدة، فيستحيل على فرنسا أن تتوصل إلى تنفيذ البرامج البعيدة الأمد، ويتعذر عليها فض مشاكلها وإيجاد الحلول الناجعة... وجزم بأن الحركة الرديئة التي أصبحت عليها الجزائر، إنما ترجع إلى سياسة الأحزاب الخرقاء، وختم الجنرال ديغول كلامه معلنا عن استعداده– إذا أراد الشعب ذلك– لترأس حكومة الجمهورية الفرنسية...»[1]

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية للتطورات التي شهدها حدث الانقلاب العسكري معربة عن قلقها إزاء استجابة الجنرال ديغول لنداء المتمردين، واعلانه عن استعداده التام للاضطلاع بمهام الحكم في فرنسا، ومنبهة إلى ما سوف يكون لذلك من عواقب وخيمة على النظام الجمهوري، قد تؤدي – حسب رأيها– إلى زواله وقيام نظام عسكري ديكتاتوري بفرنسا فقالت بهذا الخصوص: «... إن تصريح الجنرال ديغول يكتسي نوعا من الخطورة لأمرين أولهما هو أنه جاء ملبيا دعوة العسكريين المتمردين والمدنيين الثائرين في الجزائر، الذين ما فتؤوا يطالبونه بأخذ زمام الحكم لإنقاذ البلاد من الانهيار، وثانيهما هو أن التصريح جاء بعد خطاب الجنرال سالان في جموع المتظاهرين بالجزائر ببضع ساعات ...هذا الخطاب الذي

[1]– " **ديغول يؤكد حسسنا ما فعل الجيش**"، العمل، العدد 799، (20 ماي 1958)، ص02.

ختمه بالهتاف بحياة ديغول، مما يدل دلالة واضحة على وجود اتفاق بين المتمردين في الجزائر والجنرال بباريس، ربما يكون يرمي إلى قلب نظام الحكم الحالي بفرنسا... إن تصريح ديغول رغم إيجازه واضح جلي وخطير جدا، إذ فيه مس للنظام الجمهوري وتحدي لدستور البلاد واستهزاء بإرادة الشعب الفرنسي ...».[1]

وفي رصدها لمواقف الأوساط السياسية الفرنسية من هذا الموقف، أكدت الجريدة أن معظم التيارات السياسية، أبدت تخوفاتها مما عساه أن ينتج عن القرار الذي اتخذه ديغول من تهديد للنظم الراهنة بفرنسا، وهو المعروف بميله إلى التشدد والانفراد بالرأي.[2]

كما اهتمت الجريدة بمعالجة ردود أفعال و مواقف بعض الدول الغربية من تولي ديغول السلطة في فرنسا، فأكدت على أن الحدث تسبب في إثارة الحيرة والارتباك والقلق في الأوساط الدبلوماسية والحكومية الغربية، مفسرة ذلك بعدم إرتياح هذه الأوساط لما عسى أن يؤول إليه نظام الحكم بفرنسا، وتخوفها من أن ينتج ديغول نظاما ديكتاتوريا يمس ببعض المعاهدات الأوروبية كالحلف الأطلسي، وهو المعروف بمناهضته– حسب رأيها– لمثل هذه المعاهدات، التي يرى فيها حاجزا لازدهار سياسة فرنسا وتطورها، حيث قالت في هذا الشأن: «... تنفس الساسة والدبلوماسيون الصعداء في مختلف العواصم الغربية، بعدما بلغهم خبر إرتقاء دي غول إلى الحكم وانتهاء الأزمة الفرنسية، ولكن الارتياح الذي عبرت عنه كل من الأوساط الديبلوماسية والصحف الغربية كان مشوبا بنوع من القلق والتخوف، ومصدر تلك التخوفات وذاك القلق راجع في أغلب الأحيان إلى الغموض الذي اتصفت به نوايا دي غول إزاء مشاكل شمال إفريقيا، وإلى النتائج التي قد تنجر عن سياسته بالجزائر، وقد تلحق ضررا بالحلف الأطلسي... هذا وتسجل الأوساط الدبلوماسية بالخصوص أن الأغلبية التي ساندت

---

[1]– " **ديغول يستجيب لنداء المتمردين بالجزائر**"، العمل، العدد796،(16 ماي 1958)، ص 01.

[2]– نفسه .

الجنرال دي غول تكاد تكون ضئيلة وتبدي تخوفات من المنهاج الجديد الذي قد يتخذه الرئيس الفرنسي في سياسته الخارجية...» [1]

ثم تساءلت الجريدة بعد ذلك عن الوسائل والاستراتيجيات التي يراها الجنرال ديغول ناجعة لوضع حد للحرب في الجزائر، فأشارت إلى أن هذا الأخير سوف يكون أمام طريقين لحل المشكلة الجزائرية، فإما يكون ذلك – حسب رأيها– عن طريق الاعتراف بأن عظمة الأمم ليس في عدد مستعمراتها، والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وإجبار المعمرين على قبول بعض الحلول التي تخدم مصالح الجزائريين، أو يكون عن طريق الاستجابة لأهداف المستوطنين الرامية إلى فرنسة الجزائر، وهو ما سوف يؤدي إلى تصعيد الحرب ودخولها في طور الإبادة، وقد قالت في هذا المضمار: «... هل سيقوى ديغول على الاعتراف بأن قيم القرن التاسع عشر إنقضت تماما، وأن عظمة الشعوب ليس في الغرور والاستئساد على المستضعفين، وأن معيار مجد الأمم ليس في عدد ضحاياها ومساحة ممتلكاتها؟... هل سيخَيب الجنرال ديغول ظن المتطرفين والعسكريين المجانيين، فيخالف التاريخ ويوفي إلى ماضيه المجيد، فيعيد إلى فرنسا ما فقدته من جاه ونفوذ؟... أم أنه سيحالف الشيطان ويلعن هذه القيم التي من أجلها حيا حياة مثالية في سبيل وطنه، فيضيع عليه هذه الفرصة الأخيرة ... ومهما يكن من أمر فإن الشعب الجزائري مستعد في كلتا الحالتين، لأنه لا يتعلق بشيء كما يتعلق بالسلم والتعاون الحقيقي، ولا يستعذب شيئا كما يستعذب الكفاح من أجل الحياة الكريمة ...»[2]

وهكذا أدى انقلاب 13 ماي 1958 إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة لتنهض على أنقاضها الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول، الذي صادق البرلمان الفرنسي على حكومته في 01 جوان 1958 ب329 صوتا ضد 224 صوتا معارضا، حيث

---

[1]– " **تولي ديغول يثير في الغرب ارتياحا ممتزجا بالقلق** "، العمل، العدد809، (31 ماي 1958)، ص01.

[2]– " **مزالي محمد، الجنرال ديغول**"، العمل، العدد 809، (31 ماي 1958)، ص 06.

شرع في تنفيذ سياسته لمواجهة الثورة التحريرية الجزائرية[1]، وقد أبدت الجريدة موضوع الدراسة اهتماما منقطع النظير إزاء تطورات ومستجدات هذه السياسة، التي سوف نتطرق إلى معالجة مظاهرها في عناصرنا اللاحقة، كما اهتمت برصد ردود أفعال ومواقف جبهة التحرير الوطني من تولي الجنرال ديغول السلطة، والتي تمثلت في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ***فكيف تفاعلت الجريدة مع هذا الحدث؟***

المبحث الثاني: موقفها من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (G.P.R.A) 19 سبتمبر 1958.

رفضت الحكومة الفرنسية منذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وحتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول الاعتراف بقادة هذه الثورة كممثلين شرعيين للشعب الجزائري، وكرد فعل على هذا ومن أجل تكذيب ادعاءات الجنرال ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائرية للتفاوض معها، أسس قادة جبهة التحرير الوطني الحكومة الجزائرية المؤقتة، والتي تم الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958.

كان لهذا الحدث صدى كبير في صفحات جريدة " العمل"، حيث رحبت به وعبرت عن بهجتها واستبشارها بتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، معتبرة حدث تأسيسها نقطة تحول في تاريخ القضية الجزائرية، التي انتقلت –حسب رأيها– بعد تأسيس هذه الحكومة من عهد مقاومة شعبية إلى حرب نظامية بين دولتين متكافئتين، حيث قالت :«... في كل ولاية من ولايات الجزائر المجاهدة ستعلن الحكومة الجزائرية الأولى، وسيعلم الشعب الجزائري المكافح الصامد إبتداءا من زوال اليوم، أنه شعب مثل بقية الشعوب الحرة، له كيانه الدولي الخاص، وله دولاب يسوس شؤونه في الداخل والخارج، ويقوده في جهاده المستميت إلى النصر النهائي بنفس النظام وبنفس الوسائل والأساليب التي تتمتع بها جميع الدول في العالم وفي

[1]– مصطفى بوطمين، "**حركة انقلاب الجنرال شال**"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد86، 1987، ص22–23

تونس والرباط والقاهرة سيبلغ صوت الحكومة الجزائرية لأول مرة أشقاءنا الجزائريين الأحرار، وسيهتز العرب والمغاربة أجمعين لهذا الحدث التاريخي، الذي يعتبر نقطة تحول من عهد مقاومة شعبية إلى عهد حرب سافرة بين دولتين متساويتين... وعلى كل مرحبا بحكومة الجزائر الشقيقة وإنا بها لمبتهجون ولها مؤديون ...»[1]

وعن ظروف تأسيس هذه الحكومة أوضحت الجريدة بأن ميلادها لم يكن وليد الصدفة، بل يعود إلى فكرة كانت تختمر في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956 [2] فقالت : «... ليس فكره إنشاء حكومة جزائرية في المهجر فكرة طارئة أو وليدة ظروف خاصة لا علاقة لها بالماضي ولا أساسي لها في الواقع الجزائري، بل هي فكرة قديمة درست مليا في عدة مناسبات ولم تسمح الفرصة لإبرازها في الوجود إلا في هذه المرة... درست في ندوة المغرب العربي بطنجة وأقرتها الندوة مبدئيا ولم توصي بإنشاء الحكومة الجزائرية فورا رغبة منها في إفساح المجال للقادة الفرنسيين، لعلهم يتوبون إلى رشدهم وينتفعون بالمهلة الممنوحة لهم ولكنهم تمادوا في غيبهم يحدوهم في ذلك الطغيان وسوء النية... ثم درست في ندوة تونس ولم تبرز إلى حين الوجود، إلا عندما تسلم الجنرال دي غول الحكم في فرنسا فبعث الأمل في بعض النفوس، مما حمل قادة الشمال الإفريقي منحه هو الآخر مهلة، لعله ينقذ بلاده من هوة الحرب، وإذا بديغول يسلك سبيل أسلافه فلم يبقى بد من الإعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية التي طالما إنتظرها أصدقاء الجزائر وأنصار الحرية...»[3]

---

[1]– " **نقطة تحول**"، <u>العمل</u>، العدد904، (19 سبتمبر1958)، ص 01.

[2] – جاء قرار تأسيس الحومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كرد فعل من جبهة التحرير الوطني على الحجج التي كانت تتذرع بها السلطات الفرنسية في عدم وجود ناطق رسمي عن الثورة التحريرية للتفاوض معه منذ 1956 ، كما أنه جاء كرد فعل على الاستفتاء الذي قرر ديغول إجراءه في 28 سبتمبر 1958 ، والذي كان يعول عليه كمحطة حاسمة للقضاء على الثورة، هذا إضافة إلى أنه جاء لتعزيز جانب القضية الجزائرية عند طرحها في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت على مقربة من انعقادها . أنظر : عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ذكرى إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، **<u>مجلة أول نوفمبر</u>** ، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، العددان 88 – 89 ، الجزائر، 1988 ، ص 19 ومايليها .

[3]– " **إعلان الحكومة في تونس والرباط والقاهرة يتم اليوم**"، <u>العمل</u>، العدد904، (19 سبتمبر 1958)، ص 01

وفي ردها على تساؤل بعض دول العالم – وخاصة الدول الغربية المؤيدة لفرنسا– عن المنطلق الذي إستلمت منه الحكومة المؤقتة صفة التمثيل الشرعي للشعب الجزائري أكدت الجريدة على أن هذه الأخيرة خولت لنفسها هذه المهمة، انطلاقا من تأييد الشعب المطلق لها وثقته العمياء بها، ثم تساءلت عن عدم اعتراف فرنسا وحليفاتها بشرعية هذه الحكومة، وتجاهلهم لحقيقة أنها نشأت في ظروف مشابهة لتلك التي أسس فيها الجنرال ديغول حكومته بلندن سنة1940 خلال الحرب العالمية الثانية[1] ، فقالت بهذا الخصوص: «... ورغم هذا فقد أدى تكوين الحكومة الجزائرية ببعض الدول إلى التساؤل عن شرعية الطرق التي استعملت مستنبطة من ذلك حجة لعدم الاعتراف بالحكومة الفتية، والحقيقية أن هذه الحكومة تتمتع –خلافا لما يدعونه– بثقة الشعب الجزائري ولها اتصال متين ومباشر به، عن طريق رجال جبهة التحرير الوطني المقيمين بالجزائر نفسها، والذين زفوا لشعبهم أمس بشرى تشكيل حكومته الوطنية، ومن جهة أخرى فإن مثل هذه الأوضاع ليست بدعة في تاريخ الأمم، ففرنسا نفسها قد عاشت مثل هذه الظروف أثناء الحرب العالمية الثانية عندما شكل الجنرال ديغول عندئذ حكومة في المهجر بلندن ...»[2]

كما تساءلت الجريدة عن الموقف الذي ستتبناه فرنسا إزاء هذا الحدث[3]، الذي سوف يؤثر

---

[1]– تأسست هذه الحكومة في 17 جوان 1940، عندما تمرد الجنرال ديغول على حكومة بيتان التي طلبت الهدنة مع ألمانيا النازية أثناء صراع الحرب العالمية الثانية، حيث سافر ديغول مع مجموعة من الضباط الفرنسيين إلى بريطانيا أين شكل حكومته التي أسماها حكومة فرنسا الحرة.

[2]– " **الاعتراف بالواقع**"، العمل، العدد905، (20 سبتمبر 1958)، ص 03.

[3]– رفضت الحكومات الفرنسية منذ بداية الثورة الجزائرية، وحتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول الإعتراف بشرعية هذه الثورة وصحة تمثيلها للشعب الجزائري، وكان جمود الحكومات الفرنسية وتصلبها اتجاه قضية تمثيل الشعب الجزائري، نتيجة لإصرارها على فرض الحل بالقوة العسكرية من جهة ، ورفضها التفاوض مع قادة الثورة بصفتهم "مفاوضين غير مؤهلين" من جهة ثانية ، ورغم إعتراف الجنرال ديغول – لاحقا – ضمنيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة كممثل شرعي للشعب الجزائري من خلال دعوات التفاوض المتكررة التي وجهها لها، إلا أنه لم يعترف بها كممثل وحيد لهذا الشعب، بل سعى إلى إشراك أطراف أخرى في قضية التمثيل، وهو ما يتجلى في سياسة المائدة المستديرة التي حاول الإعتماد عليها في المفاوضات .

– حسب رأيها– على علاقاتها مع معظم الدول الافريقية و الأسيوية، التي ستعلن دون شك عن ترحيبها واعترافها بالحكومة المؤقتة، فقالت :«... وستلتفت الأنظار صوب فرنسا لا لأن تبحث عن مصير الاستفتاء، الذي لم يعد شيئا يذكر أمام الوضع الجديد، بل لأن تعرف هل أن حكومتها ستتعظ بالواقع الصارخ وترجع عن غييها، وتميل إلى المفاهمة بالتي هي أحسن في صالح الطرفين مع من أصبحت لهم صفة قانونية ممن ارتضاهم الشعب الجزائري ممثلين؟ أم هل ستمضي في تجاهل الأمر الواقع وتعمد للطعن فيمن تتجسم فيهم شعب كامل ...»[1]

وتضيف : «... لن يقتصر صدى الحكومة الجزائرية على الأمم المتحدة، بل أنه سيمتد إلى أفاق بعيدة وسيثير في طريق فرنسا مشاكلة جمة، سيؤثر على علاقاتها مع الدول الآسيوية والإفريقية العديدة، التي ترحب بالحكومة الجزائرية وتعدها بالاعتراف بها...»[2]

كما حاولت الجريدة الاهتمام بتغطية أصداء ميلاد الحكومة الجزائرية في الصحافة العالمية فأوضحت بأن لهجة الصحف الغربية في تعليقها على ميلاد هذه الحكومة، إتسمت بنبرة الحيرة والقلق والتساؤل عما سيكون عليه موقف السلطة الفرنسية في المستقبل البعيد أو القريب، واصفة الحدث بأنه خطر كبير وضع فرنسا في أحرج موقف عرفته في تاريخها، أما بالنسبة للصحف الشرقية، فأشارت الجريدة إلى أن معظم هذه الصحف أعربت عن إرتياحها وترحيبها بتشكيل الحكومة الجزائرية في جلاء ووضوح تام، كما اعتبرت الحدث ضربة قاضية سددت لسياسة الجنرال ديغول وأسلافه، حيث قالت في هذا المضمار:«... رحبت الصحافة المصرية بالحدث التاريخي الذي أعلن عنه أمس وهو تشكيل حكومة الجزائر ورأت فيه نقطة تحول في القضية الجزائرية والموقف إزاء فرنسا.. وأعربت الأهرام عن يقينها بأن كافة الشعوب الحرة ستساند حكومة الجزائر الجديدة، وأكدت صحيفة نيويورك تايمس الأمريكية أن مشكلا حاسما قام من الآن أمام كافة الدول الكبرى، وحتى أمام فرنسا نفسها

---

[1]– " **نقطة تحول**"، مقال سابق، ص01.

[2]– " **إعلان الحكومة في تونس والرباط والقاهرة** "، مقال سابق، ص 01.

كما أشارت لومانتي الفرنسية إلى خطورة الموقف بسبب سياسة ديغول التي تتجاهل القضية الجزائرية، وتتجاهل الحرب الضروس الدائرة منذ أربع سنوات وتتحدى الإنسانية وتقول أننا في زمن السلم، ورجحت الصحف الألمانية الصادرة في بون كفة التعقل ووزنت قيمة الحدث التاريخي حق وزنه، وتساءلت عما سيكون عليه موقف الغرب بعد إعتراف الدول العربية والكتلة الشرقية بأسرها بالحكومة الجزائرية...»[1]

وفي محاولة منها لرصد المواقف وردود الفعل الدولية إزاء حدث تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، أكدت الجريدة أنه لم يطرح أي مشكل في قضية إعتراف الدول العربية وبعض الدول الشرقية بهذه الحكومة، التي تلقت اعتراف العديد من الدول بمجرد الإعلان عن تأسيسها، وأن هذا الاعتراف قد تزايد بانعقاد مؤتمر بلغراد في سبتمبر1961 [2] ، حيث وصل عدد الدول المعترفة بها –على حد قول الجريدة– إلى ثلاثون دولة، وقد قالت في هذا الشأن:«...أصبحت الآن ثلاثون دولة معترفة قانونا بحكومة الجزائر، بعد أن اعترفت بها – نتيجة للقرارات التي اتخذها بعض رؤساء الدول بندوة بلغراد– يوغوسلافيا وكمبوديا وقبرص وغانا، والمعلوم أن الحكومة الجزائرية كانت قد اعترفت بها رسميا مند تشكيلها سنة 1958 كل من تونس والمغرب وليبيا والعراق والجمهورية العربية المتحدة واليمن والصين والسودان وكوريا الشمالية وجمهورية الفيتنام وأندونسيا وغينيا التي أكدت اعترافها يوم 06 أوت1959 ومنغوليا، وفي سنة 1959 أيضا اعترفت لبنان رسميا بحكومة الجزائر، ثم اعترفت بها مبدئيا كل من غانا ويوغوسلافيا، وفي 1960عزز واقع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد اعترفت بها

---

[1]– " **الصحافة العالمية وميلاد الحكومة الجزائرية** "، العمل، العدد906، (21 سبتمبر 1958)، ص 06.

[2] – وهو المؤتمر الذي تأسست فيه حركة عدم الإنحياز، إنعقد من 1 إلى 6 سبتمبر1961 بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد شاركت فيه معظم بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا، والتي إرتأت عدم الميل إلى أي كتلة من الكتلتين المتصارعتين في إطار الحرب الباردة، وقد سجل هذا المؤتمر الحضور القوي للقضية الجزائرية، حيث تأكد فيه تأييد ونصرة أغلب قادة ورؤساء دول العالم الثالث لها.أنظر: الشاذلي زقادة، **الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر (باتنة) ، 2001–2002 ، ص 63 .

ثلاثة دول أخرى وهي ليبيريا والطوغو والاتحاد السوفياتي، ومنذ 18 فيفري من هذه السنة اعترفت بها تسعة دول أخرى وهي: مالي، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، كوبا، باكستان، الكونغو وأثناء ندوة البلدان غير منحازة اعترفت حكومة أفغنستان وكمبوديا وقبرص بحكومة الجمهورية الجزائرية، هذا وأعلنت حكومة يوغوسلافيا وغانا بأنهما اعترفتا رسميا بالحكومة المؤقتة ...»[1]

وقد ثمنت الجريدة هذا الدعم الذي جنته الحكومة المؤقتة في مؤتمر بلغراد مشيرة إلى أن السلطات الاستعمارية لا يمكنها بعد هذا التأييد المطلق أن تنكر على الحكومة الجزائرية صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، سواء فيما يتعلق بالأشخاص الذين تضمهم هذه الحكومة، أو فيما يخص التنظيم الثوري الذي تقوده، والذي تتمتع فيه بتأييد شعبي مطلق، حيث قالت في هذا الصدد :«... يعود رئيس حكومة الثورة الجزائرية معزز الجانب بما كسبه من تأييد فعلي رسمي خلال ندوة بلغراد، إذ ارتفع عدد الدول المعترفة رسميا بحكومته إلى ثلاثين وسوف تتلوها دول أخرى حتما قد نكون لا ننتظر منها ذلك، وهكذا يتضح للعالم أنه لا يمكن لفرنسا أن تتجاهل صفة الحكومة المؤقتة على أنها الممثلة الوحيدة للشعب الذي يحاربها ويقاوم استعمارها في الجزائر... وما اعتراف الثلاثين دولة بهذه الحكومة، إلا دليل قاطع على وجاهة تمثيلهم للجزائر حاضرا ومستقبلا، ودليل أكيد أيضا على كفاءتهم التي تجلت لدى هذا العدد الكبير من دول العالم ...»[2]

---

[1]– " **ثلاثون دولة اعترفت بالحكومة الجزائرية** "، العمل، العدد1829 ، (07 سبتمبر 1961)، ص 01.

[2]– " **عودة والجانب معزز**"، العمل، العدد1830،(08 سبتمبر 1961)، ص 1-6.

المبحث الثالث: موقفها من أطروحة الجزائر الفرنسية ومراهنة ديغول على الحل العسكري إلى اعترافه بتقرير المصير 16-09-1959 .

1- موقفها من سياسة الإدماج والفرنسة.

لم يكد الجنرال ديغول يستلم سلطات الحكم في فرنسا كرئيس لحكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة، حتى أبان عن مواقفه المساندة للمعمرين الفرنسيين في أطروحتهم القائمة على أسطورة الجزائر الفرنسية، ومراهنا من جديد – كمن سبقوه- على الحل العسكري وبعض المشاريع الاقتصادية والنفسية الإغرائية للقضاء على الثورة الجزائرية ، حيث صرّح قائلا : «... ***نعم إن فرنسا هنا في الجزائر وستبقى إلى الأبد...***»، فشرع في ممارسة بعض الاصلاحات الاقتصادية والإجتماعية من خلال مشروع قسنطنية في 04 أكتوبر 1958[1] ومشروع سلم الشجعان الذي عرضه في 28 أكتوبر من نفس السنة[2]، لكن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت مثل هذه الحلول الجزئية والشكلية، مؤكدة أن الشعب الجزائري لم يعلن الثورة من أجل الخبز، وإنما ثار في وجه الاستعمار الفرنسي لاسترجاع حريته وسيادته الوطنية، وبهذا واصل ديغول سياسة الضغط العسكري على الثورة عبر مخطط شال[3] للقضاء عليها رافضا فكرة التفاوض مع قادتها.[1]

---

[1]- مشروع اقتصادي اجتماعي يهدف في ظاهره إلى تحسين الأوضاع المعيشية للجزائريين، بينما هدفه الحقيقي تمثل في محاولة ضرب الثورة التحريرية في الصميم بعزل الشعب الجزائري عنها، أعلن ديغول عن هذا المشروع بمدينة قسنطينة حيث تضمن توزيع بعض الأراضي والسكنات على الجزائريين، وكذا خلق مناصب شغل لهم في مختلف المجالات، أنظر: علي عليلات، " **أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية** "، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 118-119، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ،الجزائر، 1990، ص- ص 15-16.

[2]- وصف الجنرال ديغول عناصر جيش التحرير الوطني – من خلال هذا المشروع – بالأبطال ، كما دعاهم إلى تسليم أنفسهم قائلا :«...إن غصن الزيتون ممدود إلى الذين يقاتلون، وليس إلى الذين هم خارج المعركة ...» ، وعليه فإن المشروع كان يهدف إلى خنق الثورة وإفراغها من محتواها بعد تشتيت قواتها، لأنه كان موجها بالأساس إلى جيش التحرير الوطني دون الحكومة المؤقتة.

[3] - هو عبارة عن إجراءات عسكرية جهنمية شاملة، انتهجها الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية في الجزائر، للقضاء على الثورة التحريرية، وذلك من خلال تكثيف العمليات العسكرية، وعزل وحدات جيش وجبهة التحرير الوطني عن

وفي معالجتها لهذا الموضوع نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 05 جوان 1958 مقالا أبانت فيه عن خيبة أملها الكبيرة في ما كانت تنتظره من جديد بخصوص مواقف الجنرال ديغول إزاء القضية الجزائرية، بعد اعتلائه الحكم وإمساكه بزمام الأمور في فرنسا حيث أبدت استياءها وسخريتها من سياسة الإدماج التي أعلن عنها هذا الأخير أثناء زيارة قادته إلى الجزائر، مشيرة إلى أنها سياسة تعود إلى سالف العهود، ولا تختلف عن سياسة سابقيه، وأن الجنرال ديغول لم يأت–على حد قولها– إلا لخدمة وتنفيذ سياسة المعمرين المتطرفة الرامية لإبقاء الجزائر فرنسية، حيث عبرت عن ذلك بقولها: «...وتتجه الأنظار الآن إلى الجزائر، حيث شاء ديغول أن يدشن مهمته الجديدة، وهو منقذ الأمة الفرنسية مثلما يقال ويعلن عن سياسته التي تعود إلى سالف العهود، وتبرز في أوضح مظاهر السياسة الاستعمارية التي تسلكها فرنسا منذ عشرات السنين... ويكفيك دليلا على ذلك أن تسمع ديغول يعلن من أعلى شرفة الوزارة العامة بالجزائر ومن مقر ولاية وهران، أن العشرة ملايين من الجزائريين فرنسيون متساوون في الحقوق والواجبات، وأن الجزائر فرنسية فوجب إدماجها وإدماج الأرواح مع فرنسا وروح فرنسا... ويكفيك دليلا أيضا أن ترى الجنرال العظيم يساير المتمردين، ويسعى ليحظى برضاهم ولا يستنكر عليهم شيئا مما أتت به أيديهم، ويشاطرهم أراءهم المتطرفة حتى المغالاة عما شاءوا أن يسموه بالأخوة الفرنسية الإسلامية، ويأخذ عنهم هذا الاعتقاد ويعمل معهم على تعميق هذه الحركة الوهمية...»[2]

الشعب مع تدعيم خط موريس بخط كهربائي آخر لإحكام غلق الحدود الشرقية والغربية وعزل الثورة عن الخارج ووقف الدعم عنها.

[1]– بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة** ، د ط ، دار النفائس، بيروت، 2010، ص ص 75–77.
وللمزيد حول استراتيجية الجنرال ديغول في محاولة القضاء الثورة التحريرية أنظر :
– Jean Daniel , **Deghaulle et l'Algérie**, Ed de seuil, paris , 1986.

[2]– "**هل وافق الغرب على سياسة الإدماج الديغولية** "، العمل، العدد 815،(07 جوان 1958)، ص 02.

كما حاولت الجريدة في مقال آخر استظهار مواقف جبهة التحرير الوطني الرافضة لبرنامج الإدماج وأطروحة المساواة هذه، التي تجاوزها الزمن–حسب رأيها– والتي أراد الجنرال ديغول أن يدشن بها سياسته في الجزائر مقتفيا في ذلك أثر أسلافه ، فأبرزت إندهاش جبهة التحرير الوطني إزاء هذه السياسة، وتساؤلها عن عدم إمكانية إندماج أوروبيي الجزائر وعددهم لا يزيد عن ثمانمائة ألف أوروبي مع عشرة ملايين جزائري، عوض إندماج عشرة ملايين من المسلمين الجزائريين في المجتمع الفرنسي، حيث قالت في هذا الشأن :«... نشرت الليلة الماضية لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية المنعقدة حاليا في القاهرة بيانا، أعلنت فيه موقفها من تصريح الجنرال ديغول في الجزائر، وجاء في البيان أن الجنرال ديغول يستأنف سياسة الحكومات الفرنسية السابقة، وينضم إلى شق المتطرفين وأنه يعتمد تجاهل إرادة الشعب الجزائري ... إنه لايمكن أن يصير الجزائريون فرنسيون، إذ أنهم يعلمون علم اليقين أنهم لم يصلوا إلى هذه النتيجة من قبل، وأنهم يكافحون منذ أربعة أعوام ليصبحوا جزائريين... وإذ كان الجزائريون المنحدرون من أصل فرنسي مخلصين، فلماذا لا ينضمون إلى الجمهورية الجزائرية وإلى الوطن الجزائري المتساوي لدى الجميع؟ فالأيسر أن يتساكن ثمانمائة ألف جزائري منحدرون من أصل أوروبي مع عشرة ملايين جزائري في كنف جزائر حرة من أن يدمج عشرة ملايين من المسلمين في فرنسا... إن الفرنسيين يعيبون على ألمانيا أنها أرادت أن تصير بولونيا والألزاس ألمانية، ولماذا لا يتوجهون بهذا اللوم لأنفسهم عندما يحاولون فرنسة الجزائر؟...»[1]

كما انتقدت الجريدة مواقف الدول الغربية التي جاءت مهللة ومرحبة بسياسة الفرنسة التي حاول الجنرال ديغول انتهجها في الجزائر، فأكدت على أن هذه الدول فعلت ذلك رغم أنها لم تكن تؤيد السياسة الفرنسية المتعبة في الجزائر قبل وصول ديغول إلى الحكم، حيث

---

[1]– **"جبهة التحرير الوطني تصرح: دي غول يوصد الأبواب في وجه جميع الإمكانيات لحل القضية الجزائرية "**، العمل، العدد814، (06 جوان 1958)، ص ص 1–3.

كانت تعتبرها سياسة هوجاء أفقدت فرنسا مكانتها وهيبتها على الساحة السياسية العالمية، كما فتحت المجال أمام الشرق الشيوعي وخلقت له فرصا ثمينة من أجل استقطاب مناطق نفوذها في صف مذهبه، حيث قالت في هذا المضمار :«...والغريب بعد كل ذلك أن تبادر الصحافة الأمريكية والبريطانية ومن ورائها الدوائر الرسمية بالترحيب بعروض ديغول بل ببرامج ديغول التي ينوي الرجل فرضها فرضا... فماهي هذه الظاهرة؟ وبماذا تفسر؟ وهل تستمر الصحافة الأمريكية والبريطانية في انتهاج هذه المواقف إزاء ديغول، وهي التي كانت منذ أسابيع خلت تندب حظ فرنسا وتكاد تؤكد أنها فقدت مكانتها من بين الأربعة الكبار من جراء سياستها البالية في إفريقيا عامة والجزائر خاصة؟ والتي كان العالم الغربي ينتظر زوالها بفارغ الصبر، إذ يخشى أن تحل به الكارثة من جرائها فيحصل مايريد تفاديه، وتكون الغلبة للشرق أو على الأصح للروس، الذين يتحينون الفرص السانحة كي يتسربوا للأقطار الإفريقية والآسيوية بطرق عديدة الاقتصادية منها والسياسية...»[1]

وعلى الرغم من المواقف التي اتخذتها جبهة التحرير الوطني من مخطط الإدماج الذي حاول انتهاجه، مضى الجنرال ديغول في تنفيذ مخططه هذا، داعيا الفرنسيين والجزائريين إلى الإدلاء برأيهم حوله من خلال الاستفتاء الذي تم إجراؤه في 28 سبتمبر 1958 .[2]

وقد شغل هذا الاستفتاء هو الآخر إهتمام الجريدة، حيث حرصت على متابعة أحداثه وتطوراته، فنشرت في عددها الصادر يوم 30 سبتمبر1958 مقالا هاجمت فيه السلطات الاستعمارية الفرنسية محملة إياها مسؤولية التزوير الذي طال نتائج الاستفتاء، ومؤكدة على أنها وضعت مخططا سياسيا وعسكريا محكما وسخرت كل الوسائل لإنجاح عملية التزوير

---

[1]– " **هل وافق الغرب على سياسة الإدماج الديغولية ؟** "، مقال سابق، ص02.

[2]– يوسف يعلاوي، إستفتاء وانتخابات 1958، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 118– 119، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1990، ص31. وللمزيد حول هذا الإستفتاء راجع : **المقال نفسه** .

هذه واظهار الشعب الجزائري أمام الرأي العام العالمي بمظهر الراضي عن سياسة الإدماج حيث قالت:«... ستة وتسعون في المائة ونصف يجيبون " نعم" في الجزائر ... هذه نتيجة عجيبة لم تأت بها أساطير الأولين، ولا شك أن دي غول وسوستال ومن لف لفهم طربوا لها طربا جنونيا وضحكوا حتى ملكتهم الحمى واستلقوا على وجوههم مذهولين... ولكن ماذا بعد الطرب والذهول؟ ماذا بعد الجنون؟ فديغول على يقين من مهزلة الاستفتاء في الجزائر، وهو يعلم أن حربا دامت أربع سنين وتزداد انتشارا واستفحالا يوما بعد يوم، لا يتصور أنها شأن ثلاثة في المائة ونصف من الجزائريين بما فيهم الفرنسيون المعارضون للدستور، وهو يعلم كذلك أن نتائجه المزيفة لن تقنع الرأي العالم العالمي، وأنها إن كانت تدل على شيء فإنما نفس الشيء الذي تدل عليه تلك النتائج المعلن عنها في البلاد التي تسيطر عليها الديكتاتورية والتي تصوت تحت قهر الحديد والنار ...»[1]

وتعجبت في مقال آخر من النسبة التي حققها الجزائريون المصوتون لصالح الاستفتاء، والتي بغلت ستة وتسعون بالمائة –حسب زعم السلطات الاستعمارية – وهي تقارنها بنسبة تصويت الفرنسيين التي لم تتجاوز التسعة وسبعون بالمائة، ثم تساءلت بعد ذلك ساخرة ومفسرة هذه المفارقات باحتمال كون الجزائريين قد أصبحوا أكثر فرنسة من الفرنسيين أنفسهم، فقالت :«... إن الملاحظ النزيه الذي تتبع عن كثب نتائج عملية الاستفتاء بالجزائر لا يمكنه إلا أن يتعجب لها، فوكالات الأنباء تقول أن 96% قد صوتوا في الجزائر لفائدة الدستور، بينما لا تزيد هذه النسبة في فرنسا عن79% فهل تعني هذه النتائج أن الشعب الجزائري أصبح أكثر فرنسة من الفرنسيين أنفسهم؟ أم أن المجازر التي مافتئ الجيش الفرنسي ينظمها باستمرار لبثَ الرعب والفزع في القلوب كانت من نتائجها الاستحواذ على شعور الجزائريين وعواطفهم، حتى أصبحوا يؤمنون بالأخوة الإسلامية الفرنسية وبمنافع سياسة الإدماج، وإن كان الأمر كما يقولون فماهي الأسباب التي منعت

(1)– " **مأساة فرنسا** "، العمل، العدد 912، (30 سبتمبر 1958)، ص 01.

الجيش الفرنسي من القضاء على الثورة الجزائرية لو كان الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري إلى جانب هذا الجيش؟ ...»[1]

وفي تحليلها لنسبة الفرنسيين المصوتين لفائدة الاستفتاء أرجعت الجريدة إرتفاع هذه النسبة إلى مجموعة من العوامل، تمثلت أساسا في يأس الفرنسيين وسؤمهم من الفوضى وعدم الاستقرار الذي ساد فرنسا في عهد الحكومات التي تعاقبت عليها، إضافة إلى الهزائم التي ألحقت بها في باقي المستعمرات، والتي أدت إلى تراجع هيبتها ومكانتها على الساحة العالمية، حيث قالت بهذا الخصوص :«...إن الشعب الفرنسي بتصويته لفائدة الاستفتاء لم يقل كلمته الأخيرة في الموضوع، لأن العوامل الأساسية التي أدت إلى هذه النتيجة بفرنسا إنما ترجع إلى سآمة ويأس وحيرة دخلت نفوس الطبقات الشعبية إثر الارتباك والفوضى وعدم الاستقرار الذي ساد النظام الجمهوري في السنين الفارطة، كما لعبت الحروب الاستعمارية في الهند الصينية والجزائر وغيرهما دورا هاما في مصير الاستفتاء، إذ أن الشعب الفرنسي لم يتمكن من فهم منطق يدعوا إلى شن الحروب ضد الوطنيين بإسم مصالح فرنسا العليا وبإسم المبادئ الديمقراطية، وقد انتهت هذه الحروب باستقلال الشعوب المكافحة، علاوة على خسارة فرنسا لمصالحها في تلك الربوع وعلى خسارتها لمودة شعوبها... إن هذه العوامل هي التي أدت بالشعب الفرنسي إلى الاستجابة إلى الجنرال ديغول ...»[2]

واصلت الجريدة – بالتحليل والنقد– تغطيتها الاخبارية لتطورات السياسة الديغولية في الجزائر وردا على مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه الجنرال ديغول يوم 04 أكتوبر 1958 في إطار سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها بهدف عزل الثورة عن الشعب نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 06 أكتوبر1958 مقالا حاولت أن تفضح فيه حقيقة هذا المشروع، كما لم تترد في الجزم بأن مصيره سيكون الفشل، مؤكدة على أنه مجرد

---

(1)– " **الاستفتاء ... هذه المهزلة** "، العمل، العدد 912،(30 سبتمبر 1958)، ص ص 1-3.

(2)– نفسه .

محاولة لذر الرماد في العيون، وأنه سوف لن ينجح في خداع الرأي العام الذي تعود على ألاعيب السياسة الاستعمارية ومغالطاتها في الجزائر، واقتنع بعدم وجود حل للقضية الجزائرية غير حصول الجزائريين على السيادة والاستقلال، حيث قالت بهذا الخصوص:«... وفرنسا تسير أيضا بلا ريب ونظام الجنرال يسير كذلك، ولكن نحو أي هدف وإلى أي غاية؟ فإذا كانت الحكومة الفرنسية تقصد ذر الرماد في العيون ومخادعة الرأي العام العالمي بحركاتها المحمومة في الجزائر والتذكير بمشاريعها فيها فهي قد أخطأت الهدف، إذ أن الرأي العام مقتنع بخطورة الحرب في الجزائر، وفي الجانب الآخر الثورة الجزائرية هي التي تتقدم واضحة الأهداف تربح كل يوم نصرا جديدا وصديقا مخلصا، وفي العالم تشهد الشعوب المهزلة التي تؤديها فرنسا في القرن العشرين، وتأسف لتعامى الساسة الفرنسيين وتشبثهم المشين بالنوايا الاستعمارية وسياسة المغالطة ولن تنخدع هذه الشعوب بمطار قسنطينة وغيره ...»[1]

وإضافة إلى مشروع قسنطينة جاء الجنرال ديغول في 23 أكتوبر1958 بمشروع إغرائي آخر وهو مشروع سلم الأبطال، الذي اعترف من خلاله بشجاعة المجاهدين الجزائريين واصفا إياهم بالأبطال الذين لجأوا إلى الكفاح بسبب تمييز السياسة الفرنسية بينهم وبين الأوروبيين– حسب رأيه – فدعاهم إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم دون أن تترتب عليهم أية متابعة قضائية.[2]

وفي تناولها لهذا المشروع تبنت الجريدة موقفين مختلفين إزاءه، فمن جهة عبرت عن استبشارها بالخطوة التي أقدم عليها ديغول بدعوته قادة جبهة التحرير الوطني إلى مقابلته من أجل النظر في إيجاد حل للقضية الجزائرية، وهي المحاولة التي ثمنتها ورحبت بها مشيرة إلى أنها المرة الأولى التي يصرح فيها مسؤول فرنسي في مستوى رئيس الحكومة بأنه يريد

---

[1]– " **مع الأيام**"، العمل، العدد1541، (06 أكتوبر1960)، ص 01.

[2]– بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، د ط ، دار الرائد، 2010، ص 76.

مقابلة قادة الثورة، الذين كانت الحكومات السابقة تصفهم بقطاع الطرق والمتمردين ولا تسمح بأن يكون الاتصال بهم إلا عن طريق بعض الضباط من الجيش، حيث قالت في هذا الصدد:«... كان للندوة الصحفية التي عقدها الجنرال ديغول أثر بعيد في الأوساط السياسية وكاد المعلقون يجمعون على أنه منحت حكومة الجزائر الحرة فرصة ثمينة يجب عليها أن تغتنمها، وفعلا فإنه لأول مرة في تاريخ القضية الجزائرية يصرح مسؤول فرنسي في المستوى العالي بأنه قابل للتلاقي مع قادة الطرف المقابل، أي جبهة التحرير الوطني والتفاهم معهم وكانت التقاليد المتآلفة بين حكومات فرنسا السابقة لا تقضي إلا بتسميتهم مجرمين أو متمردين... وحين فكر الساسة السابقون في الاتصال بالخصم الجزائري، كانوا إما يقصرونه على المستوى السفلي أي بين قادة الثورة في الجبال وبين ضباط الجيش الفرنسي وإما يجرونه خفية... فمن هذه الناحية يستحق الجنرال دي غول تقدير كل من يعمل على تقريب وجهات النظر وإنهاء الحرب الضروس.»[1]

ومن جهة أخرى عبرت الجريدة بصراحة عن موقفها الرافض لطبيعة المشروع الذي استدعى من أجله ديغول قادة الثورة، حيث تصدت له بقوة مؤكدة على أن ما يعتبره ديغول سلما للأبطال، ما هو إلا دعوة لاستسلام جيش التحرير الوطني، حيث عبرت عن ذلك بقولها :«... لقد حصر ديغول هدف الملاقاة في توقيف القتال وتصالح "الشجعان" ... وبعبارة أخرى فرئيس الحكومة الفرنسية يريد من الشعب الجزائري أن يكف عن الحرب التي خاضها منذ أربع سنوات بدون أن يعلم أنه بالغ غايته في الحرية والاستقلال التي حارب من أجلها السنين الطوال، وكأن المجاهدين لم يجاهدوا إلا ليبرهنوا على شجاعتهم ويستحقوا أن تعترف لهم فرنسا بها ... ! تلك هي دعوة ديغول ظاهرها خلاب فاستمالت عدد من العقول، ولكن

---

[1]– " **اتصال لماذا؟** "، العمل، العدد934، (25 أكتوبر 1958)، ص04.

باطنها لا يحتوي على غير ما دعا إليه غي مولي وغير غي مولي من استسلام في مستوى المقاومين...»[1]

كما حاولت الجريدة إبراز موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من المشروع، فأكدت بأن هذه الأخيرة رفضته رفضا قاطعا، لكنها لم تغلق باب المناقشة والحوار الذي دعا إليه ديغول حيث هللت به وحاولت استغلاله لفسح المجال للتفاوض مستقبلا، وقد قالت الجريدة في هذا المضمار:«... رفضت الحكومة الجزائرية عروض ديغول ولكنها لم تغلق باب المفاهمة وكيف تغلقه وهي التي فتحته عن طريق بياناتها وتصريحات رئيسها، بل أجابت على طلبات الاستسلام – بدون قيد ولا شرط– التي قدمها ديغول باقتراحات إيجابية، كفسح المجال للمستقبل... وبقولها أن الجنرال ديغول أراد أن يقبل جنود مكافحين يقدَمون كل يوم أدلة على شجاعتهم وتقدم نشاطهم على الاستسلام بدون قيد ولا شرط، ودفع الأعلام البيض وإرسال مندوبيهم إلى مراكز الحكم الفرنسي للتناقش في رفع الأعلام البيض واسكات طلقات الأسلحة كما لو كلفوا بتقديم شواهد الإخلاص ...»[2]

وفي ذات السياق أخذت الجريدة على عاتقها مهمة تفنيد بعض الدعايات التي أثارتها الصحافة الفرنسية ومن ورائها السلطات الرسمية حول الصدى الذي أحدثه مشروع سلم الشجعان في أوساط جيش التحرير الوطني، وذلك بعد إعلان هذه الأخيرة عن قيام عدد كبير من المجاهدين الجزائريين بتسليم أنفسهم استجابة للمشروع، حيث حاولت الجريدة التصدي لهذه الدعايات والتقليل من شأنها من خلال مقال نشرته في عددها الصادر يوم 24 مارس 1959، عبرت فيه عن سخريتها من استبشار سلطات الاحتلال الفرنسي بتسليم حوالي مائة وخمسين مجاهدا أنفسهم، مشيرة إلى أن هذا العدد لا يساوي شيئا أمام العدد الإجمالي لعناصر جيش التحرير الوطني، وأن أمر استسلام بعض الجنود الجبناء هو ظاهرة

---

[1]– " **اتصال لماذا؟** "، مقال سابق ، ص01.

[2]–"**مع الأيام**"، العمل، العدد935،(26 أكتوبر1958)، ص01.

طبيعية تحدث في كل الثورات، فقالت بهذا الخصوص:«...طبلت الصحافة الفرنسية وزمرت وفرحت لأن مجموعة من المقاومين الجزائريين يبلغ تعدادهم على حد قولها مائة وخمسين جنديا من ستين ألف سلموا أنفسهم ...إن هذا العدد لا يمكن الاعتداد به وهو إن دلّ على شيء، فإنما يدل على ظاهرة طبيعية مألوفة في جميع الثورات، فمنذ أن عرف العالم البشر عرف فيهم الجبناء والشجعان ومنذ أن عرف الثورات عرف معها البطولة والتخاذل، وإنه لما يشرف كفاح الشعب الجزائري فعلا أن ينال الضعف من جنوده إلا مائة وخمسين، لو فرضنا أن هذا العدد الذي ذكرته المصادر الفرنسية صحيحا، إذ ما قيمة هذا العدد بالقياس إلى عشرات الآلاف من الجنود الآخرين، الذين أخلصوا ما عهدوا أوطانهم عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا؟ وما قيمة هذه الفئة بالقياس إلى جحافل الرجال المخلصين الصامدين الذين لم ييأسوا من روح الله ...»[1]

وتضيف :«... إن استسلام عدد من جنود جيش التحرير الوطني إن كان له معنى سياسي فإنه لا يدل في الواقع، إلا على أن الخلافات الطبيعية التي تحدث في جميع الثورات ووسائل الارهاق التي تواجهها الجزائر خاصة وأن دعايات الفرنسيين، ونداءات ديغول للاستسلام ومناورات الضباط الفرنسيين في الجزائر، لم تنل كلها متضافرة إلا من عزيمة مائة وخمسين رجلا من حوالي سبعين ألف مقاتل جزائري ...»[2]

2– موقفها من مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر 1959.

لقيت الاستراتيجية العسكرية التي باشرها الجنرال ديغول في الجزائر بعد توليه السلطة فشلا ذريعا في القضاء على الثورة، حيث زادتها قوة وانتشارا، كما لم تنجح إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية ومناوراته السياسية في عزل الشعب الجزائري عن ثورته، وهذا ماجعله يخضع للأمر الواقع فأعلن يوم 16 سبتمبر 1959 عن مبدأ تقرير المصير الذي خير فيه الجزائريين

---

[1]– "**مع الأيام**"، العمل، العدد 1026، (24 مارس1959)، ص01.

[2]– نفسه .

بين الانفصال عن فرنسا أو الاندماج التام فيها.

ولم تتخذ "العمل" في أعدادها التي تزامنت مع صدور مبدأ تقرير المصير أية مواقف واضحة إزاءه، حيث إكتفت بالتغطية الاخبارية له، تجنبا لإصدار أية أحكام قد تتعارض مع ما سوف تعلن عنه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية-لاحقا- إزاءه، وفي ذات السياق نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 18-09-1959 مقالا حاولت أن تشرح فيه الاختيارات الكبرى التي اقترحها الجنرال ديغول على الجزائريين في إطار هذا المشروع، مشيرة إلى أن تاريخ الاستفتاء عليه سوف يكون بعد أربعة سنوات من إعلانه، وأن الشعب الجزائري سيكون فيه مخيرا بين ثلاثة حلول تتمثل في إنفصاله النهائي عن فرنسا، أو الاندماج التام فيها، أو حكم نفسه بنفسه وذلك بمساعدتها والارتباط معها في قطاع الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، وقد قالت في هذا الصدد: «... وقال رئيس الجمهورية الفرنسية أنه لا يمكن للجزائريين أن يختاروا إلا أحد الحلول الثلاثة وهي: - أولا: الانفصال حيث يطيب لبعضهم- حسب قول الجنرال- أن يحبذ الاستقلال وفي هذه الحالة تتخلى فرنسا عن الجزائريين، الذين يكونون قد عبروا عن إرادتهم في الانفصال عنها، وفي الحالة نفسها تتخذ فرنسا جميع الاجراءات لتضمن استثمار بترول الصحراء ونقله برا وبحرا . – ثانيا: الفرنسة الكاملة .– ثالثا: حكم الجزائريين أنفسهم بأنفسهم مع الاعتماد على إعانة فرنسا والاتحاد الوثيق معها، فيما يخص الاقتصاد والتعليم والدفاع والشؤون الخارجية... وبعد أن أعلن الجنرال ديغول ذلك بصفة رسمية وعد بإستشارة الجزائريين فيما سبق ذكره من حلول، فقال أن تاريخ الاقتراع سيحدد في الابان وعلى بعد أربع سنوات على أكثر تقدير أي بعد رجوع السلم بصفة فعلية وانتهاء الكمائن والاعتداءات، ثم تعود الحياة إلى المعتاد فتخلوا المحتشدات، ويرجع المبعدون وتعود الحريات الفردية والعامة، ودعا الجنرال ديغول مخبري الدنيا قاطبة لمشاهدة الخاتمة الحاسمة، وريثما تمضي تلك الأعوام وعد رئيس الجمهورية الفرنسية بالاتكال على نفسه لإفهام الجزائر أسباب ونتائج ما تختاره لنفسها من

مصير...»[1]

وفي محاولة منها لإبراز مواقفها إزاء هذا المشروع، نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 23 سبتمبر1959 مقالا نقلته عن جريدة "صدى لبنان" اللبنانية ، أبدت فيه ابتهاجها وتفاؤلها بهذا المشروع الذي إعترف – على حد قولها- بالأمة الجزائرية المنفصلة عن فرنسا ومنحها حق اختيار ما تريده، واصفة إياه بالخطوة الشجاعة والجريئة، رغم أنه يعتبر حقا من حقوق الجزائريين البديهية، فقالت :«... ما من شك في أن المشروع الذي أعلن عنه ديغول لحل مشكلة الجزائريين يسجل خطوة جريئة جدا لوضع الأمور في نصابها، وهي خطوة تمتاز بكثير من روح التفهم ومحاولة الانصاف... إن أهم ما في مشروع ديغول نقطتان جوهريتان الأولى هي اضطرار اعتراف فرنسا لشعب الجزائر بحق تقرير المصير، وهو اعتراف لا يخلو بالنسبة لأوساط فرنسا الاستعمارية من كثير من الشجاعة، وإن كان بحد ذاته يقع ضمن نطاق الواجب البديهي إزاء حق بديهي من حقوق الانسان، والثانية هي اعتبار المشروع شعب الجزائر وحدة كاملة لا علاقة لها بفرنسا ولها أن تقرر هي بنفسها ما تريد، وفي هذه الوحدة المنفصلة عن فرنسا لا فرق بين أبناء الجزائر عموما سواء كانوا فرنسيين أو عربا أو بربر ومصيرهم يتوقف على رأي الأكثرية في ظل ممارسة حرة للنظم الديمقراطية...»[2]

ونقلا عن بعض الصحف أيضا حاولت الجريدة تحليل محتوى هذا العرض فأشارت على لسان صحيفة الحياة اللبنانية إلى أن مدة الأربعة سنوات التي اقترحها ديغول كمهلة لإجراء إقتراع تقرير المصير طويلة جدا، ولن تقبل بها جبهة التحرير الوطني، فقالت موضحة : «... لا بد أن نقول مبدئيا أن مدة السنين الأربع التي اقترحها ديغول كمهلة لإتاحة فرصة تقرير المصير أمام شعب الجزائر بعد استتباب السلم طويلة جدا، بل أطول من أن يقبل بها أي مسؤول جزائري... إن مدة كهذه من العسير احتمالها في العصر الحاضر الذي تتطور

---

[1] – " **دي غول يعد الجزائريين بتقرير المصير**"، العمل، العدد1211،(17-09-1959)، ص01.

[2] – " **صدى خطاب ديغول في صحف العالم**"، العمل، العدد1216، (23-09-1959)، ص 01.

فيه الأمم تطورا سريعا، والذي تم فيه في أقل من ستة أشهر استفتاء شعوب إفريقية كانت مرتبطة بفرنسا، وتم انفصالها عنها حين أتيحت لها فرصة تقرير المصير، وأنجز بها استقلالها وانتهت مشاكلها ...» [1]

كما أكدت "العمل" على لسان ذات الجريدة، أن البنود الكبرى التي تضمنها عرض تقرير المصير يشوبها بعض الغموض، وأنها بحاجة إلى كثير من التوضيح والتفصيل، حتى تتمكن من دراستها دراسة مثمرة بناءة، حيث أكدت على ذلك بقولها:«...أما بنود عرض ديغول فيمكن أن يقال فيها أول الأمر وبانتظار المزيد من دراستها وتحليلها وتقليب مختلف الأوجه فيها أنها خطوط كبرى وعامة جدا، وأنها تحتاج إلى تفصيل وتركيز على وقائع معينة ملموسة، مثل ذلك أنه لا بد أن يعرف كيف يكون الاستفتاء، ومن يشرف عليه، وماهي الضمانات التي ستعطى لجعله حرا بعيدا عن الضغط، وكيف ومتى وبمساعدة من يمكن توطيد السلام في الجزائر لتتاح فرصة تقرير المصير، ذلك أن التهدئة لايمكن أن تتم بالقوة ولو استمرت الحرب خمس سنين أخرى، فحرب العصابات أقوى وأفعل وأقدر على إنهاك القوى من أن يمكن القضاء عليها خاصة في الأدغال والمناطق الجبلية ...»[2]

وهو نفس الرأي الذي ذهبت إليه جريدة العلم المغربية ، والتي ورد لها في الجريدة المدروسة تعليق على بيان ديغول، صرحت فيه بأن حق تقرير المصير سوف يدفع بالقضية الجزائرية إلى الأمام، شريطة أن يدعم بمجموعة من الضمانات، ومما جاء في تعليق هذه الصحيفة حول البيان ما يلي:«... إن مبدأ حق تقرير المصير هو بلا شك تقدم، إلا أنه يحتاج إلى إطار عام ليتم تحقيقه، وأن أهم ضمان لهذا الإطار هو وقف قهر الجزائر من طرف العسكريين، ومنحها ضمانات سياسية وإدارية لايمكن بدونها أن نتكلم عن حق تقرير المصير ولا يمكن ضمان هذه الأسس، إلا من طرف الأمم المتحدة، وعندما تعطى هذه الضمانات

---

(1) – " **صدى خطاب ديغول في صحف العالم**"، مقال سابق، ص 04.

(2)– نفسه .

فإن الجزائريين يشعرون عند ذلك بأن اقتراح ديغول جدي ...»[1]

وفي إبرازها لموقف المعمرين الفرنسيين من المشروع ، نشرت "العمل" في عددها الصادر يوم 18-09-1959 مقالا، أوضحت فيه تنديد هؤلاء بإحدى الاختيارات التي اقترحها ديغول على الجزائريين في إطار هذا المشروع، وهو خيار الانفصال الذي إعتبروه –على حد قولها– مسا بالكرامة الفرنسية، وطعنا للوعود التي قطعها عليهم هذا الأخير بالمحافظة على الجزائر فرنسية – قبل توليه السلطة– مشيرة إلى تأكيدهم على أن هذه الوعود كانت مجرد وسيلة إعتمد عليها ديغول ليتمكن من الاستيلاء على الحكم، وأنهم عازمون على التضامن مع الجيش للحيلولة دون انفصال الجزائر عن فرنسا، حيث قالت في هذا المضمار :«...إن حركة 13 ماي لتندد باقتراح الانفصال الذي يعتبر مسا بالكرامة الفرنسية، وتؤكد أن كل شيء قد أعيد النظر فيه بمجرد إلقاء بيان لم يأخذ بعين الاعتبار رأي النواب، وقد ألغى كل الوعود التي قطعت منذ 04 جوان1954، ويظهر أن الجنرال ديغول لم يتحدث عن الجزائر الفرنسية، إلا ليتمكن من الاستيلاء على الحكم... وأن مخبري العالم الذين يمكنهم أن يحضروا بدون قيد هذه النهاية، والذين تحدث عنهم ديغول سيشاهدون خروج فرنسا، وأن استثمار بترولنا في بلد مستقل خاضع لدكتاتورية شيوعية لهو مجرد خيال... ولهذا فإن حركة 13 ماي الشعبية تلاحظ أن بيان ديغول يفتح باب مغامرة خطيرة، وتعتبر نفسها مجندة لخدمة الوطن، وستبقى متضامنة مع الجيش الفرنسي للمحافظة على الجزائر كأرض فرنسية ...»[2]

وفي مقال أخر نشرته بتاريخ 22 سبتمبر 1959، حذرت الجريدة من الوعيد الذي يسود صفوف المعمرين بالجزائر، ودعت السلطات الفرنسية إلى التحلي بالحيطة والحذر للنجاح في إحباط أية مناورة، قد يستهدف من خلالها المعمرون العنصريون مشروع تقرير المصير ويحاولون إفشاله، حيث عبرت عن ذلك بقولها:«...العويل والوعيد يسودان صفوف

---

[1]– " **حق تقرير المصير خطوة إلى الأمام** "، العمل، العدد1211، (17سبتمبر1959)، ص ص 1- 3 .

[2]– " **صخب الرجعيين متواصل**"، العمل، العدد1211، (18سبتمبر 1959)، ص ص 1- 3 .

المستعمرين بالجزائر وباريس، وما كان لأحد لينتظر منهم أقل من هذا... ففي سنوات 1954، 1955 1956 كان أيضا عويل ووعيد لما حصلت تونس على الحكم الذاتي، ثم لما حصل كل من المغرب وتونس على الاستقلال ونفس الأفراد تقريبا يملأون أذاننا بعويلهم ووعيدهم مرة أخرى، ولو كانوا هذه المرة يخشون من يتوعدون ويسلكون مسلك الاستعطاف والاستجداء ولا يتجاسرون على ما أبدوه آنذاك من حدة التهديد... إنهم يعلمون أن الحل الذي لجأ إليه الجنرال دي غول لا بد منه ولا مرد له، بل وإن الاستقلال لامناص منه، لكن يريدون أن يعطلوا سير التاريخ ويأملون في تراجع الجنرال عن ما أعلنه من مبدأ، وإحترازه على التطبيق فيما إعترف به من حق ... فالمهم هو ليس عويلهم ولا وعيدهم، وإنما المهم هو ما ستبرهن عليه حكومة باريس من صدق وإخلاص وابتعاد عن مناورات، ولها من النفوذ ما يكفي لإحباط مساعي المصطادين في الماء العكر...»[1]

وفي رصدها لردود الأفعال الدولية حول مقترحات الجنرال ديغول ميزت "العمل" بين ثلاثة مواقف مختلفة إتخذت إزاء هذه المقترحات، فانتقدت تسرع بعض الدول في الترحيب بمشروع تقرير المصير دون تساؤلها عن الضمانات الكفيلة بإنجاح عملية الاختيار بين الاقتراحات الثلاثة ، في حين أبدت رضاها باحتراز بعض الدول الأخرى بشأن هذه الضمانات التي اتخذتها دول أخرى سببا في رفضها للمشروع ، حيث جاء في الجريدة بهذا الخصوص ما يلي :«... فالمسألة هي كيف ستتحقق تلك الرغبة الشاملة وهي النقطة التي أمهلها الجنرال ديغول وغفلت عنها بعض العواصم في تنفسها الصعداء، وإسراعها بل وتسرعها في إعلان تحبيذها... وعبرت عواصم أخرى عن احترازها بشأنها وهي التعلة الحقيقية لاتخاذ عواصم ثالثة موقف الرفض وحثها الشعب الجزائري على مواصلة الحرب ...»[2]

وبعد توضحيها لهذه المواقف حاولت "العمل" كشف النقاب عن المواقف الحقيقة لبعض الدول التي كانت تبطن مواقفها المؤيدة لمبدأ حق الجزائريين في تقرير مصيرهم خشية فرنسا

---

[1]– "**مع الأيام**"، العمل، العدد1215،(22 سبتمبر 1959)، ص 01.

[2]– " **كيف سيتحقق السلم**"، العمل، العدد1219، (26سبتمبر1959)، ص01.

وحرصا منها على عدم خدش العلاقات التي تربطها معها، مشيرة إلى أن إسراع هذه الدول في الترحيب بما أعلن عنه ديغول في 16 سبتمبر 1959، ماهو إلا دليل قاطع على ما كانت تبطنه، وقد عبرت الجريدة عن ذلك بقولها:«... وأنه إذا تنفست بعض العواصم المحبذة لبيان رئيس الجمهورية الفرنسية الصعداء وقالت أن فيه حكمة وعلو همة، فمعناه أن ماكانت تضمره – خشية أو تواطئ أو محاباة – هو أن في الحرب جنون وفي إرغام الشعب الجزائري على الفرنسة خساسة... فهذه خطوة خطتها قضية الجزائر ولا رجوع فيها، وكل ماسيصدر عن فرنسا في المستقبل دونها أي معاكسا لاستتباب السلم وحق تقرير المصير فإنه لن يجد موافقة ولا رضى في نفس الأقطار التي جاء تأييدها خلال العشرة أيام الماضية ...»[1]

وقد شغلت قضية تأخر الحكومة الجزائرية المؤقتة في الرد على مشروع ديغول اهتمام الرأي العام الذي كان يترقب وبقلق– حسب ماورد في الجريدة – صدور الموقف الرسمي الجزائري إزاء مقترحات الجنرال ديغول، فحملت "العمل" على عاتقها تفسير هذا التريث، مبررة إياه بحرص الحكومة المؤقتة على إمعان النظر في المشروع، ودراسته وتحليله وإستشارة من تجب استشارتهم فيه من قادة ومسؤولين جزائريين، كونه مشروع يتعلق بقضية تحدد مصير الشعب الجزائري، حيث قالت بهذا الشأن :«... متى ستعلن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن موقفها من مقترحات الجنرال ديغول؟ وما عسى أن تسفر عنه مداولاتها المتواصلة؟ ... سؤالان تكاد تنحصر فيهما جميع التعاليق وتساق بشأنهما شتى التخمينات ... تعاليق وتخمينات تبنى على نفاذ صبر، حتى لكأنك تشعر بأن بيان رئيس الجمهورية الفرنسية لتتضاءل أهميته بالنسبة لما ينتظره من جواب... على أن أسباب التريث – خلافا لما ذهبت إليه الصحافة الفرنسية من شتى التآويل– لايعسر إدراكها عن ذهن عاقل، فإذا كان الجنرال دي غول قد مضى مايقرب من عام ونصف ليتهدي إلى الحل، وإذا

---

[1]– " **كيف سيتحقق السلم** "، مقال سابق ، ص 1 .

كان قد قضى أسابيع عدة ليصنع بيانه، وإذا كان قد انعزل أياما بمحله الخاص ليحرره، فمن باب أولى وأحرى أن يمعن القادة الجزائريون النظر في نص البيان، الذي لم يسبق لهم علم به، وأن يستشيروا من لهم كلمة في الموضوع مثلما كان الحال بالنسبة إلى الجنرال ديغول، وأن ينظروا فيه بمنظار دولي حتى إذا ما أعلنوا جوابهم كان موقف العقل والواقعية، موقف المسؤولين الذين يلتزمون ويعملون بالتزامهم بجد...»[1]

وبعدما أعلنت الحكومة المؤقتة ردها على المشروع في 28 سبتمبر 1959 وعبرت عن إستعدادها للشروع في المحادثات مع الحكومة الفرنسية للنظر في شروط وقف القتال، نشرت الجريدة مقالا، أكدت فيه على أن هذا الرد كان شاملا لمختلف البنود التي وردت في مشروع تقرير المصير، وأن رد الحكومة المؤقتة ضم أربعة بنود لايمكن بدونها نجاح هذا المشروع الذي لم يعترف به ديغول، إلا بعد اشتداد لهيب الثورة التي يخوضها جيش التحرير الوطني كما حاولت الجريدة في ذات المقال تزويد قرائها بالبنود التي تضمنها بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مشيرة إلى أن هذه البنود نصت على ضمان الوحدة الاجتماعية والترابية للجزائر، ورفضت استشارة الشعب الفرنسي في تقرير مصير الشعب الجزائري، كما أكدت على إن استثمار خيرات الصحراء من طرف فرنسا لن يؤل إلى حق ملكيتها، حيث قالت الجريدة بهذا الخصوص:«... وهذه النقط هي :1- لا تجزأه ترابية : أي لا يمكن تجزئة التراب الجزائري بدعوى الفروق الدينية والعنصرية ولفت الرأي العام الأممي إلى الخطر الناجم عن مثل هذه المحاولة.2- التنقيب والاستغلال لا يعني الملكية: أي لايمكن أن يتحول التنقيب عن ثروات الصحراء واستغلالها إلى ملكية شرعية، فهي مصدر إنساني للشمال الافريقي عامة وسبب في إيجاد تعاون مثمر.3- الجو الملائم للاستفتاء: أي لا يمكن إجراء استفتاء شعبي ما لم يزل شبح القوات العسكرية في الجزائر.4- لا تفاوض إلا مع الحكومة الجزائرية التي هي مستعدة لذلك، أي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي

---

[1]– " **تريث المسؤولين** "، العمل، العدد1215، (22 سبتمبر 1959)، ص01.

الممثلة الوحيدة للشعب الجزائري وهي المسيرة للثورة والمشرفة عليها، ولا يمكن أن تجرى محادثات تهم مصير الجزائر إلا معها، كما أن هذه الحكومة مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث شروط إيقاف القتال وكيفية تطبيق حق تقرير المصير...»[1]

وقد لقي هذا الموقف الذي تبنته الحكومة المؤقتة، الترحاب من قبل الجريدة ويتجلى ذلك من خلال المقال الذي نشرته في عددها الصادر يوم 23 سبتمبر 1959، والذي شجعت فيه هذا الموقف، مؤكدة على أنه خطوة هامة فتحت طريق السلم أمام إجراء استفتاء للشعب الجزائري يختار فيه ما يريده من مصير، وأن هذا الموقف أقام الدليل على أن قادة الثورة الجزائرية لا يرفضون الاحتكام إلى الطرق الديمقراطية مثلما اتهمتهم بذلك السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث قالت:«... ما كان عاقل لينتظر غير إرتياح ممثلي الشعب الجزائري باعتراف رئيس جمهورية فرنسا بحق تقرير المصير... فالشيء الجديد في البيان الجزائري هو – ولا شك– الاستعداد للشروع في محادثات مع المسؤولين الفرنسيين لتحقيق سلم ناجز ذلك السلم الذي هو منطقيا المرحلة الحتمية الأولى نحو استشارة الشعب الجزائري فيما يريده من مصير، وهي خطوة أولى ينبغي تسجيلها... والشيء الجديد ثانيا هو قبول قادة الجزائر إجراء الاستشارة الشعبية وكذلك قبولهم لنتائجها، فقد أقاموا الدليل على أنهم واثقون من أنفسهم ومن إرادة شعبهم، وقد كانوا يقولون عنهم أنهم يرفضون الطرق الديمقراطية ولا يرضون بالاحتكام إلى الاقتراع الحر... وعلى هذا الأساس فطريق السلم عادت مفتوحة إن كانت بباريس عزيمة ثابتة في تحقيقها....»[2]

وفي ذات المقال أوضحت الجريدة أن الشروط التي تضمنها بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي شروط بديهية ومبادئ ما تأسست جبهة التحرير الوطني وجيشها، إلا للدفاع عنها والمحافظة عليها، فقالت:«... وما أكده البيان من مبادئ فإنما هو ميثاق كل

---

[1]– " **الحكومة المؤقتة تعلن استعدادها للشروع في المحادثات**" ، العمل، العدد1221،(29 سبتمبر–1959)، ص 01.

[2]– " **طريق السلم مفتوحة** "، العمل، العدد1221، (29 سبتمبر1959)، ص 01.

حركة وطنية ما خلقت إلا للدفاع عنها والمحافظة عليها، ولولا من أجل الذاتية القومية والوحدة الاجتماعية ووحدة التراب لما كان كفاح خمس سنوات، ولما كان العدد العديد من الضحايا وما عدده البيان من إجراءات فيما يخص الجيوش الجرارة وقوات القمع والارهاق والسجون والمحتشدات، فإنما هي الضمانات اللازمة لأن يقول الشعب كلمته صريحة صادرة عن إرادته بدون ضغط ولا تزوير...»[1]

وفي تحليلها لمبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر الطرفين الفرنسي والجزائري حاولت الجريدة إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الشروط والمبادئ التي قدمها كل طرف منهما في إطار هذا المشروع، مشيرة إلى اتفاقهما حول نقطة أساسية يجب استغلالها لإدخال مشروع تقرير المصير حيز التنفيذ، وهي اقتناع كل منهما بفكرة تحكيم الشعب الجزائري في إختيار مصيره، كما دعت الطرفين إلى ضرورة تفهم مواقف بعضهما البعض، والتصدي إلى كل ما من شأنه أن يحول دون الشروع في تطبيق مبدأ تقرير المصير، حيث قالت في هذا المضمار:«... فما من شك من أنه بين بيان الجنرال دي غول وبيان الحكومة الجزائرية إتفاق على نقطة أساسية هي تحكيم الشعب الجزائري فيما يرتضيه من مصير، وهو أصل القضية التي تتواصل من أجلها الحرب الضروس منذ خمس سنوات... وما دون تلك النقطة في كلا البيانين فهو من باب الاحتياط بالنسبة لكل طرف تجاه عناصره الداخلية، التي لا تهضم الاتفاق الأساسي وتعارض فيه وقد تقاومه، فرئيس الجمهورية الفرنسية يحتاط لغلاة الاستعمار الذين روضوا الفكر على فرنسة الجزائر، والحكومة الجزائرية تحتاط لمن أقسموا على أن يحملوا السلاح حتى الاستقلال الناجز...وتلك هي معطيات المشكل في الوقت الحاضر، إنه لا داعي للريب في صدق الجنرال دي غول، إذ اعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك لاريب في صدق نية الحكومة الجزائرية، إذ أقرت مبدأ تقرير المصير، وما بقي على كل طرف إلا أن يدرك وضعية الطرف الآخر، وأن يراعي صعوبات

---

[1]– " **طريق السلم مفتوحة** "، مقال سابق ، ص 1 .

وضعه الداخلي، بل وأن يعينه على تذليلها... إن المهم هو الاتصال... الاتصال مهما كان الشكل الذي يكتسيه ذلك الاتصال، الذي لا داعي للاحتياط فيه، لأن الشعب الجزائري والشعب الفرنسي راغبان رغبة عميقة في السلم، ومن المحال أن يطغى على تلك الرغبة العميقة اعتبار بروتوكول ما...»[1]

واصلت الجريدة دعواتها إلى ضرورة الإسراع في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير معترفة للجنرال ديغول– في جل الافتتاحيات والمقالات التي خصصتها للحديث عن مشروعه – بصدق نيته في محاولة تحقيق السلم وتمكين الجزائريين من اختيار مصيرهم، إلى أن أعلن هذا الأخير خلال الزيارة التي قام بها إلى الجزائر يوم 05 مارس1960 عن استبعاده لخيار الاستقلال وتأكيده على استحالة تحقيق الجزائريين له، مطالبا الجيش الفرنسي بمواصلة الحرب، وهو الأمر الذي جعل الجريدة تعبر عن دهشتها واستغرابها من سياسته ومواقفه التي وصفتها بالمواقف المتناقضة، واعتبرتها تراجعا في المشروع الذي أعلن عنه ذات 16 سبتمبر1959، متسائلة عن طبيعة السلم الذي يقصده ديغول والذي يسعى إلى تحقيقة وهو يحرض الجيش على الاستمرار في الحرب، فتقول :«...أثارت تصريحات ديغول الأخيرة دهشة في أوساط الدوائر الصحافية والسياسية في أقطار مختلفة، وهي تصريحات تثير الدهشة من أول وهلة حقا، فإن العالم لم يكن ينتظر من الرجل الذي جعل سياسة تقرير المصير رهن كلمة شرفه وشرف فرنسا، أن يتحول فجأة نصيرا للحلول العسكرية... إن هذا الموقف الغريب يحتاج إلى تحليل دقيق، لأن حرب الجزائر أصبحت أكثر من أي وقت مضى حربا مصيرها متصل بالكمائن التي يستعملها المسؤولون الجزائريون أو الفرنسيون فهل هناك تضارب حقيقي في موقف الجنرال دي غول، أم أننا فهمنا في كل أنحاء العالم فهما خطأ لسياسته؟ إن الجنرال ديغول قد كشف بتصريحاته الأخيرة جانبا هاما لا من سياسته، بل

---

[1]– " **الفهم المتبادل**"، العمل، العدد1224، (02 أكتوبر1959)، ص01.

من مذهبه السياسي، فإنه يؤكد ضرورة الانتصار الحربي في الوقت ذاته الذي يكرر فيه تمسكه بتقرير المصير...»[1]

وتضيف موضحة بأن الجنرال ديغول مزال يؤمن بفكرة أن الجزائر هي قطعة من التراب الفرنسي وأن حق تقرير المصير في نظره، ما هو إلا استفتاء يقوم به الجزائريون لاختيار شكل من أشكال تبعية الجزائر لفرنسا، فتقول :«...كل هذه التساؤلات لا يمكن الإجابة عنها منطقيا إلا بتفسير واحد وهو بقاء العقلية الاستعمارية متوغلة في سياسة الجنرال دي غول وأنه لا يؤمن بأن الجزائر ليست فرنسا، وإن آمن بأنها ذات طابع خاص أو شخصية خاصة مثلما كان يقول في العام الماضي... ولا يؤمن باستقلالها الذي هو في نظره الحل الذي يفتح الباب على مصراعيه للتقتيل والتذبيح والدكتاتورية الشيوعية المعادية، فإذا ما ظهر له أن الجزائريون يؤمنون بهذا الاستقلال، أعلن أنه لا يريده وأن فرنسا يجب أن تبقى بأي شكل من الأشكال... إن هذا كله لا يدل إلا على وجود عقلية استعمارية لا نقاش معها في موضوع استقلال الجزائر، ولا تقبل إلا أن يكون وقف إطلاق القتال في شكل استسلام، وأن يكون إستفتاء تقرير المصير في شكل استفتاء حول شكل التبعية لفرنسا، مشاركة أو إدماج أو تقسيم أو أي صيغة أخرى، وأن تكون النتيجة في النهاية منح بعض الترضيات للشعب الجزائري...»[2]

ثم تؤكد الجريدة بأن تصريح الجنرال دي غول إنما هو إشهار لحرب شاملة ضد الجزائريين، وأنه بتصريحاته هذه خيب أمالهم التي علقت عليه، حيث رضخ لمطالب المعمرين العنصرية وجعلهم يتحدَون سلطته وهو في مرتبة الحكم التي اختارها لنفسه، وقد فقالت في هذا الصدد: «...إن هذا الوضع الذي وضع دي غول نفسه فيه خاطئ في جوهره لأنه لا يمكن أن يكون حكما وأن يترك " الناعقين" يتحدون سلطته في فرنسا وفي الجزائر

[1]– " **عقلية استعمارية** "، العمل، العدد 1357، (05 مارس1960)، ص01.

[2]– نفسه ، ص 03.

وأن يحرض الجيش على سحق الثورة... لقد كان يجد في الجزائريين أنفسهم أكبر المؤيدين لسياسته لو سار على منهج 16 سبتمبر، وفرض على الناعقين قبول نتائج تلك السياسة، أما الآن فإن رصيد الثقة قد تقلص، ولم يعد يمكنه أن يكون حكما مع التحريض على قتل الطرف الجزائري...»[1]

كما تشير في مقال آخر إلى أن تصريح ديغول باستحالة استقلال الجزائر، وإعطاءه الأوامر للجيش الفرنسي بمواصلة الحرب، يعتبر تنكرا لمبدأ حق تقرير المصير، وتأكيدا لسخريته من الرأي العام الذي حاول خداعه بإعلانه لبيان 16 سبتمبر1959، وأنه بتصريحه هذا عاد بالقضية الجزائرية– حسب رأيها– إلى نقطة الانطلاق التي كانت فيها الحكومات الفرنسية تعتبر الجزائر أرضا فرنسية، حيث أوضحت ذلك بقولها :«...فلئن كان المذهب استعماريا فإن الخطة يظهر بداهة أنها مبنية على الخداع، وأن الحرب خداع منذ أول التاريخ لكن عندما يعلن رئيس دولة إعلانا على رؤوس الملأ... ويشهد العالم على صدق نيته ويجعل عهده المعلن عنه رهن شرفه وشرف دولته، فإنه لمن دواعي الاستغراب أن يتحول هذا الرئيس فجأة ويزيح الستار عن خداع أصيل وكأنه يسخر من العالم كله، الذي آمن بما أعلن عنه من حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره... فإذا ما عرضت تصريحات الجنرال دي غول الأخيرة على التحليل الرصين برزت حقيقة واضحة لا غبار عليها، وهي أننا بعد سنوات من الحرب عدنا إلى حيث كانت قضية الجزائر، عندما كان منداس فرانس وميتران يصرحان في عام 1956 أن الجزائر أرض فرنسية...»[2]

ثم تخلص الجريدة في الأخير إلى نتيجة مفادها أن الجنرال ديغول يحاول سد جميع الأبواب في وجه الطرق السلمية الكفيلة بحل القضية الجزائرية، وأنه يراهن على الحل العسكري لتسويه هذه القضية ، حتى وإن طال أمده، فتقول : «... فالجنرال دي غول يوصد

---

[1]– " **طرف وحكم وحرب وتآخي**"، العمل، العدد1597، ص ص 01– 06 .

[2]– " **سياسة الخداع** "، العمل، العدد1358، (06 مارس1960)، ص–ص 1–03.

الباب أمام كل حل سلمي قريب يعتمد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ويسخر بالمفاوضة مع ممثلي الشعب الجزائري، في خصوص الضمانات الكفيلة بجعل الاستشارة الشعبية إستشارة حرة سليمة من شوائب الضغط والتزوير، ولا يرى حلا إلا بإرغام الشعب الجزائري على اختيار ما يسميه بالجزائر الجزائرية المرتبطة مع فرنسا الارتباط الوثيق بعد فترة انتقالية لا يعلم نهايتها إلا هو بطبيعة الحال، وبذلك أقام الدليل القاطع على أنه كان لايرى وقفا للقتال إلا بالاستسلام، كما أقام الدليل على أن تقرير المصير عنده هو مصادقة الشعب الجزائري على الحل الوحيد الذي يراه صالحا في بلوغ أهدافه ويعتمد على قوة الجيش الذي يستمد رسالته من وحيه وهديه ...»[1]

المبحث الرابع: تفاعلها مع سياسة ديغول في محاولة انتصاره لمصالح فرنسا العليا ومواجهة مطامع المستوطنين العنصريين.

في الوقت الذي حاول فيه الجنرال ديغول الانتصار لمصالح فرنسا العليا معترفا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، اصطدم برفض المعمرين الفرنسيين بالجزائر وبعض جنرالات الجيش العامل بها لسياسته، حيث حاولوا إجباره على تكريس سياسة الجزائر فرنسية، فما كاد ديغول يعلن عن هذا المبدأ في 16-09-1959، حتى فوجئ بمحاولة تمرد عسكري أخرى طالبته بتصريح علني يتراجع فيه عن سياسة تقرير المصير ويعترف بأن الجزائر وصحراؤها مقاطعة فرنسية[2]، حيث قاد هذا التمرد كل من بيار لاغايارد *Pierre la Gaillard* رئيس منظمة الطلبة و جوزيف أورتيز *Joseph Ortiz* قيادي من حزب الجبهة الوطنية الفرنسية في 24 جانفي 1960.[3]

---

[1]– " **الجزائر**"، العمل، العدد1360،(09 مارس1960)، ص01.

[2]– للمزيد حول أسباب وحيثيات هذا الانقلاب عد إلى : تواتي دحمان ، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر 1961 – 1962 ، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع ، د م ن ، 2008 ، ص 91 وما يليها

[3]– بوعلام بن حمودة، مصدر سابق، ص– ص 437–438.

وكانت " العمل" قد بينت وجهة نظرها إزاء هذا الحدث في العديد من الافتتاحيات والمقالات الاخبارية، حيث أرجعت خلفياته إلى تهاون الجنرال ديغول وعدم حزمه في كبح جماح المنظمات الاستعمارية التي ما استنجدت به- حسب رأيها- إلا لينفذ سياستها المتطرفة، كما عللت تريثه في عدم الاقدام على تمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره بتخوفه من خطر عصبات المتمردين من الجيش والمستوطنين، فقالت بهذا الخصوص :«... لمن ستكون الكلمة الأخيرة للجنرال ديغول أم لمسيو لاغايارد وعصابته المعتصمة بالحواجز إتجاه جنود المظلات؟ ذلك هو السؤال الذي ينتظر الملاحظون الجواب عنه، وقد كان من ضعف حكومات فرنسا السابقة أن أخذت قضية الجزائر بشكل قضية تنازع السلطة بين الحكومة من جهة ومنظمات الاستعمار بالجزائر من جهة أخرى، وصار الأمل في نهاية الحرب وتنفيذ حل سلمي رهين تغلب الحكومة على عصابات المتمردين، وكثيرهم من يعللون تريث ديغول في الاقدام على تمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره، بالمخاوف التي تحدوه من خطر الهمجيين... وليسمح لنا بمخالفة هذا الرأي، فإذا إستطاع لاغايارد وجماعته أن يشق عصا الطاعة في وجه حكومة ديغول، ويواجه بالحديد والنار جيش بلاده فلأن رئيس الجمهورية الفرنسية لم ينتهز فرصة تسلمه مقاليد الحكم وما أحاط بها من إجماع ليسلط نفوذه على العصابات التي ما كانت لتستنجد به إلا لينفذ سياستها ولم يجرؤ على الحد من شوكتها في الإبان، بل جاراها وحاباها، بل وسلحها لأن إرادة الشعب الجزائري في الحرية كانت أشق عليه من تمرد الاستعماريين، فحصد اليوم ما زرع بالأمس وكانت مسؤوليته ثابتة لا شك فيها...»[1]

كما حاولت الجريدة إبراز الدور الذي لعبه هذا التمرد في الكشف عن فشل سياسة الجنرال ديغول التي خيبت آمال ومطامع المعمرين، فقالت: «...أما اليوم فإن أمل فرنسا الوحيد وهو الجنرال ديغول، فقد فُقد فيه الأمل وأصبح الجيش بين الإرادة والحيرة مترددا

[1]– " **التناقض لن يجدي نفعا** "، العمل، العدد1324،(27 جانفي1960)، ص ص 01-03.

متواطئا مع المتمردين في عاصمة الجزائر ووفيا للجنرال ديغول في ناحية أخرى، وهو في حيرته وتواطئه لا يعرف أي الطريق يسلك لفرط ما تأثر به من عمليات وضغط من هذا الجانب أو ذاك... ولكن المهم في هذه الأحداث هو فشل ديغول فشلا ذريعا، لا يقبل الشك ولا النقد أو قل فشل أسطورة ديغول القادر على كل شيء و الساحر العبقري، وقد كان هذا منتظرا رغم كل الدعايات، ورغم كل الأحلام التي تعهدها أولئك الذين آمنوا بالجنرال دي غول إيمانهم بالرب القدير، فإن القوة لا تولد إلا القوة والعنف لا يولد إلا العنف، ولا يمكن لنظام بني على أساس حركة تمرد أن يظل قائما دون الخضوع لتلك الحركة...»[1]

ثم تساءلت الجريدة عن الموقف الذي سيتخذه ديغول إزاء هذا التمرد، الذي اعتبرته فرصة أخيرة يمكن له من خلالها أن يقيم الدليل على أهدافه في محاولة الحفاظ على شرف فرنسا وحفظ ماء وجهها، أو النيل منها بالرضوخ لمطالب المتمردين، فقالت:«... ماذا سيكون موقف الجنرال ديغول اليوم بعد أن أعلن غلاة الاستعمار التمرد في وجهه وظهر تواطؤ الجيش مع المتمردين؟... إن بين يديه اليوم فرصة وربما كانت الأخيرة ليعبر عن إرادة الدولة التي يسوس شؤونها، ويقول في غير غموض هل أنه رجل المتمردين الغلاة المستعمرين– مكرها أو عن طيب خاطر– أم أنه رجل النهوض الفرنسي... نهوض الدولة الفرنسية على أساس التحرر الفكري والتسليم بحقوق الغير والوفاء بالعهد، وذلك الأساس الذي لن تكون لفرنسا قوة ولا عظمة بدونه...»[2]

وفي ذات الإطار أدانت الجريدة الدعوة التي وجهها الجنرال ديغول للمتمردين، والتي دعاهم فيها إلى تسليم أنفسهم والوقوف إلى جانبه للقضاء على الثورة الجزائرية، معتبرة إياها دعوة تحريض أراد من خلالها ديغول لم شتات فرنسا على حساب الثورة، كما نددت بالطريقة التي انتهجها في التعامل مع حركة التمرد هذه، مشيرة إلى أنه حاول القضاء عليها دون

---

[1]– "**مع الأيام**"، العمل، العدد 1326، (29 جانفي1960)، ص01.

[2]– " **الجزائر ليست فرنسا ولا الجزائريون فرنسيون**"، العمل، العدد1326، (20 جانفي1960)، ص01.

اجتثاث أسبابها الحقيقية العميقة، والمتمثلة في التماطل في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير فقالت: «... وحدة فرنسا... عظمة فرنسا... للجنرال ديغول أن يؤنب المتمردين من أجلهما و أن يأمر الجيش بإرجاع الأمن إلى نصابه في سبيلهما، وأن ينادي البلاد إلى مساندته لصالحهما، فهذا حقه وهذه مهمته كرئيس دولة مسؤول عن مصيرها، وكل عاقل لا يسعه إلا أن يتمنى له التوفيق في لم شتات أمته... أما أن يقتصر الجنرال ديغول على توقيف تيار التمرد بدون أن يقضي على أسبابه العميقة الحقيقية، وأن يستصرخ المتمردين ليقفوا إلى جانبه صفا واحدا حتى يأتي على الثورة الجزائرية، فذلك ما نشهر به لأن وحدة فرنسا وعظمتها لن تتبنيان على أنقاض ثورة شعب كامل... إنه محض غلط أن يعتقد رئيس جمهورية فرنسا أن وحدتها وعظمتها في مقاومة التمرد فقط ...»[1]

كما برز اهتمام الجريدة بتمرد آخر كان أخطر من سابقه وهو محاولة الانقلاب العسكري التي قادها كل من الجنرال شال *Challe* و جوهو *Jouhaud* و سلان *salan* في 22أفريل1961، حيث تتبعت تفاصيله على مختلف الأصعدة، ففي تحديدها لأسباب هذا الانقلاب[2] وحيثياته ، أكدت الجريدة على أنه جاء كرد فعل على المفاوضات التي شرعت فيها الحكومة الفرنسية مع قادة جبهة التحرير الوطني، مشيرة إلى أن معظم الأزمات السياسية التي شهدتها فرنسا نتيجة الثورة الجزائرية، كانت تظهر وتشتد كلما اشتد عزم الحكومات الفرنسية على الامتثال للأمر الواقع، والدخول في مفاوضات مع قادة الثورة حيث قالت في هذا الشأن:«... وكانت الحركة الثالثة من فعل كمشة من الاستعماريين المتحمسين، الذين لم يستطيعوا في كرتهم الثالثة هذه أن يجروا كثرة من الجماهير وراءهم ...

---

[1]– " **وحدة وعظمة على حساب الثورة** "، العمل، العدد1327، 30 جانفي1960، ص ص 01-03.

[2]– ظهر هذا الانقلاب للإطاحة بنظام الرئيس الفرنسي شارل ديغول، وكان منظموه معارضين للمفاوضات التي بدأتها حكومة رئيس الوزراء الفرنسي أنذاك ميشال دوبري مع قادة جبهة التحرير الوطني، لكن الانقلاب فشل فشلا ذريعا في تحقيق أهدافه، حيث تصدى له الجنرال ديغول بمساعدة الشعب والجيش الفرنسي فتمكن من قمعه. للمزيد حول هذا الانقلاب أنظر: مصطفى بوطمين،" **حركة انقلاب الجنرال شال** "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد،86، 1987، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص ص 21-28.

وعادت سياسة التفاوض للوجود بسلسلة من الأحداث هي مظاهرات الشعب الجزائري في شهر ديسمبر 1960 واستفتاء جانفي 1961 وبداية المحادثات الجزائرية الفرنسية في سويسرا في فيفري ومارس، ثم تحديد موعد افتتاح مفاوضات إيفيان، فأدرك آخر المدافعين عن الاستعمار المتداعي أن هذه الكرة جدية، وأن فرنسا بعدما سارت إلى هذا الحد في الشوط الأول للتفاوض لم تعد أمامها إمكانية التراجع، فحزموا أمتعتهم وكانت حركة إنقلاب أمس على يد أربعة من الجنرالات، وهكذا كادت أن تصبح المسألة دورا وتسلسلا سياسة المفاوضات، ثم انتفاضة استعمارية، ثم نكسة سياسية، لكن هذا الثالوث ... المفاوضات و التمرد والنكسة لا يربط بين أجزائه أي رباط منطقي أو حتمي، بل أن الرابط الوحيد كان التردد والخوف ...»[1]

وفي مقال آخر عبرت الجريدة عن قلقها الشديد من تداعيات هذا التمرد الذي أصبح – في نظرها– يهدد فرنسا بحرب أهلية ويشكل خطرا على السلم المنتظر في الجزائر، فقالت : «... مازالت المسألة التي اندلعت يوم السبت بالنسبة لفرنسا والجنرال دي غول على أيدي الجنرالات المتمردين تثير القلق... ولكن هذه الأحداث التي تجري ليست بالنسبة للجزائر وشمال إفريقيا مأساة وليست المؤسسات هي المهددة فيها ولا حتى النظام الديمقراطي، بل إن التهديد يخيم على السلم نفسها وعلى سيادة الشعوب في هذا الشمال، فالسلم المهددة أولا هي تلك التي طال رجاؤها وصعب منالها، فقد أصبحت مهددة مباشرة بعد الانقلاب العسكري الذي حصل بالجزائر، وبات ينذر بالحرب الأهلية في فرنسا نفسها ...»[2]

وتضيف: «...ولا يقف الخطر عند هذا الحد فإن الجنرالات المتمردين والقوات المتضامنة معهم، قد تحرروا بمعارضتهم لسياسة باريس من قيود تلك السياسة وما تفرضه من واجبات... إن سيطرة فكرة الحرب على عقولهم واعتبارها الوسيلة الوحيدة لبلوغ غاياتهم من

---

[1]– " **نتائج الخوف والتمرد والمساومة** "، العمل، العدد1712،(23أفريل1961)، ص01.

[2]– " **أخطار محدقة بشمال إفريقيا** "، العمل، العدد1711، (25 أفريل1961)، الصفحة01.

شأنها أن تجعلهم يشعرون بالرغبة في الارتماء في مغامرة أخرى تشمل توسيع رقعة الحرب أملا في التغلب على خصم، لم ينجحوا في القضاء عليه طيلة ستة سنوات ونصف... إنّ خطر توسيع رقعة الحرب الذي طالما خيم على شمال إفريقيا، قد أمكن إبعاده كل مرة بسبب تعطل الرؤساء السياسيين الفرنسيين في آخر لحظة أحيانا، أما الآن فقد أصبح هذا الخطر أشد إلحاحا...»[1]

كما حذرت الجريدة من انعكاسات هذه الأحداث على سير عملية المفاوضات المرتقبة[2]، والتي ما ظهر الانقلاب إلا ليعبر عن رفض المتمردين لها- حسب رأيها- وسعيهم للحيلولة دون استئنافها، فعبرت عن ذلك بقولها : «... أما اليوم و بعد أحداث يومي الأحد والاثنين فإن الخطر أصبح يخيم على أصحاب سياسة التفاوض، وأضحت المفاوضات التي كانت على وشك البداية مسلوبة من قيمتها مادام الجيش الفرنسي يعارضها بهذا الشكل المشهود، إما بالانضمام للمتمردين أو بالوقوف موقفا سلبيا إزاء حكومة الجنرال دي غول فالسلم التي طال إنتظارها تأجلت إلى أجل غير محدود ...»[3].

وفي متابعتها لمصير حركة التمرد هذه، أظهرت الجريدة إعجابها بالشدة والحزم اللذين أظهرهما الجنرال ديغول في التعامل مع المتمردين، مرجعة أسباب فشل حركتهم إلى تخوف معظم ضباط الجيش الفرنسي وجنوده من مواكبة هذه الحركة، التي اعتبروها – حسب رأيها- مغامرة مجهولة العواقب، كما رحبت بمواقف التأييد التي أظهرها الشعب الفرنسي للجنرال دي غول في مواجهته لهذه الحركة، وأشادت بالانتصار الذي حققه من خلالها في فرض احترام مؤسسات الدولة والخضوع لتعليمات أجهزتها الشرعية، رغم خطورة ما ترتب عن ذلك، منوهة بأن حكومته نجحت في تحقيق ما لم تستطع تحقيقه الحكومات

---

[1]– " **أخطار محدقة بشمال إفريقيا** "، مقال سابق ، ص 1 .

[2] – ويقصد بها محادثات إيفيان الأولى التي جرت بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية في الفترة الممتدة مابين (20 ماي – 13جوان) 1961.

[3]– " **أخطار محدقة بشمال إفريقيا** "، نفس المقال ، ص01.

السابقة، حيث قالت بهذا الخصوص:«... لقد انهارت حركة التمرد انهيارا سريعا وكاملا وخرج الجنرال دي غول من هذه الأزمة التي مست كبرياؤه، أقوى عمليا مما كان من قبل من حيث إمتداد نفوذه وعمقه، فقد حظي خلال الأيام المنصرمة بتأييد يكاد يكون جماعيا في فرنسا وخارج فرنسا، فاستطاع بفضل ذلك التأييد وبفضل الحزم الذي أظهره في خنق حركة الثورة الاستعمارية، أن يجعل الاستعماريين يبرزون في مظهرهم الحقيقي... مظهر كمشة صغيرة من الاستعماريين الفاشستيين، الذين لم يتعلموا شيئا من تجارب التاريخ، ولم يقتنعوا يوما بالمبادئ الديمقراطية سواءا بالنسبة للشعوب المستعمرة أو بالنسبة لشعبهم نفسه ...»[1]

وتستطرد قائلة :«... فذهبت الحكومة الفرنسية إلى الحد الذي لم تستطع أن تذهب إليه حكومة فيليمان إبان ثورة مايو1958، وهو إصدار الأمر إلى القوات المسلحة برفض الانصياع لأوامر المتمردين ومقاومة نشاطهم ومقاتلتهم وكسر شوكتهم في انتظار القضاء عليهم، ولم تتردد في دفع فرنسا إلى الاصطدام بين قسمين من قواتها المسلحة، وقد تمكن الجنرال ديغول من أن يذهب إلى هذا الحد بفضل عزمه على المحافظة على سلطة الدولة بأي ثمن، أي بذلك الثمن نفسه الذي ترددت الحكومات الفرنسية المتوالية قبل الجنرال دي غول في دفعه، فخضعت للمساومة وخضعت للتهديد وخضعت لمناورات التخويف والارهاب فطالت بذلك عمر الحرب...»[2]

ثم دعت الجريدة الحكومة الفرنسية بعد قضائها على حركة التمرد، إلى ضرورة وضع حد للحرب التي كلفتها خسائر ضخمة، وذلك بالإسراع في الدخول في مفاوضات جدية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، فقالت:«... فاليوم وقد أصبح قمع التمرد حقيقة، فإن الأمل معقود على أن تتوب فرنسا للرشد نهائيا، وتفهم ما يكلفها هي نفسها من خسائر التردد في الاتجاه إلى السلم بأسلوب ليس فيه التباس ولا مساومة ولا حيل، فإن انتصار الحكومة الشرعية لن

---

[1]– " **الدرس الأساسي**"، العمل، العدد1714،(27 أفريل1961)، ص01.

[2]– " **الانتصار الحقيقي**"، العمل، العدد1713،(26 أفريل 1961)، ص01.

يكون انتصار دي غول الشخصي فقط، ولن يكون انتصار فكرة احترام الدولة فقط، بل هو كذلك انتصار سياسة التفاوض التي اتخذت سببا لقيام حركة التمرد ...» [1]

[1]– " **الانتصار الحقيقي**" ، مقال سابق ، ص 06.

- خلاصة واستنتاجات

تجاوبت صحيفة العمل بحماس شديد مع الأحداث والتطورات التي شهدتها السياسة الديغولية المستهدفة للثورة الجزائرية، منذ اعتلاء الجنرال ديغول السلطة عقب إنقلاب13ماي1958 إلى غاية ظهور محاولة التمرد التي قادها بعض جنرالات الجيش ضده في أفريل1961، متخذة إزاءها مواقف متباينة، فالنسبة لانقلاب 13 ماي 1958 الذي جاء بديغول إلى الحكم اهتمت الجريدة بتغطية حيثياته واستنكرته، معتبرة إياه محاولة أراد من خلالها غلاة المستوطنين الاستنجاد بالجنرال ديغول لإعانتهم على تكريس سياسة الاستعباد وتجسيد أطروحة الجزائر الفرنسية التي خيبت الحكومات السابقة أملهم في تحقيقها.

كما استنكرت الجريدة سياسة الإدماج التي باشرها ديغول بعد توليه السلطة، كعرضه لمشروعي قسنطينة وسلم الشجعان، وتنظيمه لاستفتاء 28 سبتمبر1958، وهي السياسة التي لم ترى فيها الجريدة جديدا مقارنة بسياسة الحكومات السابقة، هذا وقد رحبت "العمل" بالموقف الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني إزاء هذه التطورات، وهو تأسيسها للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19-09-1958، معتبرة إياه نقطة تحول في تاريخ القضية الجزائرية، وجوابا قدمته جبهة التحرير الوطني إلى السلطات الفرنسية التي كانت تتحجج بعدم وجود ممثلين شرعيين عن الشعب الجزائري للتفاوض معهم.

كما تفاعلت مع المشروع الذي لجأ إليه الجنرال ديغول بعد فشل مخططاته العسكرية في حل القضية الجزائرية، وهو اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث رأت في هذا المشروع خطوة جريئة أقدم عليها ديغول، رغم إدراكه لما سوف تثيره من ردود أفعال قوية في أوساط التيارات المنادية بفرنسة الجزائر، وفي هذا الإطار أشادت الجريدة بالشدة والحزم اللذين أظهرهما هذا الأخير في قمع بعض الحركات التمردية التي ظهرت ضده من طرف هذه التيارات، التي حاولت إفشال مساعيه في منح الشعب الجزائري حق اختيار ما

يريده، كما اعترفت له بصدق نيته في محاولة حل القضية الجزائرية حلا سلميا، رغم العراقيل التي كانت تحدوه كتمرد24 جانفي1960 ومحاولة انقلاب 22 أفريل1961.



الفصل الخامس

الفصل الخامس: صحيفة العمل التونسية وتطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية

(1955 – 1962)

المبحث الأول: إبرازها لتطورات مواقف الدول العربية ،الاسلامية والافريقية الداعمة للقضية الجزائرية .

1- مواقف الدول العربية.

2- مواقف الدول الافريقية.

3- مواقف الدول الاسلامية.

المبحث الثاني : تتبعها لتطورات مواقف الدول الغربية والشرقية من القضية الجزائرية.

1- مواقف الدول الغربية.

2- مواقف الدول الشرقية.

المبحث الثالث : إشادتها بقرارات مؤتمر طنجة المغاربي 1958 المساندة للقضية الجزائرية .

المبحث الرابع : متابعتها لتطورات القضية الجزائرية في الهيئة الأممية.

- خلاصة واستنتاجات

الفصل الخامس : صحيفة العمل التونسية وتطورات الموقف الدولي من القضية الجزائرية (1955 – 1962) .

المبحث الأول: إبرازها لتطورات مواقف الدول العربية، الافريقية والاسلامية الداعمة للقضية الجزائرية.

1- مواقف الدول العربية.

لم يكن لموضوع مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية صدى كبير على صفحات الجريدة موضوع الدراسة [1] مثلما كان ذلك مع المواضيع التي سبق التطرق إليها رغم ذلك حاولت هذه الصحيفة تزويد قراءها بلمحة مقتضبة عن مظاهر التجاوب والدعم الكبير الذي أبدته أغلب الحكومات والشعوب العربية اتجاه الثورة الجزائرية، سواء فيما تعلق بالمواقف الموحدة التي تبنتها البلدان العربية مجتمعة في إطار عضوتيها بالجامعة العربية[2]، أو بالنسبة للمواقف الرسمية والشعبية التي اتخذت على مستوى كل بلد من هذه البلدان إزاء الثورة التحريرية .[3]

---

[1]- يستثنى من هذه المواقف الموقف التونسي، الذي تناولته الجريدة بكثرة، حيث لا تكاد صفاحتها تخلو من مظاهر الدعم الرسمي أو الشعبي التونسي للثورة التحريرية، وقد تعمدنا إسقاط هذا الموضوع من دراستنا بحكم تناوله من طرف العديد من الدراسات العلمية الأكاديمية، ومن بينها دارسة الأستاذ حبيب حسن اللولب الموسومة ب: "التونسيون والثورة الجزائرية " ، والتي اعتمد فيها صاحبها على جزء كبير من مقالات صحيفة العمل.

[2]- هي هيئة عربية دولية تضم 22 دولة عربية ، تأسست في 22 مارس1945 بالإسكندرية (مصر)، وكانت في البداية تضم كل من مصر، العراق، الأردن، لبنان، السعودية، سوريا واليمن، ثم انضمت إليها باقي الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال، تهدف الجامعة العربية إلى توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتحقيق التعاون بينها. أنظر: أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر،2009، ص ص 15-17.

[3]- تميزت مواقف معظم هذه البلدان حكومات وشعوب من الثورة الجزائرية بالتأييد المطلق، حيث احتضنت الدول العربية من المحيط إلى الخليج هذه الثورة ودعمتها ماديا ومعنويا منذ إندلاعها في الفاتح من نوفمبر1954 إلى غاية حصول الشعب الجزائري على استقلاله التام سنة 1962، والملاحظ أنه رغم خضوع بعض هذه البلدان للهيمنة الغربية بسبب تأيديها للثورة الجزائرية، إلا أنها لم تغير مواقفها لإيمانها بعدالة القضية الجزائرية، أنظر: مريم الصغير، مواقف الدول

وفي هذا السياق نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 19 أفريل1956 مقالا أوضحت فيه اعتزازها الكبير بالقرار الذي خرجت به دول الجامعة العربية في دورتها المنعقدة سنة1956، وهو اتفاقها على مشروع المقاطعة الاقتصادية لفرنسا[1]، كما نوهت فيه بإقدام هذه الدول على مناصرة الشعب الجزائري وإصرارها على تقديم يد العون له، رغم إدراكها للضرر الكبير الذي قد يلحق بمصالحها من جراء هذه المقاطعة، كما دعت فيه الدول الغربية إلى ضرورة العدول عن مواقفها المساندة للسياسة الاستعمارية الفرنسية والاقتداء بمواقف الدول العربية لأن الحضارة الإنسانية، التي تدَعي الدول الغربية الدفاع عنها –حسب رأي الجريدة – لا تكون جديرة بالتمجيد، إلا إذا بينت على القيم الإنسانية والقوى المادية في آن واحد، حيث قالت في هذا الشأن :«... كان قرار الجامعة العربية بإجماع أعضائها في المساندة المطلقة لشعب الجزائر في كفاحه من أجل استقلاله، وكذا درس الدول العربية لمشروع مقاطعة فرنسا اقتصاديا من أجل الحرب التي تقوم بها في القطر الشقيق ... كان هذا وذاك عنوانا جديدا على أن هذا الشرق المجيد كان منذ الأزل مشرق النور ومهبط الوحي ومهد الديانات ومايزال، كما كان الينبوع الفياض للفضائل البشرية السامية... إن الدول العربية لها مع فرنسا روابط ومصالح متبادلة فهي ترضى أن تزهد فيها من أجل عون هذا الشعب الضعيف المناضل عن حقه في حياة العزة والكرامة، وإنه لا يسعنا ونحن جزء من العالم العربي، إلا أن نعتز ونكبر هذا الموقف وأن نهيب بالدول الغربية أن تأخذ منه درسا

العربية من القضية الجزائرية(1954–1962)، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ص 329– 330. وللمزيد في هذا الموضوع راجع: إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية(1954–1962)، د ط ، دار هومة، الجزائر،2009.

[1] –جاء هذا القرار بعد تفاقم الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون تحت السيطرة الاستعمارية، فبعد فشل جميع المساعي الدبلوماسية التي بذلتها الدول العربية لحل القضية الجزائرية، إضطرت الجامعة العربية إلى المصادقة على قرار المقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية لفرنسا. أنظر: أحمد بشيري ، مرجع سابق ، ص 171 .

فتتجرد عن قليل من أنا نيتها الماكرة... فإن الحضارة البشرية لا تكون حليفة بالتمجيد إذا إعتمدت المادة المتحجرة فقط، فهي توحش واستبداد فقط لا غير...»[1]

ثم حاولت الجريدة وفي ذات المقال التصدي لبعض الدعايات الفرنسية التي كانت تفسر تضامن الدول العربية مع الشعب الجزائري في ثورته من أجل الحرية، برغبة هذه الدول في الحلول محل فرنسا بالجزائر، وبرغبتها في تطبيق سياسة ملأ الفراغ[2] التي كانت تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية ، فقالت في ردها على هذه الدعايات والقلاقل:«...إن هذا التقرير حقيقة تاريخية واقعية فما تستطيع فرنسا أن تدعي أن الدول العربية حين تقرر مساندتها للجزائريين في حربهم من أجل حريتهم، إنما تفعل ذلك بقصد الحلول محل فرنسا، كما تقول ذلك عن أمريكا لأنها تعلم كما يعلم العالم أجمع أن أمريكا التي يقال عنها أنها عدوة الاستعمار ونصيرة الحرية لا تقدم عونها لدولة ضعيفة مكافحة، إلا بعد أن تطرح ما ستقدمه مما ستغنمه فتجد بقية وفيرة ترضي أطماعها، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الدول الغربية ...»[3]

وفي مقال آخر وجهت الجريدة سهام نقدها للسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر محملة إياها مسؤولية المواقف الصريحة التي اتخذتها الجامعة العربية إزاء القضية الجزائرية لأن الاستعمار الفرنسي– حسب رأيها– هو الذي اضطر دول هذه الجامعة، وهي ذات العلاقة الطيبة مع فرنسا إلى إتخاذ تلك المواقف المؤيدة للشعب الجزائري والمستنكرة للحرب القائمة ضده ، كما حذرت الجريدة – وفي ذات المقال– السلطات الاستعمارية من مغبة الاستمرار في سياسة العناد التي من شأنها أن تقطع علاقات فرنسا بالعديد من البلدان، حتى

---

[1]– العمل، العدد153، (19 أفريل 1956)، ص01.

[2]– هي سياسة استعمارية اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد تراجع الإستعمار التقليدي، تقوم على مبدأ حلول هذه الأخيرة محل فرنسا وبريطانيا في مستعمراتهما السابقة، مثلما فعلت ذلك في الهند الصينية (الفيتنام) .

[3]– العمل، العدد153، نفسه .

حلفائها لا يمكن أن يستمروا في تأييدها أمام الوضع الخطير الذي آلت إليه القضية الجزائرية، التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين[1]، فقالت بهذا الخصوص:«... وقد بدأت مناصرة الجامعة العربية للشعب الجزائري تأخذ شكلا عمليا بحركة مقاطعة فرنسا اقتصاديا، وهذه المقاطعة ظاهرة جديدة لها وقعها على سير الأحداث وتطورها، فالمناصرة لم تعد خطابية بل أخذت تتكيف في صور عملية... وما كان ينبغي لفرنسا أن تصل بإصرار حكامها على نكران حق الجزائريين في الاستقلال، إلى ما وصلت إليه من تأليب الدول الصديقة لها على سياستها... إن استمرار الحرب في الجزائر من شأنه أن يفسد علاقات فرنسا بغيرها من الدول، حتى الولايات المتحدة الأمريكية لا يعقل أن تستمر في التأييد تأييدا ملطقا للحكومة الفرنسية، والحرب الجزائرية تتطور تطورا خطيرا مهددا الأمن والسلام، ويخشى أن تتطور المشكلة إلى مشكلة دولية مثل مشكلة الهند الصينية أو أشد خطرا ...»[2]

ثم راحت الجريدة تخاطب السلطات الاستعمارية الفرنسية، مشيرة إلى أن ما يجب أن تهتز له ضمائر هذه الأخيرة وتدينه بشدة، ليس قرارات الجامعة العربية المؤيدة للثورة التحريرية والشعب الجزائري الأعزل، وإنما الحرب الضروس التي تقودها هذه السلطات في الجزائر والتي تحصد كل يوم أرواح الآلاف من الضحايا، حيث قالت:«...إن ما قررته الجامعة العربية من تأييد للجزائر في كفاحها، لا ينبغي أن يندهش له الفرنسيون، ولكن ما ينبغي أن تستنكره هو هذه الحرب الضروس التي تدور رحاها في الجزائر، والتي يذهب ضحيتها كل يوم عدد كبير من أبناء الجزائر وأبناء فرنسا على السواء، وهي التي لا يمكن

---

[1] – وهو ما حدث فعلا، حيث اضطرت العديد من الدول الغربية المتحالفة مع فرنسا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التراجع عن سياستهما الداعمة لفرنسا أمام تزايد قوة الثورة التحريرية وانتصاراتها.

[2] – العمل، العدد200، (14 جوان1956)، ص01.

بأي حال من الأحوال أن تحقق الحل المرضي للمشكلة الجزائرية التي أصبحت أم المشاكل في فرنسا ...»[1]

وفي ذات السياق أضافت بالقول أن تونس لا تنتظر أخذ الإذن من غيرها لتعلن عن تأييدها للشعب الجزائري في قضيته، اعتقادا منها أن هذا الأمر واجب مقدس وحق من الحقوق التي يجب أن يطالب بها الجزائريون أشقاءهم المغاربة، فقالت في هذا الصدد :«... وإنا من جهتنا لم ننتظر غيرنا لنعلن تأييدنا للشعب الجزائري المناضل، ولنعَبر عن أملنا في أن تحل مشكلة الجزائر بطريق التفاوض مع المكافحين، الذين يمثلون الشعب الجزائري إعتقادا منا أن ذلك واجبنا نحو قطر شقيق، وأن في حل قضيته ضمان لاستقلالنا واستقلال المغرب وضمان للأمن والسلام والتعاون الحر المثمر بين أقطار شمال إفريقيا...»[2]

كما حاولت الجريدة إبراز قضية الطلب الذي أودعته الجامعة العربية لدى مجلس الأمن الدولي سنة 1956[3] لإثارة القضية الجزائرية، حيث هللت بهذه المبادرة التي أقدمت عليها الدول العربية واعتبرتها خطوة هامة يمكن أن يتخذ في شأنها القرار الإيجابي المرجو اتخاذه إزاء القضية الجزائرية، فقالت :«... قررت جامعة الدول العربية إثارة قضية الجزائر في مجلس الأمن، وعسى أن يستمع هذا المجلس خلافا لما تعودنا عليه، إلى هذا الطلب ويتخذ بشأنه القرار الإيجابي... إن هذا القرار له مغزاه فإنه يؤكد عزم الدول العربية على مناصرة الشعب الجزائري في نضاله، وهذه الدول التي يمضي على تحريرها من الحكم الاستعماري طويل عهد مخلصة كل الاخلاص في مقاومتها للاستعمار، ومناصرتها للشعوب المهضومة التي أثبتت بكفاحها وصبرها وتضحياتها جدارتها بالمناصرة والتأييد...»[4]

---

[1]– العمل، العدد 142، (08 أفريل1956)، ص01.

[2]– نفسه .

[3]–للإستزادة في موضوع حيثيات اتخاذ هذا القرار، وتداعياته راجع : أحمد بشيري ، مرجع سابق ، ص 170.

[4]– العمل، العدد200، (14 جوان1956)، ص01.

وفي مقال آخر تناولت الجريدة بالشرح والتحليل القرارات التي صادقت عليها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دورتها المنعقدة سنة 1958، فأشارت إلى تأكيد هذه الأخيرة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، واستنكارها لمشروع الدستور الفرنسي الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[1] ، وكذا دعوتها الدول الأعضاء إلى ضرورة تقديم مساهمة مالية قدرها أربعة مليار فرنك للثورة الجزائرية، حيث قالت موضحة:«... ثم صادقت اللجنة على قرار يستنكر عزم فرنسا على إجراء الاستفتاء ويستنكر السياسة التي تمعن فرنسا في انتهاجها، والتي جعلتها تعقد العزم على إجراء استفتاء عام حول مشروع الدستور، ويؤكد قرار الجامعة العربية أن الاستفتاء لن يقيد الجزائريين مع فرنسا، ولن يربطهم بها أبدا، وينادي القرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفقا للمبادئ المتعارف عليها التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة، هذا ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى دفع مبالغ مساعدتها للوطنيين الجزائريين لعام1958، والتي تقدر بأربعة مليارات من الفرنكات...»[2]

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية لمستجدات القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية[3]، حيث نشرت في عددها الصادر يوم 08 سبتمبر 1959 مقالا، عالجت فيه القرارات التي أصدرتها هذه الهيئة في دورتها المنعقدة سنة1959، وفي هذا الإطار بينت الجريدة مطالبة تلك القرارات بفتح تحقيق أممي عن أوضاع الجزائريين في المحتشدات وإدانتها للمساعدات المقدمة لفرنسا من طرف دول الحلف الأطلسي، إضافة إلى دعوتها

---

[1] – ويقصد به دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر في04 أكتوبر 1958، والذي اعتبر الجزائر قطعة تابعة لفرنسا.

[2]– " **قضية الجزائر في جامعة الدول العربية** " ، العمل، العدد894، (09 سبتمبر 1958)، ص01.

[3] – لعبت هذه المنظمة دوراً بالغ الأهمية في نصرة القضية الجزائرية، وذلك عن طريق حشد الدعم المادي والمعنوي لها، والتعريف بها عن طريق عرضها في المؤتمرات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. للاستزادة في الموضوع راجع: أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، مرجع سابق .

الدول الإفريقية والآسيوية إلى ضرورة الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودعم قضيتها، وقد بينت الجريدة ذلك بقولها:«...وصرح ناطق باسم الجامعة العربية أن اللجنة السياسية درست بالخصوص حالة الأهالي المدنيين وما يعانونه من جراء مواصلة الحرب في الجزائر، وقد وقع التعرض كذلك إلى المحتشدات التي تجمع فيها مايزيد عن المليوني نسمة من بينهم شيوخ ونساء وأطفال، وذكَر مجلس الجامعة العربية بالمعاهدات التي وقعت عليها فرنسا لحماية المدنيين من أخطار الحرب، وصادقت اللجنة في الختام على المقررات التالية:

– عرض الحالة بالمحتشدات على الأمم المتحدة وطلب إيفاد لجنة دولية لبحث الحالة في الجزائر.

– بذل المجهودات الجماعية والفردية لدى الدول الاعضاء في الحلف الأطلسي، حتى توقف مساعداتها العسكرية لفرنسا.

– القيام بمساعي دبلوماسية لدى الدول الافريقية والآسيوية قصد الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومساندة القضية الجزائرية...»[1]

2– مواقف الدول الافريقية:

حظي موضوع تطورات مواقف الدول الافريقية من القضية الجزائرية هو الآخر ببعض الاهتمام من قبل الجريدة موضوع الدراسة، حيث تتبعت هذا الموضوع في العديد من العناوين الإخبارية، محاولة بذلك إبراز مظاهر التضامن والتعاطف الواسع الذي وجدته الثورة الجزائرية بين الدول والشعوب الإفريقية، والذي شمل مختلف المجالات السياسية والعسكرية المادية والمعنوية وكان له أبلغ الأثر في انتصاراتها.[2]

---

[1] – "**مجلس الجامعة العربية يصادق على لائحة تخص الجزائر**"، العمل، (08 سبتمبر1959)، ص ص 1-3.

[2]– أبدت هذه الدول أشكالا واسعة من التضامن والمؤازرة تجاه الثورة التحريرية الجزائرية التي كانت في حاجة ماسة إلى مناصرة الأفارقة لقضيتها، وقد حققت في هذا الإطار مكاسب معتبرة مند مؤتمر أكرا، ومع استقلال مجموعة من الدول الإفريقية التي كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية سنة 1960، أصبحت الجزائر قضية محورية في اهتمامات هذه الدول

وفي هذا الصدد كتبت الجريدة في أحد مقالاتها المنشورة في العدد الصادر بتاريخ 01 أفريل1958 مبينة مظاهر التأييد والمساندة المطلقة التي حظي بها الشعب الجزائري في اليوم الذي أحيته شعوب القارة الإفريقية تضامنا مع قضيته، وقد أبدت الجريدة إعجابها الكبير وكذا فخرها وإعتزازها بهذا اليوم، الذي أقيمت فيه المظاهرات السلمية عبر مختلف دول القارة، مناديتة بوضع حد لحرب الإبادة الدائرة في الجزائر، كما أشادت بالمبادرة التي قامت بها بعض الهيئات والمنظمات الإفريقية لصالح القضية الجزائرية والتي تمثلت في فتح مشروع لجمع التبرعات والمساعدات المالية لدعم الثورة الجزائرية، حيث قالت الجريدة في هذا المضمار:«...أحيت شعوب إفريقيا يوم الجزائر ومن كل بلد إفريقي تعالت أصوات الملايين من البشر، هاتفة بحياة الجزائر، مجلة لكفاحها، منادية بنصرها على الاستعمار وجوره ... ملايين من البشر رفعوا في صوت واحد كلمة الجزائر الحرة المكافحة المعذبة الظافرة في النهاية... وقد برز هذا التضامن الصادق في أروع مظاهره في البلدان الإفريقية، حيث أقيمت المظاهرات السلمية في كل مكان، ونادى المتظاهرون بوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر، والتي تقدم طعمة لها أنفس بشرية بريئة، لا ذنب لها عدا أنها أحبت الكفاح في سبيل تحرير بلادها من ربقة الاستعمار... وقد انتظمت المظاهرات التضامنية وافتتحت الاكتتابات لمساعدة الثورة الجزائرية بهذه المناسبة في جميع أنحاء القارة...»[1]

ومن جهة أخرى حاولت الجريدة تسليط الضوء على جانب من المساعي الحثيثة التي بذلتها البلدان الافريقية في سبيل دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية، فراحت وتحت عنوان "**مؤتمر أكرا يؤتي ثماره**"، توضح بالشرح والتحليل أهم المكاسب التي حققتها الثورة

وشيئا فشيئا ضمنت تأييد أغلب دول القارة الافريقية لقضيتها في المحافل الدولية. أنظر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل،2009، ص ص 238–239.

[1]– " **أقطار إفريقيا تحيي يوم الجزائر**"، العمل، العدد758،(01 أفريل1958)، ص01.

الجزائرية في هذا المؤتمر[1] ، الذي أوصى بضرورة قيام الدول الإفريقية بمساع دبلوماسية لكسب مزيد من التأييد للقضية الجزائرية، حيث شرعت بعض الدول الإفريقية المستلقة على إثره – حسب ما أكدته الجريدة – في إرسال بعثات حكومية نحو عواصم بعض البلدان التي لها وزنها في منظمة الأمم المتحدة، وذلك لتمهيد السبل أمام مناقشة تخدم القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد قالت الجريدة بهذا الخصوص:«...شرعت دول إفريقيا المستقلة في القيام بمساعيها لكسب التأييد للقضية الجزائرية، فبدأت بعثات حكومية من هذه الدول تسير في طريقها نحو عواصم بعض الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وقد جاءت هذه المساعي نتيجة لقرارات اتخذت في مؤتمر أكرا في ربيع هذا العام، عندما اجتمعت هذه البلدان لمناقشة المشاكل المشتركة فيما بينها...»[2]

كما حاولت الجريدة أن تبرز مدى إحساس وشعور السلطات الاستعمارية بخطورة هذه المبادرة التي أقدمت عليها الدول الإفريقية، والتي قامت بحملة دعائية واسعة لفائدة القضية الجزائرية في مناطق حساسة – حسب رأيها– كانت تمثل مصدر قوة ودعم للحكومة الفرنسية فقالت في هذا الصدد: «... تخشى الحكومة الفرنسية أن تؤدي هذه البعثة، والنشرات التي ستوزعها في زياراتها المختلفة، والاتصالات الرسمية والمقابلات التي سيقوم بها أعضاء هذه البعثات، تخشى الحكومة الفرنسية من وراء ذلك، أن يتغير الميزان السياسي في هذه الدول لصالح المناضلين الجزائريين ...»[3]

---

[1]– انعقد هذا المؤتمر في أفريل 1958 بالعاصمة الغانية أكرا، ناقش فيه المؤتمرون مسائل وقضايا مختلفة أهمهما القضية الجزائرية التي أكدوا على وجوب دعمها ومؤازرتها. أنظر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 242.

[2]– "**مؤتمر أكرا يؤتي ثماره**"، العمل، العدد870 ، (12 أوت1958)، ص ص 1– 3 .

[3]– نفسه .

وفي حرصها على تغطية مختلف المجهودات المبذولة من طرف الدول الإفريقية في نطاق سعيها لتعزيز الاعانات المادية والمعنوية الموجهة للثورة الجزائرية، حاولت الجريدة أن تزود قرائها بالقرارات التي صادقت عليها اللجنة الإدارية لمؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بتونس سنة1960[1] بخصوص قضية الجزائر، فأظهرت دعوة هذا المؤتمر إلى ضرورة إدخال مواقف التضامن الافريقية مع هذه القضية ميدان التطبيق والفعالية، للوقوف في وجه حرب الإبادة التي تمارسها فرنسا في الجزائر، والتي اتخذت – حسب رأيها– أبعادا خطيرة وأصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين، كما أظهرت الجريدة تأكيد المؤتمر على تجديد المبادئ التي صادقت عليها الدول الإفريقية في مؤتمر أكرا، فقالت في هذا المضمار:«... إن اللجنة الدائمة للشعوب الافريقية تجدد المبادئ التي صودق عليها في أكرا، وتعتبر أنه من الحق الشرعي للشعب الجزائري أن يتمتع باستقلاله، وتطلب من حكومات الدول الإفريقية المستقلة إعانة فعالة في الميدان الصحي إلى كافة المكافحين الجزائريين، ونشاطا دبلوماسيا قويا بمناسبة الدورة القادمة لجمعية الأمم المتحدة لفائدة القضية الجزائرية، وكذا الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف حكومات الدول الافريقية المستقلة، التي لم تعترف بها بعد، إضافة إلى التنديد بمشاركة الوحدات العسكرية الافريقية للجيش الفرنسي في حرب الجزائر والمطالبة بنشاط دبلوماسي حازم إزاء الحكومة الفرنسية لتضع حدا لهذه المشاركة ...»[2]

كما يظهر اهتمام الجريدة برصد مواقف بلدان القارة الافريقية من القضية الجزائرية في حرصها على إبراز صدى هذه القضية في الندوة التي عقدتها بلدان القارة بالعاصمة الليبيرية

---

[1] – وهو المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية، انعقد بتونس أيام 25–30 جانفي 1960، وقد ناقش فيه الأفارقة الثورة الجزائرية بإيفاض، وأعلنوا في ختامه عن دعمهم ومساندتهم لمواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة.

[2] – " **نص اللائحة التي صادقت عليها اللجنة الإدارية لمؤتمر الشعوب الإفريقية بخصوص الجزائر**"، العمل العدد1124، (06جوان1959)، ص01.

منروفيا[1] ، حيث قامت بتوضيح أهم المسائل التي ناقشتها هذه الندوة وعلى رأسها مشروع التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، كما عبرت عن افتخارها بالمكاسب التي خرجت بها القضية الجزائرية من هذه الندوة، فقالت:«...وقد شرف الوفد التونسي بأن كلف بتقديم التقرير الخاص بالمشكلة الأولى وهي القضية الجزائرية والمشروع الفرنسي الرامي إلى تفجير القنبلة الذرية بالصحراء... إن أبرز نقطة في ندوة منروفيا تتمثل في اعتراف غينيا بالحكومة المؤقتة، وإن هذا الاعتراف يقيم الدليل على تضامن الشعب الغيني الشقيق مع الشعب الجزائري المكافح من أجل الاستقلال والكرامة، كما يقيم الدليل على تضامن جميع الشعوب الافريقية، وإنه ليطيب لنا بكل فخر أن نسجل توطيد روح التضامن الإفريقية...»[2]

3- الدول الإسلامية.

كان اهتمام " العمل" برصد مواقف بقية دول العالم الإسلامي من القضية الجزائرية محدودا أيضا، حيث اكتفت بتغطية المواقف التي أعلنت عنها بعض البلدان الإسلامية فقط كالهند وتركيا وباكستان، في حين أغفلت إبراز مواقف دول إسلامية أخرى كان لها دورها في دعم القضية الجزائرية والمساهمة في التعريف بها، كأفغانستان وإيران وأندونيسيا التي يعود لها الفضل في طرح هذه القضية ولأول مرة في مؤتمر دولي، وهو مؤتمر باندونغ المنعقد بعاصمتها جكارتا في 25أفريل1955.[3]

---

[1] – انعقدت هذه الندوة أيام 4-8 أوت1959، وقد لقيت فيها القضية الجزائرية دعما ومؤازرة من مختلف الدول المشاركة فيها، حيث خرجت بتوصيات مهمة منها الدعوة إلى ضرورة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها. أنظر: عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص242.

[2] – " **ندوة منروفيا** "، العمل، العدد 1186، (19 أوت 1959)، ص ص 1-3.

[3]– للإستزادة في موضوع تطور مواقف دول العالم الإسلامي من القضية الجزائرية عد إلى: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، د ط ، دار الحكمة، الجزائر، 2009.

وبخصوص هذا الموضوع نشرت في عددها الصادر يوم 25 ماي1956 مقالا أشادت فيه بالمواقف التي تبناها الرئيس الهندي نهرو[1] إزاء القضية الجزائرية والمتمثلة في اقتراحه لمشروع يتكون من خمسة بنود لحل هذه القضية، كما أشارت إلى أهمية هذا المشروع في مضاعفة المساعي الدبلوماسية الرامية إلى حل مشكلة الجزائر، ووضع حد للحرب القائمة فيها، حيث قالت بهذا الخصوص:«... فقد قفزت هذه القضية في الميدان السياسي بما اتخذه رجل من رجال السياسة العالمية بشأنها من مواقف وهو الرئيس نهرو فقد وجه نداء في خمس نقاط يرمي إلى إقرار السلام في الجزائر الدامية، والرئيس نهرو ليس من الرجال الذين يتكلمون في الفضاء فإن لكل كلمة يلفظ بها صدى في العالم شرقا وغربا ويرجع له الفضل في حسم كثير من قضايا الكفاح ضد الاستعمار في إفريقيا وآسيا... إن دعوة الرئيس والتي تضمنت هذه العناصر سيكون لها أبلغ الأثر في الجزائر وفي الدوائر العالمية، والتي سيتضاعف نشاطها للسعي لحل المشكلة الجزائرية على أفضل وجه، بما يقر السلام والطمأنينة في البلاد الشقيقة المجاورة، ويعيد لإخواننا الجزائريين حقهم المغصوب ...»[2]

وفي رصدها لبنود هذا المشروع ثمنت الجريدة النقاط التي جاء بها، مشيرة إلى تأكيده على وجوب وقف جيش التحرير الوطني والحكومة الفرنسية لأعمال العنف، ومطالبته هذه الأخيرة بضرورة الاعتراف بقومية الجزائر وشخصيتها وبأنها وطن لجميع سكانها، الذين يجب على هذه الحكومة أن تساوي بينهم في الحقوق والواجبات، كما أشارت إلى دعوة نهرو هذين الطرفين إلى ضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة وفق المبادئ والأسس التي نصت

---

[1]– سياسي هندي، من أبرز الشخصيات التي ساهمت في صناعة إستقلال الهند، ترأس المؤتمر الوطني الهندي منذ1929، ثم شغل منصب رئيس الوزراء خلال الفترة الممتدة من (1947–1964)، يعتبر جواهر لالا نهرو من الشخصيات الفاعلة في تأسيس حركة عدم الانحياز. عد إلى : جواهر لالا نهرو، لمحات من تاريخ العالم ، تر: عبد العزيز عتيق ، دار المعارف ، مصر ، د ت ن .

[2]– العمل، العدد183، (25 ماي1956)، ص ص 1-5.

عليها الأمم المتحدة في هذا المجال، فأوضحت ذلك بقولها:«...احتلت أنباء الجزائر صفحات الصحف بتقدُم الزعيم الهندي نهرو بمشروع من خمسة نقاط لحل مشكلة الجزائر وبرنامجه في حل هذه القضية يتضمن النقاط التالية:

– قيام المسؤولين من الجانبين بإحداث جو تهدئة لفائدة عدم العنف.

– اعتراف الحكومة الفرنسية بذاتية الجزائر وكيانها.

– اعتراف من يهمهم الأمر بالتساوي بين مختلف الشعوب في الجزائر.

– الاعتراف بأن الجزائر وطن للجزائريين دون ميز في الجنس.

– الشروع في المفاوضات على الأسس المذكورة. ... ومما لا شك فيه أن الخطوة التي قام بها نهرو تعزز جانب الحق، وتؤازر دعوة الواعين لإنصاف الجزائريين، وإقرار السلام المنشود في القطر الشقيق المجاور المنكوب بالبطش والقهر والعدوان...»[1]

استمرت الجريدة في الكشف عن مواقف بلدان إسلامية أخرى من القضية الجزائرية فنشرت بعض المقالات التي حاولت من خلالها أن تستظهر الموقف التركي من هذه القضية[2]، وقد راحت في أحد هذه مقالات تعبر عن سرورها وابتهاجها الكبير بانضمام تركيا

---

[1] – العمل، العدد183، مقال سابق ، ص 5 .

[2]– لم يتجلّ الموقف الرسمي التركي من القضية الجزائرية منذ إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، حيث ظلت موالية سياسيا للغرب، وحتى لاتثير ثائرة فرنسا بقيت على نفس الموقف إلى غاية 1958 انضمت إلى الدول الأربعة والعشرون التي طالبت بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد انحصر موقف تركيا من القضية الجزائرية بداية من هذه السنة في الدعم السياسي فقط، ورغم اعلانها عن موقفها الرسمي المؤيد لهذه القضية اعتمدت تركيا أسلوب الإرضاء والمهادنة مع فرنسا حرصا منها على عدم إغضابها ، ومع تزايد وتيرة الإعترافات المتتالية بالقضية الجزائرية بحلول سنة 1960 وجدت الحكومة التركية نفسها مجبرة كدولة إسلامية على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، فكان لها أن وافقت على أن يكون للحكومة المؤقتة ممثلا في تركيا وهو السيد عمر أوعمران ، وهذا ما فتح مجال الدعم المادي، حيث تم تأسيس لجنة لإعانة الشعب الجزائري في تركيا . أنظر : مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق ، ص ص 266 – 272. وللمزيد في موضوع الموقف التركي من القضية الجزائرية عد إلى : وهيبة قطوش ، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954 –1962) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة) ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2016 – 2017 .

إلى قافلة الدول المناصرة للثورة التحريرية، وذلك بعد إعلان رئيسها جمال غورسال[1] عن رغبته في التوسط لحل المشكلة الجزائرية، وتأكيده على تعاطف تركيا مع الشعب الجزائري وتأييدها لحقه في تقرير مصيره، كما ثمنت الجريدة وباركت هذه الخطوة التي أقدمت عليها تركيا باعتبارها مبادرة صدرت عن دولة عضوة في الحلف الأطلسي- حسب رأيها- فعبرت عن ذلك بقولها:«...أعلن الجنرال جمال غورسال رئيس الدولة التركية عن رغبته في التوسط لحل القضية الجزائرية، وأكد أن تركيا تعطف على المكافحين من أجل الحرية وقال أنها ستؤيد في الأمم المتحدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره...إن هذه اللغة جديدة بدون شك في تركيا، إذ لم نسمع مثلها منذ بداية الثورة الجزائرية، بل لم نسمع مثلها في قضايا أخرى خاضت فيها الشعوب معركة التحرير... إن هذه الخطوة من تركيا يجب تسجيلها بكامل الارتياح لأنها صادرة عن دولة طالما أعرضت عن تأييد قضايا التحرر، وصادرة عن دولة خاصة، هي دولة عضوة في الحلف الأطلسي أي حليفة بالتالي لفرنسا ومساهمة معها جنب إلى جنب في الحياة الدولية، فلم يردَعها ذلك عن الافصاح عن رأيها وتوضيح موقفها أمام طول الحرب وانسداد الأفق ...»[2]

ثم تستطرد الجريدة مشيدة بهذا الموقف ومشيرة إلى أنه من ثمار الفكرة الثورية التي بذرها مصطفى كمال أتاتورك[3] في تركيا، فتقول: «... ولا بد أن نشيد هنا بالروح الجديدة روح أصول ثورة أتاتورك... وإن ابتهاجنا بهذه العودة التركية إلى صعيد الشعوب المحبة للحرية والاستقلال يتعاظم بقدر ما كنا في الماضي نعيب على تركيا تخاذلها وضعفها

---

[1] – رجل سياسة تركي، ترأس الجمهورية التركية خلال الفترة الممتدة من (1960–1966)، أحد ضباط كمال أتاتورك القدامى، شغل عدة مناصب في تركيا قبل ترأسها أهمها قائدا للجيش التركي (1958–1960) ورئيسا للوزراء. أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 4 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د ت ن ، ص 374 .

[2]– " **تركيا تنظم إلى قافلة الأحرار**"، العمل، العدد1527، (20 سبتمبر 1960)، ص01.

[3] – قائد عسكري وسياسي تركي، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة وأول رئيس لها (1923–1938)، تبنى خلال فترة حكمه لتركيا برامج إصلاحية في السياسة والاقتصاد والثقافة، وكان يهدف إلى قومية ديمقراطية علمانية. أنظر: ماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص ص 200–203.

وإعراضها عن قضايا الحرية، وتنكرها لكفاح الشعوب وخاصة الشعوب الإسلامية... والأمل – مع هذا– وطيد في أن نشهد تركيا تلمس بنفسها إستحالة الوساطة، فتجنح من العطف إلى التأييد الكامل لكفاح شعب لا يطلب من الدنيا، إلا إنصافه والاعتراف له بما اعترف لغيره أي بالحرية وحق تقرير شؤونه بنفسه ...»[1]

وفي مقال آخر عبرت الجريدة عن ارتياحها الكبير لبادرة أخرى صدرت عن الشعب التركي لصالح الثورة الجزائرية، وهي إحتفاؤه بالذكرى السادسة لاندلاعها وذلك بإحياء أسبوع الجزائر في تركيا، وفي هذا المضمار أكدت الجريدة على أن الشعب التركي وحكومته سوف لن يقفا عند هاتين البادرتين فحسب، بل سيعيدان إلى تركيا وزنها السياسي وهيبتها بمناصرة القضايا التحريرية التي كان النظام السابق[2] يمنع التدخل فيها، فقالت بهذا الخصوص: «... بادرة تبعث على الارتياح تأتينا من تركيا وهي الثانية خلال هذه المدة القصيرة الماضية، فقد قرر الشعب التركي إقامة أسبوع الجزائر بمناسبة الذكرى السادسة للثورة الجزائرية... إننا نتأكد أكثر فأكثر من أن تركيا الجديدة التي ولدت منذ ستة أشهر أخذت تسلك سبيل الأمم المحبة للسلام وتعمل على أن تقوم بدورها في الحقل الدولي وهي جديرة به ومؤهلة إليه نظرا لعدة عوامل، لكن النظام السابق الذي كان جزاؤه الزوال والمحاكمة أقصى بلاد أتاتورك من أداء ذلك الدور... إن شعب تركيا الصديق وجد في النظام الجديد أداة تخول له التعبير عن رأيه في حرية...»[3]

---

[1]– " **تركيا تنظم إلى قافلة الأحرار**"، مقال سابق ، ص01.

[2]– ويقصد به نظام الرئيس محمود جلال بايار، الذي حكم تركيا خلال الفترة الممتدة من (1950 – 1960) والذي تبنى موقفا سلبيا من القضية الجزائرية، بحكم ارتباط بلاده مع فرنسا والدول الغربية في منظمة الحلف الأطلسي وعليه لا يمكن أن يعلن العداء ضدها بمناصرته للثورة التحريرية .

[3]– العمل، العدد1568، (26 نوفمبر 1960)، ص01.

وإضافة إلى تعرضها لموقف كل من الهند وتركيا من القضية الجزائرية، نشرت الجريدة بعض العناوين الإخبارية التي تضمنت عطف باكستان على الثورة الجزائرية[1] وتأييد أفغانستان لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[2]،وكذا إدانتها للأعمال الإجرامية المرتكبة من طرف السلطات الاستعمارية في الجزائر.

المبحث الثاني: تتبعها لتطورات مواقف الدول الغربية والشرقية من القضية الجزائرية.

1- مواقف الدول الغربية:

1-1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

أخذ الموقف السياسي الأمريكي من القضية الجزائرية حصة الأسد في اهتمامات الجريدة موضوع الدراسة، وذلك في إطار رصدها لمواقف الدول الغربية من هذه القضية التي شكل فيها المعسكر الغربي الرأسمالي السند الرئيسي لفرنسا، إذ بعد أن وجدت هذه الأخيرة نفسها في موقف عسكري حرج، إثر اشتداد لهيب الثورة التحريرية في الجزائر شرعت في طلب الدعم والمساعدة العسكرية والمالية من حلفائها، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي بنت موقفها من القضية الجزائرية على اعتبارات تنطلق من ضرورة تجسيد إلتزامات التضامن والتحالف بين الدول الغربية العضوة في الحلف الأطلسي، وهذا في إطار سعيها لمواجهة المد الشيوعي في منطقة المغرب العربي.[3]

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة الكيل بمكيالين إزاء القضية الجزائرية، وأقدمت على إثارة حفيظة حليفتها فرنسا في العديد من المرات[4] ، إلا أن

---

[1]- أنظر: " **فرحات عباس يحل بكراتشي للاتصال بالقادة الباكستانيين**"، العمل، العدد1079،(14 أفريل1959)، وأنظر: " **ندوة صحيفة للرئيس أيوب**"، العمل، العدد1179،(11أوت1959)، ص01.

[2] – " **الجزائر في المحافل السياسية** "، مقال سابق، ص02.

[3]- الشاذلي زقادة، مرجع سابق ،ص70.

[4]- المجاهد، العدد14، (15 ديسمبر 1957)، ص03.

حجم الأموال والمساعدات العسكرية التي أخدت تتدفق من الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرنسا منذ إندلاع الثورة التحريرية، كشفت حقيقة الموقف الرسمي الأمريكي المتضامن مع فرنسا سياسيا وعسكريا[1]، وهو الأمر الذي استنكرته "العمل" ونددت به في العديد من الافتتاحيات والعناوين الإخبارية.

وفي هذا الصدد نشرت في عددها الصادر يوم 8 أفريل1956 مقالا، أدانت فيه الموقف الذي أعلن عنه السفير الأمريكي بفرنسا دوغلاس ديلون *Douglas Deyllon* والذي عبر فيه بكل صراحة عن تأييد حكومة بلاده للسلطات الفرنسية في حربها ضد الجزائر، حيث نددت الجريدة بهذا الموقف وأبدت سخريتها منه قائلة :«... وإذا كان السفير الأمريكي ديلون عبر منذ أيام في باريس في مبالغة سافرة عن تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الفرنسية اتجاه الجزائر التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية في قوله قطعة من فرنسا، وهو أمر لم يعد يؤمن به حتى الفرنسيون أنفسهم ...»[2]

وفي تفسيرها لهذا الموقف أرجعت الجريدة خلفيات التأييد الأمريكي لفرنسا إلى مجموعة من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها ارتباط الدولتين في إطار الحلف الأطلسي، الذي يسعى إلى مواجهة القوى الشيوعية وضرب الحركات التحررية في مناطق النفوذ الاستعماري كما حذرت الجريدة من هذا الموقف منبهة السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى ما قد ينجر عن سياسة مجاملة فرنسا خشية غضبها، من خسائر مادية ومعنوية تؤدي إلى تراجع هيبتها وتقهقر مكانة المعسكر الغربي، وأكدت على أن تدخل هذا الأخير وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على فرنسا وحملها على منح الاستقلال للجزائريين، إنما سيكون في مصلحته ومصلحتها قبل كل شيء، حيث قالت بهذا الخصوص:«...غير أن هناك

---

(1)– الشاذلي زقادة، نفس المرجع ، ص70.

(2) – العمل، العدد142، (08 أفريل1956)، ص04.

اعتبارا طغى على جميع تلك الاعتبارات، وهو انتساب فرنسا إلى منظمة الأطلنطي ومقامها في الصف الأول من الدفاع ضد الخطر الشيوعي، وذلك الاعتبار جعل الحكومة الأمريكية تساند بالفعل الحكومة الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة، عند الاقتراع على لائحة تحَمل فرنسا على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال... إن مجاملة فرنسا خشية تهديدها ووعيدها وكل من كان مطلعا يعلم أن ذلك إنما هو شأن الأقلية الرجعية، التي لا تراعي مصلحة فرنسا الحقيقة، والنتيجة هي مواصلة الحرب وعجز فرنسا المالي واندفاع قواها المادية والأدبية إلى التهلكة وضعف الشق الغربي ماديا وأدبيا من ورائها، وأما مصارحتها بالحقيقة والواقع وحَملها على إيقاف القتال وفتح أبواب المفاوضة لتصميم علاقات مبنية على الحرية والاحترام، ففي ذلك اقتصاد في خسائر الأرواح والأموال...»[1]

وبعد مضي ثلاثة أشهر على تصريحات السفير الأمريكي في باريس جاءت زيارة كريستين بينو *Christin Pineau* وزير خارجية فرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل مرة أخرى على تأييد ومساندة الحكومة الأمريكية للموقف الفرنسي، الأمر الذي اعتبرته بعض الصحف العالمية تأييدا مؤقتا، مشيرة إلى أن الأوساط السياسية الأمريكية ليس لديها القدرة الكافية للصمود في وجه التأثيرات الخارجية والداخلية، إلم تجد فرنسا حلا جذريا للقضية الجزائرية، ومؤكدة على أن الحكومة الأمريكية يتعذر عليها التمادي في معارضة الرأي العام الأمريكي المساند لهذه القضية[2]، وهو نفس الرأي الذي ذهبت إليه جريدة "العمل" محاولة فضح ألاعيب السياسة الأمريكية القائمة –حسب رأيها– على الاجتهاد في عدم التشهير بمساندتها للحكومة الفرنسية، والحرص على إرداف مساندتها هذه بالتعبير عن ثقتها الكبيرة في السلطات الفرنسية لحل القضية الجزائرية حلا سلميا عادلا.[3]

(1)– العمل، العدد 527، (03 جويلية1957)، ص01.

(2)– الشاذلي بن زقادة، مرجع سابق، ص75.

(3)– العمل، العدد 527، مقال سابق، ص01.

واصلت العمل متابعتها الاخبارية لتطورات الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية مسلطة الضوء على تجاوب بعض الشخصيات السياسية الأمريكية مع هذه القضية وعلى رأسها السيناتور جون كينيدي John kennedy[1]، الذي حاولت من خلال مقال نشرته في عددها الصادر يوم 03 جويلية 1957، أن تعالج وبالتحليل البيان الذي عرضه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بخصوص قضية الجزائر، فأوضحت انتقاده اللاذع للحكومة الفرنسية بسبب الحرب التي تشنها على الشعب الجزائري، وتأنيبه للحكومة الأمريكية على موقفها الداعم لفرنسا وإعراضها عن استعمال نفوذها والتدخل لحل المشكل الجزائري، حيث أوضحت الجريدة ذلك بقولها :«... ثم تحدث النائب الأمريكي الحديث عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء القضية الجزائرية، فقال أن الحكومة الأمريكية لم تسلك إلى حد الآن سياسة معينة إزاء قضية الجزائر، مكتفية بالاختفاء وراء الفكرة القائلة بأن القضية قضية فرنسية، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل في شؤون حليفتها جاهلة أن هذه السياسة قد أساءت للطرفين زيادة عن كونها رمزا للتخلي عن مبادئ مساعدة استقلال الشعوب ومقاومة الاستعمار، ثم طلب الخطيب أن يرخص المجلس للرئيس إيزنهاور إستخدام نفوده الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن حل للمشكلة الجزائرية تراعى فيه شخصية الجزائر المستقلة ...»[2]

ثم تستطرد قائلة :«... ثم رجع النائب إلى الحديث عن موقف الحكومة الأمريكية، فقال إننا عوض أن نشارك في المجهودات المبذولة للوصول إلى إيقاف القتال وإصلاح ذات البين

---

(1)– سياسي أمريكي، ترأس الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من (1961–1963)، حيث تبنى خلالها سياسة الأفاق الجديدة وهي سياسة تقوم على محاولة تحسين أوضاع السود وإزالة بقايا الميز العنصري، والتي يرجح البعض أنها كانت السبب الأساسي في مقتله بسبب ما لاقته من معارضة شديدة. أنظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د ت ن ، ص 333 .

(2)– " **القضية الجزائرية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي**"، العمل، العدد 527، (03 جويلية1957)، ص ص 1–3.

وضعنا تحت تصرف فرنسا أسلحة أمريكية وخصوصا طائرات الهليكوبتر، التي استخدمت ضد الثوار وكم يخشى الأهالي هذه الطائرات ...»[1]

ومن جهة أخرى أوضحت الجريدة تحذير السيناتور كيندي حكومة بلاده من العواقب الدولية الخطيرة التي ستفرزها الحرب القائمة في الجزائر، والتي سوف تعمل على إضعاف النفوذ الغربي في منطقة الشمال الإفريقي، وتمكين القوى الشيوعية من استمالة دول هذه المنطقة إلى صف مذهبها الشيوعي، فقالت بهذا الخصوص:«... واستطرد المستر قائلا أن حرب الجزائر تحرم منظمة الحلف الأطلسي من جيوشها، كما تضعف موارد الحلفاء الفرنسيين وتهدد النفوذ الغربي، ووجود القواعد العسكرية بشمال إفريقيا، وتشتت شمل العالم الحر الذي نزعم أننا نقوده ... ثم أشار إلى أن الشيوعيين ربما يستغلون هذه الاتجاهات فينتج عن ذلك خطر عظيم على العالم ... ويرى السناتور أن الجزائر قنبلة متأخرة سوف لا ينقطع السماع إليها يوم تنفجر...»[2]

وفي تناولها لرد فعل الحكومة الأمريكية على خطاب كيندي، أظهرت الجريدة رفض وزير الخارجية الأمريكي لمحتوى هذه الخطاب، وتعبيره عن استعداده الدائم لمعارضة كل محاولة في الكونغرس الأمريكي تهدف إلى الضغط على الحكومة الأمريكية، للموافقة على طلب جبهة التحرير الوطني في سعيها لفصل الجزائر عن فرنسا، حيث أشارت إلى ذلك بقولها :«... عقد المستر دولس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ندوة صحفية، أكد أثنائها أنه سيعارض كل محاولة من طرف مجلس الشيوخ الأمريكي، لإجبار الحكومة على تأييد الثوار الجزائريين، كما أكد من جهة أخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحمل أية مسؤولية في القضية الجزائرية، وأنه من الخطأ أن يُعتقد بأن فرنسا تسلك سياسة رجعية في

---

[1]– " **القضية الجزائرية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي**" ، مقال سابق ، ص 03 .

[2]– " **السيناتور كيندي يرد على خطاب لاكوست الأخير في الجزائر**"، العمل، العدد532، (09 جويلية1957)، ص ص1–6.

مستعمراتها السابقة...»[1]، وهو الموقف الذي أكده ودعمه تصريح الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور[2] في 03 جويلية 1957، والذي أعلن فيه أن المشكلة الجزائرية هي مشكلة فرنسية داخلية باعتبار الجزائر قطعة تابعة لتراب فرنسا.[3]

ثم حاولت "العمل" بعد ذلك أن تبرز مكاسب خطاب كيندي وتأثيره على الموقف الأمريكي اتجاه القضية الجزائرية فصرحت – نقلا عن جريدة لوموند الفرنسية – بأن هذا الخطاب أفرز حيرة في الأوساط السياسية الأمريكية التي أصبحت –حسب رأيها– تظهر التذمر من سياسة التعنت الفرنسي إزاء المشكلة الجزائرية، فقالت:«... يعرف الفكر العام الأمريكي اليوم المشكلة الجزائرية وخفاياها معرفة تكاد تكون دقيقة، فبعد الهجوم العنيف الذي شنه كيندي مؤخرا على السياسة الفرنسية في الجزائر، والهيجان الذي أحدثه في الجو السياسي العالمي، تهتم الصحافة الأمريكية بدورها بالقضية الجزائرية وتنشر عنها هذا الأسبوع مقالات ويستخلص من هذا كله أن أمريكا بدأت تظهر الملل والقلق من التعنت الفرنسي ...»[4]

وتضيف قائلة :«... وتبدي الأوساط السياسية الأمريكية الارتباك، عما عساه أن يحدث إثر عرض القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة في دورتها المقبلة، فتخشى أن تصبح فرنسا منعزلة أثناء المناقشة، إذا أنه يصعب على أصدقائها أن ينضموا إلى وجهة نظرها، ويتمنى

---

[1]– " **القضية الجزائرية أمام مجلس الشيوخ الأمريكي**"، مقال سابق، ص3.

[2]– سياسي أمريكي، ترأس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من (1953–1961)، كان أقل تعصبا من سابقه هاري ترومان في إطار الحرب الباردة التي قادتها بلاده ضد دول المعسكر الشرقي الشيوعي، حيث استجاب لدعوة الاتحاد السوفياتي في تبني سياسة التعايش السلمي. أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 1، مرجع سابق ص 437 .

[3]– مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، د ط ، دار الرائد، الجزائر، 2010، ص329.

[4]–" **الجو السياسي الأمريكي وقضية الجزائر**"، العمل، العدد551، (01 أوت1957)، ص01.

المسؤولون بالولايات المتحدة الأمريكية، أن تبادر الحكومة الفرنسية بعرض حلول تقدمية قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ...»[1]

وتستمر "العمل" في متابعة تطورات الموقف الأمريكي من قضية الجزائر، ونقلا عن صحيفة "نيويورك هيرالد تريبون" الأمريكية، نشرت مقالا أظهرت فيه رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في شروع كل من قادة جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، في إجراء مفاوضات لإيجاد حل سلمي عادل للقضية الجزائرية، وقد فسرت الجريدة لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى مثل هذه الحلول التي كانت ترفضها سابقا، والتي قد تتسبب في فتور علاقتها مع فرنسا – حسب رأي الجريدة – بسعي الحكومة الأمريكية لحماية وإنقاذ الشمال الأفريقي من التسرب الشيوعي، بعد رفض السلطات الاستعمارية الفرنسية الإنصياع لنصائحها، حيث قالت في هذا المضمار:«... نشرت صحيفة نيويورك هيرالد تريبون الأمريكية في نشريتها الموجهة لأوروبا مقالا لأحد محرريها، جاء فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تساند جميع الحلول بخصوص الحرب الجزائرية مهما كانت، بما فيها فتح مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني... إن الوسائل الكفيلة بالتوصل إلى فتح مفاوضات مفيدة لعسيرة حسب اعتقاد الدوائر المأذونة، خاصة في الظروف الراهنة، لكنها تعتبر هذه الوسائل ممكنة وفي الصالح القومي الأمريكي، الذي يريد الحفاظ على الشمال الافريقي في المعسكر الغربي ومنع جبهة التحرير الوطني الجزائرية من الإنضمام إلى الاتحاد السوفياتي...»[2]

ثم راحت الجريدة بعد ذلك تحذر الولايات المتحدة الأمريكية من مغبة الاستمرار في مجاراة السلطات الاستعمارية الفرنسية، فيما ترتكبه من جرائم في الجزائر، مشيرة إلى ما قد

---

[1]– " **الجو السياسي الأمريكي وقضية الجزائر**"، مقال سابق، ص 01 .

[2] – " **الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إجراء مفاوضات بين قادة الشعب الجزائري وفرنسا**"، العمل، العدد775، (19أفريل1958).

ينجر عن ذلك من تهديد لمصالح المعسكر الغربي، وتشويه لصورته في المناطق المستعمرة في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد السوفياتي لكسب ود وتأييد شعوب هذه المناطق، حيث عبرت عن ذلك بقولها :«... فالمسؤولية عندنا تعود الى تعنت الاستعماريين، بل إلى عدم تبصر القادة الفرنسيين، وإيمانهم بأن إخضاع الثورة أمر ممكن، ومجاراة حلفائهم لهم بصفة فعلية... ولا سبب في خسران الغرب وتدهوره المتواصل، سوى أنه كان علاوة على مساندته للقضايا الخاسرة وأهمها قضية الاستعمار، كان يحتفظ باستراتيجية قديمة لم تعد تتماشى مع الوضع الجديد، ألا وهو أن روسيا غيرت من استراتيجيتها أمام صمود الغرب في أوروبا وصارت توجه جهودها إلى نقاط أخرى من الدنيا أين كانت قواعد الغرب ضعيفة ومصالحه مهددة بالانهيار لأنها لا تلائم مصالح الشعوب هناك، بل لأنها كانت نقمة عليهم وعرضة في سبيل تحررهم وانعتاقهم من الهيمنة والبؤس...»[1]

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استشعرت هذا الخطر، وهو ما تفسره مواقفها المتذبذبة والمتناقضة إزاء قضية الجزائر– خاصة بعد وصول الجنرال دي غول إلى الحكم– إذا ما كادت الحكومة الأمريكية تعلن عن مواقفها المؤيدة للمبادرات التي جاء بها هذا الأخير لحل المشكلة الجزائرية[2]، حتى أصبحت– وبعد مضي فترة قصيرة على تسلمه السلطة– تعبر عن فقدان أملها في قدرته على حل هذه القضية، وهو ما أكدته "العمل" وحاولت أن توضحه في مقال نشرته في عددها الصادر يوم 20 جوان1959، ومما جاء فيه:«... لقد تبين أن المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخارجية الأمريكية، فقدوا ثقتهم في الجنرال ديغول في قيامه بإيجاد حل للقضية الجزائرية... وتواجه وزارة الخارجية أزمة إتجاه إيجاد حل للقضية، ففي العام السابق كان المسؤولون في الخارجية الأمريكية، يؤكدون أن ديغول إذا ما سنحت له الفرصة، قد يستطيع إيجاد حل لقضية الجزائر، وأما الآن فلم يعد

---

[1] – " **أصل المشكلة**"، العمل، العدد1077، (11 أفريل1959)، ص01.

[2]– عد إلى: العمل، العدد1143،(03 جوان1959)، ص01

هذا التفكير سائدا بين رجال وزارة الخارجية، فالسياسة الغامضة التي يتبعها الجنرال ديغول في دمج الجزائر بفرنسا، في نظر الأمريكان المسؤولين هي سياسة غير حكيمة ولن تؤدي إلى حل سلمي للقضية، ولون أن هذا الموقف الأمريكي لم يصرح به علانية بعد...»[1]

وفي مقال آخر حاولت "العمل" أن تسلط الضوء على التصعيد الذي شهده الموقف الأمريكي بخصوص قضية الجزائر، والذي تحول – حسب رأيها– من مجرد شعور بالحرج إزاء السلطات الاستعمارية الفرنسية، لعدم نجاحها في إيجاد حل سلمي لهذه القضية، إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية دعم الموقف الفرنسي خلال مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر لانعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة1959[2]، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الحكومة الفرنسية، وقد قالت الجريدة بخصوص ذلك:«... وقد كان الفرنسيون غير مرتاحين لتصويت الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة حول قضية الجزائر... وقد أخبر الفرنسيون المسؤولين الأمريكان، بأن ديغول قد انتهج سياسة قومية جديدة اتجاه قضية الجزائر، وأنه هو الشخص الوحيد الذي سيتمكن من تحقيق تقرير المصير للشعب الجزائري، وأن السياسة التي تنتهجها أمريكا سوف لن تدعمه في تنفيذ هذه

---

(1) – " **واشنطن تفقد الأمل في ديغول**"، العمل، العدد1135، (20 جوان1959)، ص01.

(2)– كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة غير مرضي للجانبين، فالجانب الفرنسي ينظر إليه على أنه دعم غير صريح، أما الدول الشقيقة والصديقة للجزائر كانت ترى فيه تخلي عن التكريس الحقيقي لمبادئ تقرير المصير. أنظر: علوان محمد، مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، تر: علي تابليت، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 163، 2000، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص 2. ولمزيد من التفاصيل في موضوع الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية راجع: مريم الصغير، القضية الجزائرية في المنظور السياسي الأمريكي ، **الحولية** ، العدد 5 ، ص ص 187 –209. أو عد إلى : معمر العايب ، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942 – 1962) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ ، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، (2008 – 2009).

الفكرة، وأن ديغول والمسؤولين الرسميين مضطربين جدا من سياسة أمريكا اتجاه قضية الجزائر...»[1]

إن هذا الموقف المفاجئ للولايات المتحدة الأمريكية تدعم وتبلور، بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي إيزنهاور أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1960، والذي أعلن من خلاله عن تأييده الكامل لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وهو الموقف الذي رحبت به "العمل" وعلقت عليه أمالا كبيرة، راجية أن لا يكون مصيره مصير خطاب الرئيس الأمريكي ولسن[2] في مؤتمر الصلح سنة1919، حيث قالت:«... قال الرئيس إيزنهاور في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كلاما ينبغي أن يسجل في هذه المرحلة من أشغال المنظمة الأممية، فقد أعلن أنه يجب على جميع الأقطار الممثلة في هذه الجمعية، أن تتعهد باحترام حق الشعوب الإفريقية في إختيار طريق حياتها وتقرير المنهج الذي تريد أن تسلكه فهذا موقف سياسي لا يمكن إلا أن يحظى بالقبول والتأييد من لدن جميع الشعوب التي تكافح من أجل حقها في الحياة، وهو تصريح لا نخشى من مقارنته بذلك التصريح الآخر الذي صدر عن رئيس آخر للولايات المتحدة الأمريكية في هذا القرن العشرين، ففتح حينها أوسع الأفاق أمام الشعوب المضطهدة، وهو تصريح الرئيس ولسن بعد الحرب العالمية الأولى... ونحن نعلم جيدا ماذا كان مصير تصريح الرئيس ولسن ونذكر جيدا خيبة الأمل المرة التي عقبته، عندما اكتشفت حينئذ شعوب الهند ومصر وتونس أن ذلك التصريح لا ينطبق مفعوله، إلا على الشعوب الأوروبية لا الشعوب المستعمرة ...»[3]

---

[1] – " **أمريكا لا تدري ما ينبغي أنه تفعله بخصوص قضية الجزائر**"، العمل، العدد1309، (09 جانفي1960)، ص1.

[2]- الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، حكمها خلال الفترة الممتدة من (1913 – 1919)، صاحب المبادئ الأربعة عشر التي أعلن عنها بمؤتمر الصلح سنة 1919، والتي حاول من خلالها وضع أسس مجتمع عالمي جديد يقوم على مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ،ج 7 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت ن ، ص 346 .

[3] – " **أمريكا وحق تقرير المصير**"، العمل، العدد1531، (24 سبتمبر1960)، ص01.

1-2- موقف بريطانيا:

لم تكتفي الجريدة بمعالجة تطورات الموقف الرسمي الأمريكي من القضية الجزائرية – في إطار تناولها لمواقف الدول الغربية من هذه القضية – بل حاولت أن تعرج على موقف بريطانيا أيضا، فنشرت في عددها الصادر يوم 29ماي1956 مقالا، أكدت فيه على أن الحكومة البريطانية – منذ إندلاع الثورة التحريرية– ظلت تتعامل مع المشكلة الجزائرية على أنها مشكلة داخلية تخص فرنسا، وذلك من منطلق تأييدها –حسب رأي الجريدة– للنظرية القائلة بأنه يمكن أن يكون للدولة أملاك خارج حدودها، ومن جهة أخرى بسبب تخوفها من مواجهة نفس المشكلة في مستعمراتها، حيث قالت الجريدة بهذا الخصوص:«... وسياسة بريطانيا اتجاه الجزائر هي أنها جزء من فرنسا، وهي بذلك لا تتدخل فيها باعتبارها من الشؤون الداخلية لفرنسا، وتريد بريطانيا من وراء هذا أن تؤيد الاتجاه الخاص بأنه يمكن للدول أن يكون لها أملاك خارج حدودها، وبذلك يكون من شؤونها وحدها دون تدخل الدول الأخرى لحل المشاكل التي تنشأ بينها وبين سكان أملاكها في ما وراء البحار، لأن بريطانيا تعتقد أنها ستواجه نفس المشكلة، وذلك إذا عرضت قضية قبرص على مجلس الأمن أو مشكلة سنغافورة، فهي تريد أن تعزز هذا الاتجاه، حتى إذا وقفت نفس الموقف الذي ستقفه فرنسا أيدت فرنسا موقف بريطانيا واعتبرت بحث مشكلة قبرص أو سنغافورة من الأمور الداخلية لبريطانيا...» [1]

وهو الموقف الذي أكدته جريدة المجاهد الجزائرية[2] في عددها الصادر يوم 03 أكتوبر 1960، حيث قالت بأن الموقف الرسمي البريطاني من القضية الجزائرية جسده البلاغ

---

[1]– " **الدول العربية وقضية الجزائر**"، العمل، العدد186، (29 ماي1956)، ص04.

[2]– جريدة سياسية ، إخبارية ، وطنية، أسبوعية ، صدرت في جوان 1956، كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية وتطبع في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، اعتبرت صحيفة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني بعد احتجاب جريدة المقاومة، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام، الذي نص على ضرورة تأسيس جريدة ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني

الفرنسي البريطاني، الذي صدر في باريس بتاريخ 26 نوفمبر 1957 إثر اللقاء الذي جمع رئيسا حكومة البلدين، والذي اتفقا فيه على أن حل القضية الجزائرية شأن داخلي يخص فرنسا وحدها، وأن الظروف التي تمر بها هذه الأخيرة تتطلب تضامنا غربيا واسعا معها.(1)

ويتجلى الموقف البريطاني المساند لفرنسا في مقال آخر لصحيفة المجاهد، تناولت فيه تصريح الحكومة البريطانية رسميا بمعارضتها لأية محاولة من شأنها أن تثير قضية الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن.(2)

1- 3- موقف بلجيكا:

حاولت العمل في إطار حرصها على متابعة مستجدات مواقف الدول الغربية من القضية الجزائرية أن تقف وبصورة مقتضبة عند الموقف البلجيكي من هذه القضية، وذلك إثر تصريح صدر عن رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي بخصوص هذه القضية، والذي أكد فيه على أن حل هذه الأخيرة لا يكون، إلا بلجوء الطرفين الفرنسي والجزائري للتفاوض حول شروط وقف إطلاق النار وتقرير مصير الشعب الجزائري(3)، وقد رحبت الجريدة بهذا التصريح وأبدت إرتياحها وتفاؤلها بما ورد فيه من آراء صريحة غير قابلة للتأويل–على حد

كانت تصدر تحت شعار " الثورة من الشعب وإلى الشعب ".. للمزيد حول هذه الصحيفة عد إلى : زهير إحدادن ، مع جريدة المجاهد أثناء حرب التحرير ، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 168، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر . 2006

(1)– **المجاهد**، العدد78، (03 أكتوبر 1960)، ص08.

(2)– **المجاهد**، العدد14، (15 ديسمبر 1957)، ص03. انتهجت بريطانيا اتجاه القضية الجزائرية نفس السياسة التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع ذات القضية، وقد كانت هذه السياسة تصب كلها في فكرة التضامن الأطلسي على أساس أن منطقة الشمال الإفريقي بما فيها الجزائر معرضة للخطر الشيوعي، إذا لم تسارع بريطانيا إلى تقديم يد العون لفرنسا . أنظر : مريم الصغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق ، ص 428 –429. وللمزيد حول الموقف البريطاني من القضية الجزائرية عد إلى: حسيني عائشة ، الدبلوماسية الغربية والثورة الجزائرية (1954 – 1962) **مجلة المصادر** ، العدد 24 ، 2011 ، ص ص 169 –189 .

(3)– "**رأي صريح**"، العمل، العدد1371، (22مارس1960)، ص01 .

تعبيرها– صدرت عن مسؤول أوروبي ومن دولة حليفة لفرنسا، حيث عبرت عن ذلك بقولها:«... لكننا نسجل الرأي الذي أدلى به رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي، بوصفه رأيا صريحا يعلنه لأول مرة مسؤول أوروبي... و إننا إذ نرتاح لهذا الرأي فإننا نبدي هذا الارتياح لسببين الأول هو أن رئيس مجلس الشيخ البلجيكي– وهو شخصية لها ماضيها الرفيع في المحافل الدولية– قد أدلى برأيه في دقة، فتجنب العموميات التي كثيرا ما يلجأ إليها بعض السياسيين فيلفظون من الكلام ما فيه قابلية للتأويل، حتى يكاد رأيهم يفقد كل وزن، والثاني هو أن هذا التصريح صدر عن شخصية تنسب إلى دولة ما كنا ننتظر منها مثل هذا التحرر السياسي ...»[1]

كما حاولت العمل أن تبدي وجهة نظرها حول خلفيات هذا التصريخ، مشيرة إلى أنه لم يكن وليد الصدفة، بل جاء في إطار التغيرات العامة التي عرفتها المواقف البلجيكية إزاء القضايا التحررية في العالم[2]، فقالت:«...إننا لا نريد أن نحكم على سلوك بلجيكا أو أن نذكر بمواقف سلطاتها من المكافحين أبناء شمال إفريقيا خلال السنوات العشر الماضية ولكن كل إمرئ في الدنيا يعلم أن مواقف السلطات البلجيكية كانت إلى عهد قريب نسخة مطابقة للأصل بالقياس إلى سلوك السلطات الفرنسية إزاء المشاكل الاستعمارية، ومع ذلك استطاعت بلجيكا أن تفهم ما طرأ على العالم من تغير، فبادرت حين أدركت هذا الواقع إلى تكييف سلوكها مع مقتضيات العهد الحالي، ورأيناها تفسح مجال الحرية لشعب الكونغو بل وتقف مدافعة على استقلاله المقبل ضد أطماع فرنسا... ولهذا نعتقد أن موقف رئيس مجلس الشيوخ ينسجم مع سلوك عام أخذت بلجيكا تتعود عليه، منذ مدة وليس من باب المصادفة

---

[1]– "**رأي صريح**"، مقال سابق ، ص 01 .

[2]– وهي المواقف التي كانت قبل ذلك تتسم بالتأييد الكامل واللامشروط لسياسة السلطات الاستعمارية الفرنسية في مستعمراتها، وذلك بحكم ارتباط بلجيكا وفرنسا عسكريا في إطار منظمة الحلف الأطلسي .

أن تكون الشخصيات البلجيكية سكتت إلى الآن بشأن قضية الجزائر، ثم نطق من بينها رجل مثل رئيس مجلس الشيوخ ...»[1]

ثم أشارت الجريدة بعد ذلك إلى ما ورد في هذا التصريح من إنذار لفرنسا وتهديد لها بتخلي حلفائها عنها، بعد شعورهم بالحرج ولجؤهم إلى مصارحتها بالحقيقة، التي لم ترضى أن تعترف بها، فقالت بهذا الشأن :«... ولكننا نريد أن نعتبر ما في هذا التصريح من إنذار لفرنسا... فلئن شعر مؤيدوها الأوفياء بحرج يدفعهم اليوم إلى ترك الصمت والمبادرة بإعلان الحقيقة، التي لم ترضى أن تعترف بها، فإن هذا الحدث يعني أن السكوت لم يعد ممكنا وأن رصيد الثقة التي كانت حظيت به فرنسا لدى بعض حلفائها إلى الآن، قد استنفذه طول عهد الجنرال دي غول بالحكم وعجزه عن فرض الحل الذي كان ينتظر منه فرضه ...»[2]

4-1 موقف النرويج:

كان الموقف الرسمي النرويجي من القضية الجزائرية يتماشى مع موقف الرأي العام المعارض للإستعمار بما في ذلك الاستعمار الفرنسي للجزائر، وعليه فإن الحرب القائمة في الجزائر كانت في نظر النرويج حرب استعمارية والقضية الجزائرية كانت في نظرها قضية تصفية إستعمار، ومن هذا المنطلق فشلت الدبلوماسية الفرنسية في استمالة النظام النرويجي لدعم مواقفها طيلة سنوات الثورة.[3]

وقد حاولت "العمل" أن تبرز هذا الموقف الذي تجلّى بوضوح بعد النداء الذي وجهه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان النرويجي إلى حكومة بلاده، منددا بالسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر، ومطالبا إياها بضرورة إتخاذ الاجراءات العاجلة لوضع حد

---

[1]– " **رأي صريح**" ، مقال سابق، ص01.

[2] – نفسه.

[3] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص454.

للمشكلة الجزائرية، التي فشلت الحكومات الفرنسية المتتالية في حلها، [1] حيث هللت الجريدة بهذا الموقف واعتبرته بادرة مهمة أكدت دخول القضية الجزائرية مرحلة التدويل. كما حاولت أن تبرز وقعه على الطرف الفرنسي، مشيرة إلى ما سوف يكون له من أثر في إحباط معنويات السلطات الاستعمارية، فقالت في هذا الصدد:«...شخصية نرويجية برلمانية تطالب الحكومة باتخاذ موقف صريح من القضية الجزائرية وسياسة فرنسا...إن هذا التطور الحميد الذي مازال يتقدم ويتضح في أقطار العالم بصرف النظر عن القارات التي تنتسب إليها يؤكد دخول القضية الجزائرية مرحلة أخرى لم تعرفها من قبل... فهذه النرويج تقر على لسان رئيس لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان، بأن الحل ضروري للقضية الجزائرية، وبأن سياسة فرنسا لن تأتي بالحل بعد كل التجارب التي مضت وأسفرت عن لا شيء... إنها بادرة طيبة تصدر عن شعب ناضج سيمتعض لها الجنرال ديغول وسيهدد ويتوعد...»[2]

2- مواقف الدول الشرقية.

2-1 موقف الاتحاد السوفيتي:

تميزت مواقف بلدان المعسكر الشرقي الشيوعي من الثورة التحريرية ببعض التردد في مراحلها الأولى، وذلك إنطلاقا من مواقف الاتحاد السوفياتي التي كان يشوبها التحفظ تجاه هذه الثورة، نظرا لعلاقات الود والتقارب التي كانت تربطه بفرنسا في بداية الخمسينات و سعيا منه لكسب تأييدها وإحداث القطيعة بينها وبين حلفائها في المعسكر الغربي.[3] غير أن اتساع نطاق الثورة التحريرية، وتزايد إنتصاراتها مع دخول القضية الجزائرية مرحلة التدويل إضافة إلى الدعم المطلق الذي حظيت به فرنسا من طرف حلفائها، جعل الدول الشيوعية

---

[1] – العمل، العدد1560، (22 أكتوبر 1960)، ص01.

[2] – نفسه .

[3] – الشاذلي زقادة، مرجع سابق، ص105.

تعيد حساباتها، فوجدت فيها الثورة الجزائرية بعد ذلك السند الرئيسي، حيث لم تتردد في مدها بشتى أنواع الدعم المادي والمعنوي.[1]وهي المواقف التي حاولت الجريد المدروسة إبرازها ولفت انتباه الرأي العام العالمي إلى التغيرات الإيجابية التي طرأت عليها، خاصة مواقف الإتحاد السوفياتي التي حرصت على متابعة مستجداتها، وذلك بحكم تزعم هذا البلد للمعسكر الشرقي الشيوعي، الذي كانت دوله تبني مواقفها من القضية الجزائرية على أساس الموقف السوفيتي من هذه القضية.

وفي هذا الإطار نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 27 مارس1958 مقالا أوضحت فيه استنكار الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي نيكيتا خروتشوف[2] للسياسة الاستعمارية الفرنسية المتعبة في الجزائر، وتنديده بحرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري، كما أوضحت فيه استغرابه من هذه السياسة التي تسلكها دولة لطالما رفعت شعارات الحرية والديمقراطية – حسب رأيه–، فقالت:«...وبعد أن أبدى خروتشوف استغرابه من تلك السياسة التي يسلكها شعب عرفه التاريخ ثوريا ومحبا للحرية والديمقراطية خلص بعد ذلك للحديث عن الحرب الجزائرية، فقال لقد مرت عدة أعوام واصلت خلالها الحكومات الفرنسية المتعاقبة حربا استعمارية في الجزائر، محاولة تدعيم الاستعمار في تلك الربوع وتقوية ساعد العبودية ...»[3]

---

[1]– الشاذلي زقادة، مرجع سابق، ص105.

[2]– رجل سياسي سوفياتي، أحد أعضاء القيادة الثلاثية "الترويكا" التي حكمت الاتحاد السوفياتي بعد وفاة جوزيف ستالين سنة1953، شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي خلال الفترة الممتدة من (1953–1964)، صاحب مبادرة التعايش السلمي وأول زعيم سوفياتي يزور الولايات المتحدة الأمريكية رسميا، حدثت في عهده عدة أزمات دولية أفرزها الصراع بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي أخطرها أزمة الصواريخ في كوبا سنة1962. أنظر: عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية ، ج 6 ، مرجع سابق ، ص 611 .

[3] – " **خروتشوف يتحدث عن الجزائر**"، العمل، العدد754، (27 مارس1958)، ص01.

ثم استطردت الجريدة موضحة وجهة نظر خروتشوف حول مصير الحرب القائمة في الجزائر، فأشارت إلى تحذير هذا الأخير السلطات الاستعمارية من مغبة الاستمرار في ممارسة السياسة التي تسلكها بالجزائر، والتي سوف تنتهي بها إلى الهزيمة–حسب رأيه– فقالت بهذا الخصوص :«.... ثم أكد على أن فرنسا ستجبر في آخر الأمر على الرجوع على أعقابها وستكون الهزيمة مئالها في الجزائر، إذا لم يتب قادتها إلى رشدهم، ولم يقيموا الدليل على حكومتهم، وإنه يعتقد أنه في صورة ما إذا سلك القادة الفرنسيون مسلكا قويما فإنهم سيجنبون وطنهم خسارة كبيرة ...»[1]

وفي مقال آخر ثمنت الجريدة التأييد المطلق الذي أحرزه قادة جبهة التحرير الوطني لقضيتهم من طرف رئيس حكومة الاتحاد السوفياتي نيكيتا خروتشوف، وذلك بعد اللقاء الذي جمعهم به في العاصمة السوفياتية موسكو في أكتوبر 1960، والذي عبر لهم فيه – حسب ما ورد في الجريدة – عن تأييده الكبير وتضامنه الواسع مع ما يحمله مشروعهم الثوري فقالت في هذا الصدد :«... أحرز الجزائريون على تأييد مسيو نيكيتا خروتشوف المطلق لقضيتهم... ويبدو من خلال نتائج هذه المحادثة أن الاتحاد السوفياتي سيكون في طليعة الدول التي ستدافع عن القضية الجزائرية، وذلك خلافا للموقف المتحرز الذي لازمه في السنوات الماضية...»[2]

كما حاولت الجريدة إبراز المكسب الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحصولها على إعتراف الاتحاد السوفيتي سنة 1960، والذي أرجع إعترافه بهذه الحكومة إلى إعتراف الجنرال ديغول نفسه بها وذلك بقبوله التفاوض معها، فقالت بهذا الخصوص:«... ثم عبر الرئيس خروتشوف عن تمنياته للشعب الجزائري، فأعلن إعترافه فعليا بالحكومة المؤقتة

---

[1] – -" **خروتشوف يتحدث عن الجزائر**" ، مقال سابق ، ص 01 .

[2]– "**خروتشوف يتحدث مع أعضاء الحكومة الجزائرية** "، العمل، العدد1539،(04 أكتوبر 1960)، ص01.

للجمهورية الجزائرية، ومضى الرئيس السوفياتي يقول: ونحن نتتبع باهتمام بالغ كفاح الشعب الجزائري البطل، ونعطف عليه، ونؤيده، لأنه يخوض غمار حرب عادلة، وقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية وبدا لي أن أكرر هذا الاعتراف على أن الحكومة الفرنسية نفسها قد اعترفت بالحكومة الجزائرية عندما أجرت معها عدة اتصالات...»[1]

وفي تحديدها لخلفيات هذا التغير الذي طرأ على مواقف الاتحاد السوفياتي اتجاه المسألة الجزائرية، أرجعت الجريدة أسبابه إلى تنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في دعم الحركات التحررية لكسب ود الشعوب المستعمرة، فأوضحت ذلك بقولها:«.... ويرجع هذا التغير في الاتجاه السوفيتي إلى أن هذه السنة هي سنة إفريقيا واهتمام الكتلتين بأقطارها الحرة والمستعمرة، وإلى رغبة الاتحاد السوفيتي في وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف حرج...»[2]

وفسرت هذا التغير في مقال آخر بالانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية، والتي جعلت دول العالم وشعوبه تخضع للأمر الواقع وتعترف بعدالة القضية الجزائرية، فقالت :«....لكن الواقع الذي يبرز من التحليل الرصين لعناصر الموضوع يدفع إلى الاعتقاد بأن حكومة موسكو عندما قررت اختيار موقفها العلني الجديد من قضية الجزائر، إنما قرأت حسابا دقيقا لظروف القضية الجزائرية حاليا وآفاق تطورها المقبل... فإن موسكو لم تعد تجهل أن قضية الجزائر أصبحت القضية التي تبلور وتجسم الكفاح الافريقي في العالم، وأن ستة سنوات من الصراع المستميت ضد دولة تعتبر من بين العظام الخمسة من شأنه أن يزيل عدم الاكتراث في العالم ويثير اهتمام كل شعب ...»[3]

---

[1]– " **إننا لا نخفي اعترافنا بالحكومة الجزائرية**"، العمل، العدد1551،(21 أكتوبر 1960)، ص1-4.

[2]– "**خروتشوف يتحادث مع أعضاء الحكومة**" ، نفس المقال ، ص01.

[3]– " **تطورات عالمية لقضية الجزائر**"، العمل، العدد1539، (4أكتوبر 1960) ، ص 1 .

كما أرجعته في مقال آخر إلى خيبة أمل الاتحاد السوفياتي في إمكانية تصدع صفوف المعسكر الغربي، على إثر الإستقرار الذي شهدته العلاقات الفرنسية الأمريكية، وذلك بعد الخلافات التي ظهرت بين البلدين [1]، والتي كان الاتحاد السوفييتي قد بنى مواقفه المؤيدة لفرنسا – في المرحلة الأولى من الثورة – على أساسها، أملا في تعزيز فرص انعزال هذه الأخيرة عن حلفائها، حيث قالت في هذا المضمار:«... فالأمل كان معقودا في موسكو على انعزال ديغول عن حلفائه، لكن زوال هذا الأمل أولا، ثم ظهور ديغول شيئا فشيئا في مظهر الأسير للقوى الاستعمارية، وأخيرا خيبة الأمال في العالم كله بعد خدعة سياسة تقرير المصير وتهرب دي غول من تطبيقها بصورة نزيهة، دفعت حكومة موسكو إلى مراجعة موقفها بشكل أخذ يتضح في هذه الأيام ...»[2]

2-2 موقف الصين:

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية لتطورات مواقف دول المعسكر الشرقي الشيوعي من القضية الجزائرية، فنشرت بخصوص ذلك مجموعة من المقالات التي حاولت من خلالها إبراز مظاهر الدعم الصيني لهذه القضية، وفي ذات السياق تناولت الجريدة في عددها الصادر يوم 06أكتوبر 1960 نص البلاغ الذي صدر إثر المحادثات التي جمعت بين رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس والرئيس الصيني شون لاي بالعاصمة الصينية بكين، حيث أظهرت فيه تأكيد الحكومة الصينية على تأييدها المطلق للشعب الجزائري في سعيه لاسترجاع حريته وإعلانها عن استعدادها التام لتقديم شتى أنواع الدعم لجيش التحرير

---

[1]– ظهرت هذه الخلافات بسبب إستعمال فرنسا المفرط لأسلحة الناتو ضد الثورة الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى إمتعاض الولايات المتحدة الأمريكية وقلقها، خاصة بعد أن أثيرت هذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرف بعض الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية، حيث أصبحت تتهم الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركتها الفعلية في قمع الثورة الجزائرية. نظر: معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، مرجع سابق ، ص189.

[2] – " **النظرة الشيوعية لقضية الجزائر**"، العمل، العدد1541،(06 أكتوبر 1960)، ص01.

الوطني، ومما جاء في هذا البلاغ :«... لقد وصل الوفدان الجزائري والصيني إثر محادثات ودية وصريحة إلى إتفاق كلي في وجهات النظر بخصوص المشاكل التي بحثت، كظروف الكفاح في الجزائر، وتنمية العلاقات الودية والتعاونية بين الصين والجزائر... ومضى البلاغ يقول أن الموقعين عليه ينددون بكل شدة بحكومات بلدان الحلف الأطلسي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة الاضطهاد الاستعماري والحرب العدوانية التي تشنها ضد الشعب الجزائري ...»[1]

وجاء فيه أيضا :«... لقد حيا أعضاء الوفد الصيني أثناء المحادثات الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري من أجل استقلاله تحت قيادة الحكومة المؤقتة، واتفقوا مع أعضاء الوفد الجزائري على التعبير عن معارضتهم الكاملة للحرب الاستعمارية، وعلى التنديد بالأعمال الاجرامية الصادرة ضد الجزائر عن الاستعمار الفرنسي ...»[2]

وفي مقال آخر حاولت الجريدة أن تبرز الصدى الذي أحدثته القضية الجزائري في الرأي العام الصيني، والذي حاولت استظهاره من خلال تغطيتها لتظاهرة أسبوع التضامن الصيني مع الجزائر، التي نظمتها العاصمة الصينية بكين في 05أفريل1959 وذلك برعاية رسمية – حسب رأيها– من كبار المسؤولين في الصين، حيث جاء في الجريدة بخصوص هذه التظاهرة ما يلي :«...إن أسبوع التضامن مع الجزائر وتأييدها قد افتتح اليوم بالعاصمة الصينية بمحضر وزير خارجية الصين، ورئيس الهيئة الصينية للدفاع عن السلم، والوفد العسكري الجزائري وجمهور غفير يقدر بأربعة ألاف شخص، وألقى رئيس الهيئة الصينية للدفاع عن السلم كلمة أكد فيها تضامن الشعب الصيني كله مع الشعب الجزائري، وانتقد

---

(1) – " **بلاغ مشترك يصدر إثر محادثات بكين بين فرحات عباس وشون لاي**"، العمل، العدد1541،(06 أكتوبر1960) ص ص 1-4.

(2) – نفسه، ص 4.

سياسة دي غول محتجا بمنتهى الشدة على الفظائع التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري ...»[1]

2-3- موقف يوغوسلافيا:

حظيت الثورة الجزائرية بدعم يوغسلافي مكثف سواء من الناحية المادية أو المعنوية وذلك بحكم الحركة التحررية الثورية التي خاضتها يوغسلافيا، والتي كانت تدرك جيدا معنى الكفاح من أجل الاستقلال[2] ومن هذا المنطلق لم يبخل اليوغسلافيون وعلى رأسهم الماريشال " تيتو " [3] بشروحاتهم وخبراتهم في ثورتهم التي كانت تشبه إلى حد كبير الثورة الجزائرية.[4]

وحرصا منها على استعراض هذه المواقف التي تبرز الدعم اليوغسلافي للقضية الجزائرية، نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 13 جوان1959 مقالا، شرحت فيه البيان المشترك اليوغسلافي الجزائري الذي أصدرته يوغسلافيا على إثر الزيارة التي قام بها فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إليها في 12 جوان1959، فأظهرت فيه استنكار السلطات اليوغوسلافية للحرب القائمة في الجزائر، وإعرابها عن تضامنها المطلق مع الشعب الجزائري في نضاله من أجل استرجاع الحرية والاستقلال، حيث قالت في هذا

---

[1] – " **أسبوع التضامن مع الجزائر يفتتح في الصين**"، العمل، العدد 1074، (07 أفريل1959)، ص ص 1-3.

[2] – دخلت الشعوب اليوغوسلافية تحت النفوذ التركي في القرن الخامس عشر وتوالت فيها الانتفاضات والثورات حتى سنة1918 تكونت مملكة الصرب والكروات والسلوفانيين، التي أخذت سنة1931 إسم مملكة يوغوسلافيا، وكانت هذه المملكة تعاني من مشكلة القوميات، ثم تعرضت إلى الغزو الألماني سنة 1941، ومن هنا دخل الشعب اليوغسلافي معركة تقرير المصير بقيادة الماريشال جوزيف بروس تيتو. أنظر: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 380-381.

[3]– زعيم ثوري يوغوسلافي، قاد المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال النازي خلال الفترة الممتدة من (1941-1945)، شغل منصب رئيس الوزراء في الفترة الممتدة من (1943-1963)، ثم رئيسا للدولة في الفترة الممتدة من (1953-1980)، أحد أبرز الشخصيات المؤسسة لحركة عدم الانحياز. أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 1، مرجع سابق ، ص 335 .

[4]– مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، نفس المرجع، ص382.

المضمار:«...وصدر بيان مشترك يوغسلافي جزائري قبل أن يغادر السيد فرحات عباس بلغراد قاصدا القاهرة، أعلن فيه القادة اليوغوسلافيون عن مساندتهم للشعب الجزائري في نضاله من أجل تحقيق رغباته في الحرية والاستقلال، وأعلنوا فيه أن هذه الرغبات شرعية وتتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة، واستنكروا الحرب الضروس القائمة منذ خمسة أعوام وأكدوا أن هذه الحرب تشكل خطرا دائما ومورد صعوبات دولية ...»[1]

كما أوضحت الجريدة في مقال آخر اعتراف الرئيس تيتو بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، واقتراحه بأن تكون يوغوسلافيا البلد المحايد لإجراء المفاوضات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، فقالت:«...أدلى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتصريح عند عودته من يوغوسلافيا، أعلن فيه أن الماريشال تيتو اقترح أن تكون يوغوسلافيا البلد المحايد الصالح لإجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر، وأضاف أن محادثاته مع الماريشال تيتو والقادة اليوغوسلافيين كللت بالنجاح...هذا ويستفاد من الأوساط الجزائرية بالقاهرة أن التصريح المشترك الجزائري اليوغوسلافي يحمل اعتراف حكومة بلغراد بحكومة الجزائر...»[2]

وفي تحديدها لرد فعل السلطات الفرنسية على هذا الموقف الذي تبنته يوغوسلافيا إزاء القضية الجزائرية، أظهرت الجريدة استياء الحكومة الفرنسية وإعرابها عن قلقها لما جاء في البلاغ المشترك الجزائري اليوغوسلافي، والذي اعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية لفرنسا حيث قالت الجريدة بهذا الخصوص:«... مازالت موجة الاستياء والمؤاخذة تسود الأوساط الرسمية الفرنسية إزاء الحكومة اليوغوسلافية، لما أبدته من تأييد ومساندة للقضية الجزائرية

---

[1]– " **يوغوسلافيا تساند الشعب الجزائري**"، العمل، العدد1130، (13 جوان1959)، ص04.

[2]– " **تيتو يقترح أن تكون يوغوسلافيا البلد المحايد لإجراء المفاوضات** "، العمل، العدد1131، (14 جوان1959)، ص01. للإستزادة في موضوع الموقف اليوغوسلافي من القضية الجزائرية راجع : إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 183 – 189 .

في البلاغ المشترك الذي صدر قبيل مبارحة الرئيس فرحات عباس بلغراد يوم الجمعة الماضي، فقد دعا وزير الخارجية الفرنسية سفير يوغوسلافيا بباريس وأبلغه احتجاج حكومته ضد حكومة بلغراد، للاستقبال الذي خصت به الرئيس فرحات عباس، وقال له أن مضمون البلاغ المشترك يعد تدخلا في شؤون فرنسا الداخلية ...»[1]

المبحث الثالث: إشادتها بقرارات مؤتمر طنجة المغاربي 1958 المساندة للقضية الجزائرية

انطلاقا من القناعة المغاربية المؤيدة لفكرة ضرورة دعم القضية الجزائرية وإيجاد حل عادل لها، تجسدت فكرة عقد مؤتمر يضم كل من جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي، قصد معالجة مستجدات القضايا التحريرية في المغرب العربي، وتوحيد المواقف المغاربية ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر طنجة المغاربي في 27 أفريل1958[3]، حيث حصلت فيه القضية الجزائرية على دعم مطلق من طرف الأحزاب السياسية الوطنية التونسية والمغربية التي تعهدت بتقديم كافة أشكال المساندة للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله.[4]

حظي هذا المؤتمر بتغطية إعلامية واسعة من مختلف الصحف المغاربية والدولية ومن بينها الصحيفة موضوع الدراسة، التي تابعت أشغاله طيلة أربعة أيام حرصت فيها على

---

[1]–" **فرنسا تحتج على تأييد يوغوسلافيا للثورة الجزائرية** "، العمل، العدد1132، (16 جوان1959)، ص ص 1-3.

[2]– مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص106.

[3]– عقد هذا المؤتمر بعد شهرين من الاتصالات والمحادثات بين الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة، فبعد ما تم الاتفاق على تاريخ ومكان انعقاده وهو مدينة طنجة المغربية، أصدر ممثلوا حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي بلاغا مشتركا، أبرزوا فيه الأهداف التي يسعى المؤتمر إلى تحقيقها، والتي حصروها في محاولة تجسيد وحدة المغرب العربي ومعالجة المشاكل القائمة فيه وعلى رأسها المشكلة الجزائرية، انطلقت أشغال المؤتمر يوم 27 أفريل1958 واستمرت طيلة أربعة أيام. أنظر: معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص 136-137. وللمزيد حول قرارات و نتائج هذا المؤتمر راجع: نفس المرجع.

[4]– معمر العايب، نفس المرجع، ص159.

تزويد قرائها بحيثياته ومستجداته، وفي هذا الإطار نشرت في عددها الصادر يوم 25 أفريل1958 مقالا، عبرت فيه عن ابتهاجها وترحيبها بهذا المؤتمر الذي وضع –حسب رأيها– الأسس المتينة لإسترجاع وحدة المغرب العربي الضائعة، مشيرة إلى أن انعقاده يعتبر تصفية للأحلام الاستعمارية، وحكم قاضي على سياسة التفرقة التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، فقالت :«... يقبل على شعوب المغرب العربي أسبوع من أعظم الأسابيع التي شهدها تاريخ هذه الرقعة الأرضية الممتدة من السلوم إلى الدار البيضاء، وهو أسبوع لا يقل عظمة عن أيام الظفر بالاستقلال والحرية والكرامة، وفي انتظار ذلك الأسبوع سيحضر كل مغربي في حافظته عصورا كاملة ظل فيها تاريخ المغرب حلقات متواصلة تبتدئ بالوحدة وتنتهي بالوحدة، وإن تخللتها فترات من الانقسام فسوف تعود المياه إلى مجاريها، وتفوز الوحدة من جديد... ولا نستغرب أن يكون عملنا غير محل رضى عند الجميع فالذين استعمرونا وهيمنوا على رقابنا وثرواتنا، ثم بعد اضطرارهم إلى استقلال بعضنا لم يفارقهم الأمل في إبقاء الحواجز بيننا علهم يحتفظون بنفوذهم، فهؤلاء لا يرضيهم أن نحذف الحواجز ونربط الصلة، غير أن الوحدة المنشودة أعظم من أن تبالي بمكائد الخصوم...»[1]

وفي تحديدها للأهداف التي سعى المؤتمر إلى تجسيدها أوضحت الجريدة أنه انعقد من أجل وضع حجر الأساس للوحدة الفيدرالية، التي ستجمع بين البلدان المغاربية الثلاثة وحكوماتها، بما فيها الحكومة الممثلة للشعب الجزائري، وهي جبهة التحرير الوطني، فقالت بهذا الخصوص :«...وقد علمنا أن الوفود الثلاثة مصممة على التقدم في طريق الوحدة إلى أبعد مدى، وهذه الوحدة يمكن أن تتصف بصيغتين اثنتين، وحدة في مستوى الأحزاب وتكون بإنشاء هيئة فيدرالية تمثل الحزب الحر الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني وحزب

[1]– " **الوحدة المنشودة** "، العمل، العدد779، (25 أفريل1958)، ص04.

الاستقلال، وتكون هذه الهيئة بمثابة لجنة قومية عليا، مهمتها إدخال الوحدة إلى حيز التطبيق، ووحدة في مستوى الدول لا تكون إلا من النوع الفيدرالي، وهذا يعني أنه سيكون للبلدان الشقيقة الثلاثة ديبلوماسية واحدة ودفاع واحد، كما ستكون لها هيئة برلمانية عليا تمثل البرلمانات المختلفة، ويعتبر المجلس الوطني للمقاومة الجزائرية برلمانا جزائريا مؤقتا...»[1]

كما أظهرت اهتمامه بمعالجة قضايا التحرير في المغرب العربي، وتأكيده على ضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في الشمال الإفريقي[2] فقالت بهذا الشأن :«...اليوم يجتمع ممثلوا الحركات الثلاثة المنشئة لهذا المغرب العربي الكبير، لا ليعلنوا عن مبادئ ويسردوا على العالم قيما ومثلا عليا، بل لينكّبوا على درس حاضر الشمال الإفريقي ومستقبله باعتبار ما يجري فيه الآن من أحداث... وقد أعلنت شعوب الشمال الإفريقي على لسان الحركات التحررية، التي أعادت إليها الحياة وأخرجتها من ظلمات العبودية عن إرادتها في أن تحيا حياة كريمة في كنف الوحدة والسيادة المسترجعة المصانة، فلا بد أن يستجيب الزمان لها وأن يخضع لإرادتها وأول خطوة في سبيل ذلك هي تحرير الجزائر وتخليص شمال إفريقيا كلها من مخلفات السيطرة الاستعمارية ...»[3]

وفي مقال آخر أخذت الجريدة على عاتقها مسؤولية الرد على بعض الأطراف، التي حاولت الاستهزاء بمشروع الوحدة المغاربية التي سعى المؤتمر إلى تحقيقها، معتبرة إياه ضربا من ضروب الخيال ليس إلا، حيث ردت الجريدة على ذلك بتأكيدها على أن مشروع الوحدة ليس تجربة ارتجالية فاشلة، بل هو واقع متجذر في تاريخ منطقة المغرب العربي،

---

[1]– " **ندوة طنجة** "، العمل، العدد 784، (30 أفريل1958)، ص ص 1-3.

[2]– وفي هذا الإطار استنكر المؤتمر بقاء القواعد العسكرية الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى، كما طالب السلطات الفرنسية أن تقلع عن استعمال قواتها العسكرية المتواجدة على التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري. أنظر: معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي ، مرجع سابق، ص160.

[3] – العمل، العدد781، (27 أفريل1958)، ص01.

وحقيقة تحتمها وحدته الجغرافية والطبيعية والثقافية والاجتماعية، فقالت:«... ولقائل يقول أن هؤلاء قوم يريدون إنشاء كتلة لأغراض سياسية فقط، بدون أن يعلموا هل يمكن الوصول إلى مثل هذه الغاية؟ وبدون أن يطلعوا على حقيقة المصاعب التي سيصطدمون بها عندما يخرجون من طور الخيال إلى طو التطبيق؟ ونحن نقول لمن يسدي لنا مثل هذه النصائح ويتحدث إلينا بهدا المنطق، أنه لم يدرك الحقيقة... إن هذه الوحدة التي نسير إليها تمت في التاريخ، وما إنفك أجدادنا يكافحون من أجل المحافظة عليها، أو من أجل إرجاعها عندما فقدت، والحقيقة أن وحدة المغرب الكبير تلمس في مصير شعوبنا المشترك وفي كفاحنا المشترك ضد عدو واحد وهو الاستعمار، ومن أجل قضية واحدة هي التحرر من ذلك الاستعمار ...»[1]

وتضيف:«...إن المختصين في علم الجغرافيا لا يتحدثون عن الجزائر وتونس والمغرب عندما يريدون دراسة طبيعية لهذه البلدان، بل هم يعتقدون أنه لا وجود إلا لشمال إفريقيا، إذ الوضع الجغرافي لا يختلف بين هذه البلدان، وهذا الشمال الافريقي قد عرف منذ العهود التاريخية الماضية سكانا انتشروا في أطراف البلاد، وتغذوا معا بالمدنيات المخالفة التي مرت بها، حتى جاء الإسلام وفتح العرب الشمال الإفريقي وتعلموا لغتهم، وامتزج العنصران امتزاجا تاما... كما أن الاقتصاد بالجزائر وتونس والمغرب يخضع لنفس العوامل الطبيعية و السياسية ويمتاز بنفس الصفات، فهو في البلدان الثلاثة اقتصاد زراعي ويتصل اتصالا متينا بالوضع الجغرافي والطبيعي ...»[2]

ومن جهة أخرى حاولت الجريدة أن تسلط الضوء على القضية التي أخذت حصة الأسد في اهتمامات هذا المؤتمر وهي القضية الجزائرية، حيث أبرزت دراسته لتطورات هذه

---

[1] – " **ندوة طنجة... وحدة المغرب الكبير**"، العمل، العدد779، (25 أفريل1958)، ص01.

[2]– **نفسه** ، ص04.

القضية ومعالجته لأثارها على بلدان شمال إفريقيا والعالم، وذلك في مقال نشرته في عددها الصادر يوم 09 ماي1958، ومما جاء فيه :«... وضعت ندوة طنجة الحجر الأساسي للوحدة الفيدرالية التي سيتم تنظيمها بين الحكومات، غير أنها تواجه اليوم صعوبات ناتجة عن حرب الجزائر، إذ أن فرنسا لا تريد الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتعتبر الجزائر جزءا منها وهذا أمر لا يعقل ولا يمكننا قبولة... ومادامت الحرب قائمة في الجزائر، فلا يمكننا أن نطمئن على حياتنا ومستقبلنا وكرامتنا واستقلالنا، ولذا لم يبقى مجال للمجاملة ونحن عاملون على تحقيق إستقلال الجزائر، لأن حياة المغرب العربي وسعادته وتقدمه في استقلال الجزائر...»[1]

وفي هذا الإطار ثمنت الجريدة القرارات التي خرجت بها الأحزاب السياسية التونسية والمغربية المشاركة في المؤتمر، والتي أوصت وأكدت على ضرورة تأييد حكوماتها ومساندة شعوبها للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله، فقالت :«... وقد تم الاتفاق بين الوفود الثلاثة على أن حرب الجزائر هي حرب الشمال الإفريقية، وعلى كافة بلدان الشمال تسخير كل ما لديها من وسائل، حتى تعَجل بنهاية هذه الحرب في إتجاه الحرية والاستقلال... وأنه على كافة الشعوب المؤمنة بمبادئ الحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومبادئ السلم أن تقيم الدليل الواضح الذي لا تشوبه شائبة على استنكارها لهذه الحرب، وعلى أنها لا تدَخر وسعا من أجل وضع حد لها ...»[2]

ثم استطردت مبدية إعجابها بردود الفعل المرحبة والمستبشرة، التي لقيها قرار المؤتمر بإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، فقالت في هذه المضمار:«... ولما تليت الوصية الداعية إلى تشكيل

---

[1]– العمل، العدد790، (09 ماي1958)، ص01.

[2] – " **حرب الجزائر المشكل الرئيسي**"، العمل، العدد783، (29 أفريل1958)، ص04.

حكومة جزائرية مؤقتة اهتز قصر مرشان ابتهاجا، بل اهتزت مدينة طنجة بأسرها لهذه التوصية...»[1]

المبحث الرابع : متابعتها لتطورات القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

اعترضت القضية الجزائرية في طريق عرضها على هيئة الأمم المتحدة عدة عراقيل حيث اعتبرت الجزائر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية، ولذلك فليس من اختصاص الأمم المتحدة التدخل فيها لأن ذلك يعد خرقا لقوانينها وميثاقها، الذي يمنع التدخل في القضايا الداخلية للدول الأعضاء.[2]

ورغم هذه العراقيل واصلت جبهة التحرير الوطني والدول العربية والاسلامية المتضامنة مع القضية الجزائرية، مساعيها الدبلوماسية في مطالبة مجلس الأمن الدولي بالإسراع في مناقشة هذه القضية، التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين [3]. ومن هذا المنطلق تم عرض القضية الجزائرية ولأول مرة أمام هيئة الأمم المتحدة سنة 1955، رغم إمساك مكتب جمعيتها العامة الذي رفض التوصية الداعية لمناقشة هذه القضية باعتبار أن طلب إدراجها في جدول أعمال الجمعية لم يكن إلا بفارق صوت واحد، حيث صوتت 28 دولة لصالح القضية مقابل تصويت27 دولة أخرى ضدها.[4]

ورغم أن الجريدة كانت حديثة عهد باستئناف صدورها في 25 أكتوبر1955 بعد توقف دام أكثر من سبعة عشر عاما، إلا أنها أبت إلا أن تتعرض لهذه الأحداث، وتبدي وجهة نظرها إزاء القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة

[1] – " **ندوة طنجة تقرر بعث المغرب العربي**"، العمل، العدد،784، (02 ماي1958)، ص

[2] – على تابليت، " **قضية الجزائر والأمم المتحدة** "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد166، 2001، ص17.

[3] – مريم الصغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 225–226.

[4]– " **القضية الجزائرية في سبع سنوات**"، العمل، العدد1920،(22 ديسمبر 1961)، ص02.

بشأن قضية الجزائر، فنشرت بهذا الخصوص مقالا في عددها الصادر يوم 05 أكتوبر 1956، وجهت فيه سهام نقدها للوفد الفرنسي الذي مثل الحكومة الفرنسية في جلسات هذه الدورة، مستنكرة مواقفه المعبرة عن وجهة نظر حكومة بلاده القائلة بعدم اختصاص الأمم المتحدة في النظر في القضية الجزائرية، كونها قضية داخلية من مشمولات أنظار فرنسا وحدها دون سواها، كما عبرت الجريدة عن رفضها القاطع للقرار الذي اتخذه هذا الوفد بانسحابه من جلسات الجمعية احتجاجا على مناقشة القضية الجزائرية فيها[1]، وهو الموقف الذي وصفته بالموقف المتطرف، حيث عبرت عن ذلك بقولها:«... في السنة الماضية كان على رأس وزارة خارجية فرنسا المسيو بيناي وهو زعيم من زعماء الحزب الذي اتخذ الاعتدال عنوانا له والتطرف في المسائل الاستعمارية منهاجا وطريقا، وقد تولى بوصفه وزير خارجية فرنسا ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة الدفاع عن وجهة نظر بلاده في قضية الجزائر، بعد أن رسمت في جدول أعمال الجمعية العمومية، وادعى أنها من مشمولات أنظار فرنسا وحدها، وأرعد وأبرق وتناسى ما ينص عليه دستور الأمم المتحدة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، واختيار النظام الحكم الذي ترتضيه، وبارح قاعة الجلسات العامة معلنا إنسحاب وفد فرنسا من الجمعية العمومية...»[2]

ثم استطردت الجريدة في انتقادها لهذا الموقف، الذي جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة – حسب رأيها– تقرر سحب القضية الجزائرية من جدول أعمالها، ومن جهة أخرى نوهت بالانتصار الذي حققته هذه القضية في هذه الدورة، مشيرة إلى أن مجرد إدراجها في جلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية، يعتبر تفنيدا لوجهة النظر الفرنسية القائلة بأن المسألة

---

[1]– جاء هذا الانسحاب على إثر الاجتماع الاستعجالي الذي عقده مجلس الوزراء الفرنسي، والذي أصدر من خلاله قرارا يقضي باستدعاء الوفد الفرنسي المشارك في الدورة العاشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أصدر هذا الاجتماع بيانا وصف اقتراع الجمعية بشأن قضية الجزائر بأنه انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة: أنظر: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص306.

[2] – " **تطورات الحوادث في شمال إفريقيا** "، العمل، العدد295،(05 أكتوبر 1956)، ص01.

الجزائرية هي مسألة فرنسية داخلية، حيث قالت بهذا الشأن :«... وشاء بذلك الانسحاب أن يحدث صدمة في الرأي العام الأممي، الذي لم يشأ إذ ذاك التضخية بالمشاركة الفرنسية في الأمم المتحدة من أجل (ثورة صغيرة) لا تلبث أن تنطفئ جذوتها ويحنو ومضيها في الجزائر وسحبت قضية الجزائر من جدول أعمال الجمعية العمومية، دون أن يحققَ طلب فرنسا في عدم عرضها في المستقبل على المنظمة الأممية ...»[1]

وفي مقال آخر نشرته بعد عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة لجلسات دورتها الحادية عشر، أكدت الجريدة أن القضية الجزائرية أخذت أهمية متزايدة في هذه الدورة مقارنة بالدورة السابقة، حيث صادقت الجمعية – حسب رأيها– بالإجماع على قرار يعرب عن أمله في الوصول إلى حل سلمي عادل لقضية الجزائر، رغم المواقف السلبية التي تبنتها فرنسا بعدم مشاركتها في التصويت على هذه القضية، وهو القرار الذي رحبت به الجريدة وعبرت عن استبشارها به كونه غنم – على حد تعبيرها– أحرزته القضية الجزائرية، جاء ليضع حدا لجميع المناورات الفرنسية التي وقعت لحمل المنظمة الأممية على إعلان عدم أهليتها للنظر في هذه القضية، فقالت :«...أصدرت الجمعية العامة قرارها أو توصياتها رغم المساعي المبذولة لتشتيت أصوات الوفود، حتى لا يبقى للوطنيين الجزائريين أي أمل في استصدار قرار في الموضوع... ومهما يكن من أمر فإن هذا القرار الذي انتهت إليه القضية الجزائرية فإنه غنم لا يُجحد لهذه القضية العادلة... وما يزيد في قيمة هذا القرار أنه صدر بإجماع الأصوات وهو والحق يقال إجماع لم تتحصل عليه في الماضي أية قضية من القضايا المشابهة، ومما لا جدال فيه أن هذا الإجماع دليل كافي على أن العالم بأسره تحرك في هذه

[1] – " **تطورات الحوادث في شمال إفريقيا** " ، <u>مقال سابق</u> ، ص **01** .

المرة، رغم المساعي والمناورات والمساومات ورغم الصداقة والأحلاف، فكانت وقفته مع ضعفها مبشرة بكل خير ...»[1]

ورغم اجتهاد الجريدة في تقييم هذا القرار الذي رحبت به، إلا أنها أغفلت الإشارة إلى عدم اعترافه الضمني بالجزائر ككيان دولي قائم بذاته، وهو الرأي الذي ذهب إليه العديد من المؤرخين، ومنهم الباحثة مريم الصغير في كتابها " المواقف الدولية من القضية الجزائرية" الذي أشارت فيه إلى عدم ذكر القرار لطرفي النزاع، وعدم ذكره لمصطلح "المفاوضات" حفاظا على مكانة فرنسا وهيبتها، الأمر الذي أثار ريبة في أوساط الدول التي دافعت عن القضية الجزائرية في هذه الدورة.[2]

كما رحبت الجريدة في مقال آخر بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر بخصوص قضية الجزائر، منوهة بالتأييد الذي ظفرت به هذه الأخيرة وبالتطورات المحسوسة التي شهدتها، رغم المجهودات التي بذلتها الوفود الدعائية المرسلة من طرف الحكومة الفرنسية إلى بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية، لإقناعها بضرورة تأييد الموقف الفرنسي أثناء مناقشة القضية الجزائرية.[3]

أما عن فحوى القرارات التي اتخذت بشأن القضية الجزائرية في هذه الدورة، أشارت العمل إلى اعراب الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها من تطورات الوضع بالجزائر، وعن أملها في أن يقع الشروع في محادثات بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وذلك بواسطة كل من تونس والمغرب الأقصى[4] ، فقالت:«... وأثناء الدورة الثانية عشر سجلت القضية الجزائرية

---

[1] – العمل، العدد411، (17 فيفري1957)، ص ص 1-6.

[2] – مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 318-319.

[3] – " **القضية الجزائرية في سبع سنوات**"، مقال سابق ، ص02.

[4] – جاء قرار الوساطة المغربية التونسية كاستجابة للبيان المشترك الذي أصدره الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس في 21 نوفمبر1957 بالرباط، واللذين عرضا فيه على الحكومة الفرنسية التي كان يترأسها فيليكس

خطوة جديدة، رغم المجهودات التي بذلتها الوفود الدعائية التي أرسلتها الحكومة الفرنسية إلى الخارج وإلى أمريكا اللاتينية... فقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على قرار يقول بإيمانها في حل سلمي طبقا لقرار ميثاق الأمم المتحدة فكان تطور القضية الجزائرية إذن محسوسا، مع تعبير الجمعية عن قلقها لتطورات الوضع في الجزائر وعن أملها في أن يقع الشروع في المحادثات، وأن تستخدم وسائل أخرى كفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، كما تسجل عرض الوساطة الذي تقدم به كل من فخامة رئيس الجمهورية التونسية وجلال ملك المغرب...»[1]

واصلت الجريدة متابعتها الاخبارية لمستجدات القضية الجزائرية في معابر الهيئة الأممية محاولة تغطية مناقشاتها في الدورة الثالثة عشر لانعقاد جمعية هذه الهيئة، وحسب ما أكدته الجريدة، فإن الأحكام والقرارات التي صدرت بشأن المسألة الجزائرية في هذه الدورة كانت أحكاما قاسية على المنظومة الاستعمارية الفرنسية، حيث صادقت الجمعية على لائحة تعترف ضمنيا بتمثيل الحكومة المؤقتة للشعب الجزائري، وتعترف بحق هذا الأخير في الحرية والاستقلال، وتدعو طرفي النزاع إلى ضرورة الشروع في عملية التفاوض قصد الوصول إلى حل يتماشى وميثاق الأمم المتحدة، رغم المناورات التي لجأ إليها الوفد الفرنسي بإعلانه عن عدم مشاركته في التصويت والمناقشات، وقد أبدت الجريدة ارتياحها لهذه القرارات، التي اعتبرتها انتصارا قويا أحرزته القضية الجزائرية، حيث قالت فيهذا الصدد :«... وفي 22 سبتمبر1958 سجلت القضية الجزائرية للمرة الرابعة في أشغال الأمم المتحدة... وأوضح تحليل التصويت أن الأمم المتحدة كانت لا تقتصر على المواقف الغامضة، بل كانت تعبر بأغلبية كبيرة على مواقف تشكل حكما قاسيا على السياسة الفرنسية

غيار وعلى جبهة التحرير الوطني وساطتهما لحل القضية الجزائرية، للاطلاع على نص هذا البيان كاملا عد إلى: العمل العدد901، (10 سبتمبر1958)، ص03.

[1] – " **القضية الجزائرية في سبع سنوات**"، نفس المقال، ص 2 .

وكان ذلك انتصارا للنظريات التي تقول بالحكم ضمنيا على السياسة الفرنسية بالجزائر وبتوجيه دعوة ملحة لإيجاد حل سياسي يأتي عن طريق التفاوض بين الطرفين، والاعتراف ضمنيا بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمثل الشعب الجزائري، وقبول حق الشعب الجزائري الواضح في الاستقلال بصفة لا يعتريها اللبس... وأبكمت المساندة التي بذلها بدون احتراز مندوبو الدول الصديقة والشقيقة والخطب التي ألقوها أثناء هذه المداولات... أبكمت المستعمرين الفرنسيين، وهكذا انتهت الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة مسجلة انتصارا واضحا للقضية الجزائرية ...»[1]

وعن الدورة التي تليها وهي الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في ديسمبر 1959، نشرت الجريدة مجموعة من المقالات التي حاولت من خلالها إبراز التقدم المحسوس الذي أحرزته القضية الجزائرية في هذه الدورة، بفضل الضغط الذي مارسه الرأي العام العالمي –حسب رأيها– على المنظمة الأممية، والذي جعلها تعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره، وتدعوا إلى ضرورة فتح محادثات من أجل الشروع في تنفيذ هذا المبدأ، حيث قالت الجريدة بشأن هذه الدورة :«... وفي السنة الموالية أحرزت الجزائر المناضلة على تقدم محسوس في المنظمة الأممية بفضل ضغط الرأي العام العالمي ونشاط الشعوب من أجل القضية الجزائرية، وقد دل النقاش الذي دار خلال هذه الدورة حول القضية الجزائرية بصفة أوضح من أي وقت مضى على صحة مواقف ومشاغل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله... وقد أبدت الأغلبية الساحقة لممثلي البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، أبدت بكل قوة نظرية تفيد بأنه

---

(1) – " **القضية الجزائرية في سبع سنوات**"، مقال سابق، ص02.

يمكن فصل شروط تطبيق حق تقرير المصير عن المحادثات الخاصة بإيقاف إطلاق النار بالجزائر...»[1]

ورغم استبشارها بقرارات هذه الدورة واعتبارها انتصار آخر حققته القضية الجزائرية إلا أن الجريدة عبرت من جهة أخرى عن أسفها لعدم ذكر هذه القرارات للحكومة الجزائرية المؤقتة كطرف ممثل للشعب الجزائري، واقتصارها على ترديد مقترحات ديغول التي لم ترضى بهذه الحكومة كممثل وحيد لهذا الشعب، فقالت: «...لابد أن يحفظ التاريخ لمنظمة الأمم المتحدة اقتراع جمعيتها العامة بشأن الجزائر يوم السبت الماضي، ولابد أن نذكر موقف الدول الكبرى ومن لفى لفها من الدول الآسيوية، نعم نذكره لأمد بعيد... وهل من فائدة في التنويه باعتدال الكتلة الافريقية والآسيوية ولم يبقى في لائحتها، إلا ما يردد عروض الجنرال دي غول نفسها بمعنى حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفتح المحادثات من أجل تنفيذه ورضيت بحذف عنصر هام وهو ذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية طرفا ثانيا ممثلا للشعب الجزائري ...»[2]

وقد أرجعت الجريدة هذا التراجع الذي سجل على مستوى الهيئة الأممية بخصوص قراراتها المتعلقة بالقضية الجزائرية وتمثيل الحكومة المؤقتة لها، إلى إمساك بعض الدول الغربية عن التصويت لصالح هذه القضية، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين حرصتا على الوقوف إلى جانب حليفتهما فرنسا، في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة كممثل وحيد للشعب الجزائري، حيث انتقدت الجريدة موقفهما هذا الذي وصفته بالموقف السلبي واعتبرته سببا في امتناع عدد كبير من الدول عن التصويت لصالح القضية الجزائرية، كما فسرت موقفهما هذا بسعيهما إلى توحيد أراء ومواقف دول المعسكر الغربي إزاء أية مشكلة

---

[1]– " **القضية الجزائرية في سبع سنوات**"، مقال سابق، ص02_ .

[2]– " **الغرب مخلص لسياسته**"، العمل، العدد1288، (15 ديسمبر 1959)، ص01.

تواجهها إحدى دوله وذلك للحفاظ على وحدته في إطار صراعه ضد المعسكر الشرقي الشيوعي، فقالت في هذا المضمار:«...إننا نخاطب بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية أولا و بريطانيا العظمى ثانيا، فموقفهما السلبي لم يحرم اللائحة من صوتهما فحسب، بل جر إلى اعتراض و امساك عددا عديدا من ممثلي الدول التي ترى من واجبها اقتفاء خطاهما أو اتباع سياستهما... إن مواجهة خصمهما الشرقي المقبلة في جدال حاسم بالنسبة للسلم وتحسين العلاقات بين الكتلتين، تمليان عليهما اجتناب أسباب التفرقة بين الغربيين والظهور في مظهر الصف الملتئم الأطراف...»[1]

وقذ ذهبت جريدة المجاهد الجزائرية إلى نفس الرأي في أحد مقالاتها المنشورة في العدد الصادر بتاريخ11جانفي1960، والذي أكدت فيه على عدم تحقيق القضية الجزائرية لأي انتصار في هذه الدورة، رغم تأييد حوالي أربعين دولة لها، مرجعة سبب ذلك إلى الموقف الغربي المؤيد لسياسة الجنرال ديغول.[2]

وفي حرصها على استوفاء متابعتها الإخبارية لجديد القضية الجزائرية في الهيئة الأممية نشرت "العمل" في عددها الصادر يوم 20 ديسمبر 1960 مقالا آخر، ثمنت من خلاله الانتصار الذي ظفرت به هذه القضية في الدورة الخامسة عشر لإنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الدورة التي تطرح فيها القضية الجزائرية للمرة السادسة على منابر الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار تغافلت الجريدة عن تحديد طبيعة الانتصار الذي أحرزته القضية[3]، مكتفية بتحديد أسبابة التي أرجعتها إلى التأييد المطلق الذي حصلت عليه هذه

(1)– " **ما بعد الاعتراف**" ، العمل، العدد1284، (11 ديسمبر 1959)، ص01.

(2)– المجاهد ، العدد59، (11 جانفي1960)، ص03.

(3)– تذكر الباحثة مريم الصغير في كتابها "المواقف الدولية من القضية الجزائرية" أن القضية الجزائرية خرجت من هذه الدورة معززة الجانب، حيث اعترفت لها الهيئة الدولية بمبدأين أساسين لطالما رفضتهما فرنسا، وهما وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه الوطني إلى جانب اعترافها لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره ومصادقتها لأول مرة على نص رسمي ذو

القضية من طرف دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، بعدما كانت في الدورات السابقة تحظى بدعم الدول العربية وبعض الدول الإسلامية فقط، وقد قالت الجريدة في هذا الصدد :«...أظهرت أولى الأشغال التي شهدتها دورة الأمم المتحدة الحالية أن قضية الجزائر أصبحت هذا العام الشغل الشاغل لكبار ساسة العالم من حيث تمثيلها للقضية الاستعمارية ومن حيث تهديدها للسلم العالمية، وقد تكون الدواعي التي دفعت عديدا من دول العالم إلى الشعور فجأة بهذه الأهمية لقضية الجزائر دواعي تتصل بسياسة تلك الدول العالمية أكثر من اتصالها بنصرة قضايا التحرر العادلة... ولكن النتيجة من الناحية العملية واحدة وهي أن القضية الجزائرية أصبحت اليوم تجمع تأييد دول شرقية وغربية وأمريكية وآسيوية وإفريقية بعدما كانت في البداية قضية العرب فقط ...»[1]

وعن التطورات التي شهدتها القضية الجزائرية في آخر دورة طرحت فيها للنقاش أمام هيئة الأمم المتحدة وهي دورة 1961، قبل أن تدخل الجزائر في الدورة التي تليها أي دورة1962 وهي تحمل أوراق اعتمادها كدولة كاملة السيادة، لتحتل مقعدها كعضو في هيئة الأمم المتحدة، نوهت الجريدة في أحد مقالاتها المنشورة بالعدد الصادر يوم 21 ديسمبر 1961 بالانتصارات الساحقة التي أحرزتها القضية الجزائرية في هذه الدورة والمتمثلة في مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وبدون معارضة وبإحجام 38 دولة عن التصويت على لائحة إفريقية آسيوية طالبت الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة

طابع دولي يحمل اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أنظر: مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية مرجع سابق ، ص 341 – 342 .

[1] – " **الأمم المتحدة وقضية الجزائر**"، العمل، العدد1533، (27 سبتمبر 1960)، ص01.

للجمهورية الجزائرية باستئناف المفاوضات، قصد تحقيق استقلال الجزائر واستعادة سيادتها الوطنية.[1]

وقد أشادت الجريدة بتحقيق القضية الجزائرية لهذا الانتصار، رغم المناورات التي قام بها الوفد الفرنسي بعدم مشاركته في المناقشات التي دارت حولها، وسعيه لإقناع بعض المندوبين في الأمم المتحدة بعدم التصويت لصالح اللائحة الخاصة بالجزائر، بحجة أنها تحوي نقاطا تعرقل مساعي الجنرال ديغول في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، حيث قالت الجريدة في هذا الشأن :«... ولم تجري أية مناقشة قبل التصويت ومن المعلوم أن اللائحة الإفريقية الآسيوية صادقت عليها مساء أمس اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 61 صوتا وإجحام 38 دولة على التصويت وبدون معارضة... إن اللائحة التي صودق عليها لتعزز إرادة الحكومة الجزائرية الصادقة والمتمثلة في تحقيق استقلال الجزائر بواسطة التفاوض الصادق النزيه ...»[2]

وتضيف : «... وقد رفض الوفد الفرنسي بالأمم المتحدة رسميا ومرة أخرى المشاركة في النقاش الذي دار باللجنة السياسية للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، وفي الواقع كان نشاط أعضاء الوفد الفرنسي في معابر قصر الأمم المتحدة حثيثا، فقد وزع هذا الوفد يوم الاثنين الماضي مذكرة سرية على بعض المندوبين بالأمم المتحدة... هذا وتؤكد المذكرة الفرنسية أن المصادقة على اللائحة الإفريقية الآسيوية، تعمل على عرقلة مساعي الجنرال ديغول وتعطل إيجاد الحل المرجو بواسطة المفاوضة ...»[3]

---

[1] – " **الجمعية العامة تصادق بدون معارضة أية دولة على اللائحة الخاصة بالجزائر**"، العمل، العدد1919، (21 ديسمبر 1961)، ص01.

[2] – " **الجمعية العامة تصادق بدون معارضة أية دولة على اللائحة الخاصة بالجزائر**"، مقال سابق ، ص1 .

[3] – نفسه، ص 6.

_ خلاصة واستنتاجات

تجاوبت صحيفة العمل التونسية مع مختلف التطورات التي شهدتها المواقف الدولية إزاء القضية الجزائرية، حيث حاولت استظهار مختلف أشكال الدعم والتأييد، التي حظيت بها هذه القضية من طرف الحكومات والشعوب والهيئات العربية والإسلامية، وباركت هذه المواقف واعتبرتها منبعاً لقوة الثورة المادية والمعنوية.

كما تابعت الجريدة وباهتمام كبير تطورات مواقف الدول الشرقية والغربية من القضية الجزائرية، فرحبت من جهة بمواقف دول المعسكر الشرقي الشيوعي– وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي– المؤيدة والمساندة لهذه القضية، ومن جهة أخرى شجبت مواقف دول المعسكر الغربي الرأسمالي– وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية– المؤيدة والمشجعة للسياسة الاستعمارية الفرنسية.

ولم تكتف الجريدة بالتغطية الإخبارية لمواقف حكومات وشعوب هذه البلدان من القضية الجزائرية، بل حرصت على متابعة مستجداتها في المؤتمرات الدولية كمؤتمر طنجة المغاربي، الذي أوضحت اهتمامه الكبير بدراسة هذه القضية، ورحبت بتوصياته الداعية إلى ضرورة نصرتها من طرف دول وشعوب المغرب العربي.

وكانت أهم قضية شغلت إهتمام الجريدة في هذا الإطار، هي مناقشات القضية الجزائرية في أعلى وأكبر هيئة دولية في العالم وهي هيئة الأمم المتحدة، حيث لم تتوانى عن متابعة مداولاتها بخصوص هذه القضية، منذ إدراجها لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955، إلى غاية آخر دورة طرحت فيها للنقاش على مائدة هذه الجمعية وهي دورة سنة 1961.

وفي ذات السياق انتقدت الجريدة المناورات السياسية التي لجأت إليها الحكومات الفرنسية المتتالية خلال هذه الدورات، كتبنيها للنظرية القائلة بأن المشكلة الجزائرية هي مشكلة فرنسية داخلية، واتباعها لسياسة المقعد الشاغر، بالانسحاب من جلسات الجمعية العامة وذلك للحيلولة دون ظفر القضية الجزائرية بعطف وتأييد الوفود الدولية المشاركة في جلسات هذه الجمعية.

كما عبرت الجريدة عن بهجتها واستبشارها بالانتصارات الدبلوماسية التي حققتها القضية الجزائرية في دورات الجمعية العامة الهيئة الأممية، وذلك بفضل التعاطف الدولي المتزايد معها من جهة، وانتصارات الثورة العسكرية وضغطها على المستعمر الفرنسي من جهة ثانية.



الفصل السادس

الفصل السادس : تفاعل صحيفة العمل التونسية مع المفاوضات الجزائرية الفرنسية (1960 – 1962)

المبحث الأول : تتبعها لمراحل المفاوضات وملابساتها.

1- مرحلة المفاوضات السرية 1956.

2- مرحلة المفاوضات العلنية الرسمية (1960 – 1962).

2-1- لقاء مولان 25-29 جوان 1960.

2-2- محادثات إيفيان الأولى 20ماي-13 جوان 1961.

2-3- محاثات إيفيان الثانية 7-18 مارس 1962.

المبحث الثاني : مواكبتها لظروف استرجاع السيادة الوطنية وحيثياتها.

- خلاصة واستنتاجات

الفصل السادس: تفاعل صحيفة العمل التونسية مع المفاوضات الجزائرية الفرنسية .

(1962 – 1960)

المبحث الأول : تتبعها لمراحل المفاوضات وملابساتها.

1- مرحلة المفاوضات السرية 1956:

استطاعت الثورة التحريرية الجزائرية بعد سبع سنوات من النضال أن تكلل بالنجاح رغم ضعف وسائل الكفاح لديها، ويعود الفضل في ذلك إلى الاستراتيجية التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني في تنفيذ هذه الثورة، التي كانت تكافح على جبهات متعددة، والتي لعب فيها العمل الدبلوماسي دورا متميزا، حيث كان إجبار السلطات الفرنسية على الرضوخ للتفاوض شكلا آخر، ومرحلة أخرى من مراحل نضال الجزائريين، التي تطلبت منهم مزيدا من الصمود والقدرة على الحوار والمراوغة لإبطال مناورات الدبلوماسية الفرنسية. ***فإلى أي مدى نجحت الثورة في ذلك؟ وكيف تفاعلت صحيفة العمل مع هذه المرحلة المهمة من عمر الثورة؟***

تعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل من سنة1956، حيث تم أول لقاء بالجزائر العاصمة بين مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس ومجموعة من القادة الجزائريين، وعلى رأسهم عبان رمضان[1]وبن يوسف بن خدة [2].

---

[1]– من المناضلين القدماء في حزب الشعب الجزائري، التحق بصفوف الثورة التحريرية سنة 1955، حيث كلف بتنظيم شؤون منطقة الجزائر العاصمة و ربط الاتصال بين مختلف المناطق الثورية، وخلق المنظمات الشعبية وكسب الحركات السياسية وضمها لجبهة التحرير الوطني، أشرف على تنظيم مؤتمر الصومام وقاد لجنة التنسيق والتنفيذ وحقق نجاحات مهمة على مختلف الأصعدة ومنها إدارة معركة الجزائر. أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص ص 363–364.

[2]– انضم إلى الثورة التحريرية في ماي1955، كلف بمساعدة عبان رمضان في الإشراف على شؤون منطقة العاصمة شارك بفاعلية في مؤتمر الصومام وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة

ثم تلاه لقاء آخر في القاهرة جمع محمد خيضر[1] بمبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي وهما جورس *Gorse* وبيجارا *Begara* [2]، كما جرت لقاءات أخرى بين محمد يزيد[3] وأحمد فرانسيس[4] وبيير كومبين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه غي مولي، وذلك يوم 21 جويلية1956 بالعاصمة اليوغوسلافية بلغراد، هذا إضافة إلى لقاء كل من محمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمان كيوان[5] مع هيربون وكازيل وبيروني يومي 2 و3 سبتمبر1956 في روما[6]، وهي اللقاءات التي استأثرت اهتمام

الجزائرية المؤقتة، وفي سنة 1961 خلف فرحات عباس على رأس هذه الحكومة. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 245-246.

[1]– من القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني، أحد أعضاء الوفد الخارجي للثورة التحريرية، أدار المفاوضات السرية الأولى مع ممثلي الحكومة الفرنسية، اعتقل يوم 22 أكتوبر1956 إثر حادثة إختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء الثورة من الرباط إلى تونس، عينته الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ إنشائها وزيرا شرفيا للدولة. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 255-256 .

[2] – بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ط، ص ص 14-15.

[3]– من أبرز القادة المفجرين للثورة التحريرية، ناضل في حزب الشعب الجزائري منذ1942 وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تولى فيها مسؤوليات عليا، تولى عدة مسؤوليات دبلوماسية أثناء الثورة، حيث عين موفدا إلى مؤتمر باندونغ ثم رئيسا لمكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك، كانت له تجربة رائدة في مجال الإعلام التوجيه والتنظيم، فعين وزيرا للاعلام في الحكومة الجزائرية المؤقتة. أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، 2009، ص 546.

[4]– ارتبط مساره النضالي بفرحات عباس حيث شاركه في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، كما انتخب عضوا في البرلمان الفرنسي عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إلتحق بالثورة التحريرية عام1956 فعين عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، تولى العديد من المسؤوليات أهمها وزيرا للمالية في أول حكومة جزائرية مؤقتة ونظرا لخبرته السياسية إختير ليكون عضوا في الوفد الجزائري الذي تولى مهمة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص404.

[5]– من المناضلين القدماء في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية كان آخر المركزيين إلتحاقا بصفوف الثورة التحريرية، كلف بالالتحاق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني حيث أرسل في عدة بعثات دبلوماسية إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ثم عين ممثلا للحكومة المؤقتة في الصين الشعبية. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 439-440.

[6]– بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص15، و لمزيد من التفاصيل حول حيثيات هذه اللقاءات راجع :

صحيفة العمل فحاولت كشف القناع عنها وتوضيح ملابساتها للرأي العام العالمي في العديد من الافتتاحيات والعناوين الإخبارية.

وفي هذا الإطار ونقلا عن جريدة "الجمهورية" الفرنسية نشرت العمل في أحد أعدادها الصادرة في شهرماي1956 مقالا جاء تحت عنون "**مفاوضات سرية مع المقاومين**"، كشفت فيه الستار عن حيثيات مفاوضات سرية تمت بالعاصمة المصرية القاهرة بين الحكومة الفرنسية وممثلين عن جبهة التحرير الوطني[1]، حيث ذهبت في بداية المقال إلى توضيح العروض التي تضمنها مشروع الحكومة الفرنسية المقترح على الثوار الجزائريين في هذه المحادثات، فقالت: «.... ومن بين العروض التي عرضها مندوبي غي مولي أن وقف إطلاق النار إذا وافق عليه الثوار، سيكون بلا قيد أو شرط من جهة فرنسا، وأن العفو الشامل سيسبق هذا، ولن يكون هناك نزع سلاح أو تسليم، على أن تجري إنتخابات حرة بعد إقرار السلام في الجزائر بثلاثة أشهر... وعرض مندوب رئيس الوزراء أن الحكومة لا تمانع مطلقا في أن تشرف على عملية الانتخابات لجنة دولية لضمان إجراء الانتخابات في جو من الحياد والحرية ...»[2]

ثم تستطرد الجريدة موضحة إصرار غي مولي وسعيه لاقناع الطرف الجزائري بأهمية المشروع الذي تقدم به في إيجاد حل للقضية الجزائرية، كونه أول مشروع–حسب رأيه– يعترف بجبهة التحرير الوطني كناطق رسمي باسم الشعب الجزائري، فتقول:«... وطلب غي مولي من رسوله أن يبلغ هيئة تحرير الجزائر أن لا يتمسكوا بحرفية الألفاظ، بل ينظروا إلى

– Rédha Malek, l'Algérie a Evian : Histoire des négociations secrets, Alger, Ed ,Dahleb 1995.

[1] –وهو اللقاء الذي أشرنا إليه آنفا والذي جمع محمد خيضر بمبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي وهما جورس *Gorse* وبيجارا *Begara* .

[2]– " **مفاوضات سرية مع المقاومين** "، العمل، ماي1956، ص04.

مشروعه ككل، وأن هذا المشروع سيؤدي حتما إلى إيجاد حلول أخرى...وقيل لاقناع بعض أعضاء هيئة تحرير الجزائر أن عليهم أن يقبلوا عرض غي مولي ففيه كل الخير، إذ لأول مرة تكون حكومة فرنسية قد اعترفت رسميا بأن لجنة تحرير الجزائر لجنة رسمية لها حق التحدث باسم الجزائر، وأن هذه الخطوة كبيرة جدا، وأنه إذ أتت وزارة أخرى إلى الحكم فلا يمكن أن تتجاهل ما وصلت إليه الوزارة الاشتراكية من نتائج، وخاصة مسألة الاعتراف بلجنة التحرير...»[1]

ثم راحت الجريدة بعد ذلك تسرد تفاصيل ومجريات هذه المحادثات مؤكدة على أنها انتهت بفشل الطرفين المتقابلين في الوصول إلى أي إتفاق يذكر، وذلك بسبب رفض الجزائريين لشروط الطرف الفرنسي البعيدة عن شروطهم القائلة بأنه لا مفاوضات قبل الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر، حيث بخصوص ذلك : «... والتاريخ يذكر أن المسيو بيجارة حضر إلى القاهرة وانضم إليه جورس ونزل الاثنان في دار السفارة الفرنسية بالقاهرة... واجتمع بيجارا أكثر من مرة ببعض أعضاء لجنة تحرير الجزائر في أماكن متعددة وعرض عليهم مشروع غي مولي الشبه رسمي... وهو المشروع الذي رفضه الجزائريون، إذ أنهم طالبوا قبل البدء في أية محادثات أو مفاوضات، بضرورة إعلان رئيس الحكومة الفرنسية أن المباحثات تجري على أساس استقلال الجزائر ...»[2]

ومن جهة أخرى حاولت الجريدة أن تسلط الضوء على الشروط التي وضعتها جبهة التحرير الوطني كمبادئ أساسية لا يمكن المساس بها أو التنازل عنها، في أي مفاوضات يتم إجراؤها مع الطرف الفرنسي، فنشرت بهذا الخصوص مقالا آخر في عددها الصادر يوم 19 سبتمبر 1956، تناولت فيه تصريح لجبهة التحرير الوطني يعبر عن رفض هذه الأخيرة

---

[1] – " **مفاوضات سرية مع المقاومين**"، مقال سابق، ص04.

[2] – نفسه .

القاطع لأية محادثات تُشرك فيها الحكومة الفرنسية الحركة المصالية[1] كطرف ممثل للشعب الجزائري، وذلك في إطار أطروحة "المائدة المستديرة" [2] التي تدعو إليها، والتي تهدف من ورائها إلى تشتيت صفوف هذا الشعب الموحد تحت زعامة ممثله الوحيد والشرعي جبهة التحرير الوطني، حيث جاء في الجريدة بهذا الخصوص ما يلي: «... ولم يعد وجود للحركة القومية الجزائرية بالجزائر وهي في طريق الاندثار بالديار الفرنسية، وليست أهميتها إلا التي تريد أن تعطيها لها الصحافة الفرنسية... وينبغي القول بأن محاولة الحكومة الفرنسية تشتيت صفوف الشعب الجزائري الموحد بأجمعه وراء جبهة التحرير الوطني بمجابهته بمصالي الحاج قد فشلت، ولهذا فإنه لا يمكن التحدث عن حركة قومية جزائرية يمكن أن تضايق إتفاقيات تبرم لفائدة الشعب الجزائري بواسطة جبهة التحرير الوطني...»[3]

وإلى جانب ذلك تشير الجريدة إلى أن جبهة التحرير الوطني تشترط الإعتراف بوحدة الأمة الجزائرية، وبسيادتها واستقلالها قبل الشروع في أي محادثات مع الحكومة الفرنسية فتقول: «...لا يقبل الجزائريون أسس الحل الفرنسي الذي اقترحته فرنسا وأن الشروط التي تضعها جبهة التحرير الوطني لإيقاف إطلاق النار معروفة جدا، إذ أعلنتها الجبهة في عدة مناسبات وها هي اليوم توزع منشورا بباريس والجزائر العاصمة تفسر فيه نظريتها مرة أخرى وقد جاء في ذلك المنشور أن شروط إيقاف إطلاق النار تتمثل في الاعتراف بالأمة الجزائرية

---

[1] – ويقصد بها الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي الحاج بعد إندلاع الثورة التحريرية، حيث يتفق أغلب المؤرخين المتخصصين في تاريخ الثورة الجزائرية على أن هذه الحركة جاءت كرد فعل على الثورة من طرف مصالي الحاج الذي حاول تدارك الوضع، فأسس حركة منافسة لجبهة التحرير الوطني على المستويين السياسي والعسكري.

[2]–وهي أطروحة تقوم على عدم إعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد شرعي للشعب الجزائري، وسعيها لإشراك الحزب الشيوعي الجزائري ، والحركة المصالية وممثلي المستوطنين في المفاوضات الجزائرية الفرنسية .

[3]– "**هل تركن الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع جهبة التحرير الوطني**"، العمل، العدد281، (19 سبتمبر1956)، ص04.

كأمة واحدة لا تتجزأ، مع الاعتراف بوحدتها الصحراوية والاعتراف باستقلال الجزائر دون قيد أو شرط ...»[1]

كما حاولت الجريدة استعراض الموقف الرسمي المكذب لحدوث أية اتصالات بين الفرنسيين والثوار الجزائريين، مرجعة سبب تفنيد الحكومة الفرنسية لهذه المحادثات إلى الوضع الحرج الذي وضعتها فيه جبهة التحرير الوطني بعدم استجابتها للمشروع الذي عُرض عليها، فقالت بهذا الشأن: «... لم نفاوض الثوار، لم نرسل مندوبين عنا إلى القاهرة، فكل ما يقال عن مفاوضات أو مباحثات أو إتصالات دارت بين رجال رسميين أو غير رسميين من الفرنسيين وبين الثوار الجزائريين لا أساس له من الصحة... هكذا يقول غي مولي رئيس وزراء فرنسا، وبهذا المعنى أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بلاغا رسميا، تنفي فيه كل ما قيل عن حدوث إتصالات في القاهرة بين بعض الفرنسيين وممثلي الجزائر، وأول أمس وقف أيضا رئيس الوزراء في البرلمان ليقول بأعلى صوت أن الحكومة الفرنسية لم تفاوض أحدا... حقا لقد كان غي مولي في شدة الحرج...»[2]

وإضافة إلى لقاء القاهرة أشارت العمل في مقال نشر بعددها الصادر يوم 19 جويلية1957 إلى لقاء سري آخر جمع قادة جبهة التحرير الوطني بممثلين عن الحكومة الفرنسية في تونس، حيث أكدت على أن موظفا ساميا في وزارة الخارجية الفرنسية كلف بمهمة الاتصال بقادة جبهة التحرير الوطني، وأن الاتصالات التي جمعته بهم كانت حسنة رغم تمسك ممثلي الجبهة بشروطهم ومبادئهم الأساسية، إلا أن هذه الاتصالات سرعان ما قُطعت –على حد قولها– حيث فشل الطرفين مرة أخرى في الوصول إلى أي حل يذكر، وقد أرجعت سبب ذلك إلى عدم جدية وصدق نوايا الحكومة الفرنسية التي لم تكن –حسب رأيها–

---

[1]– " **هل تركن الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني**"، مقال سابق ، ص 4 .

[2]– " **مفاوضات سرية مع المقاومين**"، مقال سابق، ص04.

تسعى من وراء تلك الاتصالات إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية، بل كانت تهدف فقط إلى جس نبض قادة جبهة التحرير الوطني ومحاولة إسكات الأطراف المنادية باللجوء إلى التفاوض هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرجعت أسباب فشلها إلى المساعي الحثيثة التي بذلها التيار الفرنسي المتطرف المعارض لسياسة المفاوضات في سبيل عرقلة وإفشال أية محاولة لربط اتصالات مع قادة الثورة[1]، حيث قالت الجريدة في هذا المضمار:«... ويستفاد من العناصر المذكورة هناك أن مفاوضات سرية جرت بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني الجزائري بمناسبة إنعقاد مؤتمر الجامعة العالمية للنقابات الحرة بتونس، وقد وقعت هذه الاتصالات بتونس وكانت بدايتها حسنة، بالرغم من أن ممثلي جبهة التحرير الوطني تمسكوا برغباتهم الأساسية، فقد أظهروا إستعدادهم لتقديم رغباتهم في مظهر لين أمام الرأي العام الفرنسي...»[2]

وتضيف : «... إن هذه القضية تحمل المعلقين على إلقاء عدة أسئلة على أنفسهم وإبداء بعض النظريات، فالنظرية الأولى هي أن الحكومة الفرنسية أرادت حقا جس نبض جبهة التحرير الوطني قصد إعداد مفاوضات، ولكن محاولتها أوقفها المتطرفون الذين ليست لهم سياسة إلا الحرب، أما النظرية الثانية فهي أن الحكومة الفرنسية شرعت في مفاوضات لتثبت نياتها التحررية للرأي العام الفرنسي والعالم، وإن كانت في الواقع لا تستطيع مواصلتها وقد استخدم غي مولي هذه الحيلة ليجبر أولئك الذين يطالبون بالمفاوضات على السكوت، ولكن لما رأى أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض، قطع المفاوضات، الأمر الذي يعزز جانبه لدى المتطرفين، ويجعل الأحرار التقدميين يعتقدون أنه حاول التفاوض...»[3]

---

[1] – ويقصد به كبار المعمرين وغلاتهم المنادون بالحل العسكري، والذين يرون في المفاوضات حلا يهدد مصالحهم القائمة بالجزائر.

[2]– " **الصحافة الفرنسية تخبر بوقوع مفاوضات سرية في تونس**"، العمل، العدد540، (19 جويلية1957)، ص 01.

[3]– نفسه، ص06.

واصلت الجريدة بحث قضية الاتصالات الفرنسية الجزائرية، حيث نقلت إلى قرائها في العدد الصادر يوم 20 جوان 1956، مقالا عن جريدة "**دومان**" الفرنسية عالج فيه صاحبه القضية الجزائرية وبعد أن بين أن جميع الحلول المقدمة من طرف جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية لم تنجح في حل هذه القضية، اقترح بحثها حول مائدة مستديرة تمثل جميع إتجاهات الشعب الجزائري، وقد ورد في الجريدة بخصوص ما قاله هذا الكاتب : «...هذا ولا يمكن أن نتغلب على الثورة الجزائرية عسكريا، إذ لا يوجد في التاريخ مثالا يدل على أن جيشا منظما تغلب على ثورة وطنية، ولذا يجب البحث عن حل سياسي يمكّن الحكومة من الدخول في مفاوضات مع الجزائريين، ولكن نواب الحرب الذين ما انفكوا يؤيدون الحرب لن يقبلوا مثل هذه السياسة، وإذا اتخذتها الحكومة سيحاولون قلبها... وهناك خطر ثان وهو أنه يمكن أن يطالب المفاوضون بالاستقلال، ويقول غي مولي أن هذا الخطر يمكن تداركه إذا اشترطنا قبل الدخول في المفاوضات أن يعترف الطرف المقابل بحقوق الأقلية الأوروبية وبمساواة المتساكنين في الحقوق والواجبات وابقاء الروابط بين الجزائر وفرنسا ...»[1]

وجاء أيضا: «... ومن جهة أخرى يؤكد غي مولي أن المفاوضات مع الثوار لن يكون قصدها إلا إيقاف إطلاق النار، ثم الانتخابات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، ولكن من المتوقع أن يدعي الثوار أنهم يمثلون الشعب، فكيف سيخرج غي مولي من هذا المأزق يا ترى؟... هذه هي المشكلة ولن يكون حلها إلا بطريقة مائدة مستديرة، وبذلك نستطيع أن نطلع على أراء جميع الجزائريين المعتدلين منهم والمتطرفين، ويعلم الجزائريون ماهي شروطنا والنطاق الذي نريد أن نحدد به المفاوضات ...»[2]

---

[1] – " **الجزائر والمائدة المستديرة** " ، العمل، العدد 205، (20 جوان1956)، ص03.

[2]– نفسه.

وهكذا حاولت العمل أن تضع قراءها في صورة حيثيات وخلفيات بعض اللقاءات السرية التي جمعت ممثلي جبهة التحرير الوطني بمندوبين عن الحكومة الفرنسية، كما حاولت أن تبدي وجهة نظرها وتعبر عن مواقفها إزاء هذه الاتصالات، فصرحت في أكثر من مرة بأن الجانب الإيجابي في هذه الأخيرة، هو أنها تعَود الرأي العام الفرنسي على فكرة التفاوض لا أكثر .

2- مرحلة المفاوضات العلنية الرسمية (1960 – 1962):

كانت اللقاءات السرية التي أجرتها الحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني– كما أشرنا سابقا– عبارة عن مجرد مناورات تهدف إلى جس النبض، كما كانت مواقف الطرفين فيها متباعدة جدا، حيث رفضت جبهة التحرير الوطني فكرة المائدة المستديرة التي دعت إليها فرنسا، واشترطت التفاوض على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر، وهو الأمر الذي حال دون إنطلاق مفاوضات حقيقية، إلا بعد مجيء ديغول إلى السلطة وإعلانه عن مبدأ تقرير المصير في 16 سبتمبر1959، حيث بدأت مرحلة المفاوضات العلنية الرسمية، وكان لقاء مولان في 25 جوان 1960 أول لقاء رسمي يجمع ممثلي الحكومة الفرنسية بقادة جبهة التحرير الوطني[1]. ***فكيف تجاوبت "العمل" مع هذا الحدث التاريخي؟***

2-1- لقاء مولان (25-29) جوان 1960.

استجابة للدعوة التي وجهها الجنرال ديغول لقادة الثورة في 14 جوان 1960 بالقدوم إلى باريس من أجل الشروع في عمليات التفاوض، أوفدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مندوبين عنها إلى مدينة مولان الفرنسية، وهما محمد الصديق بن يحي[2] وأحمد

---

[1]– بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 15-16.

[2]– التحق بالوفد الخارجي للثورة سنة 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة، وكلف سنة1957 بمهام دبلوماسية في نيويورك ثم في غانا سنة 1958 ومنروفيا سنة 1969، عين مستشارا سياسيا ودبلوماسيا في الحكومة المؤقتة ومديرا

بومنجل[1] حيث دخل الطرفين في محادثات رسمية إستمرت من 25 إلى 29 جوان1960 حيث اصطدم فيها الموقف الجزائري بموقف الطرف الفرنسي، الذي حاول وضع شروط إنفرادية وإملاء الحل على الجزائريين، مما أدى إلى فشل المحادثات، وتأكد قادة الثورة بأن المراد منها لم يكن التفاوض من أجل الوصول إلى حل للمشكلة الجزائرية، بل كان مجرد محاولة لمعرفة مدى صلابة الثورة وتمسكها بمبادئها.[2]

وقد استقطب هذا الحدث اهتمام " العمل" التونسية ووجد كغيره من الأحداث المتعلقة بالثورة الجزائرية صدى كبير على صفحاتها، لا سيما وأنها كانت من أهم الصحف التي ارتفع صوتها للمطالبة بضرورة لجوء كل من الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني إلى المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة الجزائرية، وهو ما تؤكده المقالات والعناوين الاخبارية اليومية، التي تتبعت الحدث وحاولت أن تعالج أبعاده ونتائجه، منذ إعلان الجنرال ديغول عن رغبته في مفاوضة قادة الثورة ودعوتهم إلى ذلك في 14 جوان 1960، إلى غاية نهاية اللقاء بعودة الوفد الجزائري إلى تونس.

وفي هذا السياق نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 22 جوان 1960، مقالا جاء تحت عنوان "**إرادة النجاح**"، استطردت فيه وهي تعبر عن مواقفها المرحبة والمستبشرة بالدعوة التي وجهها الجنرال ديغول إلى الحكومة المؤقتة، واصفة موقفه هذا بالموقف الشجاع

لمكتب رئيسها فرحات عباس من1958–1960، شارك في إدارة المفاوضات الأولى مع فرنسا وكان أحد المفاوضين الأساسيين في جميع مراحل مفاوضات إيفيان. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 545–546.

[1]– قيادي بارز في حركة أحباب البيان والحرية، شارك فرحات عباس في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إنضم إلى إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا سنة 1957، وأصبح عضوا في قيادتها، إنتقل إلى تونس وعمل في قطاع الإعلام، كما أرسل في عدة وفود إلى الصين وبلدان المشرق العربي للتعريف بالثورة الجزائرية، شارك في جلسات المفاوضات الأولى مع فرنسا ومنها مفاوضات مولان وإيفيان الأولى ولوقران، ثم استبعد بعد تنحية فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة. أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 181–182.

[2]– " **لا تساهل في المبادئ** "، المجاهد، العدد 7، (05 جوان1961)، ص03.

الذي سوف يمكن –حسب رأيها– قادة الثورة بعد سبعة سنوات من الاضطهاد والارهاق، من الجلوس حول مائدة واحدة مع ممثلي فرنسا لوضع حد للحرب التي أصبحت تهدد مصير الملايين من البشر، حيث قالت بهذا الشأن :«... رحب العالم أجمع بالحدث الجديد، الذي أتاح للأمل مجالا في قضية الجزائر، ولم يشد عن هذا الترحيب حتى أولئك الذين كان ينتظر من جانبهم الاحتراز أو السكوت، ذلك أن هذا العالم الذي هزه الفرح وشمله الارتياح يأبى أن ينظر إلى الجزئيات فلا يسجل من الوضع الجديد إلا المهم، وهو قبول طرفي النزاع الاجتماع عن طريق الاتصال المباشر... فقد كان البحث عن حل لقضية الجزائر بحثا يعتمد أساسا على الحرب، فالحرب كانت هي الوسيلة التي بقيت ممكنة في نظر الطرف المكافح و الاضطهاد هو الطريق الذي سلكه الطرف الآخر صاحب السلطة، أما اليوم فقد تحول المنظار وتغيرت زاوية الحكم.... فلأول مرة ومنذ سنوات عديدة مليئة بالارهاق والتعسف أصبح ممكنا أن يجلس ممثلوا الثورة حول مائدة واحدة مع ممثلي فرنسا، وصار هذا الحدث الذي كان تصوره ضربا من الخيال واقعا بفضل الشجاعة الأدبية التي أملت على الجنرال ديغول موقفه...»[1]

وفي سياق ذي صلة أردفت الجريدة في مقال آخر تحث الجنرال ديغول على ضرورة الالتزام بموقفه الشجاع، وعدم التردد في قبول مقتضيات المنطق والحرص على السير بالمحادثات التي ستجمعه بقادة الثورة إلى المصير الحقيقي والنزيه للشعب الجزائري، فقالت بهذا الخصوص: «... إن هذا الأمل الذي بعث أمس قويا ومليئا بالوعود المبشرة بالخير قد أصبح ممكنا بفضل شجاعة الجنرال ديغول، هذه حقيقة ينبغي تسجليها وعدم تجاهلها لكن ينبغي أن لا ننسى أنه سوف يكون في حاجة إلى تلك الشجاعة، حتى يقود المحادثات إلى تقرير المصير... فحرية الشعب الجزائري في ممارسة حق تقرير المصير معلقة بما سيحدث

---

[1]– " **إرادة النجاح** "، العمل، العدد1449،(22 جوان1960)، ص01.

الآن وفيما بعد، إذ مهما تكن السلم غاية فإنها لن تكون كافية، إلم تقضي نهائيا على أسباب النزاع الجوهرية، وإذا لم تُزل من الوجود روح الهيمنة، وعقدة التفوق والرغبة في فرض الوصاية بالاضطهاد ...»[1]

ومن جهة أخرى أثنت الجريدة على موقف الحكومة المؤقتة التي لم تتوانى –حسب رأيها– في تلبية دعوة الجنرال دي غول، مشيرة إلى أن هذا الموقف لا يمكن أن يفسر، إلا بتعلق قادة الثورة بالحل السلمي للقضية الجزائرية، وأنه جاء ليضع حدا لتلك الاتهامات التي لطالما وجهتها لهم الحكومة الفرنسية، بتحميلهم مسؤولية إستمرار الحرب والإعراض عن الحلول السلمية، حيث قالت في هذا المضمار: «... إن هذه المسافة الشاسعة قطعت بفضل تعلق قادة الثورة بالسلام ورفعة إدراكهم السياسي وحكمة تقديرهم، فقد وضعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفضل موقفها التاريخي قضية الجزائر في سياق السلم...»[2]

وقالت أيضا: «... إن الرأي العام العالمي عندما ابتهج لهذه الخطوة المباركة التي قطعت في طريق السلم، لم يهتز للأمل الذي أحيته فحسب، بل ارتاح كذلك للإقدام الذي أظهرته جبهة التحرير الوطني والشجاعة التي تحلى بها قادتها، في تأكيدهم لإدراكهم السياسي الواسع في الوقت نفسه الذي يشعرون فيه بتفاقم قوتهم العسكرية والأدبية...»[3]

وفي حرصها على ضمان نجاح المحادثات التي دعا إليها الجنرال ديغول، دعت الجريدة الطرفين المقبلين على المفاوضات إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر، من المناورات التي قد تلجأ إليها بعض الحركات الاستعمارية والقوى الرجعية المعادية لفكرة التفاوض[4]من

---

(1)– " **شجاعة أمام التاريخ** "، العمل، العدد1448، (21 جوان1960)، ص01.

(2)– نفسه .

(3)– " **إرادة النجاح**"، مقال سابق، ص01.

(4)– ويقصد بها الأوساط اليمينية الفرنسية وقسم من الجيش الفرنسي الرافض لسياسة المفاوضات والمنادي بفكرة " **الجزائر الفرنسية** ".

أجل إحباط هذه المحادثات، والحيلولة دون وصولها إلى حل سلمي للقضية الجزائرية، فقالت: «... ولكن ينبغي أن لا ينسينا الأمل دقة الموقف والصعوبات التي ستواجهها هذه الإتصالات، فقوى الرجعية والاستعمار ستجند قواها لإحباط كل المساعي، وجهاز الإدارة الفرنسية أسير في قبضة المتطرفين... فكل هذه الظروف تفرض الحذر الشديد، حتى لا تعصف بالسلم نزعات أنصار الحرب وأنصار الإدماج وأنصار الاستعباد، فلكي تكون هذه المفاوضات مثمرة، ينبغي أن يجري الامتحان بنجاح وفي سرعة تحبط كل المناورات المدبرة من قبل الحركات الاستعمارية مثل جبهة الجزائر الفرنسية وغيرها ...»[1]

هذا ويلاحظ اجتهاد الجريدة – طيلة الأيام التي استغرقتها محادثات مولان– في محاولة تزويد قراءها بآخر التطورات والمستجدات التي شهدتها، وفي هذا الإطار نشرت في عددها الصادر يوم 30 جوان 1960 مقالا عن جريدة "لوموند"، حللت فيه مختلف المسائل التي دار حولها النقاش بين مبعوثي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، كما شرحت فيه أسباب تعطل المفاوضات، فأشارت إلى بروز ثلاثة عقبات اعترضت طريق المحادثات فأدت إلى عرقلتها، وهي عدم اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري، أما المشكلة الثانية فهي مشكلة القادة الجزائريين الخمسة المعتقلين في جزيرة إكس[2]، والذين رفضت الحكومة الفرنسية إشراكهم في المفاوضات، في حين تعلقت المشكلة الثالثة بالوقف الفوري لإطلاق النار الذي طالبت به الحكومة الفرنسية كشرط أساسي لمواصلة المفاوضات، بينما رفضته جبهة التحرير الوطني، التي أصرت على مواصلة القتال ما لم تحصل على ضمانات سياسية وعسكرية تحميها من مخلفات هذه الشرط، وقد قالت الجريدة في هذا الصدد: «...إن الخلافات القائمة اليوم بين الطرفين تتعلق بمسائل جوهرية لا شكلية فقط ... وتعتقد جريدة لوموند أن أهم

---

[1]– " **التفاوض المثمر**"، العمل، العدد1450،(23 جوان1960)، ص01.

[2] – وهم القادة الذين ألقت عليهم السلطات الاستعمارية القبض في 22 أكتوبر1956 إثر حادثة الطائرة المختطفة.

الصعوبات إنما ناتجة عن مواصلة القتال والاغتيال والاضطهاد الجماعي، وترى أن الجنرال ديغول ليس مستعدا لملاقاة مبعوثي جبهة التحرير الوطني ما داموا يعطون الأوامر لقتل الجنود والمدنيين في الجزائر وحتى في فرنسا نفسها... أما العقبة الثانية ناتجة عن بقاء السيد أحمد بن بلة وأصدقائه في السجن، هؤلاء الوزراء الذين وقع تعيينهم في شهر نوفمبر المنصرم من طرف الحكومة الجزائرية ليمثلوها في صورة ما إذا وقعت مفاوضات مع باريس... أما العقبة الثالثة تتعلق بالحكومة المؤقتة، التي لم تعتبر حكومة باريس أمر استقبال ممثليها في مولان اعترافا رسميا بتمثيلها للشعب الجزائري ...»[1]

وفي ذات السياق أبت العمل إلا أن تبدي رأيها في هذه العقبات التي حالت دون نجاح المحادثات، فنشرت بهذا الخصوص مقالا آخر في عددها الصادر يوم 30 جوان1960، حمَلت فيه مسؤولية فشل المفاوضات إلى الحكومة الفرنسية التي اتبعت – حسب رأيها– سياسة العناد، وحاولت الاستخفاف بالرأي العام العالمي والسخرية منه، عندما تمسكت بتلك الشروط المناقضة لما أعلنه الجنرال ديغول يوم 14 جوان 1960 في خطابه الذي دعا فيه قادة الثورة إلى التفاوض، فقالت بهذا الخصوص: «... إن العالم وعندما نقول العالم نقصد كل الشعوب وكل العقلاء في الدنيا، لا يمكن أن يفهم العناد الفرنسي الذي كان مأمولا أن يكون قد انتهى بالمرة يوم 14 جوان الماضي... إن تمسك فرنسا بمثل هذه المواقف لا تُدخل الشك في صدق ما قيل يوم 14 جوان فحسب، بل تعتبر استخفافا وسخرية بالرأي العام الذي اهتز فرحا عندما لاحت بشائر الانفراج في الأفق الجزائري...»[2]

وأضافت في مقال آخر وهي تعاتب الحكومة الفرنسية على هذا الموقف وتدافع من جهة أخرى عن مواقف جبهة التحرير الوطني وتؤيدها فقالت: «... إن محاولة تبرير الموقف

---

[1] – " **لوموند تشرح أسباب توقف المفاوضات**"، العمل، (30 جوان1960)، ص04.

[2] – " **عقبات في طريق التفاوض**"، العمل، العدد1435، (30 جويلية1960)، ص01.

الفرنسي أخطر من كل ما قيل من قبل، لأنه يدل على تمسك فرنسا الرسمية بالمنطق الاستعماري، في الوقت الذي تحاول فيه أن تقنع العالم بأنها تريد تنفيذ سياسية تقرير المصير... إن سياسية تقرير المصير الحقيقية تفرض تنظيم إستفتاء حر تتوفر له جميع الضمانات اللازمة، وتشارك فيه جميع طبقات الشعب الجزائري، في جو خال من كل ضغط وهذا كله لن يتم، إلا بوقف القتال الذي تستطيع جبهة التحرير الوطني وحدها تحقيقه ولا يمكن أن يوجد عاقل يتصور أن جبهة التحرير تقدم على وقف القتال، دون أن تعرف ما سيحصل فيما بعد، ودون أن تتأكد بصورة قاطعة من وجود تلك الضمانات... فإذا كانت فرنسا لا ترى هذ الرأي فإن خطابي 16 سبتمبر و14جوان قد فقدا معناهما ومرماهما...»[1]

هذا وقد واصلت العمل متابعتها الاخبارية لحيثيات لقاء مولان وتداعياته، فنشرت في عددها الصادر يوم 05 جويلية 1960 مقالا ثمنت فيه الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ردها على الموقف الفرنسي المتبني أثناء هذا اللقاء، والتي أصدرت –حسب ما أكدته الجريدة– بلاغا عبرت فيه عن استعدادها الكامل لإرسال وفد جزائري آخر إلى فرنسا من أجل إستئناف عمليات التفاوض، شريطة ألا تكون شروط المقابلة مفروضة من طرف واحد وهو الطرف الفرنسي، بل تكون نتيجة إتفاق بين الطرفين، وهي المبادرة التي ثمنتها الجريدة – كما أشرنا آنفا– و اعتبرتها درسا لقنته الحكومة المؤقتة للسلطات الفرنسية، وذلك بسعيها للإبقاء على باب المفاوضات مفتوحا، وعدم القضاء على الأمال التي عُلقت عليه من أجل استتباب السلم في الجزائر، رغم الخداع والمراوغة الذين تعرضت لهما هذه الحكومة في لقاء مولان، حيث قالت الجريدة بهذا الشأن : «... لقد قررت الحكومة المؤقتة أن تكسب رهان السلم... فاليوم تُبقي الباب مفتوحا أمام المفاوضات، رغم شدة تصلب الموقف الفرنسي، فهي تشرح للعالم الأسباب التي تمنعها منطقا وحفاظا لكرامة

---

[1]– " **عذر أخطر من ذنب** "، العمل، العدد1460،(03 جويلية1960)، ص01.

شعب مكافح، أن ترسل وفدا ليتفاوض مع فرنسا وهو في موضع الأسير، وهي لا تريد أن تعتبر شروط فرنسا المفروضة فرضا كمانع للتفاوض، ولا تريد أن تقضي على الأمال العريضة التي نشأت في قلوب البشر من أجل استتباب السلم في هذه الأرض الجريحة...ولم يكن أي ملاحظ نزيه ينتظر سفر الوفد الجزائري إلى باريس بعد تلك المحادثات، فاليوم وقد أبقت الثورة الجزائرية الباب مفتوحا للتفاهم حول شروط سفر الوفد وشروط المحادثات، فإنها لم تلقن حكومة باريس درسا في الجد والتروي فحسب، بل رفعت أسهم السلم بما أنعشت من أمال في قلوب الجماهير المحبة للحرية والسلام ...»[1]

واستجابة لهذه الدعوة وبعد مرور ثمانية أشهر على لقاء مولان استأنفت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، فكان لقاء لوسارن في 20 فيفري1961 محطة أخرى فشل فيها الطرفين في الوصول إلى حل ينهي المشكلة الجزائرية، وذلك بسبب تعنت الطرف الفرنسي ورغبته في وضع حلول تخدم مصلحته دون مراعاة مصلحة الطرف الآخر[2]، وبهذا انقطعت المحادثات ولم تستأنف إلا في 20 ماي1961، حيث التقى الطرفان من جديد في مدينة إيفيان السويسرية واستمرت المفاوضات إلى غاية 13 جوان1961[3] وكانت مفاوضات شاقة جدا وعسيرة. ***فماهو الصدى الذي تركته على صفحات الجريدة؟***

---

[1] – " **رهان السلم**"، العمل، العدد1460،(05 جويلية1960)، ص01.

[2] – بن يوسف بن خدة ، قضية المفاوضات مع فرنسا، **مجلة أول نوفمبر**، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد خاص، الجزائر، 1989، ص32

[3] –جاءت هذه المحادثات على إثر محاولة الانقلاب التي تعرض لها الجنرال ديغول، حيث أدرك هذا الأخير بعدها حجم الخطر الذي تشكله حرب الجزائر على نظامه وبلده ، فسارع لحل الأزمة وتخلى عن فكرة إشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وبهذا استأنف الوفدين عمليات التفاوض في 20 ماي1961 بإيفيان، حيث ترأس الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي منجلي، وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد، في حين ترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس. أنظر: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص ص 23-24.

2-2- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي-13 جوان1961

ما تجدر الإشارة إليه هو أنه لا نبالغ إذا قلنا بأنه واجهنا- أثناء تصفحنا لأعداد الجريدة – سيل جارف من المقالات التي تناولت قضية مفاوضات إيفيان بمرحلتيها الأولى والثانية، لذلك وحفاظا منا على توازن فصول الدراسة، وقع اختيارنا في معالجة هذا الموضوع على بعض المقالات المهمة منها فقط.

وفي هذا الاطار ولأنها كانت دائما- كما أشرنا آنفا- تميل إلى تغليب الحلول السلمية للقضية الجزائرية، نشرت الجريدة بعد إذاعتها لخبر استئناف المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية مجموعة من المقالات، أظهرت فيها فرحتها واستبشارها بهذا الحدث الذي اعتبرته أملا عظيما تحقق للشعب الجزائري، بعد قطعه لمراحل شاقة وعصيبة من الكفاح راجية أن لا يخيب أمل هذا الشعب مرة أخرى في المسؤولية التي يجب أن يضطلع بها الوفدين المتفاوضين لتحقيق السلم في الجزائر، حيث قالت في أحد تلك المقلات مايلي : «... تتجه أنظار العالم اليوم نحو إيفيان، تنتظر ساعة افتتاح التفاوض في الموعد المضروب، وستراقب تطور ذلك التفاوض بعين ساهرة وإن طال فاستغرق أسابيع...وتقوم إيفيان في نظر شعوب المغرب الكبير عامة والشعب الجزائري خاصة مقام الأمل الكبير الذي تحقق بعد تضحية وصبر وإقدام ونضال دام أكثر من سبع سنوات ومازال متواصلا ولقد تطلب منه الكثير من الدم وكثير من الأرواح... نعم بعد كل تلك المحن وأكثر منها حصل موعد إيفيان وهو نتيجة هامة في حد ذاته، إن شعوب المغرب الكبير بما فيها الشعب الجزائري المناضل تريد أن لا يخيب هذا الأمل العظيم، وتتمنى ذلك بكل قواها لصالح السلم في الجزائر وفي ربوع العالم قاطبة ...»[1]

---

[1]- " **الأمل العظيم** "، العمل، العدد1733،(19 ماي1961)، ص01. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 17 .

وقالت في آخر : «... إن20 ماي سيبقى في تاريخ الجزائر وفرنسا على أنه يوم المصير واليوم الذي تجسمت فيه إرادة العقل الغالبة، وعملت على إيجاد الحكمة البشرية، سيبقى ذلك اليوم حاملا لهذه الشعارات جميعها مهما تكن الظروف... والمؤمل هو أن يعمد الرجال الذين يتوقف عليهم مصير السلم في الجزائر في الأسبوع القادم، عندما يفتحون ملفاتهم إلى إظهار تفهم كبير، إذ أن الشعبين الجزائري والفرنسي اللذين أنهكتهما حرب دامت سبع سنوات سيستفيدان بأهم منافع تلك السلم...»[1]

كما انصب اهتمام الجريدة في مقالات أخرى على دراسة المسائل التي أثارتها مناقشات الوفدين في هذه المحادثات، حيث أفردت لكل مسألة مجموعة من المقالات، حاولت أن تعالجها فيها بتحليل وجهة نظر ومواقف كل طرف من الطرفين المتفاوضين إزاءها.

وفي هذا الصدد نشرت في عددها الصادر يوم 03 جوان1961 مقالا شرحت فيه القضيتين الأساسيتين اللتين درات حولهما المفاوضات في أسبوعها الأول والثاني، فأوضحت بأن النقاش تمحور في القضية الأولى حول مسألة ضبط الحدود، التي طالبت فيها الحكومة الجزائرية بوجوب إقرار سيادة الجزائر على الصحراء منذ البداية، بينما رفضت الحكومة الفرنسية ذلك وأرادت أن تحافظ على تبعية هذه المقاطعة لفرنسا للانتفاع بخيراتها[2]، وأن القضية الثانية التي برزت في هده المناقشات هي قضية ضمانات استفتاء تقرير المصير التي رأت فيها الحكومة الجزائرية المؤقتة أن الشعب الجزائري كل لا يتجزأ، وأنه على الأقلية

---

[1]– " **إلى إيفيان**"، العمل، العدد1732، (18 ماي1961)، ص01.

[2]– للاستزادة في هذا الموضوع عد إلى: " **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية** "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010.

الأوروبية أن تذعن لنظام الأغلبية بعد الاستقلال، في حين رأت الحكومة الفرنسية أن لها مسؤوليات إزاء الأقلية الأوروبية، التي يجب أن تضمن لهما نظاما خاصا بها في الجزائر.[1]

وقد جاء في المقال بهذا الخصوص مايلي: «...اتجهت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بعد أسبوعين من التحسس والمبارزة المذهبية والقانونية، اتجهت إلى درس المسائل التي تعترضها واحدة واحدة، فقد عرض الجانب الجزائري من أول وهلة أن يتجه النقاش إلى ضبط ظروف إستفتاء تقرير المصير، فأثيرت بذلك فورا مسألة المنطقة الترابية التي يشملها الاستفتاء ومسألة الناس الذين ينبغي أن يشاركوا فيه، أي مسألة وحدة الوطن الجزائري ومسألة الأجانب المستوطنين بالجزائر، فسارت المناقشات ودارت حول هاتين المسألتين واتضح أنها مرتبطة بكل بشيء، مستقبل الجزائر والتعاون مع فرنسا أو عدمه، وأسلوب استغلال الصحراء والسيادة الجزائرية ...»[2]

لم تكتفي الجريدة بعرض موقف الطرف الفرنسي والجزائري من هاتين القضيتين، بل حاولت أن تبدي وجهة نظرها إزاء كل موقف، فجاءت مقالاتها حول قضية الصحراء مؤيدة للموقف الجزائري ومدافعة عنه، حيث ذهبت في هذا السياق إلى التأكيد على أن تقرير المصير ليس له جدوى بالنسبة للجزائريين، إلا بمقدار ما يكون منطبقا على كافة سكان الجزائر لا على سكان الشمال فحسب، وأن إدعاء الفرنسيين بأن الصحراء أرض فرنسية لا يختلف عن ادعاءاتهم القائلة في الماضي بأن الجزائر كلها فرنسية، فقالت في هذا الصدد: «... إننا لا نفهم أن يقبل تقرير المصير بالنسبة لمنطقة ولا يقبل بالنسبة لمنطقة أخرى ولانفهم أن تتجاسر فرنسا وتقبل تقرير المصير بالنسبة لاثني عشر منطقة بالجزائر وترفض أن يشمل تقرير المصير المنطقة الثالثة عشر... فسواء كانت الصحراء جزائرية أم لا، وهي

---

[1]– يقوم هذا النظام على مبدأ إزدواجية الجنسية لهذه الأقلية ، وحق مشاركتها في السلطة في الجزائر المستقلة. وللمزيد حول الضمانات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية لهذه الفئة راجع: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق.

[2]– " **بداية التفاوض العملي**"، العمل، العدد1745،(03 جوان1961).

جزائرية حسب القوانين الفرنسية نفسها التي جعلت لها حدودا حين لم تكن لها حدود، وربطت جميع أطرافها بالسلطة الحاكمة في عاصمة الجزائر، حين كانت فرنسا واثقة من البقاء إلى النهاية في الجزائر... فسواء كانت الصحراء جزائرية أم لا، فإن الادعاء بأنها فرنسية اليوم لا يختلف عن الادعاء في الماضي بأن الجزائر نفسها فرنسية ...»[1]

وهو نفس الرأي الذي ذهب إليه الكاتب الفرنسي "**أندري ماندوز**" في ذات القضية والذي أكد فيه على أن الوحدة الترابية قضية جوهرية بالنسبة للجزائريين، وأن المناطق الشمالية والجنوبية في الجزائر تقوم بينها مختلف الروابط الانسانية والاقتصادية والتاريخية التي لا يمكن مناقشتها، حيث قال في كتابه " **الثورة الجزائرية عبر النصوص**" بهذا الخصوص ما يلي: «...فسكان الأغواط وغرداية وتوغورت وعين صالح و ورقلة وتميمون والواد إعتبروا دائما كجزائريين وتصرفوا من طرفهم على هذا الأساس... ولقد شارك جزائريو الجنوب في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، كما أنهم شاركوا في الثورة منذ اندلاعها وكانت الصحراء باستمرار في وسطها أو غربها أو شرقها مسرح عمليات جيش التحرير الوطني... وحيث أن كل سكان الصحراء مستقرين كانوا أم رحلا، يعيشون الثورة بإيقاع الشعب الجزائري ذاته، يتأثرون بالأخبار ذاتها ويحرصون على سماع صوت الجزائر الحرة من المذياع مساءا ...»[2]

وفي ذات القضية حاولت الجريدة في مقال آخر أن تضع الحكومة الفرنسية أمام مسؤولياتها وذلك بإشارتها إلى أنه إما أن يكون غرض هذه الحكومة في المفاوضات هو السعي لإيجاد حل للمشاكل المطروحة ووضع حد للحرب، وإما أن يكون غرضها اللف والدوران، وهو ما سوف يؤدي بهذه المفاوضات إلى الدخول في مأزق، والوصول إلى طريق

---

[1]– " **صعوبات لابد لتصفية الاستعمار من تجاوزها** "، العمل، العدد1746،(04 جوان1961)، ص01.

[2] – أندريه ماندوز ، الثورة الجزائرية عبر النصوص ، تر : ميشال سطوف، دط ، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، الجزائر ، 2007، ص ص 188 – 189 .

مسدود تظل من ورائه الحرب في الجزائر مشتعلة، حيث أشارت إلى ذلك بقولها: «...فمهما كانت جسامة الصعوبات التي يواجهها رئيس الجمهورية الفرنسية، فإنها لايمكن أن تبرر هذا التذبذب في السلوك الفرنسي وهذه العودة إلى صيغ التهديدات التي كانت قد عطلت من قبل فتح المفاوضات، وظننا حينها أنها تُركت نهائيا عندما تقرر الشروع في مفاوضات إيفيان... إن كل باحث رصين في شؤون العالم الحديث يعلم حق العلم أن كل تقسيم لن يتولد عنه إلا إطالة الحروب وإراقة الدماء، فإذا كان هذا الذي يريده الجنرال ديغول لمراعاة الذئب والخروف والتخلص من صداع الجزائر، مع إرضاء نزوات المتطرفين الاستعماريين، وتطمين الجيش مع وضع حد للحرب التي تنخر قواه، فإنه حل بائس يتولد عنه مصير مظلم ...»[1]

أما عن رأي الجريدة في مسألة الأقلية الأوروبية، فقد جاء معززا لوجهة نظر الطرف الجزائري في ذات المسألة التي رفضت فيها جبهة التحرير الوطني الضمانات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية لأوروبيي الجزائر، وظلت متمسكة بموقفها الذي اقترحت من خلاله لهذه الفئة وضعيتين يمكن أن تكون عليهما بعد الاستقلال، وهما إما حصولها على الجنسية الجزائرية وخضوعها لقوانين الدولة الجزائرية مثلها مثل بقية أفراد الشعب الجزائري، أو البقاء في الجزائر كفئة أجنبية عن البلاد، وذلك نظرا للمخاطر التي رأتها الحكومة المؤقتة في ما طالبت به فرنسا لهؤلاء من ضمانات، قد تشكل تهديدا للوحدة الوطنية في الجزائر المستقلة.[2]

[1] – " **حلول خيالية بائسة** "، العمل، العدد1768، (30 جوان1961)، ص01.

[2] – وفي هذا الإطار كانت البعثة الجزائرية الدائمة لدى الأمم المتحدة تعمل على شرح موقف الدولة الجزائرية المقبلة من قضية المستوطنين الفرنسيين، فأكدت على أن هذه الأخيرة لا تمنع الجنسية الجزائرية عن الأقلية الأوروبية ولا تفرضها عليها، وأنها ستضمن لجميع الجزائريين كل الحقوق من غير النظر إلى أصولهم، غير أنها ترفض رفضا قاطعا أية فكرة من شأنها أن تمنح أية جماعة عنصرية إمتيازات خاصة وتعتبر هذا العمل منافيا للديمقراطية. أنظر: بسام العسيلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، مرجع سابق، ص ص 160-161.

وقد عاضدت الجريدة هذا الرأي وذهبت إلى نفس ما ذهبت إليه الحكومة المؤقتة، عندما أكدت في أحد المقالات التي نشرتها حول هذه المسألة، على أن مطالب الحكومة الفرنسية في قضية الأقلية الأوروبية سوف تعجل بتصدع كيان الدولة الجزائرية، حيث قالت: «... وبالتالي فإن الوفد الفرنسي يطالب الآن بضمانات جوهرية إجمالية وضمانات خاصة للمدن التي تعيش بها نسبة كبرى من الأوروبيين، أما الجزائريون فإنهم متمسكون بمواقفهم ولن يوافقوا البتة على مثل هذه المطالب، التي يمكن أن يتصدع بها كيان الدولة الجزائرية في أجل قريب... ويعتقد الجزائريون أن المقترحات التي قدمها الفرنسيون تمثل تجديدا في تاريخ تصفية الاستعمار، وأنها تضمن ركوب أخطار، إذ تقدم لأقلية كانت ولا تزال دوما تدوس كرامة الإنسان وتستعبد الجزائري، وتفرض على شعب الجزائر حربا ضروسا تراق فيها الدماء منذ سبع سنوات ...»[1]

وقالت في مقال آخر: «... أما الجزائريون فيبدو أنهم في الوقت الحاضر متمسكون بموقفهم في هذه القضية، وهو إما اكتساب الجنسية الجزائرية، أو البقاء أجانب عن البلاد وسيشرح المندوبون الجزائريون لمخاطبيهم الفرنسيين من جديد الأخطار التي تنجم عن عدم وحدة الشعب الجزائري ...»[2]

وفي إطار دفاعها عن وجهة نظر الطرف الجزائري في ذات المسألة، ترى الجريدة أن الحكومة الجزائرية لا تهدف إلى إقصاء العنصر الأوروبي، وتجريده من حقوقه المادية والمعنوية، لأن مشكلة الأقلية الأوروبية –حسب رأيها– لم تطرحها الثورة الجزائرية مع افتتاح محادثات إيفيان الأولى، بل هي مشكلة عالجتها مختلف النصوص والمواثيق الثورية منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر1954، والتي نصت كلها على ضمان حقوق أوروبيي الجزائر

---

[1]– " **ندوة إيفيان تستأنف أشغالها اليوم** "، مقال سابق، ص01.

[2] – " **مستقبل الجالية الأوروبية في جزائر الغد** "، العمل، العدد1746،(04جوان1961)، ص04.

وحماية مصالحهم الأدبية والاقتصادية بعد الاستقلال، حيث قالت في هذا المضمار: «... إن مشكلة الأقلية الأروبية لم تفكر فيها الثورة الجزائرية منذ افتتاح ندوة إيفيان، فقد أكد قادة اللجنة الثورية للإتحاد الجزائري في بيانهم يوم غرة نوفمبر1954 أن المصالح الفرنسية الثقافية منها والاقتصادية التي تعمل بصورة شريفة سيقع احترامها، كما سيقع احترام الأشخاص وعائلاتهم... ومرت على ذلك البيان سنتان فأصدرت اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام بيانا يوم 20أوت1956، أعلنت فيه على رؤوس الملأ أن الثورة الجزائرية لا تهدف إلى إلقاء الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي في البحر، ولكنها تهدف إلى الإطاحة بكلكل الاستعمار المنافي للإنسانية...»[1]

وإضافة إلى قضيتي الصحراء والأقلية الأوروبية، حاولت الجريدة أن تسلط الضوء على عقبات أخرى اعترضت طريق محادثات الوفدين في إيفيان، ومنها قضية القوة الثالثة[2] التي أرادت السلطات الفرنسية إنشاءها لتكون قوة موزاية لجبهة التحرير الوطني في المفاوضات، وأداة تسهل لها مهمة الحصول على ما تريده للخروج بأقل الخسائر من الجزائر، وفي تناولها لهذه القضية أكدت الجريدة على أن فرنسا سوف لن تجني من هذه المؤامرات والخدع التي تحاول اللجوء إليها، إلا استمرار الحرب واستفحالها في الجزائر، حيث أكدت ذلك بقولها : «... بدأت السلطات الفرنسية تشير إلى الفكرة التي نسبناها لها والرامية إلى وضع جبهة التحرير الوطني أمام الأمر الواقع، بخلق قوة ثالثة مصطنعة أو إرساء قواعد حكم ذاتي مزعوم مع حفنة من المتعاونين معها، الذين يكونون على استعداد للتنازل لفرنسا عما تريده، فقد أشار أمس المندوب الفرنسي العام بالجزائر إلى إمكانية تنصيب هيكل تنفيذي

---

[1] – " **مستقبل الجالية الأوروبية في جزائر الغد** "، مقال سابق ، ص 4 .

[2] – ويقصد بها بعض الحركات السياسية الجزائرية كالحركة الوطنية الجزائرية والحزب الشيوعي والنواب، الذين حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية الاعتماد عليهم لضرب الثورة التحريرية، وذلك بتمكينهم من الظهور أمام الرأي العام العالمي بمظهر الناطق الرسمي باسم الشعب الجزائري إلى جانب جبهة التحرير الوطني، ودفعهم إلى الوقوف ضد القرارات التي تتبناها هذه الأخيرة خلال المفاوضات.

في الجزائر أي الرجوع إلى الفكرة التي خامرت أذهان الفرنسيين، حين كانوا يرفضون فكرة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ...»[1]

وقالت في مقال آخر حول نفس القضية: «... فقد تسعى فرنسا كما يبدوا إلى شد أزر جماعة مصالي الحاج وتشجيعها على خلق الخلايا والتشكيلات، ولكنها لن تخدع أحدا ولن تخدع خاصة الشعب الجزائري بذلك... فماذا يمكن أن تغنم من هذه العملية سوى استمرار الحرب واستفحالها...»[2]

وإضافة إلى ذلك أشارت الجريدة وبصورة مقتضبة إلى قضية أخرى ساهمت في عرقلة مفاوضات إيفيان وهي قضية القواعد العسكرية، التي أرادت فرنسا أن تبقي سيطرتها عليها في الجزائر[3] ، غير أن الجريدة ترى بأن العقبة الحقيقية التي عطلت هذه المفاوضات وأدت إلى تعليقها في 13 جوان1961 ليست مسألة القواعد العسكرية، ولامسألة مصير الأقلية الأوروبية، بل هي قضية الصحراء التي اصطدمت بشأنها الآراء والنظريات، والتي وصلت إلى حد لم يبقى فيه أي أمل في إمكانية تفاهم الطرفين المتفاوضين حولها، وذلك بسبب تعنت الحكومة الفرنسية ورغبتها في المحافظة على ثروات الصحراء وخيراتها لصالح بلادها، حيث قالت الجريدة في هذا المضمار: «... فقد ظهرت حكاية القطاعات العسكرية في أواخر أيام التفاوض بمثابة عقبة إضافية تضاعف إنسداد الأفق، كما ظهر الموقف الخاص بالجالية الفرنسية متصلبا أكثر مما كانت تنويه فرنسا في البداية، عندما كان يشير الجنرال ديغول إلى إمكانية ترحيل كل الفرنسيين في حالة عدم موافقة الجزائريين على سياسة التشارك... ولهذا نرى أنفسنا لا نبالغ حين نقرر ونعلن أن العقبة الحقيقية التي عطلت المفاوضات، لم تكن القطاعات أو القواعد العسكرية، ولم تكن في الواقع الجالية الفرنسية

---

[1] – " **الصحراء والسلم والمستقبل** "، العمل، العدد1757، (17 جوان1961)، ص01.

[2] – " **مساعي فرنسية خطيرة** "، العمل، العدد1755، (15 جوان1961)، ص01.

[3] – ومنها قاعدة المرسى الكبير ورقان وبوفاريك وعنابة.

ومصيرها، بل الصحراء التي اصطدمت بشأنها النظريات اصطداما لا يبدو أنه ينطوي على أية إمكانية للتفاهم، وقد يبدو غريبا أن يعرقل السير نحو السلم بعد سبع سنوات من الحرب بسبب الصحراء، لكن الجواب على التساؤل يكمن في رغبة الاستعمار الحقيقي- الاستعمار الاقتصادي- في المحافظة على مصالحه في شكلها الحالي بالصحراء...»[1]

ونظرا لأنها كانت من أهم الصحف التي إرتفع صوتها للتنديد بالحرب القائمة في الجزائر جاء قرار توقيف مفاوضات إيفيان وتأجيلها إلى موعد آخر، مخيبا للآمال التي علقتها الجريدة عليها في إمكانية إيجاد حل سلمي عاجل يضع حدا لهذه الحرب، وهو ما حاولت التعبير عنه في مقال نشرته في عددها الصادر يوم 14 جوان1961، حيث عبرت فيه عن إستياءها وأسفها لقطع هذه المفاوضات التي أقام تعليقها –حسب رأيها- الدليل القاطع على عدم نضج فكرة تصفية الاستعمار لدى فرنسا، حيث عبرت عن ذلك بقولها : «... حصل ما كنا توقعناه وما أنذرنا منه في تعاليقنا، فتوقفت مفاوضات السلم والاستقلال بين الجزائر وفرنسا وأجلت إلى موعد خمسة عشر يوم، حتى يكون هذا الأجل فسحة متاحة للتفكير والتأمل كما قال الوفد الفرنسي، ولسنا ندري من ذا الذي في حاجة إلى التفكير والتأمل لأننا كنا في سذاجتنا متعلقين بمسألة السلم، تعلق السائر في الليل المدلهم بنور الصباح الكاشف... إن الوفد الفرنسي أو بالأحرى فرنسا التي قالت أنها تريد السير إلى نهاية طريق تصفية الاستعمار، قد أقامت الدليل على أنها مازالت بعيدة عن تصور بلاد جزائرية يكون ظل الاستعمار والسيطرة قد انسحب منها بصورة صريحة وجريئة...»[2]

لم تتوقف المفاوضات الجزائرية الفرنسية بتوقف محادثات إيفيان، بل تجددت الاتصالات بين الطرفين وجمعت بينهما لقاءات أخرى منها لقاء بال بسويسرا يومي28 و

---

[1] – " **الصحراء والسلم والمستقبل**"، مقال سابق، ص04.

[2] – " **تشاؤم بالحاضر والمستقبل**"، العمل، العدد1754،(14 جوان1961)، ص01.

29أكتوبر 1961[1] ولقاء ليروس أيام 11-19فيفري1962[2]، حيث واصل الوفدين الجزائري والفرنسي في هاذين اللقاءين محادثاتهما حول القضايا التي كانت محل جدل في مفاوضات إيفيان الأولى وتمكنا من الوصول إلى إتفاقيات مبدئية بشأنها.[3]

وبعدما تم عرض هذه الاتفاقيات على حكومتي البلدين للنظر فيها والمصادقة عليها[4] استأنفت المفاوضات يوم 07 مارس1962، حيث التقى الطرفان من جديد في مدينة إيفيان لترسيم هذه الاتفاقيات، غير أن المحادثات بشأنها استغرقت قرابة الإحدى عشر يوما و لم يتم التوقيع عليها إلا في 18مارس1962.[5]

---

[1]- تكون الوفد الجزائري في هذا اللقاء من محمد بن يحي ورضا مالك، بينما مثل الحكومة الفرنسية كل من برونو دولوس وكلود شايي، وقد تركز النقاش بين الوفدين حول قضية الصحراء، حيث رفض الوفد الفرنسي أن يوضح موقفه حول إستفتاء شامل يطبق على كافة التراب الوطني الجزائري بما في ذلك الصحراء، كما بقت مسألة الأقلية الأوروبية حجر عثرة في هذا اللقاء. أنظر: بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، مصدر سابق، ص29 .

[2]- تشكل الوفد الجزائري في هذه المحادثات من: رضا مالك، كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، لخضر بن طوبال، أما الجانب الفرنسي مثله كل من، برونو دولاس، رولان بيكار، جان دوبروقلي، لوي جوكس وكلود شايي حيث تم فيها الاتفاق مبدئيا بين الوفدين على كل القضايا التي كانت محل خلاف بينهما قبل ذلك. أنظر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، نفس المصدر ، ص ص 38-39.

[3] – بن يوسف بن خدة، قضية المفاوضات مع فرنسا، مصدر سابق، ص43.

[4] – ما تجدر الإشارة إليه هو أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية إجتمع يوم 22 فيفري1962 للمصادقة على هذه الاتفاقيات، وقد حضر الاجتماع 33 عضوا من أصل71 عضوا، وشارك في التصويت بالحضور أو بالوكالة 49 عضوا حيث جاءت نتائجه لصالح الخطوط العامة للاتفاقيات بحصيلة 45 صوتا مؤيدا، مقابل أربعة أصوات عارضت محتوى هذه الاتفاقيات واعتبرتها تكريسا لمرحلة جديدة من الاستعمار، وأصحاب هذه الأصوات هم: هواري بومدين، علي منجلي مختار بوعزيم، قائد أحمد. أنظر: مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص198.

[5] – بن يوسف بن خدة، قضية المفاوضات مع فرنسا، نفس المصدر، ص43. وللمزيد حول هذه الاتفاقيات عد إلى المصدر نفسه أو إلى :

– Saàd Dahleb, Pour l’indipendance de l’Algérie : mission accomplie Alger, Ed Dahleb .1990.

فما هو محتوى هذه الاتفاقيات؟ وكيف تفاعلت العمل مع هذه المحطة الحاسمة من تاريخ الثورة ؟

2-3- مفاوضات إيفيان الثانية 07-18 مارس1962.

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية لملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فنشرت بخصوص آخر جولة عرفتها هذه المفاوضات، وهي مفاوضات إيفيان الثانية مجموعة من المقالات، حاولت من خلالها شرح وتحليل فحوى الاتفاقيات التي توصل إليها الطرفين المتفاوضين في هذه المحادثات، التي انتهت بالإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية يوم19مارس1962.

وفي هذا الإطار ونقلا عن جريدة "**المجاهد**" نشرت الجريدة في عددها الصادر يوم 09مارس1962 مقالا، استهلته بالإشارة إلى اعتراف فرنسا في هذه الاتفاقيات بوحدة الشعب الجزائري، وعدولها عن مشروعها الرامي إلى جعل الجزائر مزيجا من القبائل والأقليات، وذلك بمصادقتها على المقترحات الجزائرية التي منحت الأقلية الأوروبية حرية الاختيار بين البقاء في الجزائر والحصول على الجنسية الجزائرية مع ضمان احترام المقومات الشخصية التي تتمتع بها هذه الفئة، وعدم التمييز بينها وبين أفراد الشعب الجزائري، أو مغادرة الجزائر والعودة إلى فرنسا في حالة رفضها لذلك، وقد جاء في الجريدة بهذا الخصوص ما يلي : «... تم الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري وعدلت فرنسا عن مشروعها الرامي إلى جعل الجزائر مزيجا من القبائل والجاليات المختلفة... وينص الاتفاق على أن مشكلة الأقلية الأوروبية سويت طبقا لمبادئنا ضمن إطار عام يحتفظ بعرضنا للجنسية الجزائرية واختيار هذه الجنسية يكون بصورة فردية حرة... أما عن الضمانات المعترف بها لأعضاء الأقلية الفرنسية هي الضمانات التي يحتوي عليها التصريح العالمي لحقوق الإنسان، أي ضمان عدم التمييز العنصري وضمان احترام الميزات اللغوية والثقافية والأديان والنظام الشخصي

وضمان تمثيل عادل في جميع مراحل الحياة السياسية في نطاق مجتمع موحد مشترك بين جميع المواطنين الجزائريين ...»[1]

كما أشارت الجريدة في تحليلها لهذه الاتفاقيات إلى اعتراف فرنسا بسيادة الدولة الجزائرية على كامل التراب الجزائري بما فيه الصحراء، وعدولها عن مشروع التقسيم الذي سعت من خلاله إلى الاحتفاظ بهذه الأخيرة كمقاطعة تابعة للتراب الفرنسي، وفي ذات السياق أشارت الجريدة إلى ترتب بعض العواقب الاقتصادية على هذا الاعتراف، تمثلت في اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة لفرنسا، بحقها في الاستفادة من عائدات النفط ، التي تم الاتفاق على توزيعها بالتناصف بين الجزائر المستقلة وفرنسا[2]، حيث قالت الجريدة في هذا الصدد: «... ودرست مسألة استثمار الثروات الصحراوية على حدى، و تذكر الوثيقة بأن سيادة الدولة الجزائرية معترف بها على كامل التراب الصحراوي التابع للجزائر، وهذا الاعتراف انجر عنه عواقب اقتصادية، تتمثل في تسلم الدولة الجزائرية كافة السلطات الإدارية الموكولة الآن في المقاطعات الصحراوية إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي حُلت... أما المظهر الفني لمشكلة استثمار النفط، فهو راجع بالنظر إلى هيئة فنية تدعى المكتب المنجمي، الذي يتم في صعيده التعاون الاقتصادي الخاص بالنفط ... ويبرز

---

(1)– " **فحوى الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية** "، العمل، العدد1985، (09 مارس1962)، ص04.

(2)– فشلت الحكومة الفرنسية في هذه الاتفاقيات، في الدفاع عن أطروحة "**الصحراء فرنسية**"، غير أنها كانت قوية في انتزاع بعض الامتيازات، كحصولها على حق فرنسا في الاستغلال المشترك– إلى جانب الجزائر– للثروات الطبيعية الموجودة بالصحراء، وفي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا، وقد سمحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بذلك على أن لا يتم إلا في نطاق السيادة الجزائرية الكاملة. للاستزادة في الموضوع راجع: محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، **دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر**، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص299.

إلتقاء المصالح الفرنسية الجزائرية في تأليف مجلس الإدارة بالتناصف، ومن توزيع الأرباح المنجرة عن بيع النفط الجزائري بالتناصف ...»[1]

وقد تناولت جريدة "**المجاهد**" الجزائرية هي الأخرى قضية المصالح الأجنبية في الصحراء الجزائرية، فأكدت في عددها الصادر يوم 15 جانفي1961 على استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للحوار حول كيفيات التوافق والتبادل والتعاون بما يضمن المصالح الخاصة لفرنسا في الصحراء الجزائرية، إذا ما عبرت الحكومة الفرنسية عن استعدادها لاحترام السيادة الجزائرية على الصحراء.[2]

واصلت العمل تحليلها وشروحاتها حول اتفاقيات إيفيان، مشيرة إلى تأكيد هذه الأخيرة على أن الجزائر سوف تعتبر دولة مستقلة ذات سيادة ، بمجرد انتخاب المجلس التأسيسي[3] الذي سوف يعين بدوره حكومة الجزائر المستقلة، وذلك بعد إجراء استفتاء تقرير المصير حيث أشارت إلى ذلك بقولها: «... وتنص الاتفاقيات على أن تكون مشمولات أنظار الدولة الجزائرية هي نفس مشمولات أنظار دولة مستقلة استقلالا كاملا وذات سيادة، وذلك بمجرد انتخاب مجلس تأسيسي – بعد تقرير المصير– يعين بدوره الحكومة الجزائرية النهائية...»[4]

أما عن مسألة القواعد العسكرية فتذكر الجريدة بأن الاتفاق الذي حصل بشأنها نص على بقاء الأجهزة العسكرية الفرنسية في بعض القواعد العسكرية لمدة خمس سنوات، وفي

---

[1] – " **فحوى الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية** "، مقال سابق ، ص04.

[2]– المجاهد، العدد79، (15 جانفي1961).

[3]– كان مقررا أن تقوم الهيئة التنفيذية المؤقتة بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي قبل 12 أوت 1962، غير أن الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الصائفة أخرت عملها إلى سبتمبر 1962، حيث تم انتخاب هذا المجلس الذي تكون من 169 نائبا، وقد أوكلت إليه منذ هذا التاريخ كل السلطات التي كانت تشرف عليها الهيئة التنفيذية. أنظر : المسار السياسي للجمهورية الجزائرية من بناء الدولة والمؤسسات إلى تعزيز المكاسب الديمقراطية ، **جريدة المساء** ، 5 جويلية 2012 .

[4] – " **فحوى الاتفاقيات** "، نفس المقال، ص04.

قاعدة المرسى الكبير مدة خمسة عشر سنة، على أن الجلاء منها يكون عبر مجموعة من المراحل[1]، فقالت بهذا الشأن: «...أما فيما يخص جلاء القوات الفرنسية والجلاء عن القواعد العسكرية، فإن الوثائق تنص لا على قبول مبدأ الجلاء فحسب، بل على مراحل الجلاء أيضا... وهذه المراحل منفصلة مثل الاتفاقيات المتعقلة باستخدام الأجهزة العسكرية الفرنسية لمدة خمس سنوات وقاعدة المرسى الكبير لمدة خمس عشر سنة ...»[2]

هذا والملاحظ من خلال تصفحنا للمقالات التي نشرتها الجريدة في إطار تغطيتها الإخبارية للمرحلة الثانية من مفاوضات إيفيان، ترقب كبير من طرف الجريدة لحدث الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار وانتظارها له بفارغ صبر، وهو ما حاولت توضيحه من خلال ما ذكرته في قولها: «... وأخيرا سينفتح الليل الدامس عن صبح السلم وتنتهي المفاوضات التي دامت عاما فيعلن عن وقف القتال، الذي دام سبع سنوات... فقد أشرفت المفاوضات على النهاية ولم تعد تفصلنا عن خاتمتها إلا مناقشات حول مسائل لا ينتظر استغراقها وقتا طويلا، وأصبح إعلان وقف القتال مسألة يوم أو ساعات وعلى الرغم من تداول الأمل والتشاؤم والاستعداد للفرح والقعود دونه وتوجس الخيفة من المستقبل، فإن الأمر بات هذه المرة أكيد ...»[3]

وهو ما تعكسه أيضا مشاعر البهجة والسرور اللتين أطنبت في التعبير عنهما من خلال المقالات التي نشرتها، بعد إعلان الوفدين المتفاوضين رسميا عن قرار وقف العمليات القتالية يوم 19مارس1962 على الساعة منتصف النهار، حيث عبرت عن فرحتها في أحد

---

[1]– وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن حكومة الجزائر المستقلة عملت على التخلص التدريجي من هذه الاتفاقيات حيث إنسحبت القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر سنة1964، وتم الجلاء عن القواعد العسكرية الصحراوية سنة1967 وعن قاعدة المرسى الكبير سنة1968 بدلا من 1977.

[2] – " **فحوى الاتفاقيات**"، مقال سابق ، ص04.

[3] – " **ربع ساعة الأخير الحقيقي**"، العمل، الدد1992،(17مارس1962)، ص01. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 18 .

هذه المقالات قائلة: «...إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير، الذي أعلن فيه وقف القتال، بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان، إن هذا القتال الذي استمات فيه الشعب الجزائري، والذي أزره فيه إخوانه الأقربون وأنصار الحرية والعدالة في العالم، لم نشك لحظة واحدة أنه سيكلل بالنصر ...»[1]

وعبرت عنها في مقال آخر بقولها: «... لقد انتهى الكابوس وتنفست البشرية الصعداء وانفتح أمام الشعب الجزائري البطل باب الحرية، ووضعت الحرب التي زلزلت كيانه أوزارها وتصاعد نور الأمل من الأفق الذي ظل إلى أمس حالكا، وأصبحت بشرى استقلال الجزائر أقرب إلى اليقين منها إلى الحدث المنشود، وإن لفى هذا النجاح الذي توفق إليه المتفاوضون بعد مشقة وطول جهد، وبعد الدماء التي سالت أنهارا في الشوارع والأزقة وفي الوهاد والجبال والشعاب وعلى أيدي الجلادين وفي معسكرات الاعتقال... إن لفي هذا النجاح لعبرة فالشعب الجزائري خرج منتصرا من كفاحه الطويل، لأنه حمل السلاح من أجل الاستقلال بعد اليأس من كل الوسائل الأخرى فانفتح أمامه باب الاستقلال...»[2]

كما حاولت الجريدة أن ترصد لقرائها ردود الفعل الدولية إزاء هذا القرار، فراحت من خلال مقال نشرته في عددها الصادر يوم20مارس1962 تستعرض مظاهر الابتهاج والسرور التي أبدتها شعوب العالم وبلدانه ترحيبا بهذا الحدث، الذي طالما انتظروه –حسب رأيها– ومما قالته في هذا الشأن: «...انفجرت التعليقات والتهاني ومظاهر الفرح والارتياح في كل عاصمة من عواصم العالم، وفي كل صحيفة وفي كل إذاعة، كما ينفجر الشعور المكبوت منذ سبع سنوات، وكما ينفجر الفرح الذي يئس الانسان منه، وكما ينفجر السرور

---

[1]– " **إنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي الكبير**"، العمل، العدد1994،(19مارس1962)، ص01. للاطلاع على نص المقال كاملا أنظر الملحق رقم 19 .

[2]– "**عبرة النجاح... طريق المستقبل**"، العمل، العدد1994،(19مارس1962)، ص01.

عند من وضعت كاهله الأوزار... فالرئيس كندي يكلف سفيره بتبليغ تهانيه لرئيس الحكومة المؤقتة، وحكومة بريطانيا تعلن ارتياحها، وعواصم إفريقيا تؤكد ابتهاجها... ولا غرابة أن تتخذ معالم السرور والفرح هذا الشكل العالمي الواسع، فإن قضية الجزائر قضية عالمية والحرب التي دارت فوق أرضها طيلة سبع سنوات ونصف حرب تهم البشرية جمعاء ...»[1]

المبحث الثاني: مواكبتها لظروف استرجاع السيادة الوطنية وحيثياتها.

بعد التوقيع على اتفاقيات وقف إطلاق النار يوم 18مارس1962 ودخولها حيز التنفيذ في اليوم التالي، تشكل المجلس التنفيذي الذي تولى إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الانتقالية وأشرف على الإستفتاء الذي تم إجراؤه يوم 01جويلية1962، والذي خُير فيه الجزائريين فيما إذا كانوا يوافقون على استقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا في إطار ما نصت اتفاقيات إيفيان أم لا ؟ فجاءت نتائج هذا الاستفتاء إيجابية حيث أجاب حوالي 97% من الجزائريين بنعم لاستقلال الجزائر[2] .

ولقد كان لهذا الحدث هو الآخر نصيب في اهتمامات الجريدة، حيث نشرت بخصوصه مقالا في عددها الصادر يوم 01جويلية1962، عبرت فيه عن عظمة هذا اليوم بالنسبة للجزائريين، الذين سوف يتجهون فيه – على حد قولها– ولأول مرة بعد132 سنة من القهر والتبعية والاستعباد إلى صناديق الاقتراع لاختيار مصيرهم بكل حرية، وطي صفحة من التاريخ ظل فيها هذا المصير في غير أيديهم، حيث قالت في هذا المضمار: «... وهي لاشك أعظم لحظة في حياة الشعب الجزائري، تلك اللحظة التي سيتقدم فيها كل ناخب أي

---

[1] – " **ارتياح العالم ضمان لنجاح الخطوة الموالية** "، العمل، العدد1995،(20مارس1962)، ص01.

[2]– أعلنت النتائج الرسمية لهذا الاستفتاء يوم 03جويلية1962، وفي اليوم نفسه وجه الجنرال ديغول رسالة إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة بالجزائر عبد الرحمان فارس أكد له فيها اعتراف فرنسا رسميا باستقلال الجزائر، وتحويل الصلاحيات المنوطة بالسيادة في التراب الجزائري إبتداءا من ذات اليوم إلى هذه الهيئة. أنظر: بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية معالمها الأساسية**، د ط ، دار النعمان، للنشر والتوزيع، د م ن، 2012، ص ص 584–587.

كل جزائري إلى الصندوق ليودع اختياره لتاريخ سيكتب ولمصير سيفتح عهده... لكن اللحظة الحاسمة اللحظة التي تطوى فيها في حركة سريعة– لا تعدو مد اليد إلى صندوق مقفل– مائة وإثنان وثلاثون سنة من التبعية، هي تلك اللحظة التي سيقرر فيها ستة ملايين من الجزائريين مصيرهم ومصير الأربعة ملايين الآخرين من أبنائهم القاصرين، وأمام قداسة هذه اللحظة لا يتمالك الذهن من استعراض صور خاطفة من الآلام والأمال التي طوتها الأحداث والبطولة والكفاح والاستماتة ومن القهر والهزيمة ...»[1]

كما كان اهتمام الجريدة برصد أجواء فرحة الشعب الجزائري بعد ظهور نتائج الاستفتاء كبيرا حيث نشرت في هذا الصدد مجموعة من المقالات، أشادت فيها بالطريقة التي احتفل بها الجزائريون باستقلالهم والتي اقتصرت –حسب رأيها– على الرقص والزغاريد والهتافات، دون أن يحاول هؤلاء اللجوء إلى إثارة أعمال الشغب والاصطدام بالمستوطنين الفرنسيين، وذلك عكس ما كانت تتوقعه وتستعد له أجهزة الأمن الفرنسية المتواجدة بالجزائر ومما قالته الجريدة بهذا الخصوص: «... ولابد في هذه المرحلة وقبل الاهتمام بأي جانب آخر أن نسجل علنا وبكل ما يلزم من إشهار، ما أظهره الشعب الجزائري من إمتثالية واحترام للنظام ونضج رائع لفت أنظار جميع الملاحظين، فقد كان كثير من الناس في خارج الجزائر وفي فرنسا خاصة، بل في الجزائر نفسها من بين صفوف الجالية الأوروبية، يتساءلون عما سيحصل يوم 2 و3 جويلية، أي بعد إعلان نتائج الاستفتاء مباشرة، وذهب بعض القواد العسكريين الفرنسيين إلى حد التصريح بأن الجيش الفرنسي سوف يقوم بواجب إنقاذ من يهدد بخطر الموت في حالة هجوم الجزائريين على الأوروبيين ... لكن شيئا من ذلك لم يحصل بل أن الشعب الجزائري في حماسه واندفاعه العارم في فرحته، برهن حسب ما شاهدناه بأعيننا عن مقدرة في التحكم في عواطفه، فقد عبر عن فرحته بالهتاف والزغردة والتصفيق

---

[1] – " **زلزال الحرية** "، العمل، العدد2092،(01جويلية1962)، ص01.

والرقص وهتف لنفسه مرددا دون انقطاع "يحيا الشعب"، وهتف لوطنه مرددا بدون إنقطاع " تحيا الجزائر"، وهتف لقادته مرددا بدون إنقطاع "الاتحاد الاتحاد"، وحافظ أثناء كل ذلك على نظام محكم...»[1]

هذا وقد أخذت الجريدة على عاتقها مسؤولية التصدي لبعض الدعايات الفرنسية التي حاولت المساس بالثورة، من خلال الترويج لبعض الأفكار القائلة بأن فرنسا منحت الاستقلال للجزائريين، فقالت في ردها على هذه الأطروحة : «... وقد استطاعت هذه الشعوب أن تمارس النضال وتدرك ظروفه، واستطاعت أيضا أن تقدر الاستقلال قدره، وأن تضع السيادة في موضعها الحقيقي، وذلك لما ذاقته من تعسف وظلم وقهر وعذاب، ولم تقعد دون نيل أمانيها وتحقيق مبادئها في الحرية والسيادة ... نعم لم تمنح هذه الشعوب استقلالها منحا بل هي التي فازت به وافتكته افتكاكا، وشاهدها على ذلك الدماء الزكية التي أريقت والشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف إيمانا بالقضية الوطنية ...»[2]

وفي هذا الإطار دعت الجريدة الشعب الجزائري إلى عدم الإلتفات إلى مثل هذه الدعايات والالتفاف حول حكومته، للشروع في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية وتنظيم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقالت: «... فالوضع الخاص الذي توجد فيه الجزائر اليوم يحتم معالجة المشاكل العاجلة بكثير من المرونة والصبر، مع التمسك بالوحدة وتدعيم الوفاق وتركيز الجهود على تمكين الشعب من انتخاب ممثليه، حتى تباشر الهيئات العليا للدولة الجزائرية مسؤولياتها، فإن جسامة الأشغال التي تنتظر المسؤولين الأولين وثقل الواجبات المفروض عليهم أداؤها بحكم الظروف، من تنظيم إداري وابراز النقد الجزائري وإعادة الحياة الاقتصادية إلى مجراها الطبيعي، وتنصيب المسؤولين في الأقاليم وإقامة

---

(1)– " **بعد الاستقلال**"، العمل، العدد2096،(05جويلية1962).

(2) – " **اليوم العظيم**"، العمل، العدد 2095،(04جويلية1962)، ص01.

القضاء الوطني وتحضير السنة الدراسية المقبلة، تشكل كلها مشاكل عاجلة تقتضي الحل في ظرف شهرين، بل خلال أسابيع وهي مشاكل ينوء بحملها جهاز دولة قائمة، فضلا عن جهاز دولة بصدد الميلاد ...»[1]

وقالت في آخر:«... واليوم يقدم الشعب الجزائري الشقيق على فترة دقيقة من كفاحه تحف بها المصاعب و الأخطار من كل جانب، وهي فترة بناء الدولة الجزائرية المستقلة وتشييد هياكلها وتوطيد أركانها، فلابد أن يخرج من هذا الإمتحان منتصرا ولن يتم له ذلك، إلا بالمحافظة على وحدة صفوفه والتمسك بكامل يقظته، وليثق الشعب الجزائري أنه لا يزال متحد الصفوف قويا على الأحداث ملتفا حول قادته وزعمائه...»[2]

---

[1] – " **بعد الاستقلال** "، مقال سابق، ص06.

[2]– " **إنه ليوم كبير في تاريخ المغرب الكبير**"، مقال سابق، ص01.

-خلاصة واستنتاجات :

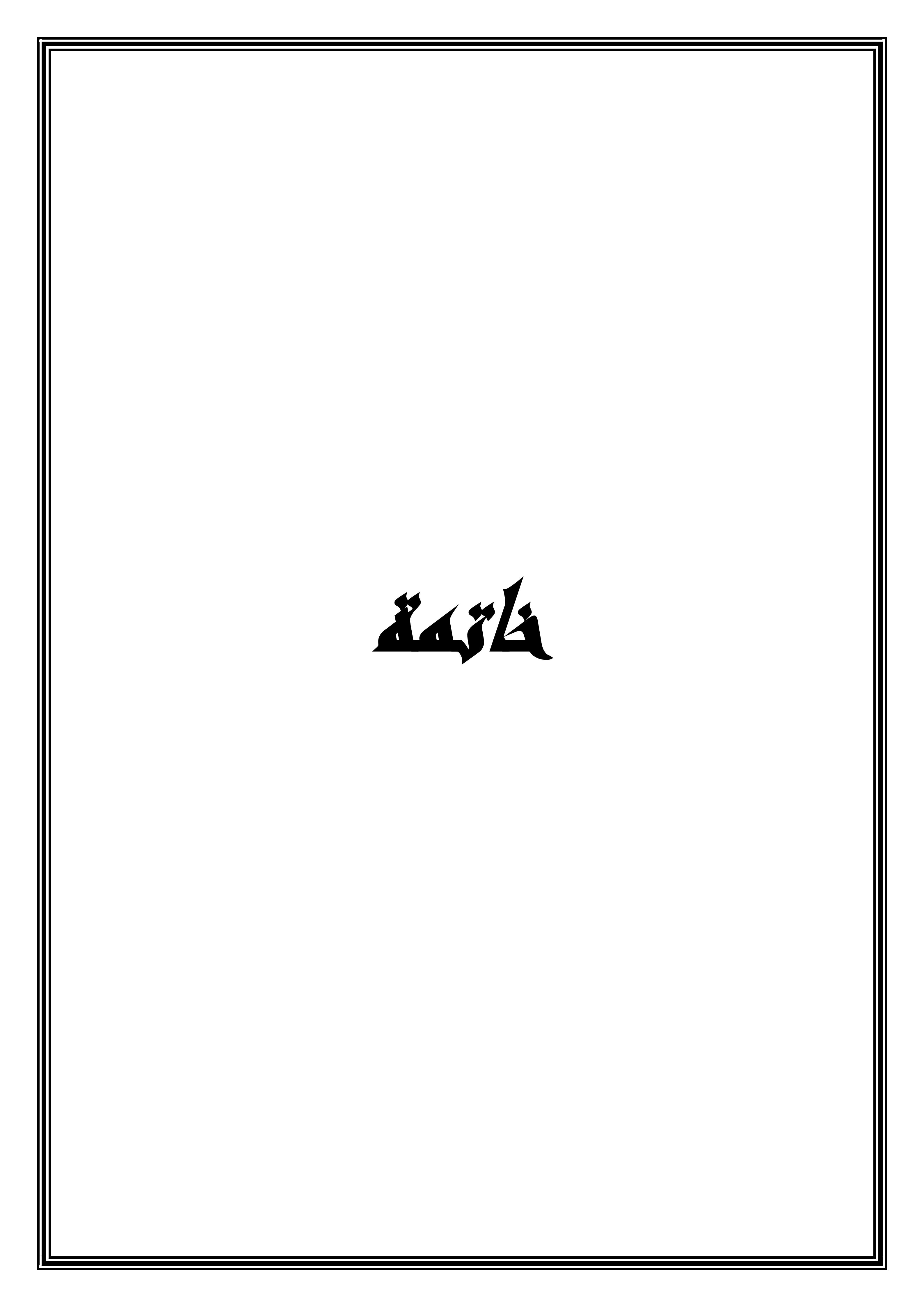
استأثرت قضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية اهتمام جريدة العمل، حيث حرصت على مواكبة تطوراتها ابتداء من ظهور أولى الاتصالات السرية التمهيدية بين الطرفين سنة1956 والتي لم تتواني عن كشف ملابساتها، ومحاولة توضيح وقائعها للرأي العام إلى غاية إنطلاق المفاوضات العلنية الرسمية التي تتبعتها بجميع مراحلها، ابتداء بمحادثات مولان (25–29جوان1960)، مرورا بمحادثات إيفيان الأولى (20ماي–13جوان1961) وصولا إلى مفاوضات إيفيان الثانية، التي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات وقف إطلاق النار يوم 18مارس1962.

وفي إطار تتبعها لمراحل هذه المفاوضات، أظهرت الجريدة من الترحاب والابتهاج بالتصريحات الرسمية التي كانت تصدر عن الطرفين الفرنسي والجزائري في كل مرة يعلنان فيها عن استعدادهما للشروع في عملية التفاوض، ما يدل على تعلقها الكبير بهذه المفاوضات كوسيلة وحيدة لحل القضية الجزائرية واقرار السلم في الجزائر.

ولم تكتفي العمل في تناولها لقضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية بالتغطية الإخبارية لحيثيات المراحل والأشواط التي قطعتها هذه المفاوضات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك محاولة إبداء وجهة نظرها – بالتحليل والنقاش– إزاء كل قضية من القضايا والعقبات التي أفرزتها عمليات التفاوض بين الطرفين الفرنسي والجزائري طيلة فترة المفاوضات، ومنها قضيتي الصحراء والأقلية الأوروبية، اللتين أفردت لهما الجريدة عدة مقالات، حاولت من خلالها أن تدافع عن موقف الطرف الجزائري إزاءهما، و تبرز مساندتها وتأييدها لهذا الموقف.

كما حرصت الجريدة على مواكبة الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر بعد التوقيع الرسمي على اتفاقيات وقف إطلاق النار، حيث اهتمت بمتابعة حيثيات الاستفتاء

الذي تم اجراؤه بالجزائر في الفاتح من جويلية 1962، والذي اعتبرته محطة حاسمة في تاريخ الجزائر مكنت –حسب رأيها– الشعب الجزائري ولأول مرة بعد132 سنة من الاضطهاد من اختيار مصيره بكل حرية، كما اهتمت بتغطية مظاهر الاحتفالات التي أقامها هذا الشعب بمناسبة حصوله على استقلاله واسترجاعه لسيادته.



خاتمة

خاتمة :

إن تحليلنا للمادة التاريخية الواردة في الصحيفة موضوع الدراسة قادنا إلى استخلاص مجموعة من النتائج العلمية أهمها:

1- اجتهدت "**العمل**" بعد استئناف صدورها في أكتوبر 1955 في الإبانة عن مواقفها المرحبة بالثورة الجزائرية، حيث جاءت معظم مقالاتها مدافعة عن شرعية وعدالة هذه الثورة ومشيدة ببطولاتها وانجازاتها، كما اهتمت بتسليط الضوء على بعض القيم الإنسانية والاجتماعية والروحية التي تميزت بها الثورة، إضافة إلى اهتمامها بمعالجة بعض الفترات والحقب التاريخية التي سبقت اندلاعها، كفترة الحركة الوطنية ومرحلة الغزو الفرنسي للجزائر، ولم تتوقف الجريدة عند هذا الحد، بل تعدته إلى تخصيص مجال للحديث عن تاريخ الجزائر في القديم والحديث، وذلك في محاولة منها لتفنيد ادعاءات الإدارة الفرنسية، ودحض أكاذيب منظري الاستعمار، القائلة بعدم وجود كيان جزائري وأمة جزائرية عبر التاريخ.

2- واكبت "**العمل**" الأحداث والتطورات التي شهدتها السياسة الاستعمارية الفرنسية إبان الثورة التحريرية بمختلف مظاهرها، حيث اتسمت مواقفها إزاء أساليب القمع والتنكيل المسلطة على الجزائريين برفضها القاطع من جهة، والعمل على كشفها وفضحها أمام الرأي العام من جهة ثانية، كما انتقدت مختلف المشاريع الإصلاحية التي جاءت بها الحكومات الفرنسية المتتالية ودعت إلى رفضها، بسبب عدم جدواها من جهة وتأخرها عن أوانها من جهة ثانية وإضافة إلى هذا حاولت العمل كشف النقاب عن مختلف عمليات النهب والسلب التي تعرضت لها ممتلكات الجزائريين وثرواتهم، وكذا محاولات الطمس والتشويه التي طالت لغتهم ودينهم، كما نبهت إلى ما في هذا الأمر من إنعكاسات خطيرة هددت المجتمع الجزائري وكادت أن تحطم بنيته الاجتماعية.

3- تجاوبت "**العمل**" بحماس شديد مع الأحداث والتطورات التي شهدتها الثورة الجزائرية منذ

إعتلاء الجنرال ديغول السلطة إثر انقلاب 13ماي1958، إلى غاية ظهور محاولة التمرد التي قادها بعض جنرالات الجيش ضده في أفريل1961، متخذة إزاءها مواقف متباينة حيث استنكرت سياسة الادماج التي باشرها ديغول بعد توليه السلطة كعرضه لمشروع قسنطينة ومشروع سلم الشجعان وتنظيمه لاستفتاء28سبتمبر1958، كما رحبت بالموقف الذي تبنته الثورة من هذه السياسة وهو تأسيسها للحكومة الجزائرية المؤقتة واعتبرته نقطة تحول في مصير القضية الجزائرية، ودرسا قدمته جبهة التحرير الوطني للسلطات الفرنسية التي لطالما تحججت بعدم وجود ممثلين شرعيين عن الشعب الجزائري للتفاوض معهم.

وأظهرت الجريدة كذلك بهجتها بالمشروع الديغولي المتضمن اعترافه للجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم، حيث رأت في هذا المشروع مبادرة شجاعة أقدم عليها ديغول، رغم إدراكه لما سوف تثيره من ردود أفعال قوية في أوساط التيارات المنادية بفرنسة الجزائر، وفي هذا الإطار أشادت الجريدة بالشدة والحزم اللذين أظهرهما هذا الأخير في محاولة قمع بعض الحركات التمردية التي ظهرت ضده، كتمرد 24جانفي1960 وإنقلاب22أفريل1961 وبصدق نيته في محاولة منح الشعب الجزائري حق اختيار مصيره بنفسه.

4- تجاوبت "**العمل**" مع مختلف التطورات التي شهدتها المواقف الدولية إزاء القضية الجزائرية، حيث حاولت استظهار شتى أشكال الدعم والتأييد التي حظيت بها هذه القضية من طرف حكومات وشعوب العالم العربي والإسلامي، وباركت هذه المواقف واعتبرتها منبعا لقوة الثورة المادية والمعنوية.

كما تابعت الجريدة وباهتمام كبير تطورات مواقف الدول الشرقية والغربية من القضية الجزائرية، فرحبت من جهة بمواقف دول المعسكر الشرقي الشيوعي المتضامنة مع هذه القضية، وشجبت من جهة أخرى مواقف دول المعسكر الغربي الرأسمالي المؤيدة والمشجعة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وكانت أهم قضية شغلت اهتمام الجريدة في هذا الإطار هي مناقشات القضية الجزائرية في أعلى وأكبر هيئة دولية في العالم وهي هيئة الأمم المتحدة

حيث لم تتوانى عن متابعة مداولاتها، منذ إدراجها لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1955 إلى آخر دورة طرحت فيها للنقاش على مائدة هذه الجمعية وهي دورة1961.

5- استأثرت قضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية اهتمام جريدة "**العمل**" حيث حرصت على مواكبة تطوراتها ابتداء من ظهور أولى الاتصالات السرية بين الطرفين سنة1956، والتي لم تتوانى عن كشف ملابساتها ومحاولة توضيح وقائعها للرأي العام، إلى غاية انطلاق عملية المفاوضات العلنية الرسمية، التي تتبعت أغلب مراحلها بداية بمحادثات مولان ومفاوضات إيفيان الأولى، ثم مفاوضات إيفيان الثانية التي انتهت بالتوقع على اتفاقيات وقف إطلاق النار يوم18مارس1962.

ولم تكتف "**العمل**" في تناولها لقضية المفاوضات الجزائرية الفرنسية بالتغطية الإخبارية لحيثيات المراحل والأشواط التي قطعتها هذه المفاوضات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك محاولة إبداء وجهة نظرها بالتحليل والنقاش إزاء كل قضية من القضايا والمسائل التي أفرزتها عمليات التفاوض بين الطرفين الجزائري والفرنسي طيلة فترة المفاوضات، ومنها قضيتي الصحراء والأقلية الأوروبية، اللتين حاولت أن تدافع عن موقف الطرف الجزائري إزاءهما وتبرز مساندتها وتأييدها له.

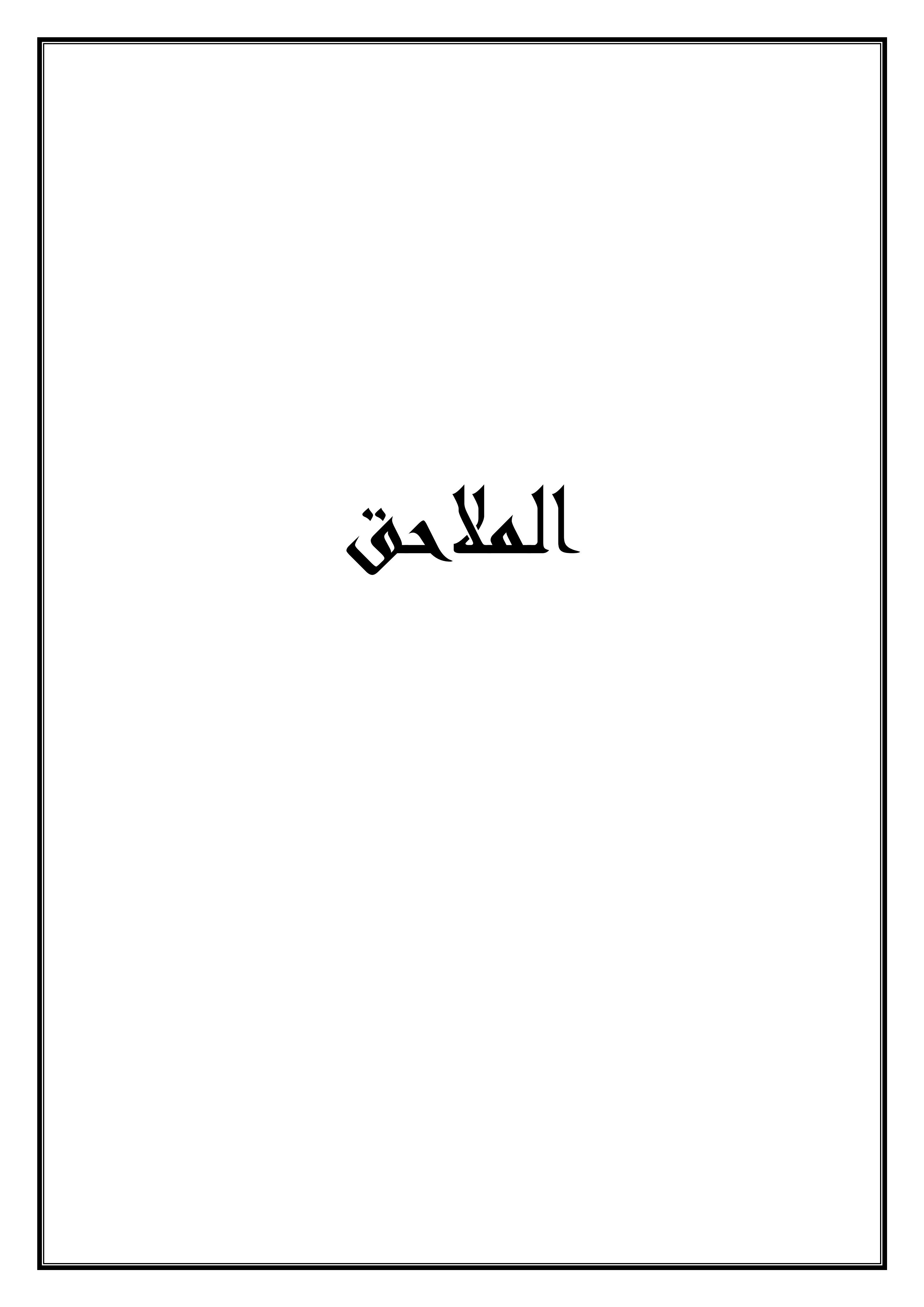
6- حرصت الجريدة على مواكبة الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر بعد التوقيع الرسمي على اتفاقيات وقف إطلاق النار، حيث اهتمت بمتابعة حيثيات الاستفتاء الذي تم إجراؤه بالجزائر يوم 01جويلية1962، واعتبرته محطة حاسمة في تاريخ الجزائر كونه سيمكن الشعب الجزائري ولأول مرة – حسب رأيها – بعد132 سنة، من اختيار المصير الذي يريده بكل حرية، كما اهتمت بتغطية مظاهر الاحتفالات التي أحياها هذا الشعب بمناسبة حصوله على استقلاله واسترجاعه لسيادته الوطنية.

7- ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة هو مساهمة الجريدة في إبراز الموقف التونسي الرسمي المتضامن مع الثورة الجزائرية، كونها صحيفة حزبية ناطقة باسم الحزب الحاكم في البلاد، وهو الحزب الحر الدستوري التونسي.

8- لعبت جريدة "**العمل**" على غرار أغلب الصحف التونسية والعربية دورا متميزا في دعم القضية الجزائرية إعلاميا، وذلك من خلال التعريف بها، وتعبئة الرأي العام التونسي وتوجيهه نحو نصرتها والتضامن معها.

9- أدت الجريدة دورا بارزا في إثارة الرأي العام التونسي ضد النظام الاستعماري في الجزائر، وذلك باجتهادها في فضح جرائمه ودحض مزاعمه وادعاءاته، وهو ما يعكس البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية .

10- إن حرص الجريدة على تتبع الأنباء السياسية والأحداث العسكرية اليومية للثورة التحريرية الجزائرية طيلة سبعة سنوات، خلّف لنا مشاهد بطولية خالدة عن هذه الثورة، كما خلف لنا مادة صحفية يمكن اعتبارها كمصدر أساسي ومرجعية علمية لتوثيق الأحداث والوقائع التي شهدتها الثورة الجزائرية، ومرجعية فكرية تعكس الترابط الأخوي واللحمة القائمة بين الشعبين الجزائري والتونسي.



الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم : 01

– تقرير صادر عن مصالح الشرطة الاقليمية لمقاطعة قسنطينة بتاريخ 23 ماي 1939، يبرز الرقابة الاستعمارية الفرنسية المفروضة على الصحف التونسية المتداولة في الجزائر.

الملحق رقم: 02

– تعليمة صادرة بتاريخ 23 أفريل 1948 عن المحافظة المركزية لشرطة الجزائر، مرسلة الى ديوان الوالي العام لمقاطعة الجزائر، يتضمن توقيف ومصادرة الصحف التونسية التالية: النجاح الارادة، الزهرة ، الأسبوع .

الملحق رقم: 03

– قرار صادر بتاريخ 26 أفريل 1948 عن المحافظة المركزية لشرطة الجزائر، مرسل الى ديوان الوالي العام لمقاطعة الجزائر، يتضمن توقيف و مصادرة الصحف التونسية التالية : الزهرة، لسان الحق، النجاح .

الملحق رقم: 04

– وثيقة مؤرخة في 04 فيفري 1949، تبرز تنبيه السلطات الفرنسية بالجزائر إلى وجود مقال مهم يضر بالمصالح الاستعمارية بالعدد الثاني من جريدة " الصريح " التونسية .

الملحق رقم: 05

– وثيقة مؤرخة في27 مارس 1950، تبرز مراقبة السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر لجريدة " الحقيقة " التونسية .

الملحق رقم: 06

- رسالة من الوالي العام بالجزائر، موجهة الى مختلف المصالح الأمنية بمقاطعة الجزائر مؤرخة في 18 ماي 1956 ، تتضمن منع صحيفة "العمل" التونسية من التداول والبيع والتوزيع في الجزائر.

الملحق رقم: 07

- صورة لشكل الصفحة الأولى من صحيفة العمل .

الملحق رقم : 08

- الصفحة الأولى من العدد الذي أصدرته صحيفة العمل يوم 01 نوفمبر 1956، والذي خصصته للاحتفاء بالذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية، وهو يبرز مدى اهتمام هذه الصحيفة بالثورة التحريرية، التي كانت احداثها ووقائعها تكتب بالبند العريض في الصفحة الأولى من ذات الصحيفة .

ملحق رقم :09

- مقال نشرته العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 29 أفريل 1959، أعلنت فيه عن تضامنها الكبير وتأييدها المطلق للشعب الجزاري، في قضيته التي اعتبرتها قضية شعوب المغرب العربي .

الملحق رقم: 10

- مقال بعنوان " **ثلاثون انفجارا بدأت بها الثورة الجزائرية المظفرة** " نشرته جريدة العمل في عددها الصادر يوم 19 مارس 1962 ، تعرضت فيه إلى مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 .

الملحق رقم :11

- مقال نشرته الجريدة موضوع الدراسة في افتتاحية عددها الصادر يوم 23 أكتوبر 1956 عبرت فيه عن تضامنها المطلق مع الجزائريين إثر حادثة اختطاف زعماء الثورة، كما دعتهم إلى ضرورة التحلي بالصبر والإيمان، والتمسك بالجهاد، وعدم السماح لليأس والقنوط بالتغلغل إلى نفوسهم، كون أن ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية– حسب رأيها – لا يزيد عن مجرد محاولة فاشلة يائسة للقضاء على الثورة .

الملحق رقم : 12

- مقال نشرته العمل في عددها الصادر يوم 08 جانفي 1960 ضمن ركن "**مع الأيام**" استنكرت فيه وبشدة مختلف ممارسات القمع والارهاق المسلطة – من طرف ضباط وجنود الجيش الفرنسي– على المعتقلين الجزائريين في السجون والمحتشدات .

الملحق رقم : 13

- مقال نشرته العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 06 جانفي 1960 ، دعت من خلاله الرأي العام العالمي إلى ضرورة فضح الجرائم المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري الأعزل، والتشهير بمختلف أعمال التنكيل والتعذيب والانتهاكات الممارسة ضده .

الملحق رقم : 14

- مقال نشرته جريدة العمل في عددها الصادر يوم 08 نوفمبر 1960، أدانت فيه موقف الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية الجزائرية، وعبرت عن رفضها لمختلف أشكال الدعم و المساندة التي يقدمها لفرنسا في حربها ضد الجزائر.

الملحق رقم : 15

– مقال نشرته "العمل" في افتتاحية عددها الصادر يوم 19 ماي 1961، رحبت فيه بلجوء الطرفين الجزائري والفرنسي إلى تغليب الحلول السلمية لايجاد حل للقضية الجزائرية وشروعهما في مفاوضات إيفيان .

الملحق رقم : 16

_ مقال نشرته جريدة العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 17 مارس 1962، عبرت فيه عن ارتياحها واستبشارها باقتراب انتهاء مفاوضات وقف اطلاق النار بين قادة الثورة الجزائرية والمسؤوليين الفرنسيين .

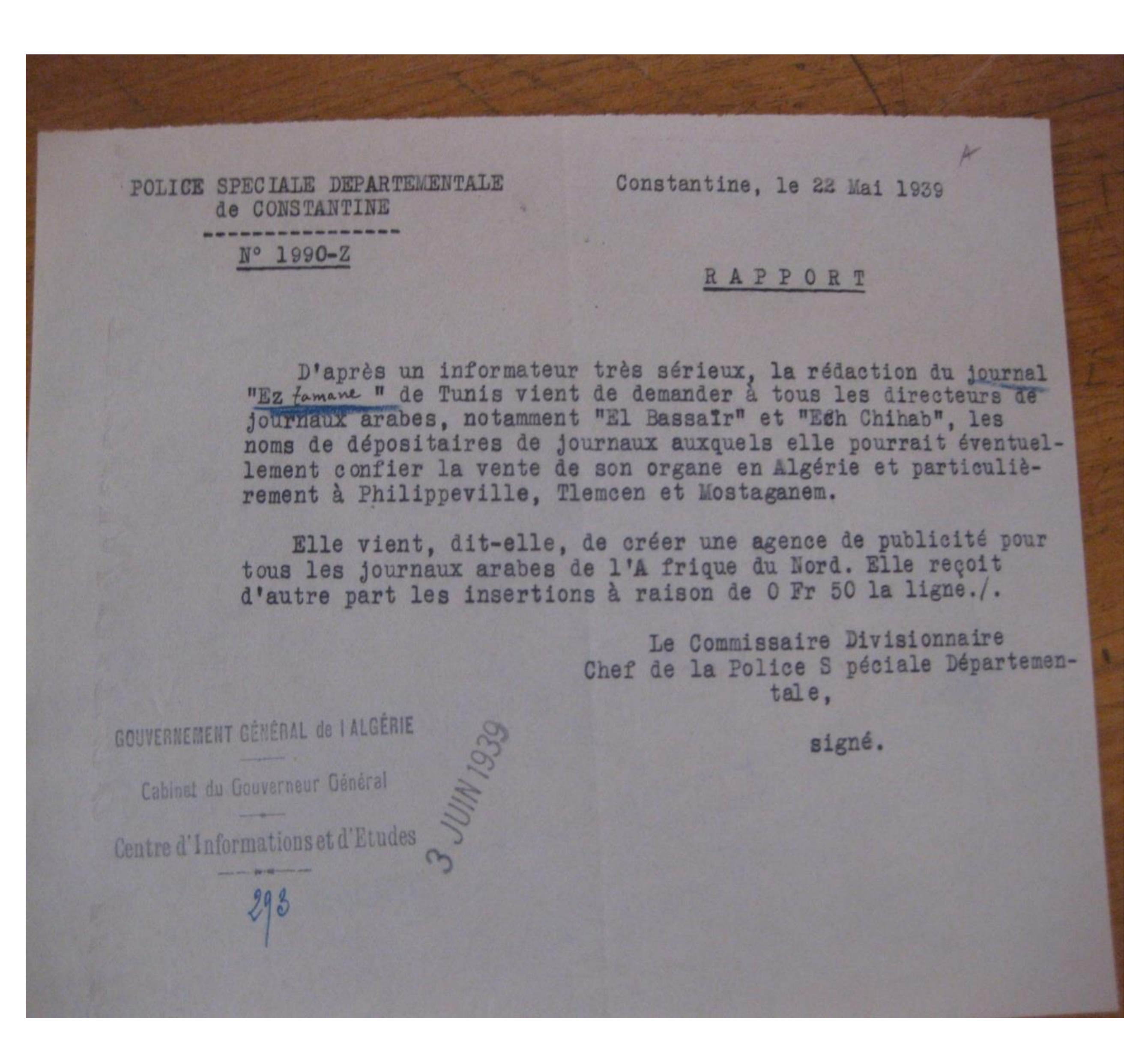
الملحق رقم: 17

– مقال نشرته جريدة العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 19 مارس 1962، عبرت فيه عن فرحتها وابتهاجها بصدور قرار وقف اطلاق النار.

الملحق رقم: 18

– قصيدة نشرتها "العمل" في عددها الصادر يوم 19 مارس 1962 لتهنئة الشعب الجزائري بمناسبة إسترجاعه لحريته وسيادته الوطنية .

الملحق رقم 01 : تقرير صادر عن مصالح الشرطة الاقليمية لمقاطعة قسنطينة بتاريخ 23 ماي 1939، يبرز الرقابة الاستعمارية الفرنسية المفروضة على الصحف التونسية المتداولة في الجزائر.



POLICE SPECIALE DEPARTEMENTALE
de CONSTANTINE

N° 1990-Z

Constantine, le 22 Mai 1939

RAPPORT

D'après un informateur très sérieux, la rédaction du journal "Ez Zamane " de Tunis vient de demander à tous les directeurs de journaux arabes, notamment "El Bassaïr" et "Ech Chihab", les noms de dépositaires de journaux auxquels elle pourrait éventuellement confier la vente de son organe en Algérie et particulièrement à Philippeville, Tlemcen et Mostaganem.

Elle vient, dit-elle, de créer une agence de publicité pour tous les journaux arabes de l'A frique du Nord. Elle reçoit d'autre part les insertions à raison de 0 Fr 50 la ligne./.

Le Commissaire Divisionnaire
Chef de la Police S péciale Départementale,

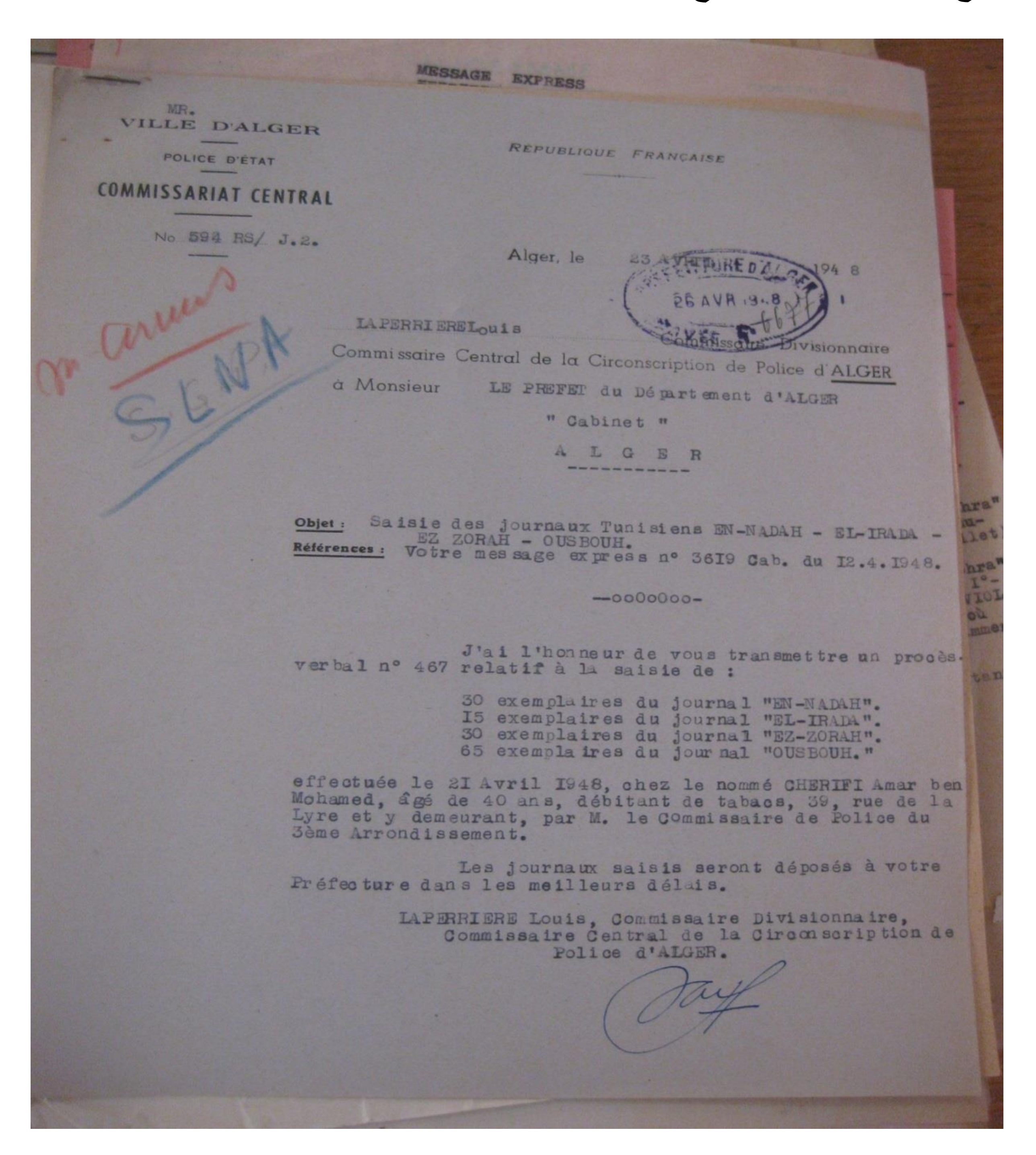
signé.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL de l'ALGÉRIE
Cabinet du Gouverneur Général
Centre d'Informations et d'Etudes
293

3 JUIN 1939

المصدر : A.O.M. CARTON 4 I /181

الملحق رقم 02 : تعليمة صادرة بتاريخ 23 أفريل 1948 عن المحافظة المركزية لشرطة الجزائر، مرسلة الى ديوان الوالي العام لمقاطعة الجزائر، يتضمن توقيف ومصادرة الصحف التونسية التالية: النجاح الارادة، الزهرة ، الأسبوع .



MESSAGE EXPRESS

MR.
VILLE D'ALGER
POLICE D'ÉTAT
COMMISSARIAT CENTRAL
No 594 RS/ J.2.

REPUBLIQUE FRANÇAISE

Alger, le 23 AVRIL 1948

LAPERRIERE Louis
Commissaire Divisionnaire
Commissaire Central de la Circonscription de Police d'ALGER
à Monsieur LE PREFET du Département d'ALGER
" Cabinet "
A L G E R

Objet : Saisie des journaux Tunisiens EN-NADAH - EL-IRADA - EZ ZORAH - OUSBOUH.
Références : Votre message express n° 3619 Cab. du 12.4.1948.

—ooOoOoo—

J'ai l'honneur de vous transmettre un procès-verbal n° 467 relatif à la saisie de :

30 exemplaires du journal "EN-NADAH".
15 exemplaires du journal "EL-IRADA".
30 exemplaires du journal "EZ-ZORAH".
65 exemplaires du journal "OUSBOUH."

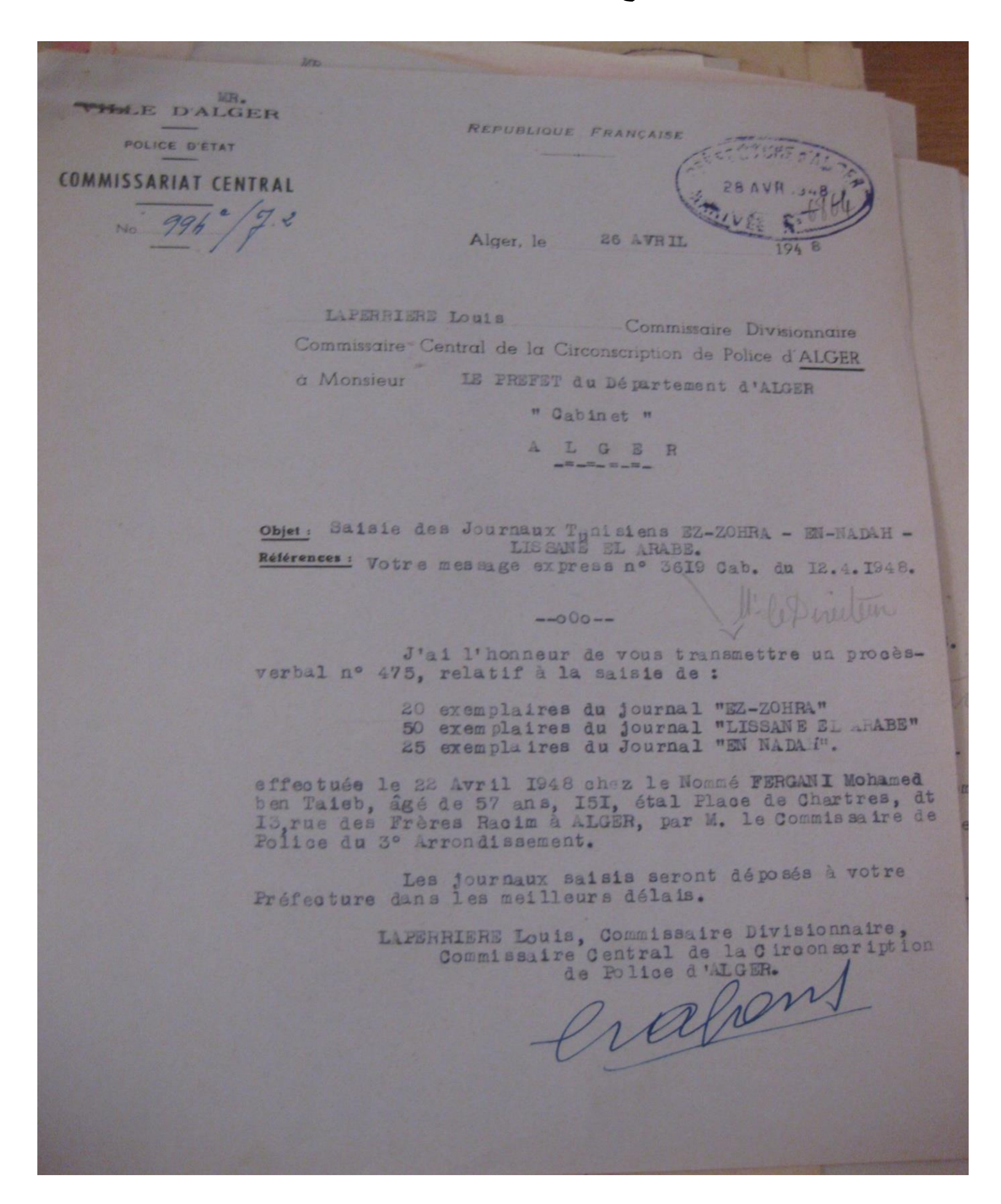
effectuée le 21 Avril 1948, chez le nommé CHERIFI Amar ben Mohamed, âgé de 40 ans, débitant de tabacs, 39, rue de la Lyre et y demeurant, par M. le Commissaire de Police du 3ème Arrondissement.

Les journaux saisis seront déposés à votre Préfecture dans les meilleurs délais.

LAPERRIERE Louis, Commissaire Divisionnaire,
Commissaire Central de la Circonscription de
Police d'ALGER.

المصدر : A.O.M ,CARTON 4 I / 181

الملحق رقم 03 : قرار صادر بتاريخ 26 أفريل 1948 عن المحافظة المركزية لشرطة الجزائر مرسل الى ديوان الوالي العام لمقاطعة الجزائر، يتضمن توقيف و مصادرة الصحف التونسية التالية: الزهرة، لسان العرب ، النجاح .



VILLE D'ALGER
POLICE D'ÉTAT
COMMISSARIAT CENTRAL
No 996/7.2

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Alger, le 26 AVRIL 1948

LAPERRIERE Louis Commissaire Divisionnaire
Commissaire Central de la Circonscription de Police d'ALGER
à Monsieur LE PREFET du Département d'ALGER
" Cabinet "
A L G E R

Objet : Saisie des Journaux Tunisiens EZ-ZOHRA - EN-NADAH - LISSANE EL ARABE.
Références : Votre message express n° 3619 Cab. du 12.4.1948.

--oOo--

J'ai l'honneur de vous transmettre un procès-verbal n° 475, relatif à la saisie de :

20 exemplaires du journal "EZ-ZOHRA"
50 exemplaires du journal "LISSANE EL ARABE"
25 exemplaires du Journal "EN NADAH".

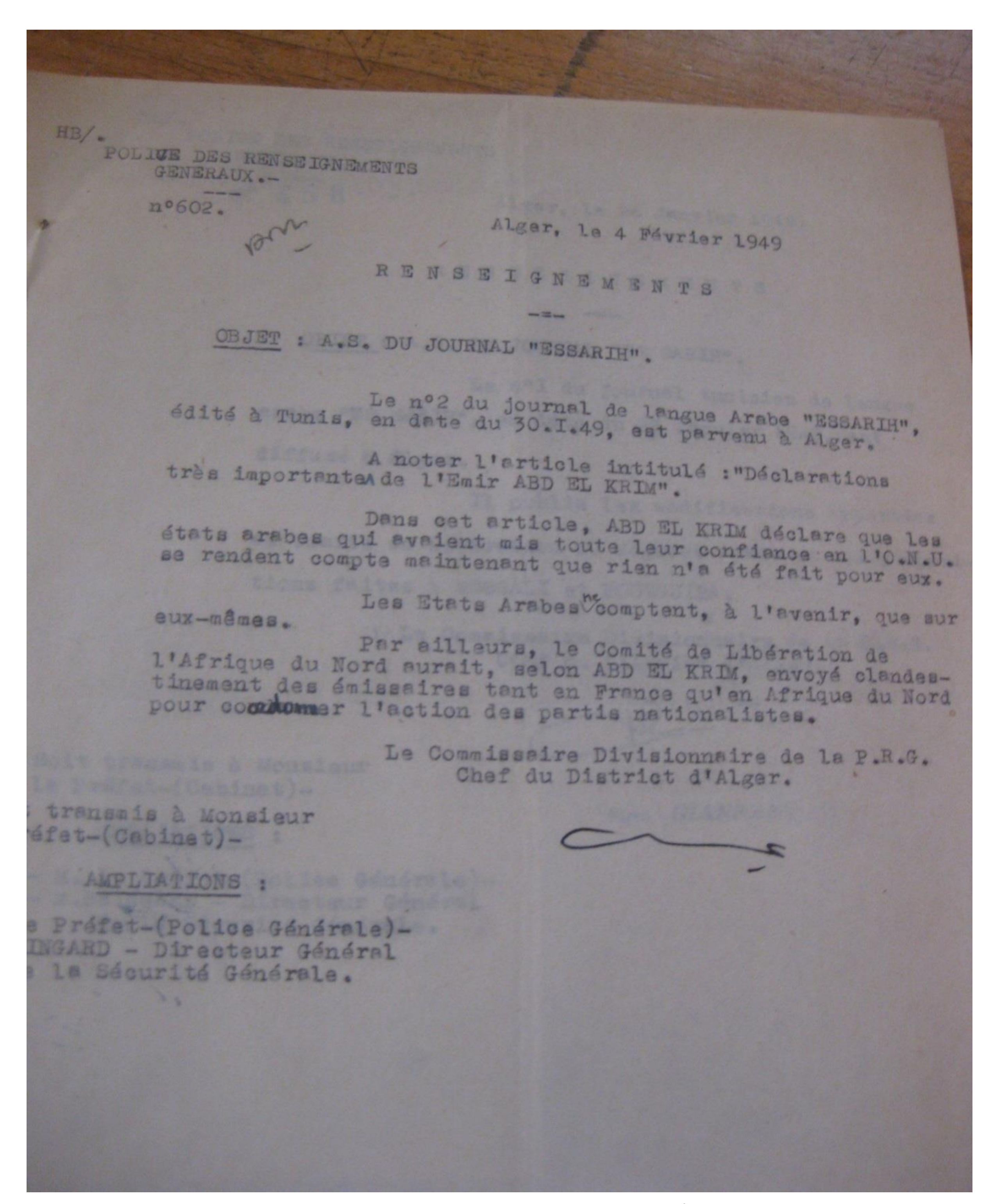
effectuée le 22 Avril 1948 chez le Nommé FERGANI Mohamed ben Taieb, âgé de 57 ans, 151, étal Place de Chartres, dt 13, rue des Frères Racim à ALGER, par M. le Commissaire de Police du 3° Arrondissement.

Les journaux saisis seront déposés à votre Préfecture dans les meilleurs délais.

LAPERRIERE Louis, Commissaire Divisionnaire,
Commissaire Central de la Circonscription
de Police d'ALGER.

المصدر : ***A.O.M ,CARTON 4 I / 181***

الملحق رقم04 : وثيقة مؤرخة في 04 فيفري 1949، تبرز تنبيه السلطات الفرنسية بالجزائر إلى وجود مقال مهم بالعدد الثاني من جريدة " الصريح " التونسية يضر بالمصالح الاستعمارية .



HB/.
POLICE DES RENSEIGNEMENTS
GENERAUX.-
---
n°602.

Alger, le 4 Février 1949

R E N S E I G N E M E N T S

-=-

OBJET : A.S. DU JOURNAL "ESSARIH".

Le n°2 du journal de langue Arabe "ESSARIH", édité à Tunis, en date du 30.I.49, est parvenu à Alger.

A noter l'article intitulé :"Déclarations très importantes de l'Emir ABD EL KRIM".

Dans cet article, ABD EL KRIM déclare que les états arabes qui avaient mis toute leur confiance en l'O.N.U. se rendent compte maintenant que rien n'a été fait pour eux.

Les Etats Arabes ne comptent, à l'avenir, que sur eux-mêmes.

Par ailleurs, le Comité de Libération de l'Afrique du Nord aurait, selon ABD EL KRIM, envoyé clandestinement des émissaires tant en France qu'en Afrique du Nord pour coordonner l'action des partis nationalistes.

Le Commissaire Divisionnaire de la P.R.G.
Chef du District d'Alger.

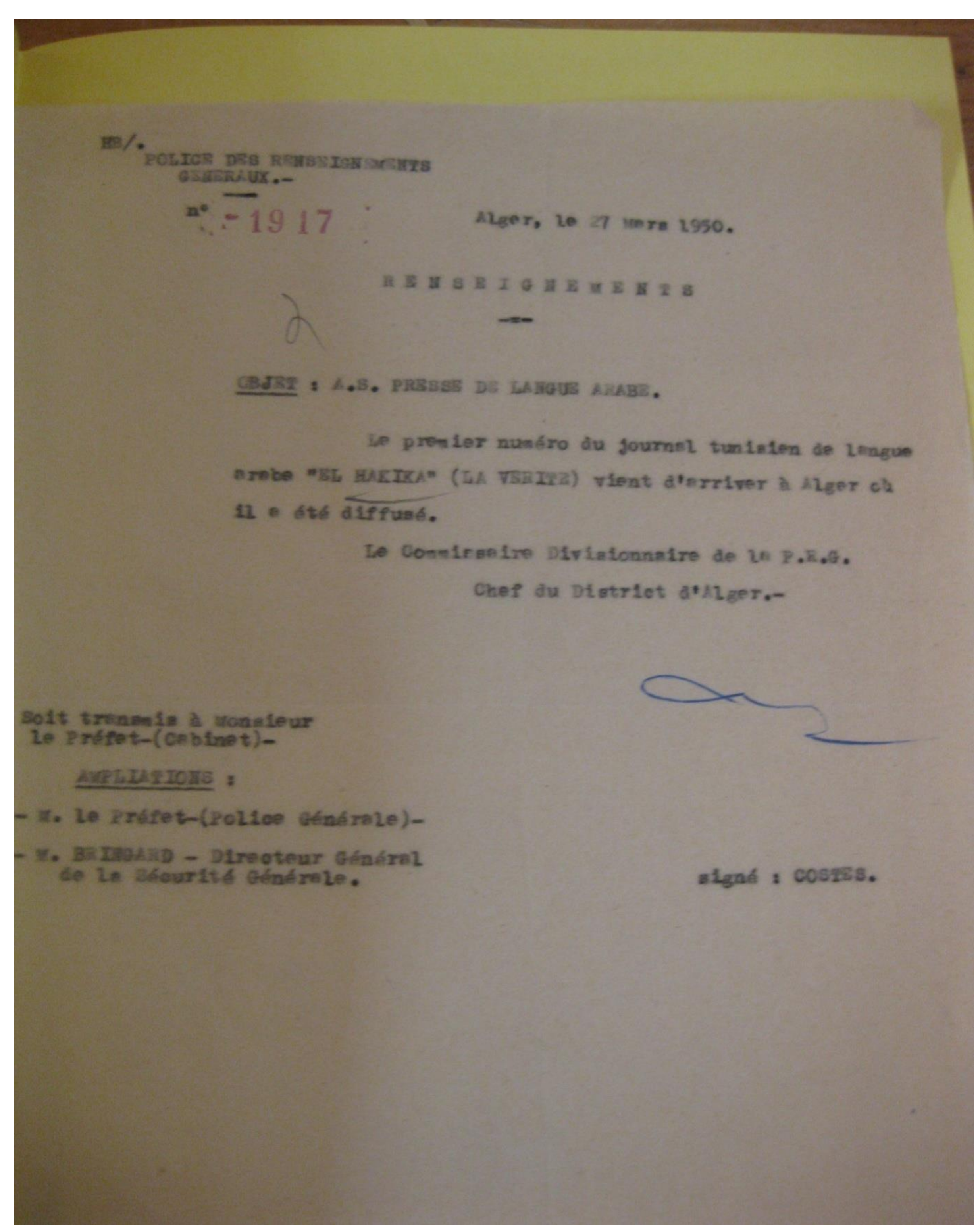
...transmis à Monsieur
...réfet-(Cabinet)-

AMPLIATIONS :

...e Préfet-(Police Générale)-
...INGARD - Directeur Général
... la Sécurité Générale.

المصدر : A.O.M ,CARTON 4 I / 181

الملحق رقم 05 : وثيقة مؤرخة في27 مارس 1950، تبرز مراقبة السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر لجريدة " الحقيقة " التونسية .



HB/.
POLICE DES RENSEIGNEMENTS
GENERAUX.-

n° -1917

Alger, le 27 Mars 1950.

RENSEIGNEMENTS

OBJET : A.S. PRESSE DE LANGUE ARABE.

Le premier numéro du journal tunisien de langue arabe "EL HAKIKA" (LA VERITE) vient d'arriver à Alger où il a été diffusé.

Le Commissaire Divisionnaire de la P.R.G.
Chef du District d'Alger.-

Soit transmis à Monsieur
le Préfet-(Cabinet)-

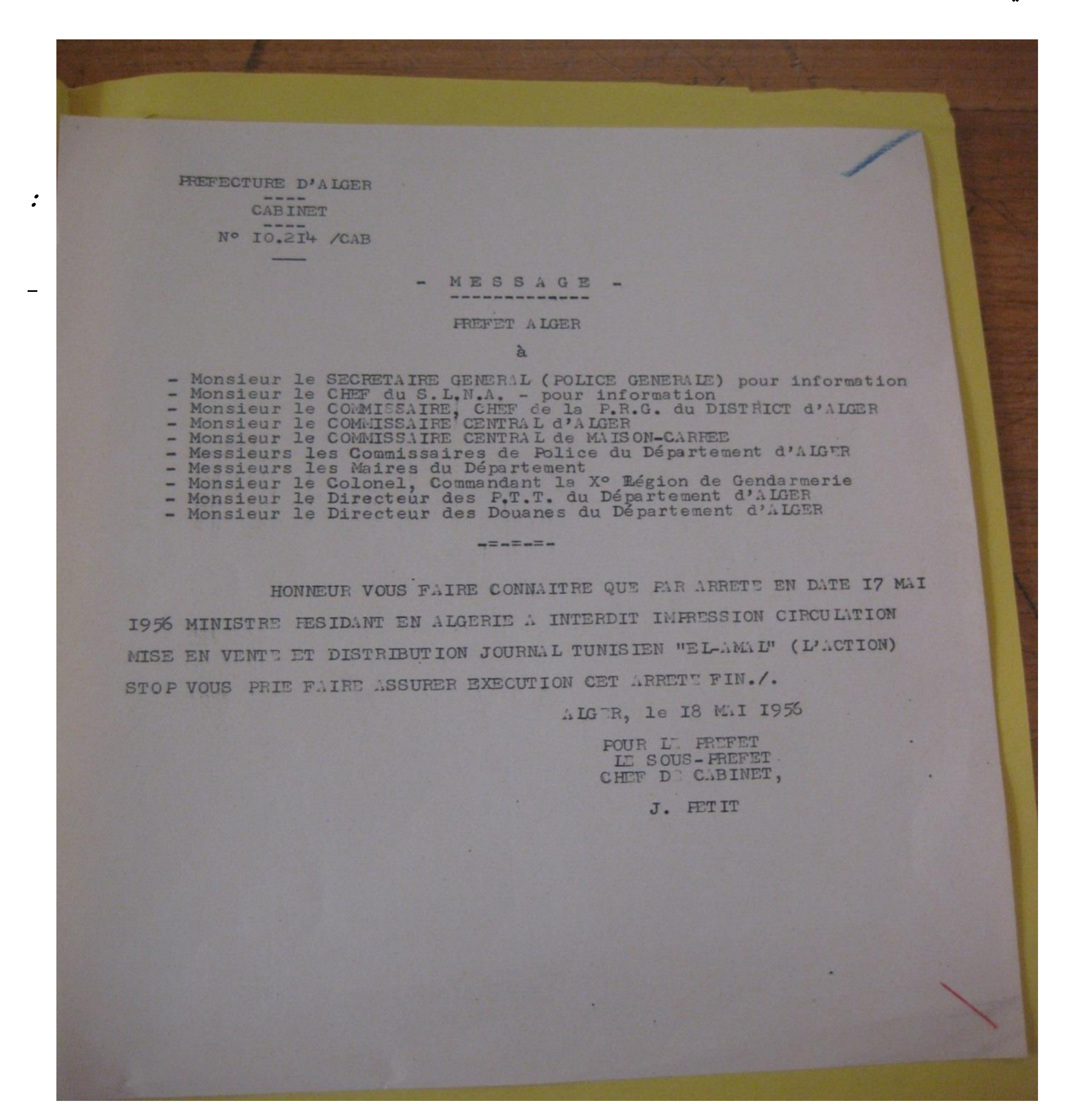
AMPLIATIONS :

- M. le Préfet-(Police Générale)-
- M. BRINGARD - Directeur Général de la Sécurité Générale.

signé : COSTES.

المصدر : ***A.O.M ,CARTON 4 I / 181***

الملحق رقم 06 : رسالة من الوالي العام بالجزائر، موجهة الى مختلف المصالح الأمنية بمقاطعة الجزائر مؤرخة في 18 ماي 1956 ، تتضمن منع صحيفة "العمل" التونسية من التداول والبيع في الجزائر.



PREFECTURE D'ALGER

CABINET

N° IO.2I4 /CAB

- MESSAGE -

PREFET ALGER

à

- Monsieur le SECRETAIRE GENERAL (POLICE GENERALE) pour information
- Monsieur le CHEF du S.L.N.A. - pour information
- Monsieur le COMMISSAIRE, CHEF de la P.R.G. du DISTRICT d'ALGER
- Monsieur le COMMISSAIRE CENTRAL d'ALGER
- Monsieur le COMMISSAIRE CENTRAL de MAISON-CARREE
- Messieurs les Commissaires de Police du Département d'ALGER
- Messieurs les Maires du Département
- Monsieur le Colonel, Commandant la X° Région de Gendarmerie
- Monsieur le Directeur des P.T.T. du Département d'ALGER
- Monsieur le Directeur des Douanes du Département d'ALGER

-=-=-=-

HONNEUR VOUS FAIRE CONNAITRE QUE PAR ARRETE EN DATE I7 MAI I956 MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE A INTERDIT IMPRESSION CIRCULATION MISE EN VENTE ET DISTRIBUTION JOURNAL TUNISIEN "EL-AMAL" (L'ACTION) STOP VOUS PRIE FAIRE ASSURER EXECUTION CET ARRETE FIN./.

ALGER, le I8 MAI I956

POUR LE PREFET
LE SOUS-PREFET
CHEF DE CABINET,

J. PETIT

المصدر : ***A.O.M ,CARTON 4 I / 181***

الملحق رقم 07 : صورة لشكل الصفحة الأولى من جريدة العمل .



العمل

الشعب الجزائري ينتخب اليوم أعضاء الجمعية الوطنية

بن بلة يقول في اختتام الحملة الانتخابية: الوحدة شرط لبناء جزائر حرة

الجمعية العامة تشرع اليوم في بحث القضايا العالمية

• ظفر الله خان يدعو الى تحاشي المنافسات العامة لكبريات المشاكل

السيد عبد المجيد شاكر يزور بلغاريا

اغتيال 150 شخصا في وهران استحوذوا على مساكن وحانات

السيد محمد بدرة يتحادث مع السيد خالد العظم

مدير مكتب أوروبا لمنظمة الطفولة الأممية يحل بتونس غدا

استعدادات لانضمام الجزائر للامم المتحدة

محادثة طويلة في جو ودي بين محمد خيضر وسليم بن غازي

وفاة امام اليمن

تشومبي يحيك مناورات جديدة

لاحباط المساعي الرامية الى توحيد الكنغو

رسالة العمل

يوم الجزائر

هل اختطفت اسرائيل عالمين المانيين لمشاركتهما في صنع صواريخ مصر

الحكم على 79 متآمرا بالاعدام في لبنان

البلاغ الختامي لندوة رؤساء الكومنولث يعلن:

تخوف الدول الاعضاء من نتائج

انضمام بريطانيا للسوق المشتركة

عقوبات مشددة للعملة الفلاحيين المتقاعسين بالاتحاد السوفياتي

مع الأيام

المصدر : العمل ، العدد 2075 ،(20 سبتمبر 1962)

الملحق رقم 08 : الصفحة الأولى من العدد الذي أصدرته صحيفة العمل يوم 01 نوفمبر 1956، والذي خصصته للاحتفاء بالذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية، وهو يبرز مدى اهتمام هذه الصحيفة بالثورة التحريرية، التي كانت احداثها ووقائعها تكتب بالبند العريض في الصفحة الأولى من ذات الصحيفة .



تونس المستقلة تحيي ذكرى ثورة الجزائر الشقيقة المجاهدة

الرئيس الجليل يوصي بالرصانة وتحاشي المظاهرات والاصطدامات حتى يكون لاضراب اليوم مفعوله الحقيقي

غارة جوية فرنسية بريطانية عنيفة على القاهرة والاسكندرية وغيرهما

سير العمليات العسكرية العدوانية بالاراضي المصرية

العمل

خطاب الرئيس الجليل

الرئيس ايزنهاور يقول للشعب الامريكي

ان امريكا لن تشارك

في الحرب ضد مصر ويؤمل عقد دورة عاجلة للامم المتحدة لفض المشكل

حي على العمل

موجة عارمة من الاستنكار

للاعتداء الاجنبي على مصر

نشاط سياسي وديبلوماسي كبير

الجمعية العمومية للامم المتحدة تجتمع اليوم

بقرار من مجلس الامن للنظر في الحالة بالشرق الاوسط

صورة بطل الثورة الجزائرية احمد بن بلة تقدمها اليك "العمل" فاطلبها من البائع مع هذا العدد

المصدر : <u>العمل</u> ، العدد 317 ،(01 نوفمبر 1956) .

<u>الملحق رقم 09</u> : مقال نشرته العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 29 أفريل 1959، أعلنت فيه عن تضامنها الكبير وتأييدها المطلق للشعب الجزاري، في قضيته التي اعتبرتها قضية شعوب المغرب العربي .

ان الجزائر الشقيقة التى مهما ذكرت الا واهتزت لها القلوب وحنت لذكرها العباد . ان اسم الجزائر منقوش فى قلب كل عربى ومسلم . مهما ذكرت الا وذكر معها مجد الاسلام الخالد وشرف العروبة التليد . ان الجزائر التى هى بحق قطعة من جسد العروبة والاسلام تتجه اليوم نحوها الانظار كما اتجهت نحوها فى القديم لان عز الاسلام ومجد العرب لن يعود الا باعادة الجزائر حرة مستقلة ان الجزائر التى أخذت القوات الاستعمارية الغاشمة فى الاعتداء على ابنائها بأساليب لا تتفق مع روح العصر الحديث خالية من روح الكرامة ولا تتمشى ايضا مع ابسط القواعد الانسانية فهذا التقتيل وهذا التشريد وهذا التعذيب وهذه الناس تساق الى المجازر زرافات ووحدانا وهذا الكاتب العبقرى يجندل بالرصاص مع اخيه التاجر والفلاح . من العار على الشباب الفرنسى الذى ينسب الى امة لها مجدها وتاريخها وحضارتها ومدنيتها من العار على الشباب الفرنسى ان يسكت عما هو واقع فى الجزائر اليوم وان سكتوا عنه فان سكوتهم سيتسبب فى القطيعة والجفاء بين امتهم والامم العربية والاسلامية التى سوف لا تبقى مكتوفة الايدى امام ما هو واقع بالجزائر . ان الجزائر عزيزة علينا يا قوم وهى قطعة من لحمنا وجزء من دمنا . ونحن نعتقد ان استقلال تونس والمغرب ان لم يتبع باستقلال الجزائر ما هو الا صورة خيالية فى اعتقاد المشرفين على الخطوط الفرنسية . نعم ان استقلال الشمال الافريقى استقلالا حقيقيا يتوقف على استقلال الجزائر ولقد سبق للشعب الجزائرى ان قال كلمته يوم بعث بصرخته فى الفضاء داوية بعد ما كتبها بدماء ابنائه بعث برسالته الخالدة يوم هاجمه الاستعمار ، بعث بها الى الممالك الاسلامية والعربية حررها قائد الثورة الشهير الامير عبد القادر ونص فيها نصا صريحا على ان سقوط الجزائر سيتسبب فى سقوط العالم الاسلامى البلد تلو الاخر ولا يمكن له ان يعود حرا مستقلا . هذا ما قاله الامير عبد القادر قبل سقوط الجزائر بقليل وقد سقطت الجزائر وبسقوطها تمزقت الدولة الاسلامية ووقع احتلالها دولة بعد دولة وما ذكره هذا القائد الشهير من انه لن يعود استقلال العالم الاسلامى الا باستقلال الجزائر هو عين ما صرح به المجاهد الاكبر وجلالة سلطان المغرب ورجالات العروبة والاسلام . هذا هو ايماننا وتلك هى عقيدتنا وذلك حنين كل مسلم الى شقيقتنا .

المصدر : <u>العمل</u> ، العدد 126 ،(29 أفريل 1956).

الملحق رقم 10 **:** مقال بعنوان " **ثلاثون انفجارا بدأت بها الثورة الجزائرية المظفرة** " نشرته جريدة العمل في عددها الصادر يوم 19 مارس 1962 ، تعرضت فيه إلى مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها الجزائر عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954.



نفسها ، التي تفخر بانها

ثلاثون انفجارا... بدأت بها الثورة الجزائرية المظفرة !

• ربع ساعة لاكوست يدوم 52992 ساعة !

القضية الجزائرية مثال صادق لايمان الشعوب المقهورة ، بالحق والعدالة . ومأساة الجزائر صورة متجددة لعنت الاستعمار .

فهل تقف الدول الاستعمارية على هذه الحقيقة الساطعة ؟ وهل تدرك ان ارادة الشعوب فوق مشيئة الطغاة العاودين ؟

فهذى الجزائر الشقيقة اليوم تتهيا لاحتلال مكانتها بين الامم المستقلة بعد كفاح مرير بطولى تدرج به الشعب الجزائرى الباسل اطوارا رائعة خالدة ، من طور الفكرة الى المناوشة الى التلاحم الى الاشتباك الى المعركة ... الى التفاوض فالى النصر المبين !

لم تكن حكومة فرنسا لتشعر فى سنة 1954 ان الشعب الجزائرى قادر - بعد مجزرة سطيف (1945) التى كان بطلها الجنرال غاربأى والتى قتل فيها حوالى 45000 جزائرى - على القيام فى وجه سلطات الطغيان .

وكانت التقارير التى ترد من الجزائر على باريس تشير الى ان الحالة على غاية من الهدوء هناك ، كما كان الحال ليلة اندلاع الثورة المباركة بتونس ، حيث وجه المقيم العام انذاك تقريرا اكد فيه ان الحالة هادئة بكامل التراب التونسى وما لبث ان انطلقت الشرارة المتقدة بانهزام قوى الاستعمار وبانتصار قوى العدالة والايمان .

وفى الجزائر تجسمت فكرة الثورة فى وجه النظام الاستعمارى فى ثلة من الشباب كانوا منضوين تحت لواء اللجنة الثورية للعمل والاتحاد وهم مصطفى بالعيد والعربى بن مهيدى ومراد ديدوش وقد استشهدوا فى ساحة الشرف ، واحمد بن بلة وحسين آيت احمد ومحمد بوضياف ورابح بيطاط وهم الوزراء الذين اعتقلوا بفرنسا ، وكريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الداخلية بها .

وذات يوم وهو يوم 10 اكتوبر 1954 ، تسرب ستة شبان ممن حكمت عليهم فرنسا بالاعدام او بالسجن ، تسربوا تحت ستار الخفاء الى بيت فى قلب العاصمة الجزائرية حيث عقدوا اجتماعا لبحث برنامج تنفيذ خطة اندلاع الثورة .

وهؤلاء الشبان هم :

كريم بلقاسم - رابح بيطاط - محمد بوضياف - مصطفى باعيد - العربى بن مهيدى - مراد ديدوش

وفى ذلك البيت تقرر القيام بالثورة المباركة فى غرة نوفمبر 1954 ووزعت الاعمال واهمها تفجير 30 قنبلة فى مختلف انحاء الجزائرى فى وقت واحد .

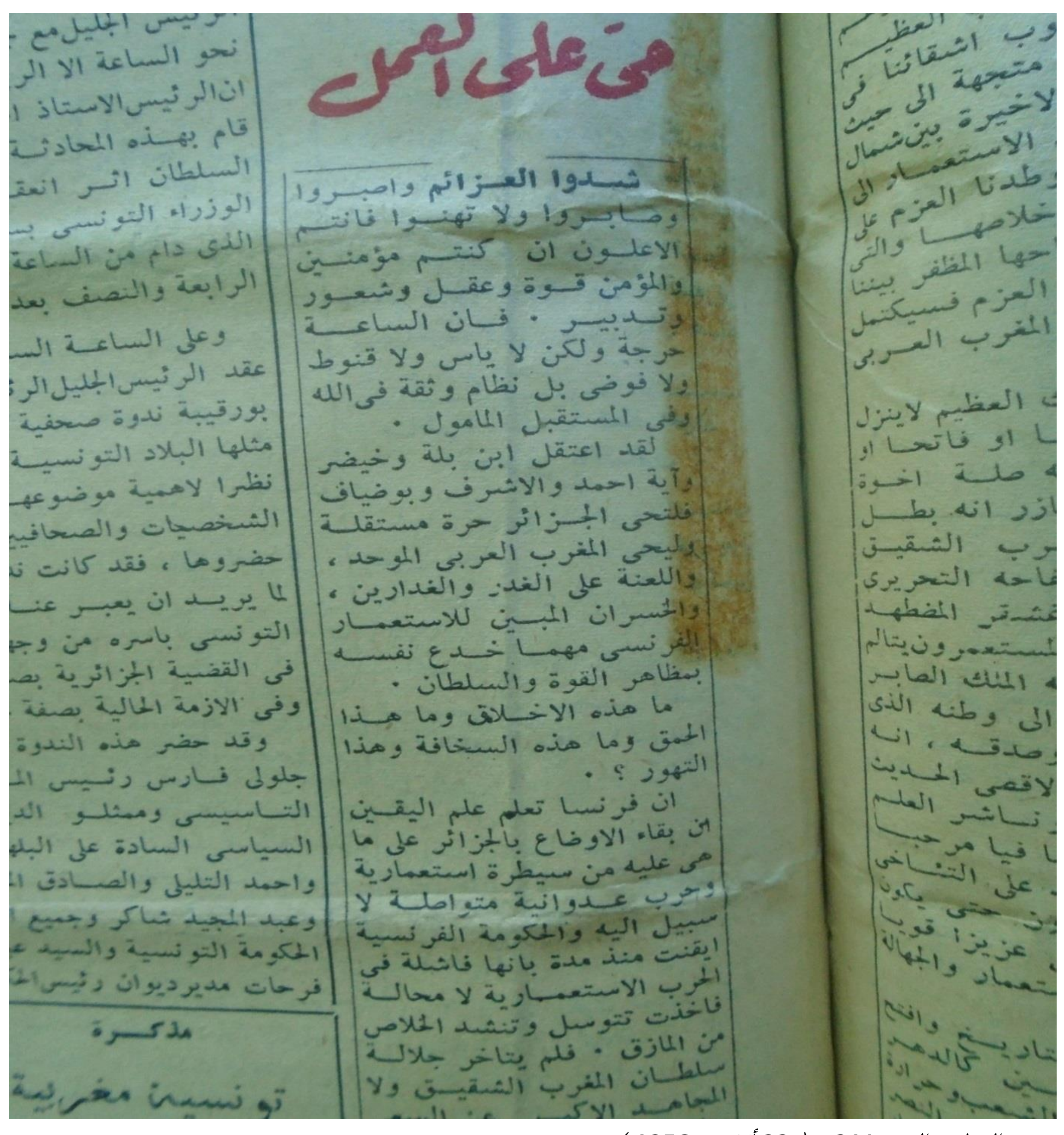
وتقرر ايفاد محمد بوضياف الى القاهرة لاحاطة اعضاء اللجنة العليا بامر الاجتماع .

وفى يوم غرة نوفمبر 1954 فى الساعة - صفر - ذعر الوالى العام على الجزائر والسلط هناك واستفاقوا من غيبوبة نومهم الهادىء على دوى الانفجارات ، فلم يفقهوا امرهم

وبوغتوا بالحقيقة التى طالما تجاهلوها وبدات خطة التعسف والقمع ، وخرافة الفلاقة ، حتى جاء لاكوست و « ربع ساعته » الذى اعلن عنه فى 2 جوان 1956 والذى استغرق فى الحقيقة 52992 ساعة ، وهو اشبه شىء بيوم القيامة ، ثم كان سوستال ، ثم حشد القوات وجنود المظلات وفى زمرتهم سالان وماسو وتفاقم القمع والتقتيل الجماعى والاعدام ولم يكن ذلك الا ليزيد الشعب الجزائرى ايمانا بقضيته وبحقه فى الحياة الكريمة فادرك انه لا بد من انتزاع هذا الحق بايدى ابنائه المكافحين وابطاله الميامين .. وقد كان له ذلك !

المصدر : <u>العمل</u> ، عدد خاص ،(19 مارس 1962)

الملحق رقم 11 : مقال نشرته الجريدة موضوع الدراسة في افتتاحية عددها الصادر يوم 23 أكتوبر 1956 عبرت فيه عن تضامنها المطلق مع الجزائريين إثر حادثة اختطاف زعماء الثورة، كما دعتهم إلى ضرورة التحلي بالصبر والإيمان، والتمسك بالجهاد، وعدم السماح لليأس والقنوط بالتغلغل إلى نفوسهم، كون أن ما أقدمت عليه السلطات الفرنسية– حسب رأيها – لا يزيد عن مجرد محاولة فاشلة يائسة للقضاء على الثورة .



حي على العمل

شدوا العزائم واصبروا وصابروا ولا تهنوا فانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين والمؤمن قوة وعقل وشعور وتدبير . فان الساعة حرجة ولكن لا ياس ولا قنوط ولا فوضى بل نظام وثقة فى الله وفى المستقبل المامول .

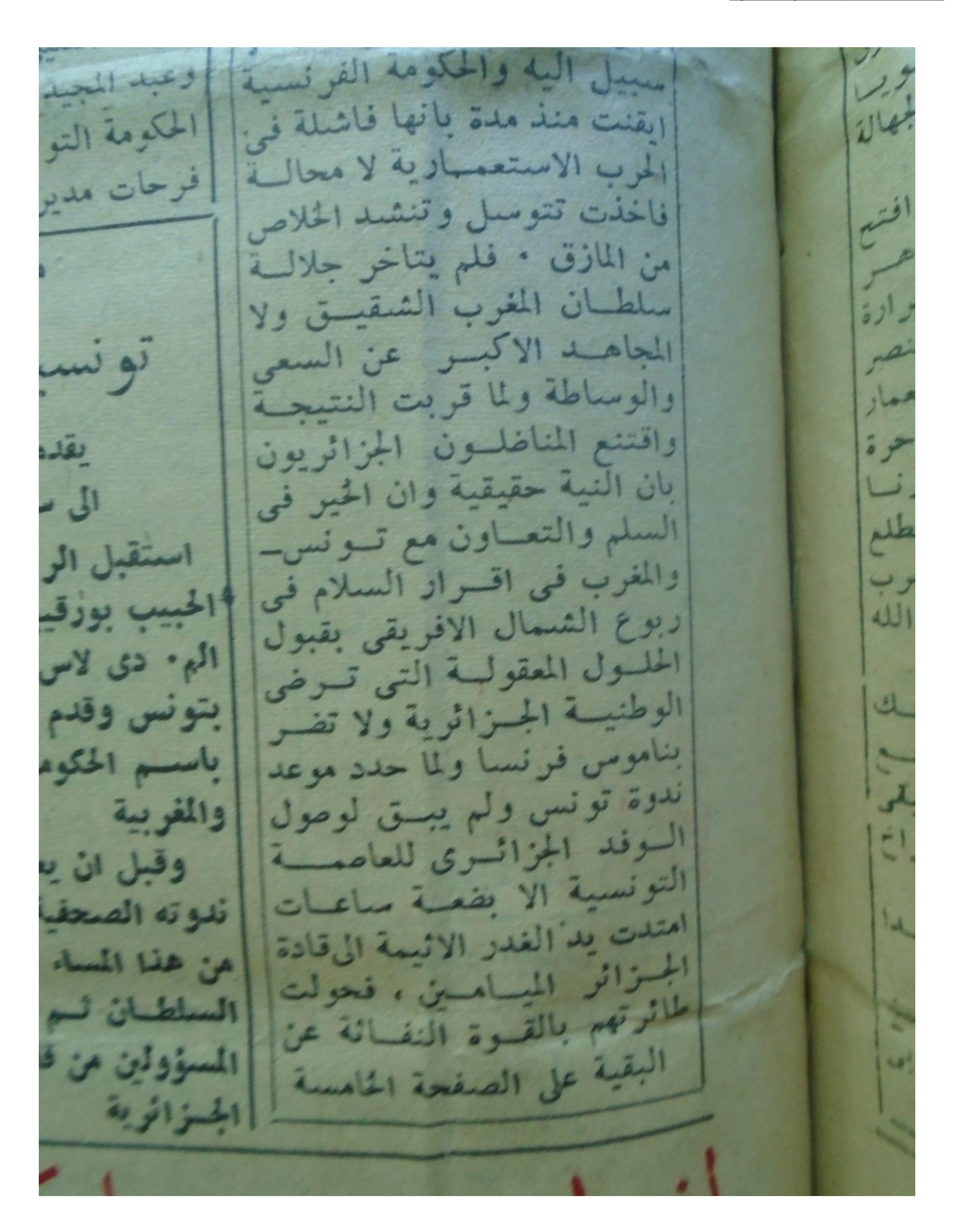
لقد اعتقل ابن بلة وخيضر وآية احمد والاشرف وبوضياف فلتحى الجزائر حرة مستقلة وليحى المغرب العربى الموحد ، واللعنة على الغدر والغدارين ، والخسران المبين للاستعمار الفرنسى مهما خدع نفسه بمظاهر القوة والسلطان .

ما هذه الاخلاق وما هذا الحمق وما هذه السخافة وهذا التهور ؟ .

ان فرنسا تعلم علم اليقين ان بقاء الاوضاع بالجزائر على ما هى عليه من سيطرة استعمارية وحرب عدوانية متواصلة لا سبيل اليه والحكومة الفرنسية ايقنت منذ مدة بانها فاشلة فى الحرب الاستعمارية لا محالة فاخذت تتوسل وتنشد الخلاص من المازق . فلم يتاخر جلالة سلطان المغرب الشقيق ولا المجاهد الاكبر ...

المصدر : العمل ، العدد 311 ، (23 أكتوبر 1956).

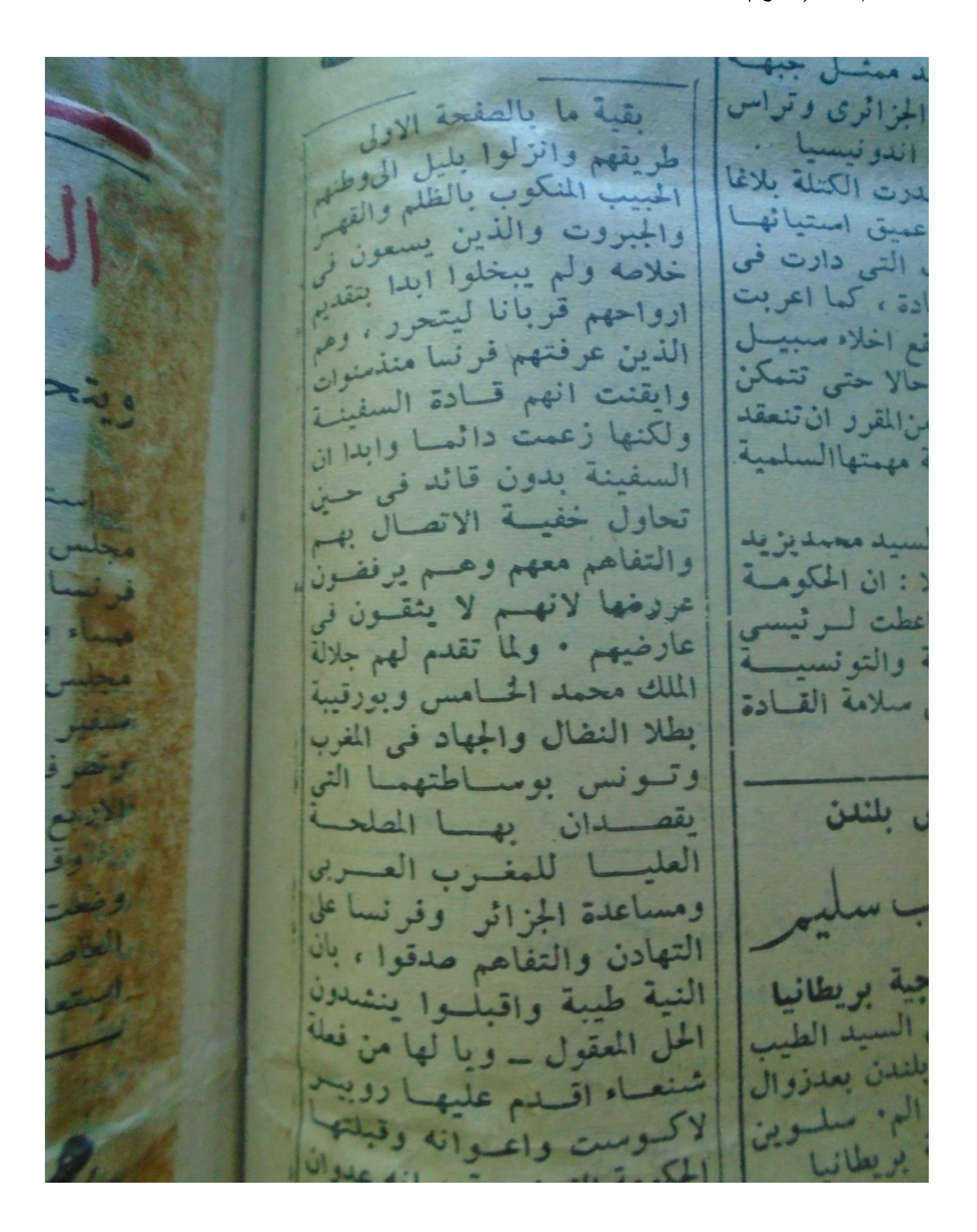
<u>الملحق رقم 11 (تابع)</u> :



سبيل اليه والحكومة الفرنسية
ايقنت منذ مدة بانها فاشلة فى
الحرب الاستعمارية لا محالة
فاخذت تتوسل وتنشد الخلاص
من المازق • فلم يتاخر جلالة
سلطان المغرب الشقيق ولا
المجاهد الاكبر عن السعي
والوساطة ولما قربت النتيجة
واقتنع المناضلون الجزائريون
بان النية حقيقية وان الخير فى
السلم والتعاون مع تونس -
والمغرب فى اقرار السلام فى
ربوع الشمال الافريقى بقبول
الحلول المعقولة التى ترضى
الوطنية الجزائرية ولا تضر
بناموس فرنسا ولما حدد موعد
ندوة تونس ولم يبق لوصول
الوفد الجزائرى للعاصمة
التونسية الا بضعة ساعات
امتدت يد الغدر الاثيمة الى قادة
الجزائر الميامين ، فحولت
طائرتهم بالقوة النفاثة عن

البقية على الصفحة الخامسة

<u>الملحق رقم 11 (تابع)</u>



بقية ما بالصفحة الاولى

طريقهم وانزلوا بليل الى وطنهم الحبيب المنكوب بالظلم والقهر والجبروت والذين يسعون فى خلاصه ولم يبخلوا ابدا بتقديم ارواحهم قربانا ليتحرر ، وهم الذين عرفتهم فرنسا منذ سنوات وايقنت انهم قادة السفينة ولكنها زعمت دائما وابدا ان السفينة بدون قائد فى حين تحاول خفية الاتصال بهم والتفاهم معهم وهم يرفضون عروضها لانهم لا يثقون فى عارضيهم . ولما تقدم لهم جلالة الملك محمد الخامس وبورقيبة بطلا النضال والجهاد فى المغرب وتونس بوساطتهما التى يقصدان بها المصلحة العليا للمغرب العربى ومساعدة الجزائر وفرنسا على التهادن والتفاهم صدقوا ، بان النية طيبة واقبلوا ينشدون الحل المعقول ـ ويا لها من فعلة شنعاء اقدم عليها روبير لاكوست واعوانه وقبلتها الحكومة ... انه عدوان

...د ممثل جبهة
...الجزائرى وتراس
... اندونيسيا .
...درت الكتلة بلاغا
...عميق استيائها
... التى دارت فى
...ادة ، كما اعربت
...ع اخلاء سبيل
...حالا حتى تتمكن
...ن المقرر ان تنعقد
... مهمتها السلمية

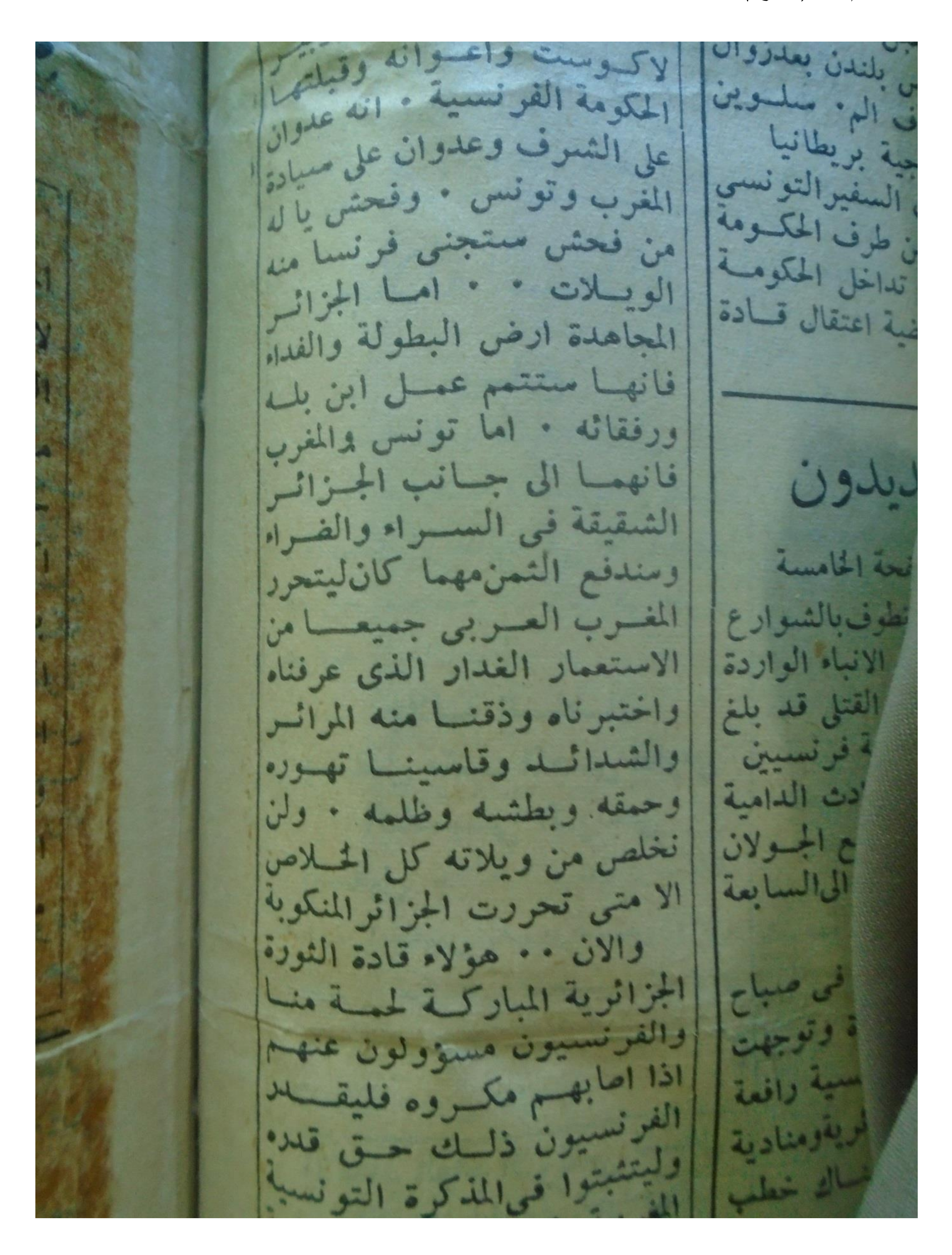
... السيد محمد بزيد
... : ان الحكومة
...عطت لرئيسي
... والتونسية
... سلامة القادة

... بلندن

... سليم

...جية بريطانيا
... السيد الطيب
... بلندن بعد زوال
... الم . سلوين
... بريطانيا

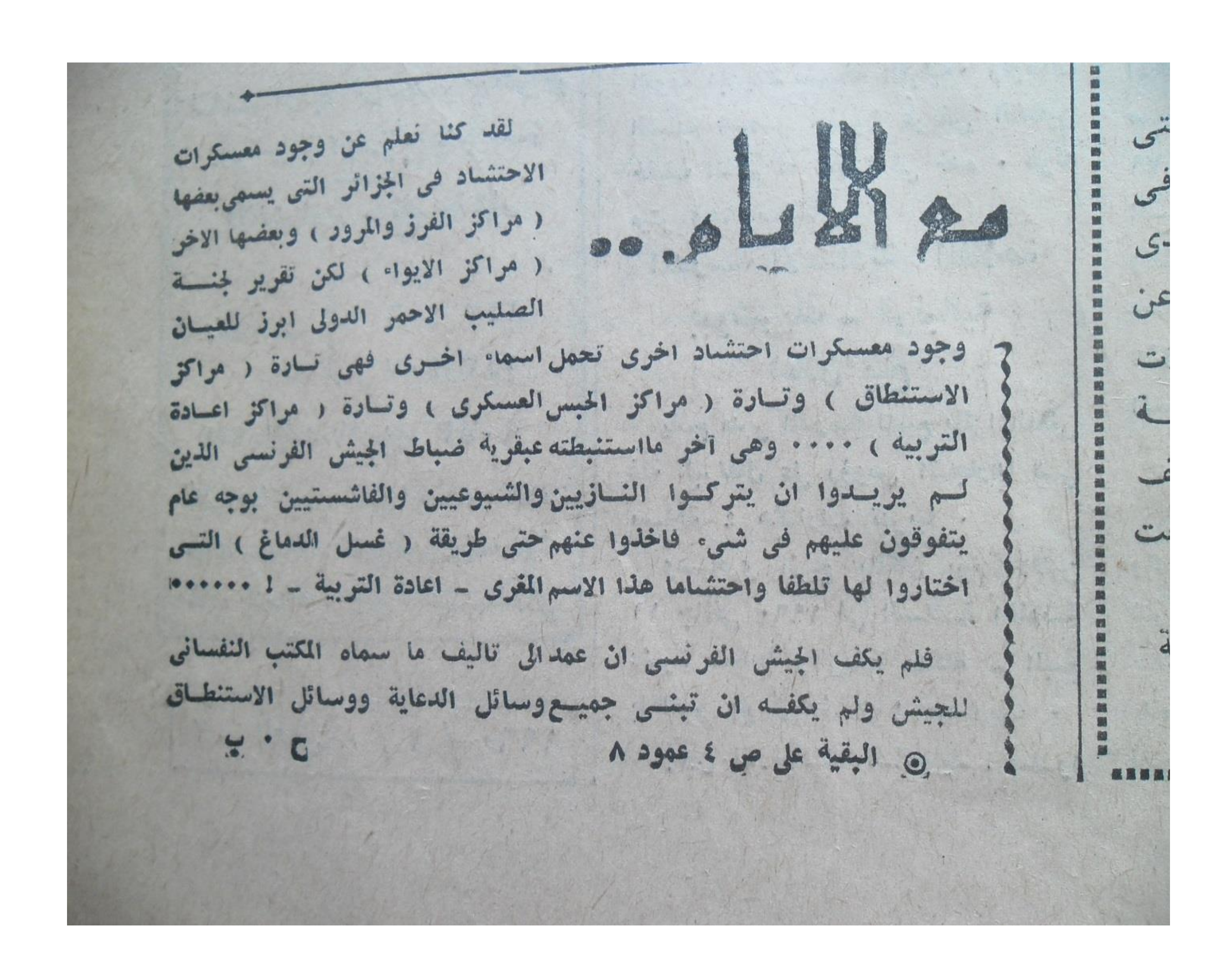
<u>الملحق رقم 11(تابع)</u>



لاكوست واعوانه وقبلتهما الحكومة الفرنسية . انه عدوان على الشرف وعدوان على سيادة المغرب وتونس . وفحش يا له من فحش ستجنى فرنسا منه الويلات .. اما الجزائر المجاهدة ارض البطولة والفداء فانها ستتمم عمل ابن بله ورفقائه . اما تونس والمغرب فانهما الى جانب الجزائر الشقيقة فى السراء والضراء وسندفع الثمن مهما كان ليتحرر المغرب العربى جميعا من الاستعمار الغدار الذى عرفناه واختبرناه وذقنا منه المرائر والشدائد وقاسينا تهوره وحمقه وبطشه وظلمه . ولن نخلص من ويلاته كل الخلاص الا متى تحررت الجزائر المنكوبة

والان .. هؤلاء قادة الثورة الجزائرية المباركة لحمة منا والفرنسيون مسؤولون عنهم اذا اصابهم مكروه فليقدر الفرنسيون ذلك حق قدره وليتثبتوا فى المذكرة التونسية

الملحق رقم 12 : مقال نشرته العمل في عددها الصادر يوم 08 جانفي 1960 ضمن ركن "**مع الأيام**"، استنكرت فيه وبشدة مختلف ممارسات القمع والارهاق المسلطة – من طرف ضباط وجنود الجيش الفرنسي– على المعتقلين الجزائريين في السجون والمحتشدات .



مع الايام..

لقد كنا نعلم عن وجود معسكرات الاحتشاد فى الجزائر التى يسمى بعضها (مراكز الفرز والمرور) وبعضها الاخر (مراكز الايواء) لكن تقرير لجنة الصليب الاحمر الدولى ابرز للعيان وجود معسكرات احتشاد اخرى تحمل اسماء اخرى فهى تارة (مراكز الاستنطاق) وتارة (مراكز الحبس العسكرى) وتارة (مراكز اعادة التربيه) .... وهى آخر مااستنبطته عبقرية ضباط الجيش الفرنسى الذين لم يريدوا ان يتركوا النازيين والشيوعيين والفاشستيين بوجه عام يتفوقون عليهم فى شىء فاخذوا عنهم حتى طريقة (غسل الدماغ) التى اختاروا لها تلطفا واحتشاما هذا الاسم المغرى - اعادة التربية - ! ......

فلم يكف الجيش الفرنسى ان عمد الى تاليف ما سماه المكتب النفسانى للجيش ولم يكفه ان تبنى جميع وسائل الدعاية ووسائل الاستنطاق

البقية على ص ٤ عمود ٨

ح . ب

المصدر : ***العمل*** ***، العدد 1308 ،(08 جانفي 1960).***

الملحق رقم 12 (تابع)

... مؤتمر حزب
...ستقلال

...ات شتى يعود تاريخها
...كة التحريرية فى
... غداة انبعاث الحزب
...رى الجديد

...سيد الفرجانى بن
... بتصريح بهذه المناسبة
...عوينة قال فيه :
...حزب الحر الدستورى
...يوم دعوة حزب
...لمغربى لحضور مؤتمره
...قد بالدار البيضاء
... الوفد تحية تونس
.
... التجاوب بين
...ر كتينا الوطنيتين منذ
... عندما اعلن حزبنا
... تضامنا مع الاحزاب
... المغرب والجزائر
...ذا التضامن وضوحا
... الكفاح الاخيرة
...عد اغتيال الشهيد
...اد
... المؤتمر فى اشغاله
...غد (اى اليوم)
... اعمال المؤتمر ٣
... نجرى خلالها بعض
... المفيدة » .

مع الايام ...

التى تعلمها عن الهتليريين وعن اليابانيين وعن الصينيين فى الحرب الاخيرة وحرب الهند الصينية بل ذهب شوطا جديدا الى الامام بما اضاف لها من ابتكاراته الخاصة .

ولكنه فى الواقع لم يبتكر شيئا جديدا لان وضع الاغلال فى ارجل المعتقلين وشدهم فى مشدات من الخشب الغليظ اثناء الليل – مثلما تحدث عن ذلك تقرير الصليب الاحمر – ليس ابتكارا جديدا فقد كان معروفا فى القرون الوسطى وكان معروفا عند الصليبيين ومحاكم التفتيش فى اسبانيا . وكذلك توزيع المعتقلين الى قسم قابل للتاثر الذهنى – بفعل اساليب اعادة التربية طبعا – وقسم خطر وقسم غير قابل للتاثر بالمرة . فان هذا التوزيع ايضا عرفناه عند السجانين القدامى الذين كانوا يرمون بعض السجناء للوحوش وبعضهم الاخر يعطونه سلاحا للدفاع عن نفسه وبعضهم يقطعونه اربا اربا .

ولعل فرنسا لم تعد فى تقدمها الفنى فى هذا المضمار بعيدة عن ذلك التقطيع فان التقرير يذكر وجود شىء يسميه العسكريون « الاستغلال فى العمليات » وينفذونه على بعض المعتقلين الذين يخرجونهم من المعتقل ثم لا يعودون .

لقد كانت معسكرات الاعتقال النازية مثار سخط العالم لان المعتقلين يستخدمون فى اشغال شاقة ولكنها تبدو الان لطيفة بالمقارنة مع معسكرات فرنسا .

ح . ب

ايزنهاور يوجه نداء الى البلاد المتصنعة

• تبتدىء اذاعة الصباح ...
السادسة الى العاشرة صباحا
• تبتدىء اذاعة الزوال
الزوال وتستمر الى الس...
والعشرين ليلا .

مختارات
• سائح فى الخيال
• مسرح الاذاعة
• كيف ترى النها...

يوم الجمعة ٨ جا...
٠٠ر٦ نشرة الا...
الصحف التونسية ١٥ر...
الكريم ٥٠ر٦ حديث الص...
البرنامج ٤٧ر٦ موسيق...
الاخبار والبلاغات المحلية...
٠٠ر٨ موجز الانباء ٥...
والشارع ٣٠ر٨ اغنية لك...
قافلة تسير ٣٠ر٩ مدا...
انتهاء الاذاعة
اذاعة الزوال والمس...
٠٠ر١٢ نشرة با...
للسيد عبد ال...
١٥ر١٢ فى رياض ال...
التعارف ٠٠ر١٣ نش...
سائح فى الخيال ٤٠...
٠٠ر١٤ موجز الانبا...
الاغانى القديمة ...
النهاية ٣٠ر١٤ م...
الفلاحية ٤٥ر١٤ ...
اعادة البيان الاسب...
من المغرب الكبير
١٥ر١٦ خطبة الجمع...
٤٥ر١٦ مدائح و...
البرنامج . موجز

<u>الملحق رقم 13 :</u> مقال نشرته العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 06 جانفي 1960 ، دعت من خلاله الرأي العام العالمي إلى ضرورة فضح الجرائم المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري الأعزل، والتشهير بمختلف أعمال التنكيل والتعذيب والانتهاكات الممارسة ضده .



الفضيحة الوسيلة الوحيدة

اننا لا نوافق هيئة الصليب الاحمر الدولى على اندهاشها لنشر فحوى تقريرها عن احوال السجون والمحتشدات فى الجزائر، فضلا عن حرصها على الكتمان .

فهذه الاعمال الجهنمية التى يقوم بها الجند الفرنسى ازاء الاسرى والموقوفين ومجرد المشبوه فى امرهم يجب ان تفضح ، حتى يلحق اصحابها والمشرفون عليهم والراضون عنهم ما يستحقونه من العار ، وحتى يعرف كل انسان ان القمع والتعذيب والارهاق سياسة فرنسا فى الجزائر ، وانه ليس لها سياسة اخرى فى الواقع : لا برنامج قسنطينة للتنمية الاقتصادية، ولا تمكين الشعب الجزائرى من مباشرة حقه فى تقرير المصير .

وليس ثمة وسيلة اخرى يؤمل منها القضاء على هذا الجحيم والضرب على ايدى الزبانية سوى الفضح والتشهير . وليست المسالة تخفيف وطاة ، ولا تطوير العذاب الى ما فيه «انسانية» - حسب تعبير مسيو دوبرى فى بلاغه اول امس . فذاك امر لا سبيل الى انتظاره من جيش يصرح احد قواده بان « محاربة الارهاب تجعل من الضرورى اللجوء الى اساليب

تدلي بها لجنة ... الأحمر الدولى فى ...

نشرت صحيفة (لوموند)الفرنسية فى عدد اول ...
عن الصليب الاحمر الدولى تجولت فى محتشدات ...
الماضيين ، وهذا التقرير الذى نشرته هو خلاصة ...
وقد اثار نشر الوثيقة دهشة المنظمة الدولية فى ...
واكدت ان هذا الحادث على غاية من الخطورة .
وفيما يلى اهم النقاط الواردة فى التقرير النهائى :

فى افتتاحية هامة لجريدة (المجاهد)

الثورة الجزائرية واستقلال اتحاد مالى

خصصت الزميلة « المجاهد » الغراء الصادرة امس مقالها ...
على نتائج الدورة الاخيرة للمجلس التنفيذى للمجموعة (الفرنسية ...
بمدينة سان لويس فى السنيغال والتى اعترفت فرنسا اثناءها ...
فى (السيادة الدولية ...

وقد قارنت « ال...
ومالى وكتبت تقول ...
بالجزائر تختلف اختلا...
اى قطر آخر من « ...
الاساسى يتمثل فى ...
بالجزائر اكثر من ...
الاخرى .

◉ البقية على ...

اللجنة الدولية للصليب الاحمر تاسف لنشر التقرير

جنيف (ى.ب) كذب امس ناطق بلسان اللجنة الدولية للصليب الاحمر الاخبار القائلة بان رئيس اللجنة - مسيو بواسيي - يعتزم السفر الى باريس قصد التحادث مع الجنرال دى غول حول

◉ البقية على ص ٣ عمود ١

أحكام بالاشغال ...

إفريقي...

اوزمبوره
اوزمبوره - ...

همرشولد يحل بعاصمة الكنغو البلجيكى

ليوبولدفيل (ى - ب)وصل مستر داغ همرشولد - الامين ...

المصدر: <u>العمل</u>، العدد 1306 ، (06 جانفي 1960).

الملحق رقم 14 : مقال نشرته جريدة العمل في عددها الصادر يوم 08 نوفمبر 1960، أدانت فيه موقف الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية الجزائرية، وعبرت عن رفضها لمختلف أشكال الدعم و المساندة التي يقدمها لفرنسا في حربها ضد الجزائر.



اذا صح ما صرحت بـه الدوائـر الديبلوماسية الباريسية الغربية من ان قوات الحلف الاطلسى ستتدخـل بصفة مباشرة فى حرب الجزائر ، الى جانب فرنسا ، فى حالة ما اذا قدم الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية مساعدات عسكرية الى جبهة التحرير الجزائرية - قلنا ، اذا صح ذلـك فان هذا الموقف ينبئ بفقدان وعـى لدى الغرب يكاد يكون مطلقا اذ انه يقود الشعوب الافريقية - بل العالم باسره - نحو حرب عامة يقرع فيها السلاح السلاح ، واى سلاح ؟!

ان عزما مثل هذا يمحى الثقة فى قوى العالم الحر لان الحديث عنه - فضلا عن امكانية وجوده - ياتى فى ظرف سياسى دقيق جدا لا بالنسبـة للقضية الجزائـرية فحسب ، وانمـا بالنسبة للقارة الافريقية قاطبة كى تستقر على راى لا يرجـح الكفـة للغرب قط ، فعوضا عن ان تفكـر تلك الدوائر الغربية فى الوسيلـة الناجعة لانهاء الحرب وعوضا عن ان تعمل على اقامة الدليل فى هيـاة الامم المتحدة على انها تسعى للسلم ، تبث اقوالا لا تقدير لسؤولية التاريخ ولا للواجب البشرى فيها .

فهل تعتقد هذه الاوساط ان قادة الثورة الجزائرية اختاروا مساعـدة السوفيات والصيـن لمحض ميـل او نزعة لا تركيز لها ولا سبب ، انهم اختاروها لان املهم خاب فى الغـرب او كاد ولان الطائرات والاسلحة التى يسقـط بهـا المجاهـدون الجزائريون شهداء واردة من الغرب ولان الغرب يسمح بمساعداته الطائلة لفرنسا بان تواصل هـذه الحرب الابادية وبـان يؤمن ساستها فى الحل العسكرى .

ان شعوب الشمال تريد السلم فى ارضها وتنبـذ الحرب لان اهدافا اخرى تنتظرها لتقوم برسالتها كاملة فهل هناك من يسعى لطحنها فى حرب علم الله بنهايتها والساعـة ساعة سلم وتقرير مصير !

- صلاح -

المصدر : <u>العمل</u>، العدد 1569 ، (08 نوفمبر 1960)

الملحق رقم 15 : مقال نشرته "العمل" في افتتاحية عددها الصادر يوم 19 ماي 1961، رحبت فيه بلجوء الطرفين الجزائري والفرنسي إلى تغليب الحلول السلمية لايجاد حل للقضية الجزائرية وشروعهما في مفاوضات إيفيان .



رسالة العمل

الامل العظيم

تتجه انظار العالم اليوم نحو « ايفيان » تنتظر ساعة افتتاح التفاوض فى الموعد المضروب ، وستراقب تطور ذلك التفاوض بعين ساهرة ، وان طال فاستغرق الاسابيع العديدة .

وتقوم « ايفيان » ، فى نظر شعوب المغرب الكبير عامة ونظر الشعب الجزائرى خاصة ، مقام الامل الكبير الذى تحقق بعد مراحل عصيبة شاقة كاد ان يتغلب فيها الياس ولكن الياس لا يتغلب ابدا على نفوس مؤمنة بهدف سام ومقبلة على التضحية فى سبيل انبل غاية ، هى الحرية وهى الانعتاق .

ان شعوب المغرب الكبير بما فيها الشعب الجزائرى المناضل تريد ان لا يخيب هذا الامل العظيم وتتمنى ذلك بكل قواها لصالح ازدهارها ونهضة شعوبها ولصالح السلم فى ربوعها وفى العالم قاطبة .

المصدر : العمل ، العدد 1733 ،(19 ماي1961).

الملحق رقم 15 (تابع)



العالم قاطبة .

فقد تطلب موعد ايفيان من الشعب الجزائرى تضحية وصبرا واقداما ونضالا ، دام اكثر من سبع سنوات وما زال متواصلا ولقد تطلب منه كثيرا من الدم وكثيرا من الارواح ، وتطلب من المغرب الكبير كثيرا من الصبر والتضحية ايضا اذ بقيت حرية اقطاره منقوصة ما دام جزء منه يعيش حربا عوانا تعطل سيره المتكامل نحو النهوض الشامل ، وما دامت حدوده مخضبة بالدماء مغلقة بالحديد والنار وحتى بالكهرباء .

نعم ، بعد كل تلك الاحن واكثر منها حصل موعد ايفيان وهو نتيجة هامة فى حد ذاته ، ولكن هذه النتيجة الهامة لايمكن ان تكون ايجابية الا اذا عقبتها نتائج تهم السلم وتهم تقرير المصير فى الجزائر وتؤكد تلك الايجابية وتجسمها وتتدرج بها الى نهايتها الحاسمة وهى التحاق الجزائر بركب الامم الحرة ذات السيادة .

ولقد اكدرئيس الوفدالتفاوضى الجزائرى انه يقصد ايفيان وهو محمل بحسن الاستعداد ومقدم على الاضطلاع بمسؤوليته الثقيلة امام التاريخ، فعلى الجانب الفرنسى المقابل ان يكون محملا بنفس ذلك الاستعداد ، ولسوف يتحقق الامل العظيم .

(طالع الصفحة الثانية)

حكومة كوريا الجنوبية

وتذعن لمقررات قا...

سيول (عن وكالة انباء تونس - افريقيا)

تم الاعتراف بشرعية الانقلاب الحاصل فى جنوبى كوريا امس من طرف اعضا الحكومة الذين كان الانقلاب موجهاضدهم وهكذا وافق وصادق السياسيون على الاعمال التى قام بها العسكريون الذين

الملحق رقم 16 : مقال نشرته جريدة العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 17 مارس 1962 عبرت فيه عن ارتياحها واستبشارها باقتراب انتهاء مفاوضات وقف اطلاق النار بين قادة الثورة الجزائرية والمسؤوليين الفرنسيين .



رسالة العمل

ربع الساعة الاخير...

الحقيـــفي

واخيرا سينفتح الليل الداهس عن صبح السلم وتنتهي المفاوضات التي دامت عاما ، فيعلن وقف القتال الذى دام سبع سنوات واربعة اشهر ونصف شهر فطوى اجيالا ، وقضى على مؤسسات ، واسقط نظاما في فرنسا ،واحل محله نظاما آخر ، وقلب الاوضاع في مجال حيوى متسع لاقطار عديدة ،

فقد اشرفت المفاوضات على النهاية ، ولم تعد تفصلها عن خاتمتها المناقشات حول مسائل لا ينتظر استغراقها وقتا طويلا ، واصبح اعلان وقف القتال مسالة يوم او ساعات ،

وعلى الرغم من تداول الامل والتشاؤم ، والاستعداد للفرح والقعود دونه ، وتوجس الخيفة من المستقبل ، فان الامر بات هذه المرة اكيدا

فعسى ان تكون الصعوبات التى ثارت امام المتفاوضين خلال هذين الاسبوعين قد ساعدت بحسمها على حسم المشاكل المحتملة مقدما ، وان ما قد يثور امام المسؤولين في الجزائر غدا

المصدر : العمل ، العدد 1992 ، (17 مارس 1962).

الملحق رقم 16 (تابع)

امام المسؤولين فى الجزائر غدا من مشاكل وصعوبات قد وجد له الحل من الان ، فان حرب الجزائر قد بلغت بحالة الجزائر وفرنسا من التعفن ما اصبح يدعو للحيطة والتهيء اكثر مما كانت تدعو اليه اى حالة اخرى، وان طول المباحثات مع توافر الرغبة في نجاحها ،كان سبيلا طيبة لضبط جزئيات مستقبل محفوف بالمجازفات والاخطار ومهدد بالعنف وسيل الدماء من جانب الارهابيين الاستعماريين ومعرض لانتفاضات الاستعمار المحتضر الذى بث اذرعته فى هياكل دولة انهكتها الحروب وتجاوزت سرعة الاحداث والانقلابات التى مرت بها سرعة تحول بعض اهلها من مواقف بليت مع الدهر الى مواقف يحتمها التطور الطبيعى للبشر فى كل مكان على اختلاف الاجناس واللغات والالوان والعقائد .

فمشاكل الغد ، مشاكل هذه المرحلة الانتقالية التى ستبدا بعد وقف القتال والتى لا ينبغى ان يتجاوز طولها الحد الادنى الضرورى لتنظيم الاستفتاء وتوافر الملابسات الطيبة له ، ستكون بما تنطوى عليه من مجهول الاعمال التى يستعد لها الارهابيون ، امتحانا

⊙ البقية على ص 6 عمود 4

حكومة الكويت تحتج لدى الجامعة والامم المتحدة على سياسة العراق

الكويت ـ وجه الامير السالم ... وزير خارجية الكويت برقية الى ... عبد الخالق حسونة الامين العام ... العربية احتج فيها على التصر... المتكررة المعادية لاستقلال الكو... والتى فاه بها رئيس الحكومة الع... على حد قوله

ولاحظ وزير خارجية الكويت برقيته بالخصوص الفقرة ال... فى الخطاب الذى القاه اللواء عبد ...

⊙ البقية على ص 6 عمود 6

الملك سعود يدخل تحويراً على حكومته

القاهرة ـ اذاع راديو مكة ان ... سعود قد اجرى تحويرا وزاريا ... حكومته واضاف بان الملك قد ... احتفظ لنفسه بمنصب رئيس حكومة و... ابنه الامير فيصل وزيرا للخارجية ...

ويفيد راديو مكة ان الملك سعو... يكون عزل الشيخ عبد الله الطر... وزير الشؤون البترولية من منص... وعين السيد احمد زكى خلفا له

الملحق رقم 17 : مقال نشرته جريدة العمل في افتتاحية عددها الصادر يوم 19 مارس 1962 عبرت فيه عن فرحتها وابتهاجها بصدور قرار وقف اطلاق النار.



المجاهد الاكبر يقول :

انه ليوم عظيم في تاريخ المغرب الكبير

انه ليوم عظيم فى تاريخ المغرب العربى الكبير هذا الذى اعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولى مرير دام اكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائرى على قوى الظلم والطغيان ان هذا القتال الذى استماث فيه الشعب الجزائرى والذى آزره فيه اخوانه الاقربون وانصار الحرية والعدالة فى العالم ، لم نشك لحظة واحدة انه سيكلل بالنصر .

واليوم يقدم الشعب الجزائرى الشقيق على فترة دقيقة من كفاحه تحف بها المصاعب والاخطار من كل جانب ، وهى فترة بناء الدولة الجزائرية المستقلة وتشييد هياكلها وتوطيد اركانها . فلابد ان يخرج من هذا الامتحان منتصرا . ولن يتم له ذلك الا بالمحافظة على وحدة صفوفه والتمسك بكامل يقظته وليثق الشعب الجزائرى انه لن يزال منتصرا ما دام متحد الصفوف قويا على الاحداث ملتفا حول قادته وزعمائه .

ان الجمهورية التونسية لمستعدة اليوم وغدا لمؤازرته فى هذه المرحلة العصيبة كما آزرته بالامس فى كفاحه المسلح بالنفس والنفيس .

ونحن اذ نبتهج ببشرى استقلال اختنا الجزائر نعتقد ان استقلالها سيكون فاتحة لعهد تعاون بيننا جميعا فى نطاق المغرب العربى الكبير وتعاون مع جميع انصار الحرية والسلام فى العالم من أجل بناء مستقبل زاهر للجميع ومن أجل السير بشعوبنا نحو العزة والحرية والتقدم .

وفى مطلع هذا العهد الجديد الذى ينفتح فى وجه الشعوب العربية والافريقية انما تتجه افكارنا الى بقية الشعوب التى لا تزال مغلوبة على أمرها ولا تزال تكافح من اجل حريتها ولها علينا جميعا حق المناصرة والمؤازرة حتى تلتحق بركب الحرية والكرامة .

رسالة العمل

المصدر : <u>العمل</u> ، العدد 1994 ،(19 مارس 1962) .

الملحق رقم 18 : قصيدة نشرتها "العمل" في عددها الصادر يوم 19 مارس 1962، لتهنئة الشعب الجزائري بمناسبة إسترجاعه لحريته وسيادته الوطنية .



تحدو بابناء الشمال الى العمل   وبهم تسير على سبيل رشاد

تهنئة الى الجزائر المجاهدة

جزائر فى سبيل المجد سيرى   اليك اليوم تقرير المصير
بفضل كفاحك المضنى المرير   تحقق نصر مغربنا الكبير

* * *

جزائر قد نصرت اليوم نصرا   به الدنيا غدت تهتز بشرى
سيحفظها لك التاريخ ذكرى   مخلدة تدوم على الدهور

* * *

شعوب الارض يا شعب الجزائر   تزف لك التهانى والبشائر
كفاحك بات كالامثال سائر   حللت به عرى الصعب العسير

* * *

هددت معاقل الاقطاع هدا   وحققت الرجا وبلغت قصدا
سنفتح للشمال اليوم عهدا   سعيدا بالمسرة والحبور

* * *

وسوف شمالنا يعلو مقاما   شعوب الارض توليه احتراما
ويصبح الانفصال ولا انفصام   دعيم الصف فى كل الامور

* * *

السنا من بنى العرب الكرام   اباة الضيم اساد الصدام
اوائلنا مصابيح الظلام   عن الدنيا ازاحوا كل ضير

* * *

وقادتنا الكرام ذوو شماس   ابانو الحق من دون التباس
فلا حب المناصب والكراسى   ثناهم عن متابعة المسير

* * *

لنبن اليوم مغربنا المفدى   ونرفع فيه للتحرير بندا
ونرغم من تجبر واستبد   على تقدير مغربنا الكبير

قصيدة القاه الشاعر محمد الناصر صدام فى الاحتفال بالانتصار الجزائرى بالقيروان

المصدر : <u>العمل</u> ، العدد 1994 ،(19 مارس 1962) .

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

أولا :الأرشيف

– الأرشيف الفرنسي:

–أرشيف ما وراء البحار أكس آن بروفانس Archives d'outre Mer -Aix En Provence

حيث حصلنا منه على المجموعة: 181 /4I المتضمنة الوثائق التالية :

– تقرير صادر عن مصالح الشرطة الاقليمية لمقاطعة قسنطينة بتاريخ 23 ماي 1939 يبرز الرقابة الاستعمارية الفرنسية المفروضة على الصحف التونسية المتداولة في الجزائر .

– تعليمة صادرة بتاريخ 23 أفريل 1948 عن المحافظة المركزية لشرطة الجزائر مرسلة الى ديوان الوالي العام لمقاطعة الجزائر، تتضمن توقيف و مصادرة الصحف التونسية التالية: **النجاح، الارادة، الزهرة والأسبوع .**

– قرار صادر بتاريخ 26 أفريل 1948 عن المحافظة المركزية لشرطة الجزائر مرسل الى ديوان الوالي العام لمقاطعة الجزائر، يتضمن توقيف و مصادرة الصحف التونسية التالية : **الزهرة ، لسان الحق ، النجاح .**

– وثيقة مؤرخة في 04 فيفري 1949 تبرز تنبيه السلطات الفرنسية بالجزائر الى وجود مقال مهم يضر بالمصالح الاستعمارية بالعدد الثاني من جريدة " **الصريح** " التونسية .

– وثيقة مؤرخة في27 مارس 1950 تبرز مراقبة السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر لجريدة "**الحقيقة** " التونسية .

– رسالة من الوالي العام بالجزائر موجهة الى مختلف المصالح الأمنية بمقاطعة الجزائر مؤرخة في 18 ماي 1956 ، تتضمن منع صحيفة "**العمل**" التونسية من التداول والبيع والتوزيع في الجزائر .

ثانيا : المصادر

1 – تجدر الاشارة أن أعداد جريدة " **العمل** " لسان الحزب الحر الدستوري التونسي، الصادرة في الفترة الممتدة من(25 أكتوبر1955 – 05 جويلية 1962) شكلت المصدر الأساسي في إنجاز هذه الدراسة حيث اعتمدنا فيها على الأعداد التالية :

- العدد22، 18 نوفمبر1955.
- العدد 54، 25 ديسمبر1955.
- العدد73، 17 جانفي1956.
- العدد74، 18 جانفي 1956.
- العدد86، 01 فيفري1956.
- العدد 90، 05 فيفري1956.
- العدد91، 08 فيفيري1956.
- العدد 99، 17 فيفري1956
- العدد124، 16 مارس1956.
- العدد 142، 08 أفريل1956
- العدد153، 19 أفريل 1956.
- العدد154، 20 أفريل1956.
- العدد 155، 21 أفريل1956.
- العدد 156، 22 أفريل 1956.
- العدد157، 23 أفريل1956.
- العدد159، 25 أفريل1956.
- العدد168، 08 ماي 1956.
- العدد 12،172 ماي1956.
- العدد174، 16 ماي 1956.
- العدد183، 25 ماي1956.
- العدد186، 29 ماي1956.
- العدد188، 31 ماي 1956.

- العدد193 ، 06 جوان 1956.
- العدد200، 14 جوان1956.
- العدد 205، 20 جوان1956.
- العدد 218، 06 جويلية1956.
- العدد281، 19 سبتمبر 1956.
- العدد295، 05 أكتوبر 1956
- العدد 311، 24 أكتوبر 1956.
- العدد351، 09 ديسمبر 1956.
- العدد411، 17 فيفري1957
- العدد 432، 14 مارس 1957.
- العدد491، 22 ماي1957.
- العدد 513، 16جوان 1957.
- العدد 527، 03 جويلية1957.
- العدد532، 09 جويلية1957.
- العدد540، 19 جويلية1957.
- العدد551، 01أوت1957
- العدد 565، 18 أوت 1957.
- العدد568، 21أوت1957.
- العدد 573، 26 أوت 1957.
- العدد 583، 08 سبتمبر 1957.
- العدد،635، 01 نوفمبر 1957.
- العدد 639، 12 نوفمبر 1957.
- العدد715، 09 فيفري1958.
- العدد 718، 12 فيفري1958.
- العدد 720، 14 فيفري1958.
- العدد754، 27 مارس1958.

- العدد758، 01 أفريل1958.
- العدد775، 19أفريل1958.
- العدد779، 25 أفريل1958.
- العدد781، 27 أفريل1958.
- العدد783، 29 أفريل1958.
- العدد 784، 30 أفريل1958.
- العدد،784، 02 ماي1958.
- العدد790، 09 ماي1958.
- العدد 794، 14 ماي 1958.
- العدد 795، 15 ماي 1958.
- العدد 796، 16 ماي 1958.
- العدد 799، 20 ماي 1958
- العدد809، 31 ماي 1958
- العدد814، 06 جوان 1958.
- العدد 815، 07 جوان 1958.
- العدد870 ، 12 أوت1958
- العدد894، 09 سبتمبر1958.
- العدد901، 10 سبتمبر1958.
- العدد904، 19 سبتمبر 1958.
- العدد905، 20 سبتمبر1958.
- العدد906، 21 سبتمبر 1958.
- العدد 912، 30 سبتمبر 1958.
- العدد934، 25 أكتوبر1958.
- العدد935، 26 أكتوبر1958.
- العدد 940، 01 نوفمبر1958
- العدد 1026، 24 مارس1959.

- العدد 1074، 07 أفريل1959.
- العدد1077، 11 أفريل1959.
- العدد1079، 14 أفريل1959.
- العدد1110، 21 ماي1959.
- العدد1143، 03 جوان1959.
- العدد1124، 06جوان1959.
- العدد1130، 13 جوان1959.
- العدد1131، 14 جوان1959.
- العدد1132، 16 جوان1959.
- العدد1135، 20 جوان1959.
- العدد 1142، 28 جوان1959.
- العدد 1186، 19 أوت 1959.
- العدد1211، 17سبتمبر1959.
- العدد1211، 18 سبتمبر 1959.
- العدد1215، 22سبتمبر1959
- العدد1216، 23سبتمبر1959.
- العدد1219، 26سبتمبر1959.
- العدد1221، 29سبتمبر1959.
- العدد1224، 02 أكتوبر1959.
- العدد1284، 11 ديسمبر1959.
- العدد1288، 15 ديسمبر1959.
- العدد 1300، 30ديسمبر1959.
- العدد1306، 06 جانفي1960.
- العدد1308، 08 جانفي1960.
- العدد1309، 09 جانفي1960.
- العدد1317، 20 جانفي1960.

- العدد1324، 27 جانفي1960.
- العدد 1326، 29 جانفي1960.
- العدد 1334، 07 فيفري1960.
- العدد1345، 20 فيفري1960.
- العدد 1357، 05 مارس1960.
- العدد1358، 06 مارس1960.
- العدد1360، 09 مارس1960.
- العدد1371، 22مارس1960.
- العدد1407، 04 ماي 1960.
- العدد1448، 21 جوان1960.
- العدد1449، 22 جوان1960.
- العدد1450، 23 جوان1960.
- العدد 1457،30 جوان1960.
- العدد1460، 03 جويلية1960.
- العدد1460، 05 جويلية1960.
- العدد1527، 20 سبتمبر1960.
- العدد1531، 24 سبتمبر1960.
- العدد1533، 27 سبتمبر1960.
- العدد1539، 4أكتوبر1960 .
- العدد1541، 06 أكتوبر1960.
- العدد1551، 21 أكتوبر1960.
- العدد1560، 22 أكتوبر1960.
- العدد1569، 08 نوفمبر1960.
- العدد1568، 26 نوفمبر1960.
- العدد1712، 23أفريل1961.
- العدد1711، 25 أفريل1961.

- العدد1713، 26 أفريل 1961.
- العدد1714، 27 أفريل1961.
- العدد1732، 18 ماي1961.
- العدد1733، 19 ماي1961.
- العدد1745، 03 جوان1961.
- العدد1746، 04 جوان1961.
- العدد1754، 14 جوان1961.
- العدد1755، 15 جوان1961.
- العدد1757، 17 جوان1961.
- العدد1768، 30 جوان1961.
- العدد1829 ، 07 سبتمبر 1961.
- العدد1830، 08 سبتمبر 1961.
- العدد1868،22 أكتوبر 1961.
- العدد1876،01 نوفمبر 1961.
- العدد1919، 21 ديسمبر 1961.
- العدد1920،22 ديسمبر 1961.
- العدد1969، 18 فيفري1962.
- العدد1985،09 مارس1962.
- العدد1992، 17مارس1962.
- العدد1994، 19مارس1962.
- العدد1995، 20مارس1962.
- العدد2092، 01جويلية1962.
- العدد 2095، 04جويلية1962.
- العدد2096، 05جويلية1962.
- العدد4148، 02نوفمبر 1965.

2 - المصادر المطبوعة (الكتب)

(1)- الأشرف، (مصطفى)، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة الجزائر،2007.

(2)- الصديق، (محمد الصالح) ، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2012.

(3)- أوساريس، (بول)، شهادتي حول التعذيب، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة الجزائر 2008

(4)- المهيدي، (محمد الصالح) ، فصول في تاريخ الصحافة التونسية، د ط ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية تونس،2009.

(5)- المهيدي، (محمد الصالح) ، تاريخ الصحافة العربية التونسية، ط1، دار نقوش العربية، تونس،2010.

(6)- الطويلي، (أحمد) ، من تاريخ الصحافة والأمن الوطني، ط1، الشركة التونسية للرسم تونس، 2012.

(7)- أندري، (جوليان شارل) ، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تر:محمد مزالي، د ط ، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، د ت ن.

(8)- بن خدة، (بن يوسف) ، إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ط.

(9)- بن حمودة، (بوعلام) ، الثورة الجزائرية معالمها الأساسية، د ط ، دار النعمان، للنشر والتوزيع، د م ن، 2012.

(10)- بن ققصيه، (عمر) ، أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1860-1870)، د ط دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ، د ت ن.

(11)- بوعزيز، (يحي) ، الموجز في تاريخ الجزائر،ج$_1$، ط2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص24.

(12)- بوعزيز،(يحي)، الموجز في تاريخ الجزائر،ج2، منشورات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

(13)- بوعزيز، (يحي)، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى الجزائر، 2009.

(14)- بوعزيز، (يحي) ، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، دار هومة، الجزائر،2001.

(15)- بن أبي ضياف، (أحمد) ، إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ،ج4 الدار التونسية للنشر، تونس، 1989.

(16)- بن نبي، (مالك) ، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر:عبد الصبور شاهين، ط2 ، دار الفكر، دمشق، 2001.

(17)- ثامر، (الحبيب) ، هذه تونس، د ط ، مطبعة الرسالة، تونس، د. ت. ن، ص 75.

(18)- الطاهر،(عبد الله)، الحركة الوطنية التونسية (1830-1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د ت ن.

(19)- غالب، (عبد الرحيم) ، مائة عام من تاريخ الصحافة لسان الحال، ط1، جروس برس، بيروت، 1988.

(20) – محساس، (أحمد) ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر،2007.

(21)- هشماوي، (مصطفى) ، جذور نوفمبر54 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، د. ت ن.

ثالثا : المراجع :

1 – المراجع باللغة العربية :

(1)- الزبيري، (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984.

(2)- الصغير، (مريم) ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية(1954-1962)، ط2 دار الحكمة، الجزائر، 2012.

(3)- الصغير، (مريم) ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، د ط ، دار الحكمة، الجزائر 2009.

(4)- العايب، (معمر)، مؤتمر طنجة المغاربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

(5)– اللولب، (حبيب حسن) ، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، د ط منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013.

(6)– اللولب، (حبيب حسن) ، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، منشورات سيدي نايل، د ط، د. ت. ن.

(7)– العسلي، (بسام) ، خير الدين بربروس والجهاد في البحر (1470–1547)، ط$_1$، دار النفائس، بيروت، 1980.

(8)– العسلي، (بسام) ، الأمير عبد القادر الجزائري، ط1، دار النفائس، بيروت .

(9)- العسلي، (بسام) ، عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة، ط2، دار النفائس بيروت، 1983.

(10)– العسلي، (بسام)، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، دار النفائس، بيروت 1984.

(11)-بشيري،(أحمد)، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة الجزائر، 2009

(12)– بوحوش، (عمار) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

(13)– بومالي، (أحسن) ، أول نوفمبر1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

(14)– بن خليف، (عبد الوهاب) ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1 دار الطليعة ، الجزائر، 2009.

(15)– بن خليف، (عبد الوهاب)، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار بني مزغنة، الجزائر، د ط د ت ن.

(15)- حمدان، (محمد) ، أعلام الإعلام في تونس، مركز التوثيق القومي، تونس، د ت ن.

(16)–حمدان، (محمد) ، مدخل إلى تاريخ الصحافة بتونس، د ط ، الشركة التونسية للفنون، تونس، د ت ن.

(17)– حمدان، (محمد) ، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية (1838–1956)،ج$_1$، د ط ، بيت الحكمة، تونس، 1989.

(18)- حلوش، (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر 2010.

(19)- تواتي، (دحمان) ، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الإستعماري في الجزائر 1961 – 1962 ، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع ، د م ن ، 2008.

(20)- دبش، (إسماعيل) ، السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية(1954-1962)، د ط ، دار هومة، الجزائر،2009.

(21)- زغيدي، (لحسن) ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة، الجزائر،2009.

(22)- زوبير، (رشيد) ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962) ، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

(23)- طلاس، (مصطفى) ، الثورة الجزائرية، د ط ، دار الرائد، الجزائر، 2010.

(24)- عباس، (محمد) ، نصر بلا ثمن، دار القصبة، الجزائر،2007.

(25)- حميد،(عبدالقادر)، فرحات عباس رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة الجزائر،2007.

(26)- عمران عبد المجيد ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، د ت، مكتبة مديولي، د م ن، د ت ن.

(27)- غانم، (محمد الصغير)، المملكة النوميدية والحضارة البونية، د ط، دار الهدى الجزائر،2006.

(28)- كميل، (ريسليير)، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر، أهدافها وحدودها1830-1962، تر: نذير طيار، ط1، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، الجزائر، 2016.

(29)- أندريه (ماندوز) ، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، دط، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، الجزائر ، 2007.

(30)- مقلاتي، (عبد الله) ، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2 ط1 دار السبيل،2009.

(31)- ملزباتريك، (ماري) ، سلاطين بني عثمان، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت، 1986.

(32)- محمد، (بن عميرة)، الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

(33)- يوسف، (مناصرية)، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، د ط، مطبعة الديوان الجزائر د ت ن.

2 - المراجع باللغة الفرنسية :

(1)-Abbas , (Ferhat),Le jeune algérien , Ed de Garnier ,paris,1981 .

(2)-Boschettu ,(Anna), Serter et les temps moderns , Ed de minute paris,1985 .

(3)- Boudjella ,(Amar) , Les Barrages de la Mort 1957- 1959 lefront Oublie, Ed de C. N. E. R. M. N R. de 1er N 1954.

(4)- Courrier, (yves),La guerre d'Algérie le temp des léopards , Ed rahma , Alger , 1993 .

(5) - Daniel ,(Jean), Deghaulle et l'Algérie, Ed de seuil, paris , 1986.

(6)–Dahleb ,(Saàd) Poul'indipendance de l'Algérie mission accomplie Alger, Ed Dahleb .1990.

(7)-Horne , (Alistair), Histoire de la guerre d'Algérie, Ed de allbin michel , Paris ,1980 .

(8)- Malek, (Rédha) ,l'Algérie a Evian Histoire des négociations secrets Alger, Ed Dahleb ,1995.

(9)- Souriaus ,(christiane) , La presse Maghrebiene, Ed de centre national de la recherche scientifique , paris , 1975 .

(10)-Teguia, (Mohamed),l´Algèrie en guerre,Ed (o p u), Alger, 2007.

رابعا : الرسائل والأطروحات الجامعية .

(1)- الشاذلي، (زقادة)، الحرب الباردة وانعكاساتها على الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر(باتنة)، (2001-2002) .

(2)-البعيري، (لطفي)، العلاقات التونسية الليبية (1974-1985)، دراسة الخطاب الإعلامي لجريدة العمل خلال فترات الأزمة، رسالة ختم الدروس الجامعية (غير منشورة) معهد الصحافة وعلوم الاخبار، جامعة منوبة ، تونس ، (1985-1986).

(3)- خي، (عبد الله) ، الكفاح السياسي والعسكري للثورة الجزائرية من خلال صحيفة "العلم" المغربية (1955-1962)، ج$_1$، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2،(2013-2014).

(4)-عمار،(عبد الرحمان) ، الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح التونسية (1954-1962)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، (2010-2011).

(5)- شلي، (أمال)، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1956 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2005 - 2006 .

(6)- قطوش، (وهيبة) ، الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954 -1962) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 (2016 - 2017).

(7)- معمر، (العايب) ، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية (1942 - 1962) أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان) ، (2008 - 2009) .

(8)– موسى، (ليلى)، عمل الحزب الدستوري الجديد في خضم الدعاية الألمانية، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر(غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، (2008–2009).

خامسا : المقالات والجرائد

1– المقالات :

(1) – إحدادن، (زهير)، " **مع جريدة المجاهد أثناء حرب التحرير**"، مجلة أول نوفمبر منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، العدد 168، الجزائر، 2002 .

(2)– بن خدة، (بن يوسف) ،" **قضية المفاوضات مع فرنسا**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد خاص، الجزائر، 1987.

(3)– بودة، (أحمد)، "**حقائق وأضواء حول حوادث08 ماي1945**"، مجلة أول نوفمبر منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 93–94، الجزائر، 1988.

(4)– بوطمين، (لخضر)، "**مفاهيم ثورة أول نوفمبر**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد40، الجزائر، 1979.

(5)– بولطمين، (لخضر)، "**المحتشدات الإجبارية خلال الثورة التحريرية**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان136–137، الجزائر.

(6)– بوطمين، (مصطفى)، "**حركة انقلاب الجنرال شال**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين،العدد86، الجزائر ،1987.

(7)– بن الشيخ، (الحسين عبد الكريم)، " **ذكرى إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** "، مجلة أول نوفمبر ، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 88– 89، الجزائر 1988.

(8) – تابليت، (علي)، " **قضية الجزائر والأمم المتحدة** "، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد166، الجزائر، 2001.

(9)– حسيني، (عائشة) ،" **الدبلوماسية الغربية والثورة الجزائرية (1954– 1962)** " مجلة المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد 24، الجزائر، 2011.

(10)– عبد العلي، (أكرم)،" **الجمهورية الفرنسية الرابعة وموقف حكومة غي مولي من الثورة الجزائرية** " ، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل، العدد 03، العراق، 2011.

(11)– عزوي، (محمد الطاهر)،" **المعتقلات في الجزائر**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان88– 89 ، الجزائر .

(12)- عليلات، (علي) ، " **أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 118–119،الجزائر، 1990.

(13) – علوان، (محمد)، "**مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية**" تر: علي تابليت، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 163 الجزائر، 2000.

(14)– عبودة، (لطيفة)، " **صحيفة الصباح التونسية والثورة الجزائرية** "، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس) ، العدد 02 الجزائر، 2010 .

(15)– قنون، (حياة) ،" **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال ق19** " مجلة المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد24، الجزائر، 2011 .

(16)- مساعد، (أسامة) ، " **الأوضاع الاقتصادية_العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962)** "، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد4، العدد3، جامعة بابل العراق ، د ت ن.

(17)- يعلاوي، (يوسف)، "**استفتاء وانتخابات 1958**"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ، العددان 118- 119 ، الجزائر ، 1990 .

2- الجرائد :

2 - 1 - باللغة العربية :

- جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني(1956 - 1962)، الأعداد التالية:

- العدد14، 15 ديسمبر 1957.
- العدد59، 11 جانفي1960.
- العدد78، 03 أكتوبر 1960.
- العدد79، 15 جانفي1961.
- العدد 97، 05 جوان1961.

2 - 2- باللغة الفرنسية :

- Le Monde, N 4060, 11 fevrier 1958 ..

سادسا :الملتقيات الوطنية:

(1)- الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر الجزائر،1988.

(2)- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010.

سابعا : الموسوعات والقواميس

(1)– البيبليوغرافيا القومية التونسية للدوريات العربية (1860– 1975)، ج2 ، وزارة الشؤون الثقافية ، تونس، 1975 .

(2)– الكيالي، (عبد الوهاب) ، الموسوعة السياسية، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت ، د ت ن .

(3)– نفسه ، ج 2 .

(4)– نفسه ، ج 3 .

(5)– نفسه ، ج 4 .

(6)– نفسه ، ج 5.

(7)– نفسه ، ج 6.

(8)– نفسه ، ج 7 .

(9)– الزركلي، (خير الدين) ، الأعلام (قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين) ، المجلد 6 ، ط 7 ، دار العلم للملايين ، لبنان ، 1989.

(10)– حمدان، (محمد) وآخرون، الموسوعة الصحفية العربية، ج4، د ط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،1995.

(11)– مقلاتي، (عبد الله) ، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر .2009


الفهارس

الفهارس

1 – فهرس الأعلام

-أ-

- س –

- ش-

- ص-

-ع-

-غ-

- ف-

2 – فهرس الأماكن والبلدان :

3 – فهرس الجرائد والمجلات والدوريات:

–أ–



فهرس المحتوى

فـــــــــهرس المحتوى

ملخص :

تتناول هذه الدراسة التاريخية مواقف صحيفة " العمل" التونسية الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي من أبرز قضايا وأحداث الثورة التحريرية الجزائرية، وتبرز الدور الإعلامي المتميّز الذي لعبته هذه الصحيفة في مساندة الجزائر من أجل نيل استقلالها واسترجاع حريتها ، وكذا اجتهادها في استقطاب الرأي العام التونسي والعربي وحتى الدولي لنصرة الثورة الجزائرية والتضامن معها من جهة، والمساهمة في التصدي للدعاية الاستعمارية الفرنسية التي حاولت تقزيم الثورة والتقليل من شأنها من جهة أخرى.

Résumé :

Cette étude historique traite des positions du journal "Labor" "العمل" porte-parole du Parti constitutionnel libre en Tunisie, Enver les questions et les événements les plus importants de la révolution de libération algérienne, et le rôle distingué de ce journal dans les médias en soutenant l'Algérie dans son indépendance et restaurer leur liberté , Ainsi que ses efforts pour attirer l'opinion tunisienne, arabe et même internationale pour soutenir la révolution algérienne et la solidarité avec celle-ci d'une part, Et contribuer à contrer la propagande coloniale française, qui visait à nier la révolution algérienne et à la minimiser en revanche.

Abstract :

This historical study deals with the positions of the Tunisian newspaper "Labor" "العمل", the mouthpiece of the Tunisian Free Constitutional Party, one of the most prominent issues and events of the Algerian liberation revolution, and it reveals the distinguished media role of this newspaper in support of Algeria for its independence and restore their freedom, as well as its efforts to attract Tunisian, Arab and even international opinion to support the Algerian revolution and solidarity with it on the one hand, and the contribution to counter the French colonial propaganda, which tried to diminish the Algerian revolution and reduce its importance on the other hand.